السكان والتنمية

التنمية والسكان: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة/ روبرت كاسين وآخرون،
عدد الصفحات: (٢٧٥) ص
الطبعة الأولى: عمّان ٢٠٠١
رقم الإيداع: (٢٠٠٠/٢/٢٦٨٤)
رقم التصنيف: ٩ر٣٣٨
دار البشير للنشر والتوزيع
هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٠٠٩٦٢٦
فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣ - ٠٠٩٦٢٦
ص. ب ٩٢٧٤٨٧
عمّان ١١١٩٠ - الأردن

Email:Bashir@mec.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

السكان والتنمية

نقاشات قديمة
واستنتاجات جديدة

منظور السياسات الامريكية
إزاء العالم الثالث

تأليف
روبرت كاسين وآخرون

ترجمة
د.علي حجاج

دار البشير

السكان والتنمية

نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة

السكـــان والتنميـــة

نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة

تأليف

روبرت كاسين والمشاركون

دينيس إي آلبرغ

ليزا إم بيتس

نانسي بيردصول

شويلر فراوتسُكي

لين فريدمان

كافال غالهاتي

آلن سي كيلي

سينثيا بي لويد

ديبورا مين

وليم بول ماكغريفي

توماس دبليو ميريك

ثيودور بنايوتو

فريدة شهيد

شارون ستانتون رَسل

مايكل أس تياتلبَوْم

ترانسكشن ببلشرز

نيوبرونزويك (الولايات المتحدة) واكسفورد (المملكة المتحدة)

حقوق الطبع 1994© محفوظة لمجلس التنمية لما وراء البحار،
واشنطن العاصمة

الآراء الواردة في هذا المجلد هي آراء المساهمين في كتابة المقالات ولا تعبّر بالضرورة عن آراء منظمة مجلس التنمية لما وراء البحار ولا عن آراء موظفيها أو مجلس الأمناء أو المجلس أو أعضاء الهيئة العاملة فيه.

المحتويات

تمهيد

الجزء الأول: نظرة عامة ١٩

السكان والتنمية: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة

روبت كاسن (Robert Cassen) ٢١

الجزء الثاني: خلاصات الفصول ٥٧

الجزء الثالث: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة ٧٩

١. الدول النامية والجدل الدولي حول السكان: السياسة والبراغماتية

كافال غالهاتي (Kaval Gulhati) وليزا إم بيتس (Lisa M. Bates) ٨١

تطور آراء الدول النامية حول السكان ٨٢

التأثيرات غير الحكومية على منظور دول الجنوب ٩٨

بعض المقارنات الإقليمية وما بين الدول ١٠٤

الاستنتاجات ١١٤

٢. الديناميكيات السكانية في الدول النامية

توماس دبليو ميريك (Thomas W. Merrick) ١٢١

المراحل الديمغرافية الانتقالية ١٢٢

محدِّدات نسبة المواليد ١٣٠

التوقعات السكانية المستقبلية ١٣٩

التقديرات البديلة على المدى البعيد ١٤٢

إعادة التوزيع الجغرافي للسكان ١٤٧

الاستنتاجات ١٥٢

٣. السكان والتنمية من منظور تاريخي

ألن سي كيلي (Allen C. Kelly) وويليم بول ماكغريفي (William Paul McGreevey) ١٥٧

التعديلية (Revisionism): عرض تاريخي للآراء في النقاشات السكانية ١٥٨

السكان والتنمية قبل الثورة الصناعية ١٦٦

دروس للدول النامية اليوم ١٧٢

النجاحات (وأشكال الفشل) في مرحلة التحول ١٧٨

٤. النمو السكاني والفقر

دينيس ايه آلبرغ (Dennis A. Ahlburg) ١٨٣

الفقر: التعريفات والأعداد والاتجاهات ١٨٤

لماذا الفقراء فقراء؟ ١٨٩

أثر النمو السكاني على الفقر ١٩٤

الاستنتاج ٢٠٣

٥. السكان، والبيئة والترابط التنموي

ثيودور بانايوتو (Theodore Panayotou) ٢٠٩

توفير الأجواء المناسبة للنمو السكاني في الإطار المنزلي ٢١١

استجابات المجتمع للنمو السكاني ٢١٩

توفير الأجواء المناسبة للنمو السكاني في إطار الاقتصاد الوطني ٢٢٤

دليل تجريبي على العلاقة بين السكان والبيئة ٢٣٨

الخلاصة والاستنتاجات ٢٤٤

٦. استثمار الجيل القادم

مضامين نسبة الموالد العالية على مستوى الأسرة

سنثيا بي لويد (Synthia B. Lioyd) ٢٤٩

الحكمة المعهودة: القيود المفروضة على موارد الأسرة ٢٥١

السياق وأهمية الأمر ٢٥٤
نسبة المواليد غير المرغوبة: مراجعة القيود المفروضة على موارد الأسرة ٢٦١
الإطار الأوسع ٢٦٣
الجيل القادم: تكرار النمط أو كَسْر الدائرة؟ ٢٦٩
٧. المخاطرة والإنجاب والحقوق:
استخدامات بيانات الصحة الإنجابية
ديبورا مين (Debora Maine) ولن فريدمان (Lynn Freedman)
وفريدة شهيد (Farida Shaheed) وشويلر فراوتسكي (Schuyler Frautschi) ٢٧٧
الصحة الإنجابية ودور المخاطرة ٢٧٩
المخاطرة ودور الحقوق ٢٨٠
العلاقة بين نسبة المواليد والصحة الإنجابية ٢٨٣
الأمراض المنقولة جنسياً ٢٩٣
مضامين خاصة بالبرامج والسياسات ٢٩٤
استخدامات البيانات والحدود التي لا تتعدَّاها ٣٠٠
الاستنتاج ٣٠٤
٨. الهجرة الدولية ونسبة المواليد والتنمية
مايكل أس تياتلبَوْم (Michael S. Tietelbaum) وشارون ستانتون رسل
(Sharon Satnton Russell) ٣٠٩
اتجاهات في الهجرة الدولية ٣١٠
القوى الكامنة وراء الهجرة الدولية والعوامل التي تزيد من حدَّتها ٣١٥
المواقف وردود الأفعال ٣٢٠
العلاقات بين التغيُّر الديموغرافي ونسبة المواليد والعوامل الأخرى ٣٢٣
الهجرة الدولية والتنمية في الداخل ٣٢٦

الاستنتاجات ٣٣٤

٩. الحكومات والسكان والفقر

قصة نصر لا يقابله هزيمة

نانسي بيردصول (Nancy Birdsall) ٣٣٩

ثلاثة اهتمامات بارزة حول النمو السكاني السريع ٣٤١

مسوِّغات التدخل الحكومي ٣٥٠

ما هي أنواع التدخل؟ ٣٥٤

الاستنتاجات ٣٦١

نبذة عن مجلس التنمية لما وراء البحار

نبذة عن المؤلفين

تمهيد

لم تُثِرْ أيّ من قضايا التنمية من الخلاف – سياسياً وأكاديمياً – مثل ما أثارته العلاقات ما بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والرفاه الانساني. ففي المؤتمر الدولي الأول للسكان في عام ١٩٧٤، طغت النقاشات بين الشمال والجنوب على أهمية السكان بالنسبة للاهتمامات التنموية الأخرى. فقد رفضت الدول النامية إصرار الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى على أن النمو السكاني السريع عقبة خطيرة في وجه التنمية. وبحلول عام ١٩٨٤، في المؤتمر العالمي الثاني للسكان، كان العكس هو الصحيح. فقد أصبحت الدول النامية عندئذٍ على قناعة بوجود أهمية عاجلة للتعامل مع النمو السكاني، في حين أصرَّت الولايات المتحدة على أن النمو السكاني لم يكن بِطَبْعِهِ جيّداً أو سيئاً للتنمية. حقيقة إن ما أثار أساساً السياسات سيئة الصيت المسماة بسياسات «مكسيكو سيتي»، والتي أدَّت إلى سحب الولايات المتحدة لدعمها لاتحاد الأبوَّة المخطَّطة الدولية (International Planned Parenthood Federation) وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة هو الاعتبارات السياسية الداخلية، إلاّ أنه كان هناك في الوقت ذاته مدرسة في التفكير آخذة في التبلور في الأوساط الأكاديمية، كانت ترى أن البيئة الاقتصادية لأي دولة من الدول هي التي تحدِّد في الغالب العواقب الناجمة عن النمو السكاني. ومثال على هذا النمط من التفكير هو الدراسة التي أعدَّتها الأكاديمية القومية للعلوم (National Academy of Science) عام ١٩٨٦ التي خَلُصَتْ إلى أنه في حين أن «النمو السكاني الأكثر بطئاً سيكون مفيداً لمعظم الدول النامية»، إلاّ أن هذا لم يكن العامل الأهم في التنمية. كما اقترحت هذه الدراسة كذلك أن النمو السكاني نفسه يمكن أن يكون حافزاً لإحداث التغيّر التكنولوجي والتغيّر في السياسات الضروريّين لتوفير الأجواء المناسبة للأعداد السكانية المتزايدة.

وعلى ضوء هذه الخلفيّة، واستباقاً للمؤتمر الدولي الثالث للسكان في القاهرة عام ١٩٩٤ جاء طلب البنك الدولي ومؤسسة روكفلر إلى مجلس التنمية لما وراء البحار (ODC) القيام بدراسة تحليليَّة للأبحاث الجارية حول العلاقة بين السكان والتنمية. وتمثِّل نتيجة هذه الدراسة، وهي كتاب السكان والتنمية: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة (Population and Development: Old Debates, New Conclusions)، أفضل تقييم في الوقت الحاضر لما هو معروف حول العواقب المترتبة على التنمية من جراء نمو السكان السريع. إذ يتصدى كتَّاب مقالات الكتاب للقضايا الشائكة التي تواجه حالياً حكومات الدول المتقدِّمة والدول النامية في مجال السكان. وهذه القضايا هي: العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي؛ وعلاقة التخطيط الأُسري وتخفيض نسبة المواليد بالصحة الإنجابيَّة للمرأة وبحقوق المرأة؛ وعواقب النمو السكاني، على مستوى الأسرة وعلى المستوى المجتمعي على الاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛ وأثر النمو السكاني على الأنظمة الإيكولوجية (البيئية)؛ ومبررات برامج مساعدة السكان.

لقد كنَّا مسرورين لتجنيد روبرت كاسين (Robert Cassen) كمديرٍ لهذا المشروع، وهو أستاذ في اقتصاديات التنمية في مركز التنمية الدولي (International Development Centre) بجامعة اكسفورد وأحد خبراء العالم في العلاقات المتداخلة بين الشركات والتنمية. وكان شَغَلَ في السابق عدداً من المناصب الأكاديمية وعمل مستشاراً اقتصادياً لبرنامج المعونة البريطانية في الهند، وخدم في هيئة العاملين في البنك الدولي وسكرتارية لجنة براندت (Brandt Commission Secretariat) كما عمل مديراً وكأحدِ مؤلِّفَيْ الدراسة الموسومة هل تنجح المعونة (Does Aid Work?) ذات النظرة المستقبليّة.

وأمكن انجاز هذا المشروع بمنح مالية من مؤسسة ويليم وفلورا هيولت (The William and Flora Hewlett) ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماك آرثر (The John, D and Catherine T. MacArthur) ومؤسسة أندرو دبليو ميلون (The Andrew W. Mellon) ومبادرة بيوغلوبال ستيوارد شب (The Pew Global Stewardship initiative) ومؤسسة روكفلر (The Rockefeller Foundation). كما أن الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسة فورد (The Ford

Foundations) ومؤسسة روكفلر هو دعم حاسم لمجمل برنامج مجلس التنمية لما وراء البحار.

جون دبليو سيول (John W. Sewell)

الرئيس (President)

تموز/ يوليو ١٩٩٤

الجزء الأول

نظرة عامة (Overview)

السكان والتنمية: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة

(Population and Development: Old Debates, New Conclusions)

روبرت كاسين

(Robert Cassen)

بدأت «النقاشات القديمة» حول السكان والتنمية، حَسَنَة الصيت أو سيِّئة الصيت، مع توماس روبرت مالثوس (Thomas Robert Malthus). فآراؤه الأولى الكئيبة حول العلاقة بينهما، والتي كانت في أيامه ولا زالت حتى الآن ذات نفوذ كبير بصورة خاطئة، كانت قائمة على خطأ. فقد كان من رأيه أن انتاج الغذاء لن يتزايد إلاّ وفق قاعدة الربح البسيط، في حين أن عدد السكان سيتزايد وفق قاعدة الربح المركَّب وبالتالي سيظل عدد السكان هذا يتزايد على الدوام بأسرع من التزايد في إمدادات الغذاء، وسيظل الأمر كذلك حتى تعيد المجاعات والموت الغذاء والسكان إلى ميزانٍ متعادل. ولكنَّ الحقيقة هي أن إنتاج الغذاء في العالم ظلَّ بصورة مضطردة يتزايد بأسرع من تزايد عدد السكان، ولربما سيظلُّ كذلك حتى وقتٍ طويل آت، رغم أن ذلك لن يتم بدون مشاكل اقتصادية وبيئية في المستقبل.[1] حقيقة، قام مالثوس بمراجعة الكثير من أفكاره فيما بعد، ولكنَّ آراءَه أثارت فلسفات اجتماعية قصاصيَّة في القرن التاسع عشر وما تلاه: فقد كان من رأي أتباعه أن لا فائدة ترتجى من مساعدة الفقراء – لأنهم لن يفعلوا شيئاً سوى المزيد من «التكاثر»، حتى تقلِّل الحروب والجوع أو المرض من أعدادهم.

ولعلَّ التركة التي خلَّفها مالثوس هي أحد الأسباب الكامنة التي أدَّت إلى جعل الجدل حول السكان والتنمية حامي الوطيس إلى هذا الحد. فأي واحدٍ قال في السنوات الأخيرة إن للنمو السكاني آثاراً سلبية على التنمية، مهما كانت الأسباب التي يتذرَّع بها. فقد كان يُوصم بأنه «من أتباع مالثوس» أو «من أتباع مالثوس الجدد»، وهكذا فقد كان يُوضع في الحال في قائمة المفكرين المُبْغَضين إلى حدٍ كبير. ولمّا كان ماركس هاجم مالثوس فقد وضع الكثير من المفكرين الراديكاليين مَنْ زعموا أنهم من أتباع مالثوس في المعسكر الامبريالي أو في معسكر الامبرياليين الجدد، على الأقل فيما يتعلق بالجدل بين الدول المتقدمة والدول النامية.[٢] فقد نُظِر إلى «التحكُّم في عدد السكان» على أساس أنه من بنات أفكار دول الشمال، مغلَّفة كمساعَدة على التنمية وتخفيف الفقر؛ وفي دول الجنوب، كان يُنظر إلى التخلُّف في الغالب كنتيجة لهيمنة دول الشمال على اقتصاد العالم، إن لم يكن كنتيجة للرأسمالية ذاتها، ولكن من المؤكد أن هذا التخلُّف ليس نتيجة للنمو السكاني المفرط.

وبالإضافة إلى العلاقة المالثوسية، ظلت قضايا السكان مثار جدلٍ لأسباب ثلاثة: أولاً، أن هناك عدم وضوح واسع الانتشار حول جوانب التنمية التي يقال إن النمو السكاني يؤثِّر عليها. وثانياً، أن الأدلة المتاحة من الدراسات التجريبية لا تظهر أن النمو السكاني يمارس آثاراً سلبية على التنمية. وثالثاً، أن المصاعب إنما تنجم عن وجهات النظر الأخلاقية وفي قضايا السياسات: قضايا تتعلق بالعلاقات الجنسية والتناسل والعلاقات بين الرجال والنساء والأسئلة المتعلقة بتخطيط الأسرة ذاته، وبخاصة في الجدل الدائر بين الشمال والجنوب.

أمّا الجدل في الأوساط القائمة على البحث العلمي فقد جرى تضخيمه وإثارة جدل مماثل له في وسائل الإعلام، حيث جرى إثارة قضايا أكثر بشاعة بالإضافة إلى هذه القضايا المشروعة التي ازدادت بالفعل صعوبة. وقد أطلق على القضايا الأكثر بشاعة تعبير «الانتحار العِرقي (race suicide)»، أي الفكرة القائلة بأن فروقات نسبة المواليد لمختلف الأقليات السكانية، أو تدفقات هجرات معيّنة تشكّل خطورة على الأغلبية. كما ظهرت إمكانية الصراع الاجتماعي والعواقب الخطيرة بل حتى الوخيمة على البيئة ونوعية الحياة.[٣] ولا يتطرَّق هذا الكتاب لمثل هذه القضايا، ولكن من المهم الاعتراف بمدى الخطورة التي يمكن

للمسائل السكانية – أو المسائل التي يفترض أنها مرتبطة بالنمو السكاني – أن تولّدها في بعض الأوساط.

الجدل الدولي (The International Debate)

تشكّل الانقسامات بين الدول المتقدمة والدول النامية جزءاً من خلفيّة الجدل الدولي حول السكان. وكما يقول كافال غالهاتي (Kaval Gulhati) وليزا بيتس (Lisa Bates) فقد هيمنت الانقسامات بين الشمال والجنوب على المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٧٤ في بوخارست؛ ونجم عن المؤتمر عبارات خالدة من مثل «التنمية هي أفضل وسيلة لمنع الحمل» التي قالها وزير الصحة الهندي، و«إن مستقبل الجنس البشري مستقبل مُشْرق» التي وردت على لسان المندوب الصيني. ورغم أن الشمال والجنوب لم يكن أي منهما بأية حال على قلب رجل واحد، إلاّ أن من الممكن تحديد وجهة نظر الشمال في ذلك الوقت على أنها كانت مهتمة اهتماماً قوياً بالنمو السكاني السريع بزعامة الولايات المتحدة التي كانت تدعو إلى قيام مبادرات حازمة ومستهدفة لتخطيط الأسرة. أمّا الدول النامية فقد كانت تقاوم بصورة عامة الفكرة القائلة بأن نقص التنمية في تلك الدول له علاقة بالنمو السكاني وهي الفكرة التي لم تكن هذه الدول ترغب في مناقشتها بمعزل عن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكبر شأناً.

ومما يدعو للسخرية، أنه بحلول المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٨٤ في مكسيكو سيتي، كانت الدول النامية قد غيّرت من وجهة نظرها، وفقدت الوفود الافريقية بصورة خاصة تفاؤلها الذي أبدته في وقت سابق والمتمثّل في أن الأراضي شاسعة المساحة في قارتهم والموارد الطبيعية الوفيرة لقادرة بلا حدود على المحافظة على النمو السكاني فيها. كما قامت الصين كذلك، بتغيير كامل ومفاجئ في موقفها، معدّدة ومبرِّرة سياساتها الجديدة القائمة على تحديد السكان. وتراجعت الولايات المتحدة عن زعامتها التي حظيت بها من قبل؛ فقد قامت إدارة ريغان (Regan)، في استجابة للأطراف المناهضة للإجهاض (وحتى المناهضة لتخطيط الأسرة)، وكذلك للتفكير المحافظ الجديد والتفكير المؤيد لحرية الإرادة، بتبني الخطّ القائل إن عدد السكان هو أمر محايد بل إنه عامل إيجابي، شريطة أن يكون النظام الاقتصادي المرغوب في موضعه الصحيح.[٤]

واليوم، فإن لدى العديد من الدول النامية برامج نشطة في تخطيط الأسرة؛ ومما يلفت النظر في ذلك، هو أن كلَّ المواقف الرسمية لهذه الدول تقوم على الاهتمام بأفراد المجتمع والتأكيد على صحة المرأة والطفل، وإتاحة الحصول على موانع الحمل، والتأكيد على حقوق المرأة. كما تتحدّث هذه الدول عن مشاكل توفير التعليم والصحة والعمل للأعداد السكانية المتزايدة بصورة سريعة. وهناك إجماع دولي متزايد يحيط بفكرة التنمية القابلة للاستدامة، رغم أن القضايا الخلافية لا زالت على حالها.

وزادت حدَّة بعض الانقسامات على يد المنظمات غير الحكومية (NGOs)، التي أصبحت نشطة في هذا الجدل. فقد قامت الجماعات الدينية وجماعات المرأة بالنقاش العالي الصاخب لقضايا الإجهاض وغيره من القضايا، مما جعل الجدل حول «حق الحياة» و«حقّ المرء في التصرف بجسده» يتخذ أبعاداً دولية ومحلية. وقامت المنظمات النسائية بحملات ضد طرق منع الحمل الفردي الذي اعتبرته غير آمن، وكذلك ضد برامج التخطيط الأسري التي تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على أساليب معيّنة (مثل تعقيم الإناث)، أو تلك التي تضع الأهداف الديموغرافية في مرتبة أهم من حاجات وحقوق النساء والأمهَّات. وأثبتت الجماعات البيئية كذلك دورها بصورة متزايدة، بل وزعم البعض منها بأن هناك آثاراً خطيرة سلبية للنمو السكاني على البيئة.

وفي العالم النامي، كما في العالم المتقدم، لم تثر سوى القليل من قضايا التنمية – سياسياً وأكاديمياً – مثل ما أثارته العلاقات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والرفاه البشري. وينبغي أن يكون هذا الأمر قضية بسيطة: هل تستطيع الدول التي غدت فقيرة فعلاً رفع مستوى معيشة شعوبها إذا كانت هذه الشعوب تتزايد بسرعة فائقة؟ والإجابة على ذلك بسيطة أيضاً: نعم تستطيع ذلك، بل إنها فعلت ذلك في الغالب. غير أن الأسئلة التي تعقب ذلك ليست بمثل هذه البساطة:هل كان بإمكان هذه الدول أن تفعل أفضل مما فعلته لو كانت أعداد سكانها تتزايد بصورة أكثر بطئاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي ينبغي عمله؟

من الواضح أن النمو السكاني لا يستطيع الاستمرار بصورة لا نهائية – إذ إن هناك

بعض الحدود لعدد الناس الذين يمكن لكوكبنا إعالتهم. ولكن وماذا عن نوعية الحياة؟ وهل هناك ثمَّة فوائد من وراء إبطاء النمو السكاني قبل زمن كافٍ من الوصول إلى حدود «السعَة التحمليَّة (Carrying Capacity)» للأرض؟ أليس حجم كفَّة ميزان السكان بالنسبة للموارد، وكذلك نسبة النمو في مستوى المعيشة من الأمور الهامة؟[٥]

وعلى العموم فإن نِسَب النمو السكاني آخذة في الهبوط. فأحد آثار التنمية الاقتصادية هو أولاً انخفاض عدد الوفيات، التي تؤدي إلى زيادة عدد السكان، وبعد ذلك، وبفارق زمني، يأتي الأثر المتمثِّل في انخفاض في عدد المواليد إلى نقطة في خاتم الأمر لا يكاد يزيد عندها عن عدد الوفيات، ويأخذ النمو السكاني في التباطؤ إلى الحدِّ الأدنى – وهي العملية المسماة بـ «الانتقال الديمغرافي (Demographic Transition)». ولمّا كان من المتوقع أن يحدث هذا في كلِّ مكان، فإن السؤال ينحصر إذن عند ما أهمية تسارع عملية الانتقال هذه ولماذا؟.

لقد جاء جزء من الدافع لإعداد هذا الكتاب من قِبل دراسة أعدتها الأكاديمية القومية للعلوم (National Academy of Sciences) عام ١٩٨٦.[٦] فقد تقبلَّت هذه الدراسة «استنتاجاً نوعياً» مفاده أن «النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً لمعظم الدول النامية»؛ ولكنَّ هذه الدراسة تقبلَّت ذلك على استحياء شديد لم يصاحبه أية نَغَمه استعجال. وأكَّدت بصورة خاصة على سعة النمو السكاني نفسه في الحثِّ على إحداث التغيُّر التكنولوجي المناسب والتعديلات المناسبة على السياسات – وهي أمور من الممكن أن تكون موضع شك إزاء الكثير من الأمثلة التي لم يحدث ذلك فيها، سواء أكان ذلك في إدارة موارد الممتلكات العامة وسياسات الأسعار الزراعية والضوابط البيئية أو تنمية المدن. وكذلك، فإن النمو السكاني غير **ضروري** للحفز على إحداث مثل هذه التغييرات، وفق ما جاء في الدراسة.

أمّا الاستنتاجات التي توصلنا لها نحن فيمكن تلخيصها بصورة مختصرة كما يلي: إن أوضح دليل على الآثار السلبية للنمو السكاني في ظل نسبة المواليد العالية يمكن مشاهدتها على المستوى الفردي والعائلي. فالأمهات اللواتي يتعرَّضنَ للحمل مرات كثيرة جداً يكُنَّ عرضة لخطر الموت بدرجة عالية. والكثير من مثل هذه الوفيات تنجم عن الإجهاض غير الآمن. والأطفال الذين لديهم عدد كبير من الإخوة والأخوات من المحتمل أنهم سيكونوا

محرومين من أوجه عدَّة. والفتيات يعانين بصورة خاصة؛ وإذا ما فشلن في الحصول على التعليم، فإن المشهد يُصبح مُعداً لانتقال الفقر ونسبة المواليد العالية من جيل إلى جيل.

أمّا الدليل على المستوى الاقتصادي الواسع فهو دليل غير حاسم قاطع بأكثر من ذلك بكثير. إذ لا يقدِّم التحليل الإحصائي عبر الدول النامية الذي يتقصَّى أثر النمو السكاني على معدل دخل الفرد وغيره من العوامل أي نتائج مؤكدَّة. إلاّ أن دراسة الدول فرادى يظهر، على أية حال، أن هناك حقيقة مشاكل شارفت على الحل بالنسبة للعديد من الدول وبخاصة الأفقر منها في مجال توفير فرص العمل المريحة، والتعليم المدرسي المناسب والخدمات الصحية. ولكن هناك مشاكل معيّنة حيث أصبحت الزراعة بالفعل على هامش الإنتاج المجزي.

وإذا أمعنَّا النظر في قضايا أخرى مثل الفقر والبيئة والهجرة، فإننا نجد أن تأثير السكان يجري التخفيف منه بفعل سلسلة من العوامل الأخرى. وأن تأثير السكان يعتمد إلى حدٍ كبير على كيفية سلوك هذه العوامل الأخرى أو على طريقة التعامل معها. ويمكن للنمو السكاني أن يؤثِّر على بعض هذه العوامل المخفِّفة؛ كما أنه ذاته يعمل أيضاً كعنصر مساهم على المدى البعيد. والطاقة المؤسساتية لوضع السياسات الصحيحة والحوافز المساعدة في موضعها هي من الأمور الحاسمة في تحديد ما إذا سيكون من الممكن، أم لا، استيعاب النمو السكاني بدون آثار سلبية، إلاّ أن من سوء الطالع أن تكون الدول الفقيرة ذاتها هي التي لا تتوافر فيها هذه الطاقة المؤسساتية. وبالنسبة لمثل هذه الدول، فإنه يبدو من الواضح تماماً أن النمو السكاني الأبطأ سيبرهن على أنه مفيد لها.

المستقبل الديمغرافي (The Demogrphic Future)

يلخِّص توماس ميريك (Thomas Merrick) ماذا يُحتمل أن يكون عليه حال المستقبل الديمغرافي والاختلاف الذي يمكن أن يحدث بفعل السياسات الصحيَّة والسكانية النشطة، فمُعظم النمو السكاني في العالم سيحدث في الدول النامية. حقيقة إن معدلات النمو السكاني في هذه الدول قد بدأت بالفعل في التضاؤل من مستوى المعدل الذروي الذي وصل إلى أكثر من ٢٫٥ بالمائة في العام في السبعينات، ولكن أحد آثار نسبة المواليد العالية

التي حدثت في الماضي هو بنية بشرية تتألف من ذوي الأعمار الشابة، وهذا يعني أنه حتى بعد الوصول إلى نسبة المواليد الإحلالية (replacement fertility) (حوالي ٢ر١ طفل لكلّ زوجين) فإن عدد السكان سيظل مستمراً في الزيادة بصورة كبيرة – وهو ما يطلق عليه الديمغرافيّون مصطلح «الزَخَم السكاني (Population Momentum)». ومعظم الدول لا زالت بعيدة بعض الشيء عن نسبة المواليد الإحلاليَّة. إذ لا زال المعدل بالنسبة للدول النامية هو ٦ر٣ طفل لكل زوج، وهي نسبة متدنية عن ٦ر٢ التي كانت عليها في عام ١٩٥٠، ولكنها لا زالت تراوح مما يقرب من ٦ في إفريقيا إلى أكثر قليلاً من ٣ في آسيا وأمريكا اللاتينية.[٧]

وتختلف التقديرات وفقاً للافتراضات المتعلقة باتجاهات نسبة المواليد المستقبلية بصورة رئيسية. وتقدِّم التقديرات التقليدية للبنك الدولي عدداً لسكان العالم في عام ٢٠٢٥ هو ٨ر٣ بليون نسمة. وسيعيش سبعة بلايين تقريباً (أو خمسة أسداس عدد سكان الكوكب) في الدول النامية، بينما سيعيش السدس المتبقي في الدول المتقدمة، مقارنة بثلثي سكان العالم في الدول النامية والثلث الباقي في الدول المتقدمة في عام ١٩٥٠. وعلى افتراض أن نسبة المواليد الإحلاليَّة سيتم الوصول إليها في وقت ما حوالي عام ٢٠٣٠، مع بعض الاختلافات بين الدول فرادى، فلا بدّ أن يستقرَّ عدد سكان الدول النامية بأكثر بقليل من ١٠ بلايين مع نهاية القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي سيصل فيه عدد كل من الهند والصين ٩ر١ بليون نسمة.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثِّر على هذه الأرقام. فالوفيات قد لا تحدث وفق ما هو متوقَّع، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى عدم التأكد من مستقبل مرض المناعة المكتسبة (الايدز)؛ إذ وفقاً للتوقعات المتشائمة، على أية حال، فإن الوفيات المتعلقة بالايدز ستحول في الغالب دون تدنّي معدلات الوفيات على النقيض مما ستفعله الأسباب الأُخرى للوفيات (ولا يرى سوى اثنان من علماء الأوبئة أن الإيدز يمكن أن يؤدي إلى هبوط فعلي في عدد السكان في الدول التي يكون فيها أكثر انتشاراً؛ ولكن لا يشاطرهما الكثيرون من العلماء الآخرين هذا الرأي). فالنمو المستقبلي للسكان يعتمد إلى حدٍ كبير، على خَطْوِ هبوط نسبة المواليد – أي فيما إذا كان الأزواج سيختارون بصورة فردية عاجلاً أم آجلاً

تحديد عدد الأطفال الذين سينجبونهم. كما يمكن إحداث التسارع في هبوط نسبة المواليد بطريقتين أُخريين متمِّمتين. الأولى هي إمكانية تحسين فرص الحصول على موانع الحمل بالنسبة لأولئك الذين يرغبون بالفعل في تحديد نسلهم. ويُعتقد أن أكثر من ١٠٠ مليون زوج (حوالي ١٥ بالمائة من الأزواج الذين زوجاتهم هنَّ في سنِّ الحمل) يرغبون في هذا التحديد للنسل. والطريقة الثانية تتمثَّل في أن التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعدا على زيادة الرغبة في تكوين أُسرٍ أصغر عدداً بين أولئك الذين لا زالوا يرغبون في تكوين الأُسر الكبيرة. وتشمل مثل هذه التغيّرات الزواج المتأخِّر وفترات أطول بين الحَمْل والحَمْل. ومثل هذا التأخير هو من أسباب هبوط نسبة المواليد، كما يمكن لها أن تخفِّض من زَخَم السكان بعد الوصول الى مرحلة نسبة المواليد الإحلاليَّة.

ويرى ميريك أن الجدل حول محدِّدات نسبة المواليد قد وصل إلى ما هو أبعد من مجرد النظر إلى الأمر من زاوية «العرض» و«الطلب». ففي الماضي كان يُعتقد أن مجرَّد إتاحة خدمات التخطيط الأُسري سوف تساعد على تخفيض نسبة المواليد، كما كان يرى آخرون أن العامل الهام هو توفير «الطلب» على هذه الخدمات. غير أن حقيقة الأمر هي أنه إذا كان الناس يرغبون في تحديد النسل – بسبب التغيُّر الاجتماعي الاقتصادي في الأساس – فإنهم سيقومون بذلك. ويرى ميريك أن الجدل حول العرض والطلب غير كافٍ لتوجيه دفَّة السياسات في هذا الأمر. إذ لا بدّ من الاهتمام بهما معاً. ومع ذلك، فإنه يرى أن هناك دليلاً واسع المدى على أهمية خدمات التخطيط الأسري المقدّمة اليوم في المساعدة على تخفيض النسل، حتى في ظل ظروف اجتماعية مغايرة.

منظور تاريخي (A Historical Perspective)

يقدّم ألن كيلي (Allen Kelley) و وليم ماكغريفي (William McGreevey) منظوراً تاريخياً للجدل حول الاقتصاد الواسع (macroeconomic debate) . وهما يستشهدان بالدراسات التي تُظهر أنه طوال وقت طويل في تاريخ بعض الدول الصناعية قامت الزيادات الكبيرة في نموِّ عدد السكان بممارسة ضغوطٍ في اتجاه تخفيض الأسعار، وأنها على المدى القصير قد تأخذ الأُجور بعيداً عن سوق العمل. أمّا تأثيرات مثل هذه الضغوط على النمو الاقتصادي

على المدى البعيد فهي على أية حال غير واضحة سواء أكان ذلك نظرياً أم تاريخياً. وفي بعض الأحيان تضاءلت هذه الآثار السلبية للسكان، ويقال إن ذلك جاء نتيجة لتحسُّن الأسواق والتكنولوجيا اللتين جعلتا من الأسهل الإفادة من نمو القوى العاملة. وكان أحد العوامل الرئيسية في قيام الدول الصناعية بتوفير الأجواء المناسبة للنمو السكاني هو زيادة الانتاجية الزراعية (التي سمحت بانتقال العمالة إلى الصناعة) وازدياد الرخاء في المناطق الريفيّة.

ويقارن الكاتبان بين هذه التجربة وتلك الخاصة بالدول النامية، حيث يتزايد النمو السكاني بأسرع بكثير مما كانت عليه الحال في الدول الصناعية الحالية. وزيادة على ذلك، فإن السياسات الحكومية المشكوك فيها – مثل التحكم في الأسعار والانحياز ضد الزراعة – غالباً ما تتسبَّب في نسف الحوافز المؤدية إلى استحداث التكنولوجيا الجديدة وإلى مساعدة الاقتصادات الريفية على التكيُّف مع عدد السكان المتزايد. كما يمكن للسياسات الضعيفة وعدة عوامل أخرى أن تُبعد الأُسر عن رؤية مدى الفائدة التي يمكن أن تجنيها من وراء إنجاب عدد أقل من الأطفال. كما أن تخصيص الموارد بصورة تؤدي إلى هدرها وهو التخصيص النابع من السياسات السيئة من شأنه أن يتضخَّم ويتسع بفعل النمو السكاني السريع. إلاّ أنه إذا لم يجرِ إصلاح فشل السياسات هذه فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يفتر ويضعف حتى في ظلِّ النمو السكاني الأكثر بطئاً. وستشهد التسعينات تحرراً متزايداً في التجارة والتدفقات التجارية والأسواق والسياسات المالية؛ ويتنبأ المؤلفان بأن تؤدي هذه الاتجاهات إلى تخفيض العواقب المضادة المحتملة للنمو السكاني السريع – مع أن هذه النتائج من المحتمل أنها ستكون سلبية في الدول الأكثر فقراً.

ويوضِّح كيلي وماكغريفي طريقة بديلة للنظر في المشكلة السكانية – وهي ما يطلق عليه تعبير المنهج «التعديلي» ("revisionist" approach) أو التنقيحي. إذ عوضاً عن تفحُّص الآثار قريبة المدى لعنصر أو عنصرين في الحالة المعنية، فإن المختص التعديلي أو التنقيحي يقوم بتفحُّص فترات زمنية أطول ويأخذ في الاعتبار العمليات الكثيرة التي يمكن للمجتمع من خلالها أن يتكيَّف – أو يفشل في التكيُّف – مع أعداد السكان المتنامية. ولن تواجه اقتصادات الدول حدوداً مؤثِّرة على النمو إلاّ عندما تكون هناك قيود ملزمة خاصة يعجز الإبداع الإنساني عن التغلب عليها.

الحسابات غير السهلة جداً في أعداد السكان والتنمية

(The Not - so - Simple Arithmetic of Population and Development)

ما الذي نشير له عندما نتحدث عن تأثير النمو السكاني على التنمية؟ قد تعني التنمية نمو الاقتصاد قياساً على الناتج القومي الإجمالي (GNP). فلو كان هذا هو مؤشرُ التنمية، لربما أمكننا القول أن عدد السكان هوعامل إيجابي على الناتج القومي الإجمالي وفق قياساته التقليدية. ورغم أن بعض الدراسات كانت تعارض هذا المفهوم، إلاّ أنه لم يَعُد يُعْتدُّ بها هذه الأيام.[٨] ومع ذلك، فهناك مشكلة رئيسية في القياسات التقليدية للناتج القومي الإجمالي: فهذه القياسات لا تحسب للبيئة حساباً مناسباً.

فلو استنفذت الموارد الطبيعية النادرة في عملية النمو، أي لو تلوَّث الهواء والماء والتربة فإن التغييرات السنوية على الناتج القومي الإجمالي لن تتأثر وفق المقاييس التقليدية. وعلماء الاقتصاد يتحدثون عن الإنتاج القومي الصافي (NNP) أو الدخل القومي، وهذا يختلف عن الناتج القومي الإجمالي في احتسابه لاستعمال رأس المال الذي يصنعه الإنسان (man - made capital) ولكنه مع ذلك لا يحتسب استعمال رأس المال الطبيعي (natural capital). فلو ارتبط النمو السكاني بالآثار بالغة السلبية على الموارد الطبيعية، لأصبحت الآثار المفيدة لعدد السكان على نمو الناتج القومي موضع تساؤل.

إذن، ماذا عن أثر النمو السكاني على دخل الفرد الواحد (per capitaincome)؟ لنفرض أن النمو السكاني يساهم إيجابياً فعلاً في نمو الناتج القومي الإجمالي، حتى لو كان هذا الناتج هو الناتج القومي الإجمالي المعدَّل وفق المصادر الطبيعية، فما أثره على معدل الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد الواحد؟ وهنا يوحي علم الاقتصاد البسيط أن هذا الأثر ربما كان سلبياً. وما لم يمارس عدد السكان تأثيراً إيجابياً قوياً على تكوين رأس المال – والرأي القائل أنه يقوم بذلك فعلاً لا يعدو كونه رأي الأقلية من العلماء – فإنه سيكون هناك عدد أكبر من الناس، وسيكون هناك رأس مال أقل بالنسبة للفرد الواحد؛ ونتيجة لذلك، ومع أن الناتج الإجمالي قد يكون أكبر عندما يكون عدد السكان أكبر كذلك، فإن الناتج بالنسبة للفرد الواحد سيكون أصغر.[٩] إلاّ أن هناك على أية حال ثلاثة آراء محتملة ضد هذا الرأي:

الأول: هو أن عدد السكان الأكبر قد يؤدي إلى توليد الاقتصادات الكبرى (economies of scale)؛ وثانياً أنه قد يحفز على التغيُّر التكنولوجي الملائم؛ وثالثاً أنه كلما تنامي عدد السكان، فإن متوسط أعمار القوى العاملة سيكون أصغر سناً وهو ما قد يكون له آثار مفيدة على الإنتاجية.

وكل من هذه الآراء الثلاثة جدير بالتصديق، غير أن مغزاها الكمي غير واضح. إذ رغم أن عدد السكان الأكبر قد يحظى بالاقتصادات الكبرى غير المتاحة للاقتصادات الأصغر شأناً، إلاّ أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما الذي سيحدث للاقتصاد عندما يأخذ في اكتساب عدد السكان الأكبر. فإذا كانت تكاليف النمو السكاني باهظة في بادئ الأمر، فإن الفوائد التي يفترض أنه سيحققها فيما بعد ستتلاشى. كذلك فإن الاقتصادات الكبرى القائمة على السلع القابلة للتجارة هي على أية حال متاحة من خلال هذه التجارة ولا تتطلب أن يكون عدد سكان موطِنها كبيراً. وزيادة على ذلك، لم ينجح علماء الاقتصاد حتى الآن في قياس الآثار الناجمة عن الحجم في الاقتصادات الكبرى.

وسواء كان نمو السكان يحفز على التغيُّر التكنولوجي الملائم أم لا، فإن ذلك غير واضح كذلك. وعندما طرح هذا الرأي لأول مرّة، جرى تطبيقه على المجتمعات الزراعية على مدى حقبة تاريخية طويلة؛ ومع ازدياد كثافة السكان، جرى استحداث قياسات جديدة للزراعة الكثيفة، الأمر الذي جعل الناس أكثر غنى عن ذي قبل.[١٠] أمّا اليوم، على أية حال، فإنه، بغضّ النظر عن المشاكل البيئية الناجمة عن تكثيف الزراعة، يوجد هناك الكثير من الأدلّة على أن النمو السكاني يفشل في الوصول الى الآثار المفيدة – من الدراسات الحديثة لأسباب تردّي الحضارة الانكانية القديمة (Ancient Incan Civilization)، إلى معظم المناطق الريفية الإفريقية خلال الثلاثين عاماً الماضية.

وفي أواخر القرن العشرين، لا يمثل التغيّر التكنولوجي، إلى حد كبير، دالةً من دلائل النمو السكاني. وعندما تكون الدول بعيدة عن حدود المعرفة الفنية القائمة، فلن تكون هناك حاجة للنمو السكاني كي «يحفز» على خَلْق التكنولوجيا، والتي هي في العادة، على أية حال، نتاج البحث العلمي المكثّف لا القوى الاجتماعية، وإحدى الميزات التي تحظى بها

الدول «التي تتأخر في التنمية (late developer)" هي أنه تتاح لها الفرصة للإفادة من التكنولوجيا التي قامت الدول الأخرى بإيجادها. وكما سنرى، فإن النمو السكاني السريع في الدول الفقيرة قد يشكّل عائقاً في وجه تبنّي التكنولوجيا الجديدة وليس مساعداً على ذلك.

وتتجاوز الأسئلة الخاصة بأثر المتوسط السني للقوى العاملة على النمو الاقتصادي والتنمية حدود النموذج الاقتصادي البسيط نسبياً الذي يسيِّره رأس المال والذي نحاول بحثه بصورة ضمنية في هذا السياق حتى هذه النقطة. وفي الحقيقة فإن الجهد الجديد المثير الجاري في مجال نظرية النمو في علم الاقتصاد الآن يعطي مصداقية أكبر إلى دور المعرفة الإنسانية والموارد البشرية مما كانت تعطيه النظريات الاقتصادية الأقدم عهداً»[١١] ولكنَّ القضية الحقيقية ليست ما إذا كان عدد السكان يمثّل ميزةً في حد ذاته أم لا بل إن القضية هي فيما إذا كان هؤلاء السكان أكثر صحة وأكثر تعليماً وأكثر حصولاً على فرص العمل. فإذا كان عدد السكان يتنامى على نحو سريع، فما هي طاقة الدولة المعنيَّة على إيصال هذه المزايا لأعداد سكانها المتزايدين؟.

فقد أدى الفشل في طرح هذا السؤال في كتاب المَوْرد الجوهري (The Ultimate Resource) ذي الأثر الكبير الذي كتبه جوليان سايمون (Julian Simon) إلى مغالطة أو إلى فكرة خاطئة.[١٢] إذ كان من رأي سايمون أنه كلما زاد عدد المواليد، كلما زاد عدد العباقرة في الأمة، والذين يقدّمون بدورهم فوائد لا تعد ولا تحصى للمجتمع. وفي حين أن هذا المفهوم قد ينطبق على العباقرة أو، بلغة العصر، على المخترعين والعلماء، فإن استخدام مثل هذه الحجج في سبيل دعم فكرة النمو السكاني بغض النظر عن العواقب الأخرى لهذا النمو، لا بدّ وأن يفضي إلى جعل الأمر أقرب إلى ما يكون إلى التفاهة. إذ تجاهل سايمون الحقيقة القائلة إنه عندما يُعيق النمو السكاني الحكومات عن تقديم الخدمات التربوية والصحية السليمة إلى شعوبها، فإن الملايين من هذه الشعوب سيولدون ويموتون دون أن تتاح لهم على الاطلاق الفرصة في تحقيق تطلعاتهم. والشائع في النماذج التي يرسمها سايمون هي أنَّ كلَّ فردٍ يجري توظيفه بصورة منتجة، وأن رأس المال الاجتماعي العام أمر مجاني. ولكنَّ الحقيقة في الدول النامية الفقيرة مغايرة لذلك تماماً.

الدليل (The Evidence)

تستشهد وجهتا النظر الرئيسيتان السائدتان في الجدل السكاني بالأدلة القائمة على المقارنات الدولية. وبصورة خاصة، تعتمد المدرسة «التفاؤلية» أو «اللامبالية» اعتماداً كبيراً على الحقيقة القائلة إنه لا يبدو هناك سوى رابطة ضعيفة بين النمو السكاني والنمو في الدخل بالنسبة للفرد الواحد في الدول النامية أو في الحقيقة بين النمو السكاني ومعظم المتغيّرات الأخرى ذات التأثير المحتمل. ولو كان الرأي رأي «المبالاة» فإن من المتوقع، عند أخذ جميع العوامل في الحسبان، أنه كلما كان معدَّل النمو السكاني في دولة ما أعلى، كلما كان معدل الدخل بالنسبة للفرد الواحد فيها أقل.[١٣] فهل نتبنى هذا الرأي؟ من المؤكد أن معاملات الارتباط في أي من الرأيين لا تظهر أي نتيجة يمكن أن يقال عنها إنها نتيجة مضطردة أو صالحة بصورة مضطردة.

ومن بين العدد الكبير من الدراسات التي تحاول دراسة العلاقة بين النمو السكاني والنمو في الدخل بالنسبة للفرد الواحد، يستنتج البعض أن هناك علاقة إيجابية ويستنتج البعض الآخر أن العلاقة سلبية، وبعض ثالث يرى أن لا علاقة بينهما. وفي جميع الحالات، فإن أثر هذه العلاقة قليل، بعضه ذو دلالة احصائية والبعض الآخر ليس له هذه الدلالة. كما أثيرت الأسئلة حول كلٍّ جانب من جوانب هذه الدراسات:هل البيانات الخاصة بها والتي جرت دراستها بيانات صادقة موثوقة؟ وهل تأخذ نماذج الدراسة جميع المتغيرات المناسبة في الحسبان؟ وهل تتضمَّن هذه المتغيرات الإمكانية القائلة إنه في حين أن عدد السكان يؤثِّر على التنمية فإن التنمية أيضاً يمكن لها أن تؤثِّر على عدد السكان؟[١٤] وقد توصلَّت الدراسات الأحدث إلى أنه في الثمانينات كانت هناك علاقة إيجابية (بين النمو السكاني والتنمية). ولكنَّ هذه النتيجة محرجة لكلٍّ من أصحاب نظرية «المبالاة» وأصحاب نظرية «اللامبالاة». فأولئك الذين رفضوا الرأي السابق الذي كان يقول بعدم وجود علاقة بينهما على أساس أنه رأي غير صادق لا يعتد به، لا يمكنهم الآن قبول الرأي الجديد (الذي ظهر في الثمانينات) بدون تحفُّظ؛ وأولئك الذين كانوا يرون أن عدم وجود علاقة (بين نمو السكان والتنمية) يعني أن عدد السكان لم يكن يمثِّل عاملاً سلبياً

عليهم الآن تفسير البيانات الجديدة التي ظهرت. [١٥]

ومن المحتمل أن كلَّ هذه الدراسات غير صادقة إلى حدٍّ الوصول إلى استنتاج له دلالة، اللهمَّ إلاّ إذا استثنينا استنتاجين اثنين: الأول القائل إن عدد السكان ليس العامل الأهم (the dominant factor)، إذ لو كان هو العامل الأهم، لتوصَّلت تلك الدراسات إلى نتائج حاسمة مهما كانت(أي تلك الدراسات) ضعيفة في دلالتها الإحصائية، والاستنتاج الثاني هوأنه لم تجر حتى الآن أية دراسات تحليلية تفي بشروط المعايير القياسية الاقتصادية المعاصرة. وهذا الرأي بدوره يعني أنه إذا لاحت أية فائدة ترتجى من خطٍّ ما من خطوط البحث، فلا بدّ من إعادة البحث فيه ولكن بأساليب محسَّنة. ومن الممكن، على أية حال، أنه لا تلوح حقيقة أية فائدة في الدراسات الإحصائية المقارنة بين الدول؛ فعدد السكان هو ظاهرة تعمل ببطء، ولا تتغيَّر إلاّ قليلاً من سنة إلى أخرى، في حين أن اقتصادات الدول أكثر عرضة للخطر، وتتأثَّر بعدد هائل من العوامل والمتغيِّرات.

وقد تكون دراسة الدول كل على حدة أودراسة مجموعات من الدول التي تتشابه في العديد من الأوجه اللازمة، وعلى مدى فترات زمنية طويلة، أكثر نجاعة وقد تكشف عن نتائج هامة. والحقيقة القائلة إنه لا توجد علاقة (no association) (وهو التعبير الذي يستخدمه كيلي وماكغريفي في هذا الكتاب) عبر جميع الدول (بالنسبة لموضوع التنمية والسكان) قد لا تعني أن عدد السكان هو بالضرورة عامل غير ذي دلالة في كل دولة من الدول؛ ولا بدّ للبحث العلمي في هذا الصدد من أن ينقِّح هذه القضية البحثيَّة عن طريق السعي لإقرار الشروط الأكثر تفصيلاً التي يمكن بموجبها أن يكون عدد السكان عاملاً مناسباً أو غير مناسب. وينبغي ملاحظة أنه عندما يقول علماء الاقتصاد – كما يقول البعض منهم – إنه «لا يوجد دليل» على العلاقة السلبية بين النمو السكاني ونمو الدخل بالنسبة للفرد الواحد، فإن متوسط العلاقات الناجمة عن المقارنات الإحصائية ما بين الدول هي في العادة الدليل **الوحيد** الذي يكون ماثلاً في أذهانهم. ولا بدَّ من تقصِّي أدلة أخرى بجانب ذلك، كما سنرى في هذا الكتاب. [١٦]

وبصورة عامة، فإن علم الاقتصاد البسيط يبدو أنه يشير إلى أن الدول ذات النمو

السكاني الأسرع وتيرةً سينتهي بها الأمر على المدى البعيد بدخل أقل بالنسبة للفرد الواحد. ولكن إذا ما جرى تعقيد النموذج الاقتصادي للسماح بإدخال آثار الاقتصادات الكبرى والتقدم في التكنولوجيا المحسَّنة وآثار أعمار القوى العاملة، عندئذٍ سيكون هناك عدد كبير من الشكوك في النتائج التجريبية بحيث يصعب الوصول إلى نتيجة واضحة – ومن المؤكد خصوصاً بالنسبة للنتيجة التي يمكن أن تكون صالحة لكل الدول في كل الظروف، إذ لا اتجاه ولا حجم هذه الآثار المحتملة معروف بشكل مؤكد على أية صورة من الصور. ويبدو أن من المحتمل أن معدَّل النمو في الدولة الفقيرة – ذات نقاط الضعف الكبيرة القائمة في البنية التحتية والطاقة الإنتاجية والعمالة وضعف القدرة على توفير الصحة والتعليم المناسبين – الذي يؤدي إلى مضاعفة عدد السكان في ٢٠ أو ٣٠ عاماً سيؤدي إلى إلحاق الضرر بمعدَّل تحسُّن مستوى المعيشة. إلاّ أنه لم تستطع النظريات ولا القياسات الاقتصادية حتى الآن إثبات هذه العلاقة بصورة قاطعة.

أمثلة من دراسة الحالات (Some Case Examples)

من الممكن مقارنة «الحالات الناجحة» مؤخراً بالحالات التي لم يحالفها هذا النجاح. فاقتصادات شرق آسيا المتنامية على نحو سريع يعود الفضل في نجاحها بصورة رئيسية إلى النمو السريع في الصادرات المصنَّعة، التي عملت دول هذه المنطقة على القيام بها على أساس أنها أولية قومية ذات أقصى قدر من الأهمية. وأدى هذا إلى تنامي العمالة على نحو سريع، والتي أدّت بدورها إلى توليد عائدات عالية من الاستثمار في التعليم والتدريب. وتحظى جميع دول شرق آسيا النامية ببرامج تخطيط أُسري نشطة ونمو سكاني متراجع بصورة سريعة، الأمر الذي مكَّن الأُسر في هذه الدول من القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية. وقد أطلق على هذه العملية برمَّتها مصطلح «الدائرة الفعالة (the Virtuous Circle)»[١٧]. وعلى النقيض من ذلك، أجبرت معدلات النمو السكاني العالية في إفريقيا وآسيا، بعض أكثر الدول فقراً على مواصلة الاستثمار المكثّف في الزراعة التي أخذت كلفتها ترتفع بصورة متزايدة، وبالتالي تخفِّض من الموارد المتاحة للاستثمار التصنيعي؛[١٨] أمّا دول أخرى، فقد أهملت الاستثمار الزراعي مما ترتَّب عليه عواقب وخيمة مماثلة.

هذه الدول الأكثر فقراً لم تستطع حتى الآن المشاركة بصورة ذات دلالة في النمو السريع للتصنيع الذي تقوم به الدول المتقدمة، ولذلك لم تنمو العمالة ولا عائدات الاستثمار البشري نمواً سريعاً. كما أن التحسينات على التعليم، وهي الأمور البالغة الأهمية لنجاح الاقتصاد لم تحدث بصورة عامة، رغم أن عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس قد تنامى بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان. فالإنفاق التعليمي يتحدَّد بصورة رئيسية وفق الدراسات الاحصائية للسكان (demography) والاقتصاد الأشمل (macroeconomy): ويزيد نمو أعداد السكان في ظل نسبة المواليد العالية من عدد الأطفال الذين ينبغي تعليمهم سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة لأعداد العمالة التي تدفع الضرائب من أجل تعليم هؤلاء الأطفال؛ كما يقدم النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى رفع ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي المخصَّص للتعليم موارد إضافية لذلك التعليم. وفي حين استطاع العديد من الدول النامية رفع نسبة نصيب التلميذ الواحد من الإنفاق في الوقت الذي كان يتزايد فيه عدد سكانها، إلاّ أن معظم الاصلاحات حدثت في الواقع في الدول الأحسن حالاً والتي كانت تتدَّنى فيها نسبة المواليد. وفي الكثير من الدول الأكثر فقراً، ازداد جمهور تلاميذ المدارس بسرعة كبيرة وظل النمو الاقتصادي متواضعاً ولم يرتفع نصيب التعليم من الناتج القومي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، فشلت نوعية التعليم في الغالب من التحسُّن، إن لم تكن ساءت عن ذي قبل. وواجهت هذه الدول، بسبب الاستثمار غير الملائم في الموارد البشرية بصورة جزئية، أعظم الصعاب في رفع مستويات المعيشة وفي تحقيق المنافسة الدولية.

ومالاوي (Malawi) مثال على الدولة ذات الدخل المنخفض والنمو السكاني السريع ونسبة المواليد العالية. فقد وصل حجم العمالة فيها إلى ٣ر٤ مليون عامل في عام ١٩٩٠؛ وسوف يتضاعف هذا الحجم إلى حوالي ٦ر٨ مليون بحلول عام ٢٠١٠. ويعمل ربع العدد الحالي فقط في الوقت الحاضر في القطاع الرسمي أو القطاع الزراعي غير الرسمي؛ وحتى عندما تصبح معدلات النمو الاقتصادي تدعو للتفاؤل، فلن يوظَّف هذان القطاعان سوى ثلث العمالة المتوقعة في عام ٢٠١٠. أمّا العمال الباقون وعددهم ٥ر٤ مليون عامل فيفترض

أنهم سوف يُستوعبون في الملكيات الزراعية الصغيرة. ولكنَّ الملاك الصغار لا يزرعون سوى مجرد ثلثي هكتار – أو ما يكفي بالكاد لسد رمق الأسرة. ولاستيعاب المزيد من العمال الزراعيين، فإن هناك حاجة إلى إيجاد أراضٍ إضافية وإدخالها إلى مجال الزراعة، ولكن لمّا كانت أفضل الأراضي تستغل الآن فعلاً، فإن معظم الأراضي الجديدة اللازمة ستكون أراضٍ هامشية (أي قليلة الإنتاج). حقيقة إن مالاوي لها سجل جيِّد في زيادة الانتاجية الزراعية، ولكن لا بدّ أنه ستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة ومستويات عالية من المدخلات الزراعية الحديثة للمحافظة على عطاء المحاصيل ومنع تردي مداخيل المزارع. وفي الوقت ذاته، أخذت مالاوي تجد من الصعوبة بمكان تحسين المستويات التعليمية الحالية، وستظل على هذا المنوال طالما ظل سكانها يتضاعفون كل عقدين.

وحتى لو تدنَّت نسبة المواليد على الفور في مالاوي، فإن هذا التدني لن يكون له سوى آثار قليلة على مشاكل العمالة على المدى القريب؛ إذ إن معظم القوى العاملة في عام ٢٠١٠ قد وُلدت الآن بالفعل. وعلى أية حال، فإن التوقعات الخاصة بنمو قوة العمل الخاصة بعام ٢٠٤٥ توضِّح أن تدنيات نسبة المواليد على المدى القريب قد تكون ذات أهمية بالغة في إحداث الاختلاف اللازم. فإذا لم تتدنَّ نسبة المواليد، فإن عدد السكان الذين هم في سنِّ العمل سيصل إلى ٤٧ مليون فرد في عام ٢٠٤٥؛ وفي حالة التدنِّي المعتدل في نسبة المواليد، سيصل عدد هؤلاء إلى ٢٣ مليون فرد؛ أمّا في حالة حدوث التدنِّي السريع، فلن يزيد العدد على ١٥ مليون. ويبدو أن من غير المحتمل أن تصبح مالاوي، بدون تدني نسبة المواليد، قادرة على زيادة مقدار رأس المال بالنسبة للفرد الواحد بدرجة تكفي لإحداث تحسينات هامة (ذات دلالة) في الإنتاجية والأجور ومستويات المعيشة في المستقبل المنظور.[١٩] ولا يمكن لنا في هذا الصدد استبعاد إمكانية التحسُّن على مستوى الأفراد في مالاوي في ظلِّ سيناريو النمو العالي لأعداد السكان، إلاّ أن مثل هذه التحسينات ظلت هزيلة خلال العشرين عاماً الماضية، كما يبدو أن التحديات القادمة هائلة في غياب تدنٍّ ذي دلالة في نسبة المواليد. وتوضح هذه الحالة العديد من الموضوعات الواردة في هذا الكتاب.[٢٠]

أمّا كوريا فتعطي مثالاً على النقيض تماماً. فلو أن كوريا حافظت على مستوى نسبة مواليدها عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠، لكان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية فيها قد زاد بمقدار الثلث، والانفاق على التعليم الابتدائي (بنفس معدل التكلفة للتلميذ الواحد) لكان أصبح أعلى بنسبة واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي.[٢١] وفي الحقيقة، على أية حال، فإن كوريا زادت من تدني نسبة المواليد بصورة فعالة من خلال برامج تنظيم الأسرة المدعومة علناً في الوقت الذي جعل فيه التغيّر الاجتماعي الاقتصادي الأسرة الأقل عدداً أكثر جاذبية. وهكذا فقد تمكنت كوريا من تحسين كلٍّ من مدى التعليم ونوعيته، الأمر الذي ساعد في وضع الأساس لنجاحها التصنيعي.[٢٢] وأدى النمو السريع في صادراتها أدى إلى إيجاد فرص العمالة المتزايدة بصورة سريعة، خارج نطاق الزراعة، مما مكّن كوريا من حلّ الكثير من مشاكلها التنموية – وهذا مثال على ما أسميناه «الدائرة الفعّالة (the virtuous circle) وهي تعمل عملها.

ويحيط هذان المثالان بجوانب هامة من العلاقة بين السكان من جهة والنمو الاقتصادي والتنمية من جهة أخرى. ولكنَّ العلاقات اللاتي يشخصانها ليست بالضرورة صحيحة بصورة شاملة؛ كما لم يبيِّن البحث العلمي حتى الآن على أن هاتين الحالتين حتميتان. حقيقة من المؤكد أنه لا توجد هناك «مصيدة» لا تستطيع الدول المهرب منها، حتى عندما يكون هناك آثار مُعَزِّزة متبادلة تجعل من الأكثر صعوبة على الدول القيام بالتقدم المطلوب.[٢٣] إلاّ أنه، طالما أن الأبحاث الاقتصادية العلمية مستمرة، فمن المحتمل أن يبدو دور الموارد البشرية في التنمية – وبالتالي قدرة الدول على ضمان مستويات عالية من الصحة والتعليم – أكثر أهمية بصورة متزايدة بالنسبة للإنتاجية. وبهذا المعنى، فقد يصبح النمو السريع في أعداد السكان أكثر سوءاً مما نعتقد الآن أنه كذلك.

وهناك أمران جديدان قد يعيدا في خاتمة المطاف الاهتمام في حالة الاقتصاد الشامل إلى مناهضة النمو السكاني: الأول هو قضية الموارد البشرية – إذ كيف تستطيع الدول المختلفة تلبية الحاجات الصحية والتعليمية لسكانها؟ والثاني هو قضية الغذاء وقضايا التصنيع – إذ هل تستطيع الدول توفير الاستثمارات الضرورية في الإنتاج غير الزراعي، أم هل ينبغي عليها

التركيز باستمرار على إنتاج الطعام الكافي للأعْداد المتزايدة من سكانها؟ وإذا ما جرى المزيد من التقصي والقياس لهذين الأمرين، فإنهما يمكن أن يظهرا أن للنمو السكاني آثاراً اقتصادية كبرى سلبية. إلاّ أنه لا يمكن بَعْد تقرير هذه الآثار، كما لا يمكن تحديد الظروف التي قد تضخّم أو تهوّن من هذه الآثار.

من التقويم الشامل إلى التقويم الجزئي (From Macro to Micro Assessments)

في الوقت الحاضر، إذن، يركّز الجدل السكاني الدائر لا على الآراء المتعلقة بالاقتصاد الشامل بل على المسائل ذات المستوى الجزئي بصورة أكبر. وتشتمل هذه على قضايا مثل تأثير النمو السكاني على الفقر ودور المرأة والصحة وتنمية الموارد البشرية والبيئة والهجرة.

ويتفَّحص مؤلفو هذا الكتاب هذه القضايا وتوصَّلوا إلى نتائج تؤيد في الغالب وجهة النظر القائلة إن النمو السكاني السريع في الدول الفقيرة التي تعيش في ظل ظروف نسبة المواليد العالية هو مناهض للكثير من أهداف التنمية. (لاحظ تفاصيل هذه الجملة الأخيرة: **تؤيد في الغالب وجهة النظر القائلة؛ والنمو السكاني السريع**، والذي يمكن اعتباره على أنه يزيد عن اثنين بالمائة في العام؛ **والدول الفقيرة**؛ وظروف **نسبة المواليد العالية**، التي تلد المرأة فيها، أربعة أو أكثر من الأطفال؛ **والكثير من أهداف التنمية**). وهذا لا يعني أن النمو السكاني بكل معدلاته وفي جميع الأوقات وفي معزل عن ثروات الدول وحجم سكانها له بالضرورة عواقب وخيمة على شتى نواحي التنمية.[٢٤] إلاّ أن مؤلفي الكتاب بصورة عامة يستنتجون أنه يمكن تحقيق الكثير من أهداف التنمية بصورة أفضل عن طريق نسبة المواليد المنخفضة والنمو السكاني البطيء مما يمكن تحقيقه بفعل نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع.

السكان والفقر (Population and Poverty)

يتناول دينيس آلبرغ (Dennis Alburg) بالدراسة العلاقة بين النمو السكاني والفقر. ولا يبدو أن هناك، عند المدى المحدود القائل بأن التقديرات التجريبية (empirical estimates) هي تقديرات صادقة، أية رابطة بين معدل النمو السكاني في الدول المختلفة ومدى الفقر في هذه الدول. ولا ينبغي لهذا القول أن يثير الدهشة؛ إذ لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار سلسلة العوامل

الكبيرة التي تساهم في إحداث الفقر – من سياسات الحكومات إلى جميع الظروف التي تؤثّر على النمو الاقتصادي وعلى توزيع الدخل. ووجدت إحدى الدراسات القليلة التي كُرِّست لدراسة دولة واحدة على مدى فترة زمنية طويلة – بين مختلف الولايات في الهند – بالفعل أن النمو السكاني يساهم في الفقر، ولكن ليس بصورة قويّة. وعند الحدّ الأدنى، توحي النتائج أن عدد السكان ليس العامل المهيمن عند تفسير الفقر. (ويبدو فعلاً أن هناك علاقة سلبية بين النمو السكاني في دولة ما والدرجة التي تحصل عليها على مؤشّر التنمية البشرية في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، وهو المؤشر الذي يضمّ التعليم ومعدّل طول العمر وكذلك الدخل؛ ولكنّ الحذر المعهود حول نتائج الارتباط في الدراسات ينطبق على هذه الحالة أيضاً.) وعلى العموم، فقد نجحت معظم الدول النامية، حتى عهد قريب على الأقل، في تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في الفقر، وإن لم يكن في تخفيض العدد الحقيقي لهؤلاء الفقراء، حتى وعدد السكان الكلي في تزايد.

ويمكن اقتفاء أثر العلاقة بين السكان والفقر من خلال المتغيرات المتوسطة مثل التعليم وغيره من المنافع وحجم الأسرة والجنس (من حيث الذكر والأنثى) والعنصر والعرق والسن والأجور والمكتسبات ومكوّنات الدخل المحسوبة من موارد الملكيات العامة مثل منتوجات الغابات أو أراضي الرعي – وكلها ذات علاقة بالفقر. وحيثما يمكن تتبُّع تأثير نسبة المواليد العالية أو النمو السكاني على هذه العوامل، فإن هذا الأثر يكون في الغالب، ولكن ليس دائماً، سلبياً، ولكنه ليس كبيراً بصورة عامة. ويمكن لعدد من السياسات أن تخفّض العواقب السلبية للنمو السكاني وتحسّن من دخل الفقراء والمنافع التي تعود عليهم. ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من الطرق الخاصة بمحاربة الفقر بصورة مباشرة؛ ويحتمل أن يكون لمثل هذه الإجراءات آثار أقوى على الأقل على المدى القصير، أكثر من أي شيء آخر يمكن تحقيقه من خلال تنظيم الأسرة وحده. وكما هي الحال في أي مجال يتعلق بالسكان، فإن عدد السكان هو مجرد عامل مساهم في الفقر وليس المسبّب الأول له. ولكنّ التصدي لهموم الفقر وعدد السكان يتطلب الكثير من السياسات ذاتها التي يُعزِّز كل منها الآخر.

السكان والبيئة (Population and Enivironment)

بالنسبة للكثيرين من الناس، يعتبر أثر السكان على البيئة هو أكثر القضايا الحاسمة، في الجدل الدائر. إلاّ أنه يصعب كما في المجالات الأخرى تحديد الأثر الخالص للسكان على البيئة، نظراً لكونه يتعلّق بطبعه بالتأثيرات الأخرى الكثيرة. وقد خلقت المعادلة بالغة التبسيط أي = بي سي تي (I = PCT) ومثيلاتها عدداً من الانطباعات الخاطئة، إذ تقول هذه المعادلة إن الأثر البيئي (Environmental Impact) أو أي (I) هو حاصل ضرب عدد السكان أو بي (P) في الاستهلاك (Consumption) أو سي (C) في التكنولوجيا المستخدمة (Technology) أو تي (T)، أي أن الأثر البيئي ينجم عن الأثر الذي يُحدثه كل فرد مضروباً في عدد السكان.[٢٥] إلاّ أن هذه الطريقة تفشل في احتساب الآثار التناوبية (trade - offs) لهذه العوامل. إذ من المسلَّم به إلى حدٍ كبير أن معظم الدمار الذي حلَّ بالبيئة العالمية حتى الآن لم ينبع من الدول النامية، حيث يزداد عدد السكان بصورة سريعة، ولكن من الدول الصناعية ذات الدخل العالي، حيث لم يزدْ عدد السكان سوى قليلاً نسبياً خلال العقود القليلة الماضية. ولو كانت مدرسة الاهتمام بالاقتصاد الشامل ("macroeconomic "concern school) – القائلة بأنه لو زاد عدد السكان ببطء أكثر لزادت المداخيل بصورة أسرع – على حق فأي الحالتين سيكون لها الأثر الأكبر على البيئة؟[٢٦]، بل إن المعادلة المذكورة أعلاه لا تسمح حتى بإثارة هذا السؤال. وإذا أردنا توضيح أثر السكان على البيئة، فلا بدَّ من دراسة الآثار التي يتسبَّب فيها عدد السكان بصورة قَويَّة: وعند القيام بذلك يمكن أن نعرف السبب الحقيقي.

ويعرِّف ثيودور بَنَايوتو (Theodore Panayotou) المشاكل على أنها مسألة تكيُّف أو فشلٍ في التكيُّف. فالكثير من المشاكل البيئية المحلية إنما تعود إلى وجود ما يسمى بـ «الموارد المُباحة (open access resources) – وهي الممتلكات العامة من مثل الغابات وإمدادات المياه والثروة السمكية والحيوانية. وحيثما لا تكون هذه الموارد خاضعة لحقوق الملكية المحددة أو لأنظمة إدارة الموارد العامة أو تشريعاتها، فإن هذه الموارد تؤخذ بدون «ثمن» من الناحية الفعلية؛ فهي تؤخذ عن طريق ما يطلق عليه الكاتب تعبير «وضع اليد (Capture)». وفي مثل هذه الحالة فإن النمو السكاني سيصبح له تأثير مدمِّر؛ وفي الحقيقة، فإن بنية الحوافز في مثل

هذه الأوضاع، قد تشجّع الأسر على إنجاب أطفال إضافيين سيزيدون من قدرة الأسرة على وضع اليد (على الممتلكات العامة).

وتظهر الدراسات الإحصائية أن نسبة كبيرة من إزالة الغابات والتلوث البحري والآثار البيئية الضارة الأخرى ترتبط بالنمو السكاني. ولكن هذا لا يحدث في معظم الأحيان إلاّ في الأوضاع التي تكون الموارد العامة فيها مباحة، أو حيثما لا يدفع الذي يتسبَّب في الضرر لهذه الموارد أي ثمن مقابل الأذى الذي يفعله. ولا بدَّ من احتساب ثمن الدمار الداخلي ضمن التكاليف التي يدفعها المرء في عَيْشِه (internalized)، وذلك حتى ينال الذين يقومون بالنشاطات التدميرية العقاب اللازم إزاء فِعل ذلك.

وحالت الظروف في بعض الأوضاع الأخرى التي تتزايد الكثافة السكانية فيها بصورة متزايدة، من ناحية أخرى، دون إحداث تردٍّ في الأنظمة البيئية، بل حتى وأدت إلى تحسُّن هذه الأنظمة. إذ حيثما تكون الأسواق والإدارة والتشريعات في موضعها الصحيح، فإن أثر النمو السكاني سيكون أكثر تواضعاً. وتتفاقم الآثار الضارة بفعل السياسات السيئة في المجالات الأخرى؛ إذ لو كانت السياسات التي تؤثر على العمالة سياسات مشوَّهة، فإن الأسر ستفتقر إلى بديل عن العمل وستجد نفسها مضطرَّة إلى الاعتماد على وضع اليد على موارد الممتلكات العامة.

أمّا داخل إطار التكنولوجيات القائمة، فهناك مجال رحب لزيادة فعالية استخدام الموارد. وحالما يتم الوصول إلى الحدود القصوى للاستخدام المستديم الفعَّال للموارد، فإن الأسعار والسياسات الصحيحة ستقدِّم الحوافز اللازمة لتطوير البدائل في الاستهلاك والإنتاج. فالنمو المستديم يتطلَّب عمل مثل هذه الآلية بصورة سَلِسَة؛ كما تتطلَّب تكنولوجيا قادرة على الاستمرار في التغلُّب على القيود التي تفرضها المواد المتاحة. وعلى أية حال، فليس هناك ضمانات على أن التكنولوجيا المناسبة قادمة لا محالة؛ إذ إذا لم تأخذ الحوافز موضِعها الصحيح، فلن تصل تلك التكنولوجيا.

حقيقة، غالباً ما تكون السياسات والمؤسسات بطيئة في إحداث التغيير، وحينما لا تراعيان إدارة البيئة إدارة جيدة، فإن النمو السكاني سيؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية. وحتى

لو تباطأ النمو السكاني، فإن المشاكل ستظل مستمرة. حقيقة إن تخفيض نسبة المواليد يمكن أن يساعد على تخفيف وطأة المشاكل البيئية، ولكنَّ جميع الظروف الأخرى التي تتصل بأثر السكان على النظام البيئي المحلي ينبغي أن تتحسَّن هي أيضاً – وهي تلك الظروف التي تؤثر على البيئة بصورة مباشرة مثل أسعار وتشريعات استخدام الموارد وتلك التي تؤثر على فرص العمل والاستهلاك والإنتاج والتجارة.

وفي سياق هذا الكتاب – الذي يتصدَّى للعواقب المترتبة على النمو السكاني **داخل** الدول النامية حيث سيحدث معظم هذا النمو في العالم – طُلب من بنايوتو بحث المشاكل المحلية وليس العالمية. ولكن من الواضح أن هناك علاقات بين النمو السكاني والقضايا الأوسع مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وغير ذلك من مصادر التغيُّر المناخي، وطبقة الأوزون، والأمطار الحمضية والضغوط على الموارد المتجددة خارج الحدود القومية للدول. إذ سوف تساهم الدول النامية، وبخاصة وهي تزداد ثراءً في هذه العواقب كما ستعاني منها. وتختلف الآراء في تفاؤلها حول هذه المشاكل وما سيحدث من جرائها. وتتَّفق معظم الآراء ، على أية حال، أن الصعوبات الناجمة يمكن السيطرة عليها؛ ولكن السؤال يظل هو هل ستتمُّ السيطرة عليها فعلاً. لكنَّ النمو السكاني سيؤدي إلى تفاقم الصعوبات، وبخاصة إذا لم توضع السياسات والحوافز في موضعها الصحيح، على النطاق القومي والعالمي، لمنع حدوث التَلَف البيئي.

وفي خاتمة المطاف، فإن بعض معظم الأسئلة الهامة حول السكان والبيئة هي خارج نطاق علم الاقتصاد؛ فهذه الأسئلة هي قضايا أخلاقية، تتعلق بنوع العالَم الذي يودُّ الناس أن يعيشوا فيه، ونوع العالَم الذي ينبغي على كل جيل أن يَهِبَهُ للأجيال القادمة من بَعده.[٢٧] وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطاقات المحدودة للإدارة العالمية، فسيكون من المفيد، كما هو واضح، لو أمكن التخفيف من غلواء العوامل المضادة. حقيقة، إن من المؤكد أن وجهات النظر البيئية تدعِّم قضية السياسات التنموية والسكانية التي ستؤدي إلى النمو السكاني الأكثر بطئاً، إلاّ أنه في حين أن النمو السكاني الأكثر بطئاً قد يقلِّل من سلسلة التهديدات التي تواجه البيئة، إلاّ أنه لن يتمكن من القضاء عليها.

النساء والأطفال والأسرة (Women, Children, and Households)

يركّز فصلان من هذا الكتاب على آثار النمو السكاني ونسبة المواليد العالية على مستوى الأسرة والأفراد. إذ تتقصّى سينثيا لويد (Cynthia LLoud) العواقب المترتبة على الأطفال عندما يكون للأسرة عدد كبير من النسل، وتتوصّل إلى نتيجتين: الأولى هي أن مثل هؤلاء الأطفال من المحتمل أن يكونوا مصابين بسوء التغذية وبخاصة الذين يولدون منهم في سنٍّ أبويهم المتأخرة؛ والنتيجة الثانية هي أنه طالما أن الصحة مرتبطة بالأداء التعليمي، فإنّ كلاً من الآثار الغذائية ومحدودية قدرة الوالدين على دفع تكاليف التعليم يؤثّران على التحصيل العلمي عند الأطفال من أُسَرٍ كبيرة. وعندما تكون الفرص المتاحة خارج الأسرة مقيَّدة، فلن يكون لدى الوالدين سوى القليل من الحوافز لتحديد عدد أطفالهما. ومع تحسُّن مثل هذه الفرص، فإن الشيء الكثير يعتمد على الطريقة التي يتصرَّف الوالدان من خلالها، لأنهما الحرَّاس على إمكانية وصول أطفالهما إلى الموارد العامة والخاصة. ففي الدول النامية الأكثر فقراً في الوقت الحاضر ذات المعدلات العالية سابقاً في نسبة المواليد والأعداد الكبيرة من مجموعات الأعمار الشابة، وبخاصة تلك الدول التي يتوجَّب عليها حالياً تخفيض ميزانيات القطاع الاجتماعي طوال السنوات الأخيرة، فإن الموارد العامة المتاحة للتعليم والصحة محدودة، وارتفعت تكلفتهما على الوالدين. وهكذا، ففي المناخ الاقتصادي القاسي والصعب، فإنه يمكن أن يكون للنمو السكاني السريع ونسبة المواليد العالية آثارٌ «سلبية جداً» على موارد الأسرة وعلى مجمل الاستثمار في إنجاب الأطفال.

والنتائج السلبية هذه ليس محايدة إزاء الذكور والإناث (gender - neutral). إذ يوضح لويد أنه في الأسرة الأكبر حجماً والأكثر ارتباطاً بالتقاليد، فإن من المحتمل أن يكون المنزل واقعاً تحت هيمنة الذكور وأقل اهتماماً بالأطفال في إنفاقه؛ إذ إن وقت الوالدين ومواردهما محدودة؛ والأطفال الإناث يعانين أكثر ما يكون. وعندما لا تحصل الفتيات على التعليم فإنهن سينشئن بمهارات سوقية أقل من اللازم، ولا يعرفن سوى الأقل عن تنظيم الأسرة وبالتالي سيكُنَّ أكثر عالة على دعم أبنائهن **أنفسهن**. وتخلق آثار هذا النصيب وغيره داخل الأسرة ميلاً نحو دورة إثبات الذات القائمة على نقل نسبة المواليد العالية والفقر من جيل

لجيل؛ وتعليم الإناث هو أكبر قوَّة فاعلة يمكن لها أن تكسر طوق هذه الدائرة.

ويتقصّى كل من ديبورا مين (Deborah Maine)، ولِنْ فريدمان (Lynn Freedman)، وفريدة شهيد (Farida Shaheed)، وشويلر فراوتسكي (Schuyler Frautschi) العواقب التي تحيق بالنساء من جراء نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع. وهم يضعون استنتاجاتهم في منظور الحقوق الانسانية، التي تشجع الاعتراف بأنه عند الكثير من النقاط هناك خيار بين القيم، حتى عند استخدام البيانات والمعلومات، وكذلك الاعتراف بأنه ينبغي استشارة النساء واحترام خياراتهن كحقٍ من الحقوق الإنسانية.

ومعدلات الوفيات من تعقيدات الحَمْل والولادة، بما في ذلك الإجهاض غير الآمن، أعلى بكثير في الدول النامية مما هي عليه في الدول الصناعية. وتخفِّض موانع الحمل الحديثة، على الرغم مما فيها من مخاطر صحية، من الوفيات عن طريق الحدِّ من التعرضِّ للحمل؛ إلاّ أنها مع ذلك لا تخفض من المخاطر المرتبطة بالحمل وولادة الأطفال ذاتهما؛ وهذا يتطلَّب برامج جيدة لصحَّة الأم وعناية بالولادة الطارئة. وغالباً ما يكون هناك مبرر لتنظيم الأسرة من حيث صحة الأم، والتي يمكن لهذا التنظيم المحافظة عليها (أي صحة الأم) فعلاً. ويرى الكتَّاب المذكورون أعلاه أنه إذا كان الدافع لبرامج تنظيم الأسرة هو الأهداف الديمغرافية بصورة رئيسية، كما هي عليه في أغلب الأحيان، فإنها ستفشل في غالب الأحيان في التصدي لمشاكل صحة المرأة الإنجابية وتقلل بالفعل من فرص تحقيق الأهداف الديمغرافية المرتجاة.

وتقتضي الصحة الإنجابية سلسلة من الخدمات من ضمنها موانع الحمل، وإن كانت لا تقتصر عليها. وينبغي تقديم هذه الخدمات بطرق تستشعر الحاجات الحقيقية للنساء، والتي تشتمل على موازنة مخاطر الانجاب وعدمه. كما ينبغي على الخدمات الصحية الاعتراف بالأخطار الناجمة عن نقل الأمراض الجنسيَّة، وهي قضية لا زالت في الوقت الحاضر لا تحظى بالقدر الكافي من الأبحاث العلمية ولا يجري التصدي لها بصورة مناسبة. فالنساء لهن آراؤهن حول الأمور التي تساهم في رفاههن. وتختلف مواقفهن وفقاً لظروفهن وثقافتهن، تماماً بمثل ما تختلف مشاكلهن الصحية. وتسلك برامج التنظيم الأسري ذات

الأهداف الخاطئة، التي تتجاهل هذه الحقائق وتسيء استخدام البيانات والمعلومات الصحية من أجل تبرير أهداف تحديد السكان الضيِّقة مسلكاً وَعِراً إزاء حقوق المرأة ومتطلباتها الصحية. والنساء بحاجة إلى المعلومات والخيار في مجال منع الحمل، وكذلك اتاحة الوصول إلى الخدمات التي تحترم وجهات نظرهن حول حاجاتهن الصحية وتستجيب لمختلف الظروف التي تؤثِّر عليهن. فإذا أصبحت برامج تنظيم الأسرة تسير على هَدْي هذه المبادئ فإن احتمالات نجاحها ستكون أكبر وأكبر.

الهجرة والنمو السكاني (Migration and Population Growth)

أمّا آخر فصلين من هذا الكتاب فيتصديان للمسائل الأوسع إلى حدٍّ ما. إذ يوضِّح مايكل تيتلبوم (Michael Teitelbaum) وشارون رسل (Sharon Russel) تعقيدات العلاقة بين الهجرة والنمو السكاني. فالمهاجرون اليوم يميلون إلى كونهم من صغار البالغين من الدول ذات نسبة المواليد العالية السابقة والنمو السكاني السريع. ولكنَّ هذه الحقيقة أبعد ما تكون عن مجرَّد سببٍ وما يترتب عليه من أثر. إذ مِنْ بين ما يقدَّر بـ ١٠٠ مليون مهاجر في العالم يعيشون خارج بلادهم الأصلية أو مهابط رؤوسهم، هناك أكثر من نصفهم مَنْ هاجر من دولة نامية إلى أخرى نامية كذلك. ففي حين أن أسواق العمل المشبعة أو الراكدِة في المواطن الأصلية والأمل في الحصول على وضع اقتصادي أفضل في الدول المضيفة ظلت أسباباً هامة من أسباب الهجرة، إلاّ أن حركات الهجرة ظلت يحفزها حشد من الأساب الأخرى كذلك، من بينها الجوع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان وغياب الاستقرار السياسي في الدول التي يخرج المهاجرون منها؛ وكذلك فرص العمل والأوضاع الاجتماعية في الدول المستقبلة لهم. وتشجع بعض الدول الهجرة منها كما تشجع دول أخرى قدوم المهاجرين لها، ولكنَّ مثل هذه السياسات يمكن أن تتغيَّر وغالباً ما يحدث ذلك بسرعة كبيرة.

وتدفقات الهجرة سريعة التقلُّب ولا يمكن التنبؤ بها، تماماً مثلها تكاليفها ومزاياها للدول المستقبلة والدول المرسلة. وفي المدَّة الأخيرة ساعدت الأعمال المعادية للمهاجرين في عدد من الدول الأوروبية، والتي حظيت بدعاية واسعة النطاق، ساعدت على وضع الهجرة العالمية ضمن أعلى الموضوعات على قائمة اهتمامات السياسة الخارجية في الدول الصناعية.

لكنَّ القضاء على النمو السكاني لن يؤثِّر تأثيراً كبيراً على تدفقات الهجرة – ليس على المدى القريب بكل تأكيد، نظراً إلى أن البالغين الصغار الذين سيكونون مهاجرين بعد عقدين من الآن قد ولدوا الآن فعلاً. وفي معظم الأحوال، فإن النمو السكاني سيزيد من حجم «البحيرة» التي ينطلق المهاجرون منها؛ فإذا ما حدثت الكوارث أو فشلت التنمية الاقتصادية، فإن أعداداً أكبر من الناس سوف تتأثر بذلك.

أما أن هؤلاء سيهاجرون أم لا، فإن ذلك يعتمد على الكثير من العوامل الأخرى. ويدل وجود ١٠٠ مليون مهاجر من بين سكان العالم الـ ٥ر٥ بليون نسمة على أن الغالبية الساحقة من الناس إمّا أنهم لا يستطيعون الهجرة أو لا يرغبون فيها. فالتنمية الاقتصادية وخَلْق العمالة ومراعاة حقوق الإنسان هي أكثر العوامل أهميّة في تشجيع الناس على البقاء في أوطانهم، على الرغم من أن التنمية الاقتصادية على المدى القصير قد تزيد أحياناً الهجرة إلى الخارج لأنها ستزود الناس بالموارد اللازمة للرحيل.

دور الحكومات (The Role of Government)

تتصدى نانسي بيردصول (Nancy Birdsall) لدور الحكومات في النشاطات السكانية. ويرى الكثيرون أن الحكومات لا دور لها في هذا المجال – أي أن عدد أطفال الأسرة هم من شؤونها الذاتية. ومع ذلك فإن ما يراه الأفراد أمراً مرغوباً فيه قد لا يتصادف مع ما يكون مرغوباً فيه اجتماعياً. وهناك ثلاثة آثار اجتماعية مدمِّرة محتملة يمكن أن تنجم عن مساهمة الأفراد جماعياً في النمو السكاني السريع: إذ باستطاعتهم إبطاء الزيادة في مستويات المعيشة، وممارسة الضغط على البيئات الهشَّة والوصول بالفقر وتوزيع الدخل إلى أسوأ مما هما عليه.

ويرى هذا الفصل بصورة مقنعة أنه حتى لو لم تحصل هذه الآثار الاجتماعية، فإن السياسات اللازمة لها مرغوب فيها في حدِّ ذاتها – ومن هنا جاء مصطلح «قصة نصر لا يقابله هزيمة (win-wine tale)» الذي اتخذ عنواناً لهذا الفصل. والتداخلات التي يبررها ما يُعتقد بأنه تضارب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة يمكن تبريرها على أساس الرفاه الفردي. وتشمل هذه التداخلات التعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى التي تحسِّن الفرص المتاحة للأفراد. وبالتالي ترفع من تكلفة إنجاب الأطفال؛ كما تشمل تعديل أسعار موانع

الحمل للتغلُّب على العوامل التي تمنع الأزواج الراغبين في تحديد عدد مواليدهم من استعمال هذه الموانع، وتشمل كذلك تحسين تدفق المعلومات المناسبة لاختيار حجم الأسرة المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومات تبني مبادئ الإدارة الاقتصادية التي تشجع النمو على قاعدة عريضة يُفيد جميع فئات المجتمع. فالسياسات الاقتصادية السيِّئة تُعاقب الفقراء وتشجِّع نسبة المواليد العالية، كما يفعل الفقر ذاته. وسيعتبر الآباء أطفالهم أفضل ممتلكاتهم التي يدرّون بها غياب الأمن الاقتصادي وعندها سيكونوا راغبين في المزيد منهم بأكثر مما هو مطلوب حتى يزوِّدهم الاقتصاد بفرص وممتلكات أفضل.

الاستنتاجات (Conclusions)

ما هي «الاستنتاجات الجديدة» التي يمكن استخلاصها من كل هذا؟ يبدو من الواضح إلى حدٍ كبير أن النمو السكاني ليس البلاء الطاغي الذي يزعمه البعض بالنسبة للدول النامية، ومن المؤكد أنه ليس السبب الأول للمصاعب التي تواجهها التنمية في هذه الدول؛ ولكن لا ينبغي كذلك النظر إليه بعين الرضا. حقيقة، إن درجة إعاقة تحسين مستوى معيشة الأفراد التي يحتمل أن يكون النمو السكاني يتسبَّب فيها يصعب إثباتها. ولم يساعد في ذلك النماذج التي وضعها علماء الاقتصاد، والتي تقدِّم نفس النتائج سواء أكان عدد سكان دولة ما مائة شخص أو مائة مليون شخص؛ وسواء أكان عدد السكان يتنامى على نحو سريع أو على نحو بطيء؛ وسواء أكانت الدولة غنية أو فقيرة؛ وسواء كان أو لم يكن لها حكومة رشيدة ذات سياسات اقتصادية حكيمة وتوزيع عادل للدخل وأسواق ومؤسسات تعمل بصورة جيدة وزراعة ناجحة لديها مجال للتوسع.

غير أن ميزان التقويمات في هذا الكتاب هو في صالح الرأي القائل إن هناك آثاراً سلبية واضحة – على مستوى الفرد وعلى مستوى الأسرة – للنمو السكاني في ظلِّ نسبة المواليد العالية. وتضم هذه الآثار التأثير على صحة الأطفال وتعليمهم وصحة الأم وفرص الحياة. وتنزع النساء من كل الأجيال أن يكنَّ محرومات في هذه الظروف. وتتفاقم الآثار السلبية هذه على مستوى الأسرة عندما يضع النمو السكاني السريع ضغوطاً على الموارد العامة المخصصة للصحة والتعليم.

وعلى المستوى الاقتصادي الشامل، فإن الأمور أقل حسماً؛ إذ إن الكثير يعتمد على الظروف. فقد أظهر العديد من الدول مقدرة كبيرة على التعامل مع النمو السكاني بنجاح. وتتمثَّل الميزة الرئيسية للنمو السكاني ونسبة المواليد العالية في توفير القوة العاملة الشابة. والدول التي تكون في موقع يمكن لها فيه الإفادة من هذه الميزة ستكون في الغالب تلك القادرة على تعليم وتدريب وتشغيل شبابها في الوقت الذي تحافظ عليهم فيه أصحاء ويتمتعون بالتغذية الجيدة؛ ومن المحتمل أن تكون هذه الدول هي الدول الغنية نسبياً والتي تكون نسبة المواليد فيها آخذة في التدني من مستويات عالية سابقة. أمّا بالنسبة للدول ذات نسبة البطالة أو شبه البطالة العالية ونسبة متدنية في مستويات الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم، فإن الزيادات السريعة في عدد السكان ممن هم في سنِّ العمل ستمارس ضغوطاً سلبية على الأجور وتزيد الضغط على الموارد العامة الشحيحة أصلاً. وهكذا فإن الجهود الرامية لرفع كمِّ التعليم ونوعيته ستتعرَّض للإعاقة الشديدة، حتى وإن كانت الحكومات تستطيع زيادة فعالية الانفاق التعليمي ضمن إطار الميزانيات القائمة. وهكذا فإن التأكيد في الوقت الحاضر على الموارد البشرية في تفسير النمو الاقتصادي سيكون من شأنه إحياء وجهة النظر الاقتصادية الشاملة في وجه النمو السكاني.

كذلك فإن الشيء الكثير يعتمد على الأوضاع الزراعية، لأن الأعداد المتنامية من السكان بحاجة إلى إمدادات متزايدة من الطعام. حقيقة، إن بإمكان الدول الناجحة في تصدير المنتجات الزراعية أو المنتجات المصنَّعة استيراد الغذاء؛ إلاّ أن الدول النامية الكبيرة لا بُدَّ لها في العادة، على أية حال، من إنتاج النصيب الأكبر من حاجاتها الغذائية، لأسباب استراتيجية أو أمنية بين جملةٍ من الأسباب الأخرى. فإذا استطاعت الدول التوسُّع في الانتاج الغذائي بدون زيادة التكاليف الإقتصادية والبيئية، فإنها ستستطيع التعامل بسهولة أكبر مع النمو السكاني. أمّا إذا كانت الضغوط على الأراضي الحالية شديدة بالفعل، وأن إنتاج المزيد من الطعام يأتي بتكلفة متزايدة، فلسوف تكون هناك مشاكل. ويتوجَّب على الدول التي تجد نفسها في مثل هذه الأوضاع أن تستثمر في الزراعة بكثافة، وستجد أن من الصعوبة بمكان أن تتجَّه إلى التصنيع والصادرات المصنَّعة، واللذين كانا الطريق إلى النمو السريع في العديد

من الدول. وهناك امكانية واضحة لحدوث شَرْخ متزايد بين الدول النامية الناجحة اقتصادياً، والتي يتدنّى النمو السكاني فيها إلى مستويات متواضعة، من جهة، وبين الدول التي تصارع المصاعب الاقتصادية المتفاقمة بفعل النمو السكاني السريع.

وليس معنى هذا أن بعض الدول قد أصبحت «فريسة» للمستوى الاقتصادي المتدني بصورة دائمة. فالأوضاع التي جرت دراستها في هذا الكتاب غالباً ما تعزّز بعضها بعضاً، ولكنّها ليست لا مهرب منها. فالدول التي تتقدّم تبدأ حياتها أقل تقدّم؛ كما أنها تمرُّ بمرحلة انتقال ديموغرافي، من مستويات نسب مواليد ووفيات عالية إلى مستويات منخفضة. وعلى سبيل المثال، كانت كوريا حالةً ميؤوساً منها في الخمسينات ولكنها أصبحت الآن مثالاً ناجحاً على «النموذج الآسيوي» في التنمية، تحظى بالاستثمار في الموارد البشرية والنمو الاقتصادي وتدني نسبة المواليد، وكلها عوامل يعزّز بعضها بعضاً. والسؤال هو كيف يمكن تحقيق الانتقال في الدول التي لا زالت تنتظر أن يتم فيها هذا الانتقال – أو كيف سيتكشّف التفاعل الشائك بين الاقتصاد والمجتمع والسكان.

وأصعب جانبٍ في هذه الدراسة التقويمية هو أثر النمو السكاني السريع على البيئة. وفي بادئ الأمر، كانت المشاكل البيئية الشاملة من اهتمام الدول الصناعية. أمّا منذ عهد قريب، أخذت الدول النامية فرادى تزداد وعياً على المشاكل الإيكولوجية والبيئية الخاصة بها. إذ مع تضاؤل امدادات خشب الوقود أخذت المجتمعات ترسل أفرادها بعيداً بعيداً لجمع الوقود اللازم للطهي؛ وأدت الزراعة الكثيفة وتزايد استخدام الكيماويات الزراعية إلى إزالة الغابات وتردي التربة وتلوث المياه، وغدا نمو المدن السريع والضغط على مواطن الحياة البريَّة والأسماك وإمدادات المياه مشكلة متزايدة. وأصبحت بعض الدول التي كانت غنية في أراضيها قبل عقدين أو ثلاثة خلَت الآن تعاني من ندرة الأراضي.

حقيقة ليست كل هذه الآثار مدفوعة بالعامل السكاني بصورة متساوية، ولكنَّ الناس والحكومات في كل مكان أخذوا يعترفون بأن النمو السكاني يساهم في مشاكلهم مهما استطاعوا تخفيف غلوائها عن طريق تحسين عمليات السوق وتحديد حقوق الملكية والسياسات الحكومية والآليات التشريعية. حقيقة يمكن لهذه التحسينات المساعدة في

المشاركة في الممتلكات العامة والموارد المستنزفة بصورة عادلة وفي ضمان استخدامها على أساس مستديم؛ ولكنَّها لا تستطيع بصورة عامة توسيع حجم هذه الموارد. والتحدي الحقيقي هو توفير الموارد ووسائل العيش البديلة ضمن نمطٍ من النمو سيساعد الفقراء ويسمح بدفع فاتورة تكاليف المحافظة على البيئة واستدامة الموارد.

إنعكاسات السياسات (Policy Implications)

يتناول هذا الكتاب العواقب والنتائج ولا يتناول ما الذي ينبغي عمله لتجنُّب العواقب الوخيمة والوصول إلى النتائج السليمة؛ ومع ذلك، فإن من الجدير بالاهتمام التأملُّ في انعكاسات السياسات على النتائج التي تم التوصُّل لها. وهناك حاجة إلى نوعين من التداخلات اللذين يكمِّل الواحد منهما الآخر عند النظر إلى التنمية من منظور السكان: إجراءات تنظيم الأسرة لأولئك الذين يرغبون فعلاً في تحديد حجم أسرهم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي ستشجِّع تلك الرغبة. ويمكن تبرير هذه السياسات – المفيدة للفقراء وللنساء – من حيث الرعاية الفردية. وفي الماضي، كان التبرير الاقتصادي الشامل يُستخدم لصالح سياسات السكان النشطة، أو ضدَّها. أمّا اليوم فمثل هذه التبريرات لم تعد ضرورية.

وبطبيعة الحال، فليست النقاشات الخاصة بالاقتصاد الشامل خالية من المضمون تماماً؛ إذ لو أصبح للنمو السكاني فوائد رئيسية للاقتصاد الشامل، فقد يكون هناك خيار بين حاجات الأفراد والصالح العام. ولكنَّ العكس هو الذي يميل للحدوث. فأبحاث السكان بصورة عامة لم يستنتج أن للنمو السكاني السريع مزايا اقتصادية شاملة في الدول الفقيرة؛ بل إن هذا البحث يهتم بصورة أكبر بمسألة عدم اليقين حول حجم المساوئ، والظروف التي يمكن في ظلِّها تأتّي التكاليف أو الفوائد. وعلى مستوى الأسرة، قد يرى الآباء – وبخاصة الفقراء منهم – أن هناك فوائد تعود عليهم من إنجاب عدد كبير من الأطفال؛ ولكنَّ هؤلاء الأطفال لا يشكِّلون فائدة، بصورة عامة، من وجهة نظر المجتمع ككل – أو، حقيقة، من وجهة نظر أطفالهم.

ولن يقنع هذا بالضرورة وزارات المالية التي تفتقر إلى الامكانيات لتخصيص موارد لتنظيم الأسرة أو لتسريع تسجيل الإناث في المدارس. ولكن إذا لم يكن بالإمكان إقناع هذه

الوزارات على أساس المساواة أو المزايا الاقتصادية للاستثمار البشري، فإنها ستجد مع ذلك أن بعض هذا الإنفاق في الأقل يمكن تبريره بالنسبة لحجم ميزانياتها. وعلى سبيل المثال فقد وجدت دراسات أن الحكومات في العادة تستعيد تكاليف برامج تنظيم الأسرة، في الغالب على مدى فترة زمنية قصيرة، من خلال التوفير في ميزانيات الصحة والتعليم.[٢٨] وبصورة عامة، فليس هناك سوى القليل من التناقضات، هذا إن وجدت بين السياسات التي ينظر لها من منظور السكان وتلك التي ينظر لها من منظور التنمية في معناها الأكثر شمولاً؛ بل على النقيض من ذلك، فإن كلاً منهما يعزِّز وجهة النظر الأخرى – شريطة أن ينظر إلى هدف التنمية على أساس أنه تحسين رفاهية الأفراد، وبخاصة رفاهية الفقراء، وبخاصة النساء الفقيرات.

وثمةَّ استنتاج جديد آخر هو أن من المحتمل جداً أن السياسات السكانية سوف يحالفها النجاح. فقد تعلمنا الشيء الكثير عن تنظيم الأسرة خلال العقد الماضي. وحيثما لم تنجح خدمات تنظيم الأسرة – وهناك العديد من الأمثلة على عيادات تخلو من الزبائن – فقد تبيَّن أن ذلك كان في الغالب نتيجة لسوء الخدمات، أي خدمات رديئة النوعية كما هي ليس فيها سوى القليل من التنوّع ولا تعطي اهتماماً كافياً لحقوق المرأة أو حاجاتها، وموجَّهة صراحة نحو الأهداف الكميَّة ومدفوعة بطموح في غير محلِّه بالنسبة «للتحكُّم» في عدد السكان. وبالمثل، فإن الكثير من التحليل المتعلق باقتصادات حجم الأسرة يفترض أن كل نسبة مواليد هي نسبة مواليد مرغوب فيها؛ لكنَّ ما أصبح معروفاً الآن أن هذه النسبة في الكثير من، الحالات ليست كذلك. إذ إن حوالي ٥٠ بالمائة في الأزواج في الدول النامية أخذوا الآن يستعملون موانع الحمل؛ وأن ١٥ بالمائة منهم يرغبون في استعمالها ولكن ليس باستطاعتهم فعل ذلك. وفي عددٍ من المجتمعات، فإن الناس الذين أخذوا في استعمال موانع الحمل لم يكونوا قبل عقد من الزمان من الناس الذين كان من المحتمل أن يتبنُّوا فكرة تنظيم الأسرة بمن فيهم فقراء وغير متعلمين. وفي الوقت ذاته، ففي الوقت الذي أخذت فيه الدراسات المتعلقة بالأسرة تجني ثمارها، فإن عدداً من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تغيير الفرص المتاحة أمام الأفراد وتغيير إحسامهم بالأمن الاقتصادي، لها دور رئيسي تلعبه في تغيير المواقف تجاه نسبة المواليد. وتخفيض النمو السكاني يتطلب النوع الصحيح من التنمية والنوع الصحيح من تنظيم الأسرة.

إن عدد السكان سيستمر في التزايد لفترة زمنية قادمة. ويدلُّ التحليل المقدَّم في هذا الكتاب أن المدى الذي يستطيع النمو السكاني عنده مَنْع قيام التنمية يعتمد على الحوافز، التي تعتمد بدورها على الأسواق والحكومات. ويستطيع عدد من مختلف السياسات مساعدة الاقتصادات على التكيُّف مع أعداد السكان المتزايدة: ومنها أن حسن توزيع المخصصات على قطاعي الصحة والتعليم وداخل هذين القطاعين يمكن أن يجعل الإنفاق عليهما أكثر فاعلية؛ كما أن سياسات الأسعار والاستثمار والتجارة يمكن لها أن تخلق المزيد من العمالة؛ وأخيراً فإن التغيرات المؤسساتية والسياسات التشريعية والأسعار يمكن لها أن تحمي البيئة أفضل بكثير مما عليه الحال الآن. كما أن الكثير من هذه السياسات يمكن أن تؤثِّر على تغيير الرغبة والحوافز التي تجعل الناس يفضلون الأسر الكبيرة. والرسالة الأخيرة التي يبعث بها لنا هذا الكتاب هي أن كلَّ شيء فعلاً ينبغي علينا عمله من وجهة نظر سكانية لا بدَّ من عمله على أية حال.

Notes

The author is grateful to his co-authors in this volume, and also to Paul Demeny, Adrienne Germain, Catherine Gwin, Geoff McNicoll, and Steven Sinding, for helpful comments. Invaluable assistance has also been provided by George Mavrotas. Despite all the good advice the author has received, he has undoubtedly persisted stubbornly in his own views on several points—for any faults thus remaining, he alone is responsible.

[1] There are modern Malthusians, even on the food-population issue; see, for example, Paul Ehrlich and Anne Ehrlich, *The Population Explosion* (New York: Simon and Schuster, 1990). They are probably misreading global trends in cereal production, which have experienced downturns (some of them as the result of deliberate policy); world food production as a whole has not. Lester Brown (ed.), *State of the World 1994* (Washington, DC: Worldwatch Institute, 1994) is more balanced, but still pessimistic. For an antidote, see Tim Dyson, "Population Growth and Food Production: Recent Global and Regional Trends," Department of Population Studies, London School of Economics, unpublished paper, 1993.

[2] Marx also made several errors in his counterblast to Malthus, as was pointed out by other Marxists such as Kautsky. See Michael Teitelbaum, "Demographic Change Through the Lenses of Science and Politics," *Proceedings of the American Philosophical Society*, Vol. 132, No. 2 (1988), p. 182.

[3] The media debate in the United States has been well surveyed by John R. Wilmoth and Patricia Ball, "The Population Debate in American Popular Magazines," *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 4 (December 1992).

[4] See Michael Teitelbaum, "The Population Threat," *Foreign Affairs*, Vol. 71, No. 5 (Winter 1992-93). The title of this article was chosen by the journal, not the author.

[5] Several aspects of "scale" are covered by the authors in H.E. Daly and K.N. Townsend (eds.), *Valuing the Earth: Economics, Ecology, Ethics* (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology Press, 1993).

[6] National Research Council (National Academy of Sciences), *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986), p. 90.

[7] Of course, fertility rates within regions differ from country to country. In China, the fertility rate is close to replacement, at 2.4 children; in Pakistan, it is still at levels comparable to those in Africa; in India, it is in between, at 3.9. Data in this chapter, unless otherwise indicated, are from World Bank, *World Development Report 1993: Investing in Health* (New York: Oxford University Press, 1993).

[8] In an influential book, Coale and Hoover argued that population had a negative influence on savings and therefore on the rate of capital formation. With this assumption, their economic model, where growth was mainly driven by the accumulation of capital, implied that the faster population grew, the slower GNP would grow. Ansley J. Coale and Edgar M. Hoover, *Population Growth and Economic Development in Low-Income Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958). The jury is still out on whether in fact population growth does reduce savings; most observers think it does not. Even if it does, the effect may be quite small. If there are no other negative effects, it is likely that more labor will mean more output—although whether there is more output *per person* is another matter.

[9] Strictly, we should be talking of output per *worker*; it is possible that output per worker declines and output per person rises, if the proportion of workers in the population increases sufficiently to compensate. The argument here assumes the proportion stays constant.

[10] Ester Boserup, *The Conditions of Agricultural Growth* (London: Allen and Unwin, 1965).

[11] See, for example, Robert J. Barro, "Economic Growth in a Cross Section of Countries," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 106 (1991); Robert E. Lucas, "On the Mechanics of Economic Development," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22 (1988); Paul M. Romer, "Increasing Returns and Long-Run Growth," *Journal of Political Economy*, Vol. 99 (1986).

[12] Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982).

[13] By the "unconcern school," we mean writers such as Julian Simon (ibid.) or (some of) the authors of the 1986 National Academy of Sciences study (op. cit.). Perhaps one should call them optimists, those who think that population growth confers either positive benefits on balance, or that negative consequences are relatively modest and can be taken care of at low cost. The "concern school," on the other hand, are those authors who believe that population consequences at least in some settings are sufficiently negative to justify active population policies, although of a voluntaristic nature. They do not necessarily believe in the views of Malthus and indeed have often published criticism of his arguments. The present author would place himself in this school. There are also what one might term "population alarmists," who ascribe extreme consequences to population growth. Their arguments often are somewhat Malthusian, if in modern dress, and in some cases, they would claim the situation justifies population control measures going beyond the purely voluntary. (An example of alarmist writing is cited in note 23 below). Extremist views on analysis of population consequences tend to go hand-in-hand with extremist views on policies, just as the "unconcern" school tends to take a relaxed view on policy.

[14] In the language of econometrics, many studies have possibly omitted variable bias and simultaneity bias; few have been subjected to mis-specification tests or incorporate lags to permit dynamic adjustment. Mostly the population variable employed is the average annual rate of growth of population over the decades examined. Normally, no distinction is made between high and low fertility and mortality countries: the same rate of population growth may occur with different combinations of the two variables. This is a criticism made by Ansley Coale, "Population Trends and Economic Development," in J. Menkin (ed.), *World Population and U.S. Policy: The Choices Ahead* (New York: W.W. Norton, 1986). It has to be said, though, that the few studies that employ a fertility measure do not produce significantly different results.

[15] See Didier Blanchet, "On Interpreting Observed Relationships Between Population Growth and Economic Growth: A Graphical Exposition," *Population and Development Review*, Vol. 17, No. 1 (March 1991); and Didier Blanchet, "Reversal of the Effects of Population Growth on Economic Growth Since the End of the 1970s: Reality or Artefact?" paper presented to the U.N. Expert Group Meeting on Population Growth and Demographic Structure, Paris, 16-20 November 1992.

[16] Even if the relationship were well established by correlation studies, it is incorrect to make an inference from aggregate relationships across countries to what would happen in an individual country over time. These studies also fail to answer the (counterfactual and therefore difficult) question of what would have happened if population had grown more slowly.

[17] For an account of some of the factors behind this success, see World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy* (New York: Oxford University Press, 1993).

[18] For evidence of rising costs of agricultural intensification, see, for instance, K.N. Ninan and H. Chandrashekhar, "The Green Revolution, Dryland Agriculture and Sustainability: Evidence from India," in George H. Peters and Bernard F. Stanton (eds.), *Sustainable Agricultural Development*, Proceedings of the 21st International Conference of Agricultural Economists (Aldershot, UK/Brookfield, VT: Dartmouth Publishing Company, 1992); Christopher L. Delgado and Per Pinstrup-Andersen, "Agricultural Productivity in the Third World: Patterns and Strategic Issues," paper to the American Agricultural Economics Association/International Food Policy Research Institute Workshop, Orlando, Florida, July 1993, especially pp. 20-21.

[19] Figures from World Bank, *Malawi: Human Resource Development Study*, Report No. 7854-MAI (Washington, DC: World Bank, 1989). The World Bank has conducted a number of such country studies. For example, see *Rapid Population Growth in Pakistan: Concerns and Consequences*, Report No. 7522-PAK (Washington, DC: World Bank, March 1989); *Zimbabwe Population Sector Report*, Report No. 7703-ZIM (Washington, DC: World Bank, October 1989).

[20] In Malawi, economically cultivable land is already scarce and population density relative to land high; countries with good land still not under the plow face less difficulty.

[21] See World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984). Another calculation is presented by Jee-Peng Tan and Alain Mingat, *Education in Asia* (Washington, DC: World Bank, 1992), pp. 19-20 and 108; this volume gives data for the fiscal burden of education per adult as it is affected by the dependency ratio. Korea had the lowest ratio of countries in the study: "If Korea had had Lao PDR's dependency ratio, other things being equal, Korea would have had to spend 70 percent more than it did in 1985 to achieve its education system's coverage in that year."

[22] On the role of educotion in Korea and other Asian countries, see Naohiro Ogawa, Gavin W. Jones, and Jeffrey G. Williamson (eds.), *Human Resources in Development Along the Asia-Pacific Rim* (New York: Oxford University Press, 1993); and Nancy Birdsall and Richard Sabot, *Virtuous Circles: Human Capital, Growth and Equity in East Asia*, Policy Research Department, World Bank (Washington, DC: World Bank, 1994).

[23] An egregious example of a "trap" argument is Maurice King, "Health Is a Sustainable State," *The Lancet*, Vol. 336, No. 8716 (15 September 1990). He actually argues that because population growth is so damaging, it is mistaken to try to save lives until fertility has declined. This flies in the face of all the evidence that in very many settings the improved survival of children has been virtually a *precondition* for fertility to fall.

[24] Compare this statement with that of the 1986 National Academy of Sciences study commented on hy Kelley and McGreevey in Chapter 3 of this volume.

[25] See, for example, Ehrlich and Ehrlich, *Population, Resources, Environment*, op. cit.

[26] The answer to this question depends in part on who receives the additional income. If it accrues to the poor, especially to poor women, it could have beneficial effects on the environment because it reduces poor people's need to live off the environment. But if the rich get richer, consumption patterns and technology could change in environmentally unfriendly directions.

[27] An up-to-date survey of the technical, economic, and (some of the) ethical issues is provided by David Pearce and Jeremy Warford, *World Without End: Economics, Environment and Sustainable Development* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

[28] See, for example, James Tarvid, Dennis Chao, and Mary Rice, "FamPlan Application for the Philippine Population/Family Planning Evaluation," Research Triangle Institute, Research Triangle Park, NC (April 1992), mimeo; Mary Scott and James Kocher, *A Cost-Benefit Analysis of the Family Planning Programme in Jamaica, 1970-2000: Final Report* (Research Triangle Park, NC: Research Triangle Institute, May 1992).

[29] The policy implications of population and development are further explained in Robert Cassen, *Population Policy: A New Consensus*, Policy Essay No. 12 (Washington, DC: Overseas Development Council, 1994) forthcoming.

الجزء الثاني (Part II)

خلاصات الفصول (Chapter Summaries)

خلاصة الفصول (Chapter Summaries)

الدول النامية والجدل العالمي حول السكان: السياسة والبراغماتية

(Develping Countries and the International Population Debate: Political and Pragmatism)

كافال غالهاتي (Kaval Gulhati) وليزا إم بيتس (Lisa M. Bates)

يجري الاعتراف بصورة متزايدة بجدية مشكلة النمو السكاني السريع من قبل الكثير من الحكومات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. وصاغت الكثير منها سياسات سكانية قومية ونفَّذت برامج توفِّر الحصول على خدمات تخطيط الأسرة. ويعتبر تبني مثل هذه السياسات والبرامج، التي تركِّز على إبطاء معدلات النمو السكاني أمراً مثيراً للاهتمام على ضوء مواقف الدول النامية السابقة حول الموضوع.

فمن الناحية التاريخية، ظل منظور الدول النامية حول أعداد السكان يسترشد بالسياسات القومية والمصالح الاجتماعية الاقتصادية أكثر مما يسترشد بالقلق حول الأعداد الهائلة. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي عقد عام ١٩٧٤ في بوخارست، كانت معظم الدول النامية ترى أن لُبَّ مشكلة التنمية ليس نسبة المواليد (الخصوبة) العالية

بل الفقر والتوزيع غير العادل للموارد بين دول الشمال ودول الجنوب. إلاّ أنه عندما جوبهت هذه الدول بالضغوط الهائلة للنمو السكاني السريع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرّض للإنهاك فعلاً، بدأ الكثير من هذه الدول في التعبير عن القلق حول نِسَب المواليد العالية؛ وبحلول مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للسكان في عام ١٩٨٤، سعت الكثير من الدول بكل حماس للحصول على المساعدة الدولية في تخطيط الأسرة والجهود المتعلقة بها.

وعلى الرغم من تضاؤل الاهتمام بالنشاطات السكانية في الثمانينات من جانب الولايات المتحدة، وهي أكبر الدول المانحة للمساعدات السكانية، ظلت الدول النامية تحافظ على التزامها بجهود التخطيط السكاني وتخطيط الأسرة. وكما أظهرت الاستعدادات لمؤتمر السكان في القاهرة في عام ١٩٩٤، هناك إجماع واسع النطاق حول أهمية العوامل السكانية في التنمية المستديمة وحول أهمية الاستراتيجيات الشاملة لتخفيض نسبة المواليد. وزيادة على ذلك انعكس قلق الكثير من الدول النامية في العملية التحضيرية التي أوصلت إلى مؤتمر القاهرة. وتظهر وثائق المؤتمر وبيانات الدول فرادى اهتماماً بتكامل النشاطات السكانية مع الجوانب الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ كما تظهر رغبة في التصدي للأنماط غير المستديمة من الاستهلاك في الدول الصناعية. وهناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى الاستثمار في صحة المرأة والتقدم الاجتماعي الاقتصادي وإلى التأكيد على دور الرجال كشركاء يتحمّلون المسؤولية في التخطيط الأسري.

ومع ذلك فإن الجدل الدولي حول قضايا السكان لم يتم اتفاق عليه بصورة تامة؛ فالدول النامية لا زالت منهمكة في عددٍ من المسائل الجدلية. وتتميّز «أطراف» هذا الجدل، على أية حال، بالانقسامات التقليدية بين الشمال والجنوب أكثر مما تتميّز بالتحالفات بين الدول فرادى حول قضايا ما بين الدول ذات الاهتمام المشترك. فالعديد من الدول النامية تتناقش حول ما يعتبره الفاتيكان وغيره من الجهات قضايا أخلاقية، على سبيل المثال الإجهاض وحق الإنجاب وحقوق المراهقين إزاء حقوق الآباء والأمهات، والأشكال المختلفة للأسرة (الأسرة التي تترأسها المرأة، الخ). كما تلفت دول أخرى الأنظار إلى الاتجاهات المناهضة للهجرة في

الدول المتقدمة وتشجّع المجتمع الدولي على الاستجابة لضغوط الهجرة عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة أكثر من اهتمامها بإغلاق الحدود.

كما تهتم الكثير من الدول النامية لحماية حقوقها في التنمية بدون أن يثقل كاهلها ظُلْماً تكاليف حماية البيئة والقيود التي تفرضها عليها. فهذه الدول تعتقد أن الدول الصناعية ينبغي أن تتحمّل المسؤولية الأكبر لدورها في التردي البيئي وأن تقدّم أيضاً عوناً ملموساً للدول النامية من أجل النمو الاقتصادي والتنمية اللازمين من أجل تخفيض نسبة المواليد والمحافظة على الاستخدام المستديم للموارد. وتعترف الدول النامية بأهمية الإنفاق المحلي من أجل برامج القطاع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم؛ وسوف تظل تطالب المجتمع الدولي بتوفير موارد إضافية لا لإجراءات التخطيط الأسري فحسب بل لجوانب التنمية الاجتماعية التي يعترف بها الآن على نطاق واسع على أساس أنها محورية للجهود السكانية كذلك.

الديناميكيات السكانية في الدول النامية

(Population Dynamics in Developing Countries)

توماس دبليو ميريك **Thomas W. Merrick**

بدأت وطأة التصاعد في النمو السكاني في الدول النامية، الذي بدأ عندما انخفضت معدلات الوفيات في وقت أسبق وأسرع من معدلات الولادة، في الهبوط، نظراً إلى أن الكثير من الدول أخذت تمر بمرحلة الانتقال إلى الخصوبة المنخفضة. وحتى مع معدلات النمو الأبطأ، على أية حال، تستمر الدول النامية في المعاناة من الزيادات المطلقة في عدد السكان. وفي الحقيقة فإن من المتوقع أن يستمر عدد سكان هذه الدول في الزيادة في التسعينات بأكثر مما كان في أي عقد آخر مضى. والسبب في هذا التصاعد الإضافي في عدد السكان هو تضافر معدلات الخصوبة التي لا زالت عالية مع البنية العُمْرِيَّة الشبابية، وهو ما يؤدي إلى أعداد كبيرة من المواليد وأعداد أقل نسبياً من الوفيات ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدة بلايين أخرى من الناس إلى أعداد سكان الدول النامية. أمّا ما مدى ضخامة

عدد هؤلاء السكان فإن ذلك يعتمد بصورة رئيسية على سرعة الانتقال إلى الخصوبة (نسبة المواليد) المنخفضة. وهذه قضية ديمغرافية أساسية لا للدول الفقيرة فحسب بل للعالم أجمع.

على أن الديموغرافيا (أو الدراسة الإحصائية للسكان) ليست هي المصير على أية حال. فالتوقعات السكانية، وبخاصة التنبؤات طويلة المدى، تُبنى على استقرار الاتجاهات في المعدلات الحيوية التي قد تُثْبت أنها قصيرة النظر. والقيمة الرئيسية للتوقعات طويلة المدى هي أنها توضِّح الأثر بعيد المدى للزخم السكاني. وهذا، بدوره، يشير إلى أهمية العمل اللازم اتخاذه لتخفيض نسبة المواليد. فقد قام جون بونغارتز (John Bongaarts) من مجلس السكان (Population Council) بفحص الاستراتيجيات الممكنة لتخفيض الآثار بعيدة المدى لزخم السكان وتحقيق عدد سكان إجمالي للدول النامية أقل من الـ ٢ر١٠ بليون نسمة المتوقعة الآن لعام ٢١٠٠. وتتصدى استراتيجيتان من الاستراتيجيات للسلوك الإنجابي للعدد المتزايد من النساء ممن هنَّ في سن الإنجاب؛ ويمكن لهاتين الاستراتيجيتين، إذا ما طبقتا بحذافيرهما، أن تخفضا نظرياً، من معدل نسبة المواليد إلى مستوى الاستبدال (أي إلى مستوى يكون عدد المواليد فيه مساوياً لعدد الوفيات). والاستراتيجية الثالثة تتفحَّص إمكانية زيادة الزخم السكاني عن طريق تأخير الزواج وزيادة معدل سن الحمل.

وتتطلَّب الاستراتيجية الأولى التوسُّع في خدمات التخطيط الأُسري ذات النوعية العالية إلى أولئك الذين يبدون رغبة في تأخير الحمل أو الحدِّ منه، ولكنهم لا يفعلون ذلك لسبب أو آخر؛ لذلك فإن القضاء على هذه الخصوبة غير المرغوب فيها يمكن لها أن تؤدي إلى تخفيض إجمالي عدد سكان الدول النامية في عام ٢١٠٠ من ٢ر١٠ إلى ٣ر٨ بليون نسمة. كما أن تشجيع أزواج آخرين على تكوين الأُسر الصغيرة من خلال الحملات الإعلامية وزيادة التعليم وغير ذلك من مبادرات السياسات الاجتماعية الأخرى يمكن له أن يقتطع بليوناً من الاجمالي المتوقع (بحيث يصبح ٣ر٧ بليون نسمة)؛ وإذا استطاعت هذه الجهود ذاتها تأخير سن الحمل، فإن الإجمالي النهائي يمكن له أن ينخفض ببليون آخر.

هل يمكن كبح جماح النمو السكاني من خلال مثل هذه الإجراءات؟ تظهر تجربة تخطيط

الأسرة وبرامج الصحة الانجابية أن الأزواج يستفيدون من الخدمات عالية الجودة، عندما تكون متاحة. كما يظهر البحث الاجتماعي حول السلوك الإنجابي أيضاً أن الحافز على اللجوء إلى هذه الخدمات يتعلق بزيادة التعليم، وبخاصة بالنسبة للفتيات، كما أن التعليم يمكن له أيضاً أن يرفع من السن المتوسطي للزواج والسن المتوسطي للحمل. وهكذا فإن الاستراتيجية الشاملة للتوسّع في خدمات تخطيط الأسرة/ الصحة الإنجابية، والتوسع في الفرص التعليمية، والجسر على الهوة بين الجنسين في التعليم، بالتضافر مع الجهود الرامية لتحسين مكانة المرأة، يمكن أن تسارع في انخفاض نسبة المواليد في الدول النامية، وتخفض، بدرجة هامة الأثر طويل المدى للزخم السكاني.

السكان والتنمية من منظور تاريخي

(Population and Development in Historical Perspective):

ألن سي كيلي و ويليم بول ماك غريفي **(Allen C. Kelley and William Paul McGravey)**

يوفّر التاريخ منظوراً لتقييم كل من الجدل والنتائج بالنسبة للنمو السكاني السريع. فمنذ عام ١٩٥٠، ظل معظم علماء الاقتصاد المتخصصين في القضايا السكانية يتمسّكون بالرأي القائل إن النمو السكاني الأبطأ نوعاً ما من المعدلات العالية الحالية سيسهّل التنمية الاقتصادية في معظم الدول ذات الدخل المنخفض. وعلى النقيض من ذلك، ظل الكثير من العلماء ومحلّلي السياسات يتمسكون بوجهة النظر المالثوسية الأكثر تحذيراً القائلة إن النمو السكاني السريع إنما يمثّل عقبة كأداء مطلقة في وجه التنمية الاقتصادية. فمن ناحية، يؤكد منظور علماء الاقتصاد المعتدل نوعاً ما على المدى البعيد الذي تجابه فيه «التغذية الراجعة» الإيجابية – التي يحفزها النمو السكاني وتُسهّلها الأسواق والحكومات والآليات الاجتماعية – الآثار السلبية للنمو السكاني على المدى القريب. أما غير الاقتصاديين، من ناحية أخرى، فيركّزون على التكاليف على المدى القريب، والتي تنبع من الحاجة إلى تمويل الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالشباب ومن العوائد المتقلّصة إلى توسيع عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج.

متى وتحت ظل أي ظروف تكون التغذية الراجعة كبيرة أو صغيرة؛ إن هذه التغذية الراجعة تكون صغيرة – وبالتالي تكون المشكلة السكانية كبيرة – عندما تُصاب الحكومات

والمؤسسات الاجتماعية والأسواق «بالفشل»، أي عندما لا تستجيب آليات تخصيص الموارد، بالسرعة الكافية والتصرف المعقول الكافي، لأشكال الشحّ الاقتصادي إزاء التغيُّر الديمغرافي السريع. ومع ذلك، فإن التغذية الراجعة غالباً ما تكون كبيرة إلى حدٍ كبير ويمكنها التعويض عن العائدات المتقلِّصة، وتميل الدراسات التجريبية الآن إلى التقليل من شأن الاهتمامات التقليدية حول ١) استنزاف موارد الطاقة غير المتجدِّدة و٢) الضغوط الملقاة على عاتق التوفير و٣) التوزيع السيىء لأموال الاستثمار نتيجة للضغوط السكانية. وعلى أية حال، ففي حالة الموارد المتجدِّدة التي تفشل المؤسسات والأسواق غالباً في التعامل معها (على سبيل المثال الغابات المطيرة ومصائد الأسماك) فإن ما يحدث هو الإفراط في الاستعمال. والدول الفقيرة، التي لا زالت تعتمد على الزراعة إلى حدٍّ كبير، هي تلك التي يحتمل أن تعاني أكثر ما يكون من فشل سياسات الحكومات والأسواق فهي التي يحتمل لذلك أن تكون الأقل قدرة على استيعاب النمو السكاني السريع.

وفي المستقبل، ومع تطور المؤسسات والأسواق، ومع تقدم التكامل الاقتصادي الدولي ومع تحول السياسات المحلية إلى سياسات أكثر ليبرالية، فإن آليات التغذية الراجعة يمكن أن تصبح أكثر فعالية بصورة متزايدة في إضعاف آثار النمو السكاني الأقرب مدى. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن يستمر النمو السكاني في أكثر الدول فقراً في الهبوط من المستويات العالية التي هو عليها الآن، وبالتالي يساهم أيضاً في التنمية الاقتصادية. وينبغي على السياسات السكانية أن تكمِّل العمل الآخر الذي يهدف إلى التقدم في الأهداف الاقتصادية القومية.

وخطو التغير السكاني فيما بعد الخمسينات في الدول النامية اليوم هو أسرع بكثير من ذلك الخطو الذي مارسته أوروبا قبل عام ١٨٠٠؛ وفي القرون الخمسة أو الستة التي سبقت ذلك، فإن كل تسارع هام في معدل نمو السكان كان يؤدي إلى تحويل الدخل بعيداً عن الفقراء إلى جيوب ملاك الأراضي الأكثر ثراء. ولم يستطع الأوروبيون في القرن التاسع عشر (وفيما بعد اليابانيون) استيعاب النمو السكاني بدون تخفيضات في نصيب العمال من الدخل إلاّ بعد التحوُّل إلى المدن وتطوير الأسواق الأكثر فعالية.

أمّا في الدول النامية اليوم، فإن السياسات الحكومية تقوم مرات متكررة كثيراً بمنع

زيادات الإنتاجية الزراعية وبتشجيع نسبة المواليد العالية. فأسعار المخرجات والمدخلات الزراعية غالباً ما تكون تحت السيطرة وهو ما يسيء إلى المزارعين، وهو تشويه يفسِّر كثيراً الأداء الزراعي السيِّيء. وتضخُّم الضغوط السكانية المتواصلة من فشل هذه السياسات (وبصورة غير مباشرة من فشل الأسواق). ومن الصعب كسر طوق الدائرة المفرغة من الضغوط السكانية وفشل المؤسسات. ففي حين ينبغي أن تكون السياسات موجَّهة في الأساس لأسباب هذا الفشل، إلاّ أن السياسات السكانية، حتى وإن كانت بطيئة في عملها، يمكن لها أن تكمِّل سياسات التنمية الفعالة.

ولا يوجد هناك حاجز مالثوسي حتمي يقف في وجه التقدم الاقتصادي. فالدوائر الفعالة (وليس المفرغة) – التي تقوم المؤسسات فيها بإرسال الإشارات الصحيحة التي تسهِّل زيادة الإنتاجية الزراعية وفي الوقت ذاته تقلِّل من قيمة الأُسر الكبيرة – هي من الأمور الممكنة. والمفتاح في هذا الشأن هو تطوير الأسواق والمؤسسات، وتسهيل سياسات الحكومات – وهي عوامل هامة اليوم بمثل ما كانت هامة في أوروبا قبل قرنين من الزمان عندما بدأ النمو الاقتصادي الحديث.

النمو السكاني والفقر

(Population Growth and Poverty):

(Dennis A. Ahlburg) دينيس إي آلبرغ

يعيش أكثر من بليون من الناس، أو ثلث عدد سكان دول العالم النامية، حياة من الفقر. إلاّ أن جميع الدول التي تتاح عنها البيانات تُظهر انخفاضاً في نسبة الناس الذين يعيشون حياة الفقر من منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات، رغم أن بعض هذه المكاسب انحسرت في أواخر الثمانينات.

وقد يؤثر النمو السكاني السريع على الفقر عن طريق تأثيره على العوامل المرتبطة بالفقر: الأجور المنخفضة والافتقار إلى رأس المال البشري مثل التعليم والصحة، والافتقار إلى الممتلكات التي تُدرُّ الدخل مثل الأراضي؛ وعدم المساواة في الدخل وفقدان النمو الاقتصادي؛ والجنس (من حيث الذكورة والأنوثة) والعنصر والإثنيَّة (العرقيَّة).

والدلائل التجريبية حول ما إذا كان للنمو السكاني آثار سلبية على العوامل المرتبطة بالفقر أو على الفقر ذاته هي دلائل مختلفة. وعلى الرغم من النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل، إلاّ أن الدول النامية استطاعت بصورة عامة، استيعاب الزيادات في مَدَد العمالة المتمثلة في الإنتاجية الأعلى والدخل الأعلى بالنسبة للفرد الواحد عن طريق تحويل هذه العمالة إلى فرص العمل الأكثر إنتاجية. ومن الناحية التاريخية كان الاستثناء من ذلك بصورة رئيسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي المستقبل، على أية حال، فإن احتمالات تحقيق هذا الاستيعاب تبدو مظلمة في الكثير من أقاليم العالم. وهناك بعض الدلائل على أن النمو السكاني قلَّل من الوصول إلى موارد الملكية العامة ذات الأهمية الخاصة في معيشة الفقراء مثل الفواكه والحيوانات البريَّة وحطب الوقود ومواد البناء وقش السقوف والمياه من الخزانات والجداول والبرك وتربية الدواجن على نطاق واسع وأراضي الرعي للماشية.

وعلى المستوى العائلي، يبدو أن الأطفال الإضافيين يخفِّضون في المعدل من تعليم وصحة الأطفال الآخرين في الأسرة، ولكنَّ تقديرات حجم هذه الآثار تختلف اختلافاً كبيراً. وعلى المستوى القومي، فإن النمو السكاني السريع يخفِّض من معدَّل نفقات الطفل الواحد، ولكن ليس من الواضح فيما إذا كان هذا يؤدي إلى تخفيض التحصيل التربوي.

وللنمو السكاني تأثيرات سلبية وإيجابية هامة على التنمية الاقتصادية، ولكن عند أخذ كلٌ شيء بعين الاعتبار، يبدو أن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية. ورغم أنه يُعتقد على نطاق واسع أن النمو السكاني يجعل توزيع الدخل أكثر سوءاً، إلاّ أن الدلائل النظرية والتجريبية– على هذا التأثير هي دلائل مبهمة.

وهكذا، فإن النمو السكاني السريع له آثار سلبية على بعض العوامل المرتبطة بالفقر، ولكن حجم هذه الآثار غير محدَّد. إذ ليس هناك سوى القليل من الأدلة المتاحة حول التأثير المباشر للنمو السكاني على الفقر. وبصورة عامة، استطاعت الكثير من الدول تخفيض الفقر في الوقت الذي ظل عدد السكان يأخذ في النمو، إلاّ أنه في العديد من الدول الأخرى، فإن عدد السكان يسهم في الصعوبات الخاصة بتخفيض الفقر.

وإذا ماسعت إحدى الحكومات لتحسين الوضع الاقتصادي للفقراء، فمن الأفضل لها

أن تستخدم أدوات السياسات المباشرة المتاحة بأفضل ما يكون. ومن بين مثل هذه الأدوات السياسات الرامية لزيادة فرص وصول الفقراء إلى الأراضي والقروض والبنية الأساسية العامة والخدمات، وبخاصة التعليم والصحة. وفي الأقاليم التي لا توجد فيها قاعدة موارد كافية فإن هناك أيضاً حاجة إلى السياسات التي تساعد على الهجرة إلى الخارج. وقد تساعد برامج تخطيط الأسرة على تخفيض الفقر، ولكنّ آثارها قد تكون قليلة وقد تأخذ وقتاً طويلاً حتى يجري الشعور بها؛ على أية حال، فإن هذه الآثار القليلة قد تكون تراكمية ويعزّز الواحد منها الآخر. وقد يكون من الأكثر سهولة تبرير برنامج لتخطيط الأسرة يؤكد على الخدمات الصحية للفقراء على أساس أن هذا البرنامج يوزع الموارد الصحية مباشرة على الفقراء من تبريره على أساس أن نسبة المواليد المنخفضة قد تقلل من الفقر.

رابطة السكان والبيئة والتنمية

(Population, Environment and Development Nexus):

(Theodore Panayotou) ثيودور بنايوتو

من الناحية الظاهرية، يبدو النمو السكاني السريع مرتبطاً بإزالة الغابات وتعرية التربة وتدمير الأنظمة البيئية المحلية والتردي البيئي العام. إلاّ أنه عند إمعان النظر، على أية حال، فإنه يبدو أن الطريقة التي يسير السلوك السكاني من خلالها هي أكثر أهمية من الطريقة التي يزداد بها عدد السكان. فآثار السكان على البيئة ليست إيجابية أو سلبية بصورة قاطعة؛ بل إنها تعتمد على النشاطات البشرية والتي بدورها منوطة بفعالية الأسواق والحكومات، وكذلك منوطة بثقافة الدولة المعنية ومستوى تطورها. وتضم الاستجابات للنمو السكاني تكثيف الزراعة وزيادات التوفير وتراكم رأس المال وتنويع مصادر الدخل والتغيّر في المهن والحرف والهجرة والتكنولوجيات المحسّنة والتغيّر المؤسساتي والموارد البديلة والتجارة والتعديلات البنوية. وعندما تُسدّ جميع منافذ هذه الاستجابات نتيجة لفشل الأسواق والسياسات الموجهة توجيهاً سيئاً، فإن الاستجابة للنمو السكاني تأخذ أبعاداً مدمّرة بيئياً مثل التعدّي على الغابات، وإزالة الغابات والممارسات الزراعية المراوغة ووضع اليد على الأراضي والممتلكات في المدن.

ويوحي تحليل كيفية تكيّف الأسر والمجتمعات والاقتصاد القومي استجابة للنمو السكاني

وازدياد الندرة في ظل ظروف مختلفة بأن للكثافة السكانية النامية في الدول الفقيرة، إذا ما أخذت كل الظروف الأخرى بعين الاعتبار، آثاراً سيئة على الأوضاع البيئية، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى أن الإمكانيات المتاحة للاستجابات المساعدة تكون مكبوتة ولأن آثار النمو السكاني تؤثّر على سرعة التكيُّف. وتُستنتج الدلائل على هذه النتيجة من كل من دراسة حالات الدول والتحليل التجريبي العلمي، ولكنَّ هذه الدلائل ليست غامرة. لا ينبغي للنمو السكاني والكثافة المتزايدة وضمن حدودٍ معيَّنة أن يؤديان إلى استنزاف الموارد والتردي البيئي. فالعلاقة بين السكان والآثار السلبية على البيئة ليست ثابتة ولا مباشرة. ويمكن معالجتها عن طريق الحِراك والوصول إلى الأسواق وتوزيع الثروة والمؤسسات والسياسات الحكومية. لذلك ينبغي على الحكومات التركيز على إصلاح السياسات وتطوير الأسواق وتسهيل عملية التكيُّف بدلاً من التصدي ببساطة للنمو السكاني الذي هو عارض من عوارض التردي البيئي والفقر بقدر ما هو سبب لهما.

وأعداد السكان لها أكبر الأثر على الأنظمة البيئية المحلية في المجتمعات الزراعية الفقيرة ذات الأسواق غير المتطوِّرة أو الناقصة والحكم السيِّئ والسياسات التشويهية والحواجز أمام الحراك والتوزيع المنحرف للدخل والممتلكات والفرص الاقتصادية المحدودة بصورة قاسية. ولجعل أنظمة البيئة المحلية مستديمة في الوقت الذي تتقدم التنمية فيه، ينبغي على الحكومات اتباع إصلاحات وسياسات ترفع من الإنتاجية الزراعية وحِراك العمالة (على سبيل المثال ملكيات للأراضي مضمونة وقابلة للتحويل ومعدلات فائدة متحرِّرة وتشجيع للقروض الريفية)، وفي الوقت نفسه تشجيع العمل بعيداً عن المزارع عن طريق رفع الدعم عن الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، وتشجيع النمو السريع وتحسين التعليم والتدريب وبخاصة بالنسبة للنساء.

الاستثمار في الجيل القادم (Investing in the Next Generation):

آثار الخصوبة العالية على مستوى الأسرة (The Implications of High Fertility at the Level of the Family)

سينثيا بي لويد Cynthia B. Lioyd

تذهب آثار الخصوبة العالية وحجم الأسرة على رفاهية الأطفال إلى أبعد بكثير من الآثار

المألوفة المتمثلة في إضعاف موارد الأسرة والاستنزاف الغذائي للأم (الناجم عن تكرار الحمل). كما أن للخصوبة وحجم الأسرة أيضاً آثاراً بالنسبة لإمكانية وصول الأطفال إلى الفرص خارج نطاق المنزل واكتسابهم أدوارهم الاجتماعية عندما يصبحوا بالغين. وهناك ثلاثة آثار قد تكون هامة بصورة خاصة على المدى البعيد وهي: ١) أثر الفرصة، وهو أثر نسبة المواليد على الوصول إلى موارد الاستثمار العامة الذي يرغب الوالدين في توفيره إلى أطفالهم؛ ٢) أثر الإنصاف، وهو أثر نسبة المواليد على توزيع موارد الأسرة بين الإخوة والأخوات؛ و٣) أثر ما بين الأجيال، وهو أثر نسبة المواليد على افتراض أدوار غير تقليدية ونقل الفرص عبر الأجيال.

وفي كثير من أجزاء العالم، فإن الأطفال الذين ينشأوون بين الكثير من الأخوة والأخوات هم في وضع يسبِّب لهم الضرر. وفي الأسر الأكبر عدداً والتقليدية بصورة أكثر، فإن من المحتمل أن تكون بنية السلطة داخل الأسرة من النوع الذي يسيطر عليه الذكور والأقل توجهاً نحو الطفل في أنماط إنفاقها. كما أن وقت الوالدين ومواردهما هما الآخران تحت قيود وضغوط أكثر، مما يقيِّد الموارد المتاحة للاستثمار في كل طفل، ويقلِّل من قدرة الوالدين على مساعدة أطفالهم في الإفادة من الفرص الجديدة التي تقابلهم في حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاختلافات والتخصصات بين الأطفال أكثر شيوعاً بين الأطفال عندما يكون لدى والديهم الكثير من الأطفال. ويميل الأطفال ذوو الأخوة والأخوات الأقل إلى تلقي معاملة أكثر مساواة. وفي حين يستطيع بعض الأطفال ذوو الأخوة والأخوات الكثيرين متابعة تعليمهم إلى القَدَرِ الذي تسمح به قدراتهم، فإن هذا عادة ما يتم على حساب أمهاتهم واخوتهم وأخواتهم الآخرين والذين سيعملون بجد واهتمام أكبر من أجلهم.

وهناك صلات هامة بين نسبة المواليد والرغبة في الحصول على الأطفال والاستثمار فيهم؛ وتلعب العوامل البيئية دوراً هاماً في تحديد مدى قوة هذه العلاقات. إذ من المحتمل أن لنسبة المواليد العالية أكبر آثارها السلبية على مستويات الاستثمار في الأطفال عندما يكون الأطفال غير مرغوب فيهم، وذلك بسبب فقدان الفرص التي ينطوي عليها هذا الأسى وخيبة الظن. لذلك فنسبة المواليد غير المرغوبة، بالارتباط مع المستويات السائدة في الاستثمار بالنسبة للطفل الواحد تصبح مقياساً للإمكانيات غير المحققة لاستثمار الوالدين في الأطفال ضمن إطار ثقافي

أو اجتماعي اقتصادي معيَّن. وهناك أربعة ملامح بيئية رئيسية تشكِّل العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار في الأطفال وهي: ١) مستوي التطور الاجتماعي الاقتصادي، و٢) دور الدولة و٣) ثقافة الأسرة و٤) مرحلة الانتقال الديموغرافي.

كما أن آثار نسبة المواليد العالية ليست محايدة بالنسبة للجنس (الإناث والذكور). ففي جميع المجتمعات، تكمن وظيفة المرأة الإنجابية الخاصة في قلب التقسيمات الجنسية للعمالة وتهيئة الأطفال اجتماعياً لدورهم عندما يصبحوا بالغين. ولا يمكن لنسبة المواليد العالية أن تتم بدون تخصيص نسبة هامة من حياة النساء إلى حمل الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر ومسؤوليات. وزيادة على ذلك، فإن أشكال عدم المساواة بين الأطفال التي تنجم عن نسبة المواليد العالية تكون حادة بصورة خاصة بين الأولاد والبنات. وعواقب أشكال عدم المساواة هذه بين الجنسين تظل طويلة المدى. فالبنات اللواتي لهن أخوة وأخوات كثيرون من المحتمل أن ينشأن بتعليم قليل وفرص كسب محدودة وسيطرة محدودة على قرارات تخصيص الموارد داخل الأسرة، مما ينجم عنه أنه من المحتمل أن يبدأن أسرهنَّ الخاصة بهن في سن مبكر ويحملن الكثير من الأطفال وليس لهن سوى طاقات قليلة للاستثمار في أطفالهن.

وباختصار، فإن الطفل الذي ينشأ بين إخوة وأخوات أقل فإن الأكثر احتمالاً أنه سيكون طفلاً مرغوباً فيه، وأن الأكثر احتمالاً أنه سيمنح فرصة الوصول إلى الموارد العامة من قبل والديه/ والديها، وأن الأكثر احتمالاً أن يتلقى معاملة عادلة بالنسبة لإخوته/ أخواته الآخرين. وأن الأكثر احتمالاً أنه سيأخذ أدواراً غير تقليدية ستؤدي إلى طموحات نسبة مواليد أقل في الجيل القادم.

المخاطر والإنجاب والحقوق: استخدام معلومات الصحة الإنجابية

Risk, Reproduction, and Rights: The Uses of Reproduction Health Data

ديبورا مين ولن فريدمان وفريدة شهيد وشويلر فراوتسكي

Deborah Maine, Lynn Freedman, Farida Shaheed, and Schuyler Frautschi

الجنس والحمل وولادة الأطفال كلها تنطوي على مخاطر. و«الصحة الإنجابية» هي، في جزء منها، حول إدارة هذه المخاطر: ما هي، وكيف يمكن تقييمها وكيف يمكن السيطرة

عليها ومن الذي سيكون صاحب السلطة للقيام بذلك. وتستخدم معلومات المخاطر للتصدي لقضايا الصحة الإنجابية على أربع مستويات: المستوى السكاني، والمستوى الاكلينيكي، والمستوى الفردي، والمستوى السياسي. ومثل هذه المعلومات لها أهميتها لا لأنها توضّح العمليات البيولوجية فحسب، بل لأنها تشكّل الطريقة التي نفكر بها حول الصحة والمرض، ولأنها تُرشد الخيارات المتاحة أمام البرامج والسياسات. ويمكن للمعلومات عن المخاطر أن تُرشد الخيارات المتاحة حول صحة المرأة، ولكنها لا يمكن أن توفّر أساساً لتقييم المخاطر التي تصفها. ولذلك فإن «حقوق الإنجاب» لها دور حاسم تلعبه.

وتتطلّب الكرامة الأساسية للمرأة كإنسان أن يُنظر لها لا كمجرد مُنْجبة ومربية للأطفال، بل كإنسان كامل له الحق في السيطرة على كيانها الجسدي الخاص بها، وكعامل أخلاقي قادر على الفهم واتخاذ القرارات في أمور حياتها ذاتها. ويمكن اشتقاق ثلاثة خطوط إرشادية من هذا المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان. أولاً، إذا كان للمرأة أن تكون أكثر من مجرد وسيلة للوصول إلى بعض الأهداف المحدَّدة بصورة خارجية (والتي قد تشارك أو لا تشارك في صياغتها)، عندئذٍ ينبغي فهم معنى الصحة الانجابية من وجهة نظرها هي. وثانياً، إن الثِقل الذي ينبغي أن يُعطى إلى مخاطر ما أو فائدة ما عند اتخاذ القرارات ينبغي أن يُحدَّد أساساً من قبل المرأة ذاتها، وفق فهمها هي ذاتها لظروفها الخاصة. وثالثاً، إن وجهة نظر المرأة حول صحتها الإنجابية والقرارات التي تتخذها تتأثر بعوامل كثيرة – تضم النظام الصحي نفسه. وهكذا، يتوجَّب على النظام الصحي أن يعطي الأولوية لخلق الظروف التي تعطي معني إيجابي وتمنح التأييد لحق المرأة في اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة حول حياتها الإنجابية.

ويمكن أن تساعد هذه المبادئ في إنارة الطريق للبرامج وقرارات السياسات التي تتخذ وفقاً لمعلومات الصحة الإنجابية عن الوفيات والولادة المرضيَّة وأخطار ومزايا موانع الحمل والأمراض التي تنتقل جنسياً. وعلى سبيل المثال، فإن المناقشة التي تدور حول وفيات الأمهات في هذا الفصل تركّز على مختلف «عوامل الخطر» ، بما فيها المرحلة العمرية وعدد الولادات السابقة عند المرأة و«الرغبة» في الإبقاء على حالة الحمل الحالية.

ويمكن تفسير مثل هذه المعلومات بطرق مختلفة؛ وكيفية تفسيرها تؤثر على نتائج البرامج والسياسات المستخلصة. وتوضح البيانات التي تم الحصول عليها من ماتلاب (Matlab) (أو مختبر الأمومة) في بنغلادش هذه النقطة. إذ أن «المخاطرة النسبية» التي تؤدي إلى وفاة الأم في ماتلاب هي أعلى بين النساء دون سن العشرين أو فوق سن الأربعين؛ ومع ذلك، فإن وفيات أمهات أكثر بكثير تحدث بين النساء في فئة المخاطرة المنخفضة ما بين سن العشرين وسن الأربعين (لأن عدداً كبيراً من النساء في هذه الفئة يحملن أطفالاً). وهكذا فإن المخاطرة النسبية هي من الأمور الهامة في دراسة الأسباب وفي توجيه الممارسة الكلينيكية. إلاّ أنه من وجهة نظر المرأة كفرد، فإن مخاطراتها الذاتية المطلقة – وليس الفرصة المتاحة أمامها مقارنة بالنساء الأخريات – هي الأمر وثيق الصلة بالموضوع. ومن وجهة نظر تصميم البرامج فإن من المهم الوصول إلى العدد الكبير من النساء اللواتي لا يتعرَّضن إلاّ للقليل من الخطر ما بين العشرين وسن الأربعين.

ولا يجري عادة ضمُّ حالات فيما إذا كان الحمل مرغوباً فيه أم لا إلى قائمة «عوامل المخاطرة» الخاصة بوفاة الأمهات. ومع ذلك فحيثما لا يتوافر للنساء إمكانية الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن، فإن هذا قد يكون هو أكثر «عوامل المخاطرة» أهمية. ويمكن لتحسين إمكانية الحصول على موانع الحمل الحديثة أن تخفِّض من وفيات الأمهات عن طريق تخفيض عدد حالات الحمل بين سكان دولة ما. ولكن ذلك لن يخفِّض الخطر على النساء اللواتي يصبحن حوامل، بمثل ما أن الرعاية قبل الولادة لا يمكن لها أن تخفِّض وفيات الأمهات بدرجة كبيرة جداً. ولهذا ينبغي تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية التوليدية.

وتشكِّل موانع الحمل بعض المخاطر الصحية، إلاّ أنه عندما ينظر لها في إطار المخاطر والمزايا على مستوى السكان عامة، فإنها عادة تمنع من الأمراض وأشكال العجز والوفيات أكثر مما تتسبَّب فيه. ولسوء الحظ. فإن مثل هذه المعلومات تستخدم أحياناً لتبرير سياسات تخطيط الأسرة وبرامجها التي تحدُّ بصورة قاسية من الخيارات المتاحة أمام المرأة ونوعية الخدمات المقدمة على المستوى الفردي، انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان.

وتشكِّل الأمراض المنقولة جنسياً خطراً صحياً مذهلاً على النساء، اللواتي تعرَّضن مع ذلك إلى الإهمال واللوم معاً في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، أدى تشخيص فيروس/ مرض

نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي ارتبط بجماعات من الناس هم أكثر عرضة لهذا الخطر بدلاً من ارتباطه بالسلوك الذي يعرِّض لهذا الخطر إلى التركيز على المومسات – أي على النساء اللواتي يتحدين المعايير المعتادة للزوجية والأمومة. وبالتالي، فإن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يعانين من الإيدز إما جرى إهمالهن أو شوِّهت سمعتهن.

لقد ظل التشخيص المناسب للأمراض المنقولة جنسياً ومعالجتها مفقودين من برامج الصحة الإنجابية، التي كان التركيز الأكبر فيها على تشجيع تخطيط الأسرة وإيصال الرعاية قبل الولادة. ويعود هذا التركيز، في جزء منه، إلى تأثير جداول أعمال السياسات التي لا تتعلّق مباشرة بصحة النساء في حد ذاتها – وبصورة أكثر ما تكون من الأهمية على تخفيض عدد السكان وبقاء الأطفال على قيد الحياة. وتستخدم معلومات المخاطر على المستوى السياسي لتوضيح أن مثل هذه البرامج هي أيضاً هامة لصحة المرأة؛ وفي الحقيقة فإن هذه البيانات تظهر فعلاً أن تخطيط الأسرة يمكن له أن يحسِّن صحة النساء. ولكن إذا ما نظر إلى هذه البيانات من منظور مبادئ الحقوق الإنجابية، فإنها (أي البيانات) تؤيِّد – بل إنها تفرض – نوعاً مختلفاً من التأكيد. فهذه القضية لا ينبغي أن تكون فيما إذا كان نوعٌ معينٌ من البرامج يؤدي إلى تحسين صحة النساء أم لا، بل ينبغي أن تكون هي ما نوع البرامج التي تتصدى بأفضل ما يكون لمشاكل المرأة الصحية.

إن التمييز بين مختلف مفاهيم المخاطر/ الخطر يمكن أن يساعد على توضيح أي تفسير للبيانات يمكن أن يكون الأكثر مناسبة. فمسألة أي وجهات النظر ينبغي أن تحكم اتخاذ القرارات هي مسألة حقوق أكثر مما هي مسألة علمية.

الهجرة الدولية والمواليد والتنمية

(International Migration, Fertility, and Development)

مايكل أس تيتلباوم وشارون ستانتن رسل

(Michael S. Teitelbaum and Sharon Stanton Russell)

أصبح حجم الحراك البشري عبر الحدود القومية، وبخاصة بين الدول النامية، كبيراً جداً. وزيادة على ذلك، أخذ هذا الحراك يصبح بصورة متزايدة متفجِّراً ولا يمكن التنبؤ به

وغير مرغوب فيه من قبل الكثير من الدول المستقبلة له. وتنطوي الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية الحالية على احتمالات كامنة كبيرة جداً على الزيادات المستمرة في الهجرة الدولية.

ومن الصعب التعميم حول ردود الفعل إزاء اتجاهات الهجرة الدولية المتوقعة أو الحقيقية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار الكبيرة للظروف الخاصة بكل وضع من الأوضاع. فالبنسبة للكثيرمن الدول المرسلة للمهاجرين، فإنه يُنظر للهجرة كعامل يساهم إيجابياً في التنمية، في حين أنه في العديد من الدول المستقبلة للهجرة، فإن شرارة الاستجابات السلبية عليها (أي الهجرة) يمكن أن تنطلق من البطالة أو الشعور القومي وتصاعد عدد الأحزاب والحركات السياسية المناهضة للهجرة. وغالباً ما تكون مثل هذه الاستجابات مفاجئة، وفي بعض الأحيان عصبيَّة (وأحدث صورة لذلك في الدول المتقدمة في أوروبا)، وعادة ما تكون مليئة بالتنافر وعدم الانسجام، والتناقض، والادعاءات السياسية.

وأكبر حجم للهجرة الدولية هو بين الدول النامية. ولا تفعل التفاوتات الديمغرافية سوى القليل لتفسير هذه الحركات، لأن كلاً من الدول التي تنشأ منها الهجرة والدول المستقبلة لها تمتاز بنسبة المواليد العالية والبنى العمرية الشبابية. والأكثر ما يكون احتمالاً هو أن تلعب التفاوتات الديمغرافية دوراً في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وفي الحقيقة فإن البعض يرى أن نسبة المواليد العالية هي سبب رئيسي لزيادة الهجرة الدولية. وعلى أية حال، فإن أشكال الربط بين القوى الديمغرافية للهجرة الدولية ونسبة المواليد العالية هي أكثر تعقيداً وغير مباشرة مما يمكن لهذا الرأي أن يوحي به؛ ولعل أفضل طريقة لفهم أشكال الربط المحتملة الكامنة هي وضعها في ثلاثة مقارنات ديمغرافية. الأولى بين الخصوبة (نسبة المواليد) العالية في الدول النامية والخصوبة المنخفضة في الدول الصناعية. والثانية هي أن إحدى النتائج الديمغرافية للمقارنة الأولى هي بين البنى العمرية «الشبابية» جداً في الدول النامية والبنى العمرية «الأكبر سناً» التي تمتاز بها الدول المتقدمة. وأخيراً الثالثة هي أنه في الكثير من الدول المتقدمة تقارن نسبة المواليد المحلية المنخفضة (وفي بعض الأحيان المنخفضة جداً كما في ألمانيا وإيطاليا) بمستويات الهجرة العالية من الدول ذات معايير الخصوبة السائدة العالية.

وعلى أية حال، فإن المقارنات لا تُجدي نفعاً في تفسير الهجرة بين الدول ذات نسبة المواليد المنخفضة بين دول أوروبا الشرقية والغربية.

وهناك التعقيد وغياب الاتجاه المماثلان اللذان يميِّزان أشكال الصلات بين الهجرة الدولية واتجاهات التنمية الاقتصادية. فقد كان عقد الثمانينات عقداً للتفاوتات الاقتصادية المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية؛ ورغم أن معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد الواحد في الدول النامية غالباً ما كان بطيئاً ومتقلباً، إلاّ أنه كان سلبياً بصورة متكررة في الدول النامية. وأدى تشبُّع أسواق العمل بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكثير من أقاليم الدول النامية إلى تكوين أعداد كبيرة من المهاجرين الدوليين الذين سهَّل من حركتهم تحسُّن طرق الاتصال وتكنولوجيات النقل.

كما أحدثت الهجرة الدولية من الدول النامية بدورها تأثيرات حقيقية، وإن لم يكن تمَّ ذلك فيها إلاّ بصورة سيئة على التنمية في الدول المنتجة للمهاجرين. فقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها العمال المغتربون إلى أوطانهم الأصلية كبيرة جداً ومستمرة في الزيادة وأخذت تمثِّل عنصراً هاماً في صافي التحويلات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ومع ذلك، فقد ثبت أن من الصعب توضيح تأثيراتها، نظراً إلى أن طرق البحث المختلفة أظهرت استنتاجات متباينة؛ وبصورة عامة، فإن الفوائد التي أمكن ملاحظتها هي محلية الطابع وتتعلق بالمدى القريب وفي قطاعات بعينها، في حين أن من الصعب التعرُّف على الآثار القومية والبعيدة المدى، وفي بعض الحالات، أثبتت تدفقات التحويلات النقدية أنها عرضة لأخطار التغيّرات الاقتصادية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها والتي تكون دراماتيكية في بعض الحالات في الدول التي تذهب لها هذه التحويلات.

أمّا بالنسبة للمستقبل، فقد تؤدي الجهود المقترحة لتسريع التنمية الاقتصادية كوسيلة لكبح جماح الهجرة المحتملة للخارج إلى نتائج مضادة لما هو بَدَهي. ففي حين أن النمو الاقتصادي المتزايد هو وسيلة فعالة هامة، وربما كان الوسيلة الوحيدة، لتخفيف ضغوط الهجرة إلى الخارج على المدى البعيد جداً – أي على مدى عقدين أو ثلاثة – إلاّ أن هناك إجماع على أنه في المدى القريب والمتوسط خلال عقد أو عقدين، فإنه لا ينبغي توقع مثل

هذا التأثير المخفِّف، كما أن تسريع النمو الاقتصادي قد يزيد في الحقيقة من احتمالات الهجرة للخارج.

الحكومات والسكان والفقر، قصة مكاسب ومكاسب

(Government, Population, and Poverty: A Win - Win Tale)

Nancy Birdsall نانسي بيرصول

تنزع المعدلات العالية للمواليد التي تظل سمة من سمات الكثير من الدول النامية إلى استثارة ثلاثة اهتمامات رئيسية: أولاً، أن النمو السكاني السريع يخفِّض من استثمار الاسرة والمجتمع عامة في رأس المال البشري، وذلك يُخفِّض من أحد المدخلات الهامة للنمو الاقتصادي (وبالتالي يبطئ من سيره)؛ وثانياً، أن عدد السكان المتزايد يفترض ضغوطاً أكبر على الموارد الطبيعية (على المستويين المحلي والقومي وكذلك على المستوى العالمي)، ويؤدي إلى التردي السريع لبعض هذه الموارد؛ وثالثاً، أن عدد السكان المتزايد يخفِّض من مداخيل بعض الجماعات (وبخاصة الفقراء) بالنسبة للجماعات الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر واللامساواة في الدخل. ويرتبط كل من هذه الاهتمامات بوجود بعض العوامل السلبية «الخارجية» المرتبطة بحمل الأطفال. ومعنى هذا أن تكاليف طفل إضافي يرى النور لا يتحملها الوالدين وحدهما، وبالتالي فإن الوالدين قد يختارا مزيداً من الأطفال أكثر مما هو مثالي اجتماعياً.

وتوحي هذه الاهتمامات وأشكال فشل السوق التي تمثِّلها بأن هناك حاجة إلى نوع من التدُّخل على المستوى العام. ومع ذلك، فإن التدخل الذي لا يستهدف سوى التأثير على نسبة المواليد عن طريق رفع التكلفة الخاصة للطفل بحيث تشمل التكلفة الاجتماعية كذلك قد يؤدي في الحقيقة إلى تخفيض درجة الرعاية لأن من المحتمل أن مثل هذه التكاليف أنها ستضرُّ بالفقراء بنسب لا تتفق مع إمكانياتهم. والفقراء لديهم الكثير من الأطفال لأسباب كثيرة منها لأنهم فقراء. ولذلك فإن التدخل لا ينبغي أن يكون من أجل رفع تكلفة إنجاب الأطفال، وبالتالي تخفيض نسبة المواليد، فحسب بل ينبغي في الوقت ذاته زيادة الرعاية للفقراء لا تقليصها.

وهناك أربعة أنواع من التدخل تستطيع تلبية هذه المعايير: أولاً: يمكن للاستثمارات العامة في رأس المال البشري للفقراء لا أن «ترفع» من تكلفة الأطفال التي يدفعها الوالدان فحسب، ولكن يمكن أن ترتبط أيضاً برعاية أكبر للأسرة وتخفّض من نسبة المواليد بين الفقراء. وعلى سبيل المثال، فإن ازدياد فرص التعليم للفتيات يزيد من التكلفة الاقتصادية للأطفال عن طريق رفع انجابية المرأة وبالتالي رفع قيمة وقتها. وثانياً، يخفّض تعديل أسعار موانع الحمل، من حيث تحسين المعلومات وإمكانية الحصول عليها ومن حيث إلغاء التشريعات غير الملائمة التي تحدُّ من الوصول إلى موانع الحمل، من تكلفة التحكم في النسل، والتي ترفع ضمنياً من «تكلفة» الحصول على طفل آخر. كما أن ذلك سيقلل إلى الحد الأدنى عدد المواليد غير المرغوب فيهم الناجم عن «عدم القدرة على الحصول» على موانع الحمل. وثالثاً، يمكن إزدياد وصول الفقراء إلى المعلومات الحاسمة عن قرارات إنجاب المواليد (مثل المعلومات المتعلقة بزيادة العائدات للتعليم ومعدلات وفيات أقل) بالنسبة للأزواج الفقراء، الذين تكون تكاليف حصولهم على المعلومات عالية، وهي المعلومات التي تمكّن من اتخاذ قرارات تخطيط الأسرة القائمة على المعرفة، وبالتالي تشجّع بصورة مباشرة على تخفيض نسبة المواليد. ورابعاً وأخيراً، تخفض الإدارة العامة الجيِّدة التي تضمن النمو القائم على قاعدة عريضة، أي النمو الذي يرفع الدخل لكل المجموعات، بمن فيهم الفقراء، من الفقر دون أن تطغى على دور الرعاية.

ويمكن تبرير كل شكل من أشكال التدخل هذه الهادفة إلى تخفيض نسبة المواليد؛ إذ إنَّ كلاً منها يلبي معيار زيادة تكلفة الأطفال عند الفقراء، بحيث يضطرُّ الفقراء إلى تحمُّل بصورة أكثر التكاليف الاجتماعية لإنجاب الأطفال، وفي الوقت نفسه تحسين الرعاية لهؤلاء الفقراء. وأشكال التدخل هذه تجعل المجتمع أحسن حالاً بصورة عامة كما أنها (أي أشكال التدخل) تمثّل برامج اجتماعية سليمة ذات عوائد اقتصادية واجتماعية عالية خاصة بها.

الجزء الثالث
نقاشات قديمة
واستنتاجات جديدة

الفصل الأول

الدول النامية والجدل الدولي حول السكان: السياسة والبرغماتية

كافال غالهاتي وليزا إم بيتس

أمام المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية الذي تنظّمه الأمم المتحدة في القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ إمكانية أن يكون أول مؤتمر رئيسي بين الحكومات يخلو نسبياً من الاختلافات الأساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية حول أهمية القضايا السكانية. فمنذ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ ومروراً بمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنميةعام ١٩٩٢ والدول النامية تتعامل مع الجدل الدائر حول السكان بدرجات متفاوتة من التناقض والمزاج السياسي في الحلبة الدولية من ناحية، والاهتمام والعمل المتزايدين على النطاق القومي من ناحية أخرى. ومن الناحية التاريخية، ظل منظور الدول النامية حول السكان يسترشد بالمصالح القومية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أكثر من الاهتمام بالأعداد المتنامية للناس. وظلت الدول النامية تسعى بثبات لحماية مصالحها وتدافع عن سيادتها ضد تدخّل الدول المتقدمة؛ أمّا الآن، على أية حال، فقد أخذت تشعر بالقلق بصورة متزايدة حول عواقب نسبة المواليد العالية، وتهتم بتعبئة عمل دولي أكبر لإبطاء النمو السكاني.

وفي الوقت ذاته، أخذت الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة، تخفّف من أسلوبها، الذي اعتبرته الكثير من الدول النامية والخبراء الخارجيين عدوانياً بشكل كبير في المراحل الأولى من الجدل. وانحسرت الآن المشاغل السياسية المحلية التي هيمنت على تفكير

الولايات المتحدة الرسمي حول السكان في الثمانينات، وأخذت الدول المتقدمة تتصدى للكثير من هموم الدول النامية بإحداث التكامل بين برامج السكان والنشاطات التنموية الأخرى على سبيل المثال. ومع اقتراب مؤتمر عام ١٩٩٤، هناك اجماع واسع النطاق داخل كل من العالم النامي والعالم الصناعي حول أهمية العوامل السكانية في التنمية المستديمة والحاجة إلى الاستراتيجيات الشاملة لتخفيض نسبة المواليد. ومع ذلك، وفي الوقت الذي تقلَّصت فيه معظم الأبعاد الانقسامية الخاصة بالجدل حول السكان بين الشمال والجنوب، إلاّ أن عدداً من القضايا ظلت بدون حل.

ويناقش هذا الفصل تطور مناهج الدول النامية في قضية السكان منذ الخمسينات وصولاً إلى مؤتمر القاهرة. ويصف المواقف الرسمية المتطوِّرة من على المنابر الدولية ويبيِّن الدرجة التي وصلت لها هذه المواقف في تضاربها أحياناً مع الاهتمام القومي بالسكان. كما يلخِّص القضايا العالقة كما تثيرها مختلف الجماعات غير الحكومية التي تؤثر على السياسات والمواقف في كل من الدول النامية والدول المانحة. كما يوضِّح هذا الفصل السياسات والنشاطات البرامجية على مستوى الدولة، مع توصيف عام تخطيطي لأربعة دول – البرازيل وكينيا والهند والصين.

تطوُّر وجهة نظر الدول النامية حول السكان

يمكن جمع مواقف الدول النامية عن السكان بصورة عامة في ثلاث مراحل. المرحلة الأولى وتشمل مرحلة *التفاؤل واللامبالاة* فيما يتعلق بقضايا السكان والحاجة إلى الاهتمام الدولي في الفترة من الخمسينات حتى مؤتمر السكان في عام ١٩٧٤. والمرحلة الثانية، وهي فترة *الاهتمام المتنامي* بدور السكان في التنمية، وتشمل العقد الواقع بين المرحلة الأولى والثالثة، والتي بلغت أوجها في مؤتمر السكان عام ١٩٨٤ في مدينة مكسيكو سيتي. والمرحلة الثالثة والحالية، والتي أوصلت إلى مؤتمر السكان عام ١٩٩٤ في القاهرة، وهي مرحلة *الإجماع المنبثق* حول قضايا السكان والتنمية المستديمة. ومنظور الدول النامية ليس موحَّداً؛ بل يتألف من كثير من الفروق الدقيقة والمواقف المختلفة التي تتبناها مختلف الدول والأقاليم. وعلى أية حال، فإن المنظور الجماعي مفيد في رسم الخطوط الكبرى للخلافات

الواسعة في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية، حينما توجد، وفي فهم تطور الجدل على مدى الأيام.

التفاؤل واللامبالاة، الخمسينات حتى عام ١٩٧٤

خلال الخمسينات وأوائل الستينات، كان الجدل حول السكان والتنمية يتشكَّل إلى حدٍّ كبير من قبل الدول الغربية التي كانت تقلق من أن النمو السكاني السريع يشكِّل عقبة في وجه تنمية «العالم الثالث»، ومن قِبل الدول الاشتراكية التي كانت ترفض مثل هذا التفكير «المالثوسي» والتي كانت ترى أن النمو السكاني هو ظاهرة محايدة وأن الاشتراكية توفِّر أفضل إجابة على مشاكل التنمية. وظهر هذا الجدل بين الشرق والغرب على السطح في أول مؤتمرين عالميين للسكان، واللذين كانا اجتماعين فنيين في الأساس، في عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥.[١] في ذلك الوقت، لم تعر الدول النامية نفسها سوى القليل من الاهتمام لقضايا السكان، رغم أن الهند تبنَّت سياسة سكانية في وقت مبكر في عام ١٩٥١، كما قدَّمت عدة دول أخرى خدمات تخطيط أُسري أساسي من خلال وكالات خاصة. وظلت حكومات معظم الدول النامية، التي كانت تشكُّ في أن النمو السكاني هو قيد خطير على التنمية مجرَّد مستمعة إلى مثل هذا الجدل.

وكان الدافع لتفكير الولايات المتحدة في أوائل العهد به هو اهتمامها بالسياسات الخارجية في الأساس. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة لم تصبح منشغلة رسمياً بالقضية حتى منتصف الستينات، إلاّ أن تحالفاً فضفاضاً من علماء الدراسات السكانية والمواطنين البارزين المهتمين وأعضاء من أوساط السياسات الخارجية حذَّر من التهديد الذي يفرضه «النمو السكاني المتفشي» في الدول النامية على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.[٢] وتعزَّز مثل هذا التفكير التنبوئي على أيدي علماء الأنظمة البيئية الذين أخذوا يدقون أجراس الخطر الناجم عن التردي البيئي الذي تسببِّه «القنبلة السكانية».[٣] وأدت عقلية الأزمة هذه إلى تشكيل البرنامج السكاني الأولي في الولايات المتحدة، والذي وجد ما يبرِّره على أسس إنسانية والحاجة إلى حماية المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة في الخارج. وكان البرنامج منحازاً انحيازاً شديداً نحو الأهداف الديموغرافية وتوفير موانع

الحمل – وغالباً بدون ما يتطلبه ذلك من طلب مسبق في الدول النامية. وكانت الكثير من الدول النامية، التي أدركت الأصول الامبريالية وحتى العنصرية في اهتمامات الأمم المتحدة تشكُّ في دوافع الولايات المتحدة في تقديم المساعدة، وكانت لذلك ترفض هذه الطريقة المفرطة في الحماس.

وتكثَّف الاهتمام الدولي حول النمو السكاني السريع في أواخر الستينات. ففي عام ١٩٦٩، قادت الولايات المتحدة، ومع دول شمال أوروبا (وخاصة السويد) الجهد الذي استهدف إقامة صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وأصبحت أكبر المساهمين فيه. وبادرت الولايات المتحدة ودول مانحة أخرى، التي اعتقدت بوجود كلٍّ من أزمةٍ سكانية وإجماعٍ على الحاجة للعمل الدولي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان عام ١٩٧٤ في بخارست، وهو أوّل مؤتمر دولي للسكان مُثِّلت فيه الحكومات على المستوى الوزاري. وتوقَّع مندوبو ومراقبو الولايات المتحدة إقراراً بالإجماع للبرامج السكانية في العالم النامي وسعوا للحصول على التعاون التام على جدول أعمال يقرُّ بإجراءات نشطة لتخطيط الأسرة، بما فيها أهداف محدَّدة زمنياً لبعض الأقاليم. وعمل ممثلون من الولايات المتحدة وبعض الدول في أوروبا الغربية وآسيا على تعبئة نشاطات أكبر من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية ورأوا في مؤتمر بخارست منبراً للضغط من أجل عمل عالمي منسَّق. وعكست مسودَّة خطة العمل العالمية للسكان هذه التوقعات بالدعوة للإجراءات السكانيَّة والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها ذات التأثير المباشر على نسبة المواليد.[٤]

وكان الكثير من تفاؤل الولايات المتحدة نابع من الإدراك بأن الاختلافات العقائدية والدينية التي كانت سائدة في وقت سابق قد انحسرت وأنه يوجد الآن اتفاق دولي واسع النطاق حول مغزى النمو السكاني والإجراءات اللازمة لإبطائه. وأدت سلسلة من قرارات الأمم المتحدة جرى تبنيها في الستينات وأوائل السبعينات، إلى النظر إلى تخطيط الأسرة، بين أمور أخرى، كحق من حقوق الإنسان وأدت إلى إصباغ الشرعية على اهتمام الحكومات بالجهود الرامية للحدِّ من الخصوبة (نسبة المواليد) وعلى مشاركتها فيها.[٥] وزيادة على ذلك،

منحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى قبل مؤتمر بوخارست مباشرة، في الاجتماع التحضيري لإقليم آسيا في أيار/ مايو ١٩٧٤، دعمها المطلق لبرامج تخطيط الأسرة/ السكان.

وعلى الرغم من هذا الإقرار الرسمي لإجراءات تخطيط الأسرة وحقيقة أن الكثير من الدول النامية كانت هي نفسها تتخذ إجراءات كبح جماح النمو السكاني (كانت معظم الدول الآسيوية قد تبنّت سياسات سكانية بحلول أواخر الستينات)، إلاّ أن وفود الدول النامية عبَّرت عن آراء مختلفة جداً عن آراء زملائهم من دول الشمال في المؤتمر نفسه. فقد شعر الكثير من الدول النامية أن الدول المانحة تُولي الكثير جداً من التأكيد على التحكُّم في نسبة المواليد ولا تولي ما يكفي من التأكيد على العوامل الاقتصادية الاجتماعية الكامنة التي تؤثر على مستويات نسبة المواليد. وكانت هذه الدول ترى أن النمو السكاني هو نتيجة، وليس السبب، في التخلُّف ولا يمكن التصدي له إلاّ كجزء من استراتيجية تنموية شاملة. وتجسَّد هذا المنظور في الزعم الذي قاله به رئيس وفد الهند من أن «التنمية هي أفضل وسيلة لمنع الحمل.» وسعت مجموعة الـ٧٧ (وهي كتلة عدم الانحياز من الدول النامية). بزعامة الأرجنتين والجزائر، إلى إعادة صياغة خطة العمل كي تعكس مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي جرى تبنيها في دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل مؤتمر السكان بخمسة شهور فحسب. وأكدَّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الحاجة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ودعى إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة.

وكانت الفكرة القائلة بأن النمو السكاني لا يمكن أن يتباطأ بدون التنمية الاقتصادية منسجمة مع الإدراك واسع النطاق بين الكثير من الدول النامية من أن برامج تخطيط الأسرة قد باءت بالفشل.[٦] كما يلاحظ أن الموقف المتمثِّل في «إعادة التوزيع» يلائم أيضاً المصالح السياسية للدول النامية من عدة أوجه. وكانت كتلة موحَّدة من دول الجنوب تضافرت حول مجموعة من القضايا مظهراً هاماً من مظاهر التضامن ضد العالم الصناعي، وبخاصة بسبب الإعلام واسع النطاق الذي أحاط بالمؤتمر. وزيادة على ذلك، كان اقتفاء أثر زعامة الجزائر استراتيجية جيدة وبالتالي الإبقاء على علاقة حسنة مع منظمة الدول المصدرة للنفط

(الأوبك)، وبخاصة في وقت كان هذا الاتحاد (الكارتل) يجرِّب عضلاته التي اكتشفها حديثاً.[٧] كما أن لهذا الموقف جاذبيته الأيدولوجية الواضحة لدى الدول الاشتراكية مثل الصين، التي زعمت في المؤتمر على أن «أعداد السكان لا تشكِّل أية مشكلة في ظلِّ الاشتراكية» وأن «الدول العظمى تدق ناقوس خطر كاذب حول التفجُّر السكاني» (انظر إطار رقم ١).

واستجابت الولايات المتحدة بدفع الأمور إلى التركيز على السكان واستبعاد الدعوة إلى الاهتمام بمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس أنها «عبارات جدلية عقائدية» التي لا تؤدي إلاّ إلى «إحداث الغموض والالتباس في محتوى خطة العمل» فحسب.[٨] وعلى أية حال، لم يكن رد فعل الدول الصناعية الأخرى عديم الاحساس إلى هذا الحد، بل إن هذه الدول سعت في الحقيقة إلى النأي بنفسها عن موقف الولايات المتحدة. وكانت دول شمال أوروبا بصورة خاصة، ذات التقليد الخاص بها في الرعاية الاجتماعية، أكثر استجابة بكثير إلى أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولم تر فيه أي نوع من عدم الانسجام مع الجهود الرامية لتخفيض النمو السكاني.[٩]

كما ورد النقد للتوجُّه الأمريكي الأخرق المتعلق بالتحكُّم في عدد السكان أيضاً من المشاركين في «المنبر السكاني» غير الرسمي، وهو منبر موازٍ لممثلي المنظمات غير الحكومية، والخبراء المستقلين وغيرهم من النشطاء. وحضر ما يقرب من ١٥٠٠ مشارك، كان من بينهم ما يقرب من ٣٠٠ مشارك يمثِّلون المنظمات غير الحكومية. وكانت معظم المنظمات المؤثِّرة من دول الشمال، كما أن جميع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالسكان بالفعل ذات قاعدة دولية أو في الولايات المتحدة.[١٠] وانتقد الكثير من هذه الجماعات وجهات النظر المنذرة بالخطر التي عبّرت عنها وفود عدة دول نامية كما انتقدت الجهود الرامية لتشجيع التحكم في أعداد السكان. بل حتى جاء الدعم لوجهة الدول النامية من داخل صفوف المؤسسة المهتمة بالسكان في الولايات المتحدة؛ ففي خطاب غير متوقع أمام المنبر السكاني، أشار جون دي روكفيلر الثالث (John D. RockfellerIII) إلى الصلة بين التنمية والسكان وأكد على أهمية المرأة في السياسات السكانية وبرامجها.[١١]

إطار رقم ١ مقتطفات من البيانات الرسمية للدول أُعدت لمؤتمري الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤.

البرازيل

مؤتمر ١٩٧٤

«.. ستتمكّن البرازيل من استيعاب الزيادات الديموغرافية المنظورة وهذا... النمو حتى ينبغي النظر له كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية، وللأمن القومي.. وتحديد عدد المواليد هو أمر متروك لقرار الأسرة المعنيَّة، والتي هي في هذه الحالة، ليست مجال تدخل الحكومة؛ والقدرة على الوصول إلى إجراءات تحديد عدد المواليد لا ينبغي أن تكون امتيازاً قاصراً على الدول الغنية، وبالتالي فإن من مسؤولية الدولة توفير المعلومات والوسائل التي قد تكون مطلوبة من قبل الأُسر ذات الدخل المحدود..».

المصدر: بيان رئيس الوفد البرازيلي إلى المؤتمر العالمي الثالث للسكان، الجلسة العامة، بخارست ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٤.

«لا زالت الحكومة البرازيلية تعتبر المبادئ الأساسية لسياسات السكان البرازيلية، التي صيغت في عام ١٩٧٤، سارية المفعول.. وزيادة على ذلك، فإن الحكومة تدرك الحقيقة المتمثلة في أن الشعب البرازيلي يطالب اليوم بصورة متزايدة بالحصول على المعلومات والوسائل المناسبة لتخطيط الإنجاب فيه.. وتخطيط عدد المواليد هو واحد من الحقوق الأساسية للإنسان.. كما أن التدخل الحكومي في تحديد المواليد، الذي يعتمد على قرار كلّ أسرة في حدِّ ذاتها، لا ينبغي أن يكون له وجود في البرازيل».

المصدر: بيان صاحب الفخامة الدكتور والديز منديس أركوفيردي، وزير الدولة للصحة، رئيس الوفد البرازيلي، مكسيكو سيتي، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

كينيا

مؤتمر ١٩٧٤

«كان تخطيط الأسرة يتم في الماضي على أساس كيفما اتفق. ولم يكن هناك أهداف معدَّة للوصول لها. ونجم عن ذلك أن التخطيط الأسري لم يكن له أي تأثير على معدل نمو

تابع إطار رقم ١

السكان وقررت الحكومة تكثيف تخطيط الأسرة من خلال برنامج محدد بأهداف موضوعة».

المصدر: بيانات الدول، بخارست، آب/ أغسطس ١٩٧٤.

مؤتمر ١٩٨٤

«... منذ مؤتمر السكان في بخارست في عام ١٩٧٤، أحرزت كينيا تقدماً نحو تنفيذ توصيات خطة العمل.. وباختصار، أدركت كينيا أن النمو السكاني السريع يؤدي إلى إحباط جهودها في توفير خدمات الحاجات الأساسية من التعليم والصحةوالإسكان والغذاء وفرص العمل للسكان. ولهذا السبب فقد فكرنا ملياً في كيفية وضع برنامج تخطيط للأسرة فعال وفي الوقت نفسه الإدراك بأن تخطيط الأسرة ليس البلسم الشافي لقضايا السكان».

المصدر: بيانات الدول في مكسيكو ستي آب/ أغسطس ١٩٨٤.

الهند

مؤتمر ١٩٧٤

«يكمن طريق تخطيط الأسرة في كل دولة خلال إزالة الفقر والذي ظل تاريخياً حقيقة، السبب الرئيس للإفراط في عدد السكان.. وقد قيل حقيقة إن أفضل مانع للحمل هو التنمية».

مؤتمر ١٩٨٤

«مهما يكن النقد الذي يوجَّه لعيوبنا، فقد.. تجنَّبنا ٦٠ مليون حالة ولادة حتى الآن. وبدون جهود التخطيط الأسري، لكان معدل الزيادة [السنوي] فاق ثلاثة بالمائة. وما يقرب من ٩٤ بالمائة من الإنفاق على البرامج السكانية يأتي من مواردنا الخاصة..».

المصدر: بيان الدولة قدَّمه بابو راو شانكا رانادا، الوزير الهندي للصحة والرعاية الأسرية، نيومكسيكو، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

تابع إطار رقم ١

الصين

مؤتمر ١٩٧٤

«تدق القوى العظمى إنذاراً كاذباً عن «تفجر سكاني» وترسم صورة قاتمة عن مستقبل الجنس البشري... إن أوضاع السكان في دولة تتحدد وفق نظامها الاجتماعي وأوضاعها السياسية والاقتصادية... ويعود «الإفراط في عدد السكان» بصورة رئيسية إلى النهب العدواني والاستغلال اللذين تمارسهما القوى الاستعمارية.. وتخطيطنا ليس مجرد تحكم في عدد المواليد كما يفهم بعض الناس كيف ينبغي أن يكون، ولكن يشمل إجراءات مختلفة لظروف مختلفة..»

المصدر: بيان رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية، بخارست، آب/ أغسطس ١٩٧٤.

مؤتمر ١٩٨٤

«... إن تخطيط الأسرة سياسة قومية أساسية للصين. ومنذ عام ١٩٧٩، والحكومة الصينية تدعو إلى تطبيق سياسة «زوج واحد، طفل واحد»... وفي سعيها لحلٍّ لمشكلتها السكانية، تعتمد الصين بصورة رئيسية على جهودها الذاتية».

المصدر: بيان وانغ وي، رئيس وفد جمهورية الصين الشعبيَّة، مكسيكو سيتي، آب/ أغسطس ١٩٨٤.

وكانت نتيجة مؤتمر بوخارست تسوية تجسدَّت في خطة عمل للسكان في العالم أعيدت صياغتها بعد أن ثار جدل كبير حولها. وجرى تبني الوثيقة بالإجماع، مع امتناع الفاتيكان عن التصويت. وعلى العكس من المسودة السابقة، ألغت الصيغة النهائية أية إشارة إلى أهداف تخفيض نسبة المواليد ووضعت النمو السكاني كمشكلة في إطار التنمية الاقتصادية والإجتماعية والحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. وأكدت الوثيقة على حقوق الأزواج في التخطيط الأسري (على الرغم من معارضة الفاتيكان) ولكنها أكدت حق السيادة لكل دولة في تحديد سياسات السكان الخاصة بها وقللَّت من أهمية الحاجة للدعم الحكومي إلى برامج تخطيط الأسرة وأدت خطة العمل المعدَّلة، التي تعتبر نصراً للدول النامية، إلى الكثير من خيبة الأمل لدى وفد الولايات المتحدة وفي الأوساط المؤيِّدة للسكان.

وخفَّف بعض الشيء من أهمية معارضة الدول النامية للتحكم في أعداد السكان في بخارست الاهتمام الذي أولته الكثير من الدول لقضايا السكان في أعقاب المؤتمر. وفي الحقيقة، أصدرت حكومة الهند بعد أقل من سنتين من ذلك بياناً يعرِّف قضية السكان كأولوية قومية تتطلب عملاً فورياً. إذ إن الانتظار حتى يؤدي التعليم والتنمية الاقتصادية إلى الانخفاض في نسبة المواليد ليس بالحل العملي».[١٢]

وبالمثل، قررت الحكومة الصينية، بحلول أواخر السبعينات، أن «مستقبل الاشتراكية ذاته يعتمد على تحديد نسبة المواليد داخل بيت الزوجية إلى حالة أو حالتين ولادة» وبادرت بإنشاء برنامج سكاني لا رحمة فيه ولا هوادة.

الاهتمام المتزايد، ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤

تميَّزت الفترة التي أوصلت إلى المؤتمر الدولي حول السكان في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤ بالاهتمام المتزايد بقضايا السكان بين الدول النامية. وبحلول عام ١٩٨٤، أصبحت الكثير من الدول على قناعة بأهمية قضايا السكان واستحسان المساعدة الدولية لجهود التحكم في نسبة المواليد. وكانت حكومات الدول النامية لا تزال مهتمة بإبراز مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ولكنها بدأت تنظر إلى الضغوط السكانية كعقبة في وجه التنمية وأصبحت الآن على استعداد لإقرار التوسع في تخطيط الأُسرة والإجراءات المتعلقة بها من أجل الحدِّ من نسبة المواليد. وفي الوقت نفسه، اتخذت الدول المانحة والوكالات الدولية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات خطوات في سبيل تعميم لا مركزيَّة برامجها السكانية وربط النشاطات السكانية بمبادرات التنمية الأخرى مثل التعليم والهجرة والوفيات وبالتالي تعكس المنهج المتكامل الموجَّه نحو التنمية لقضية السكان الذي سعت له مجموعة الـ٧٧ في بخارست.[١٤]

وكان التحوُّل في تفكير الدول النامية الذي شوهد في مكسيكو سيتي حازماً بصورة خاصة عند الوفود الإفريقية. ففي بخارست كان الأفارقة متفائلين حول قدرة قارتهم على استيعاب الأعداد المتنامية على ضوء مساحات أراضيها الشاسعة ومواردها الطبيعية الغنية، إلاّ أنه بحلول عام ١٩٨٤ بدأ الكثير من الحكومات الافريقية التعبير عن مخاوفها، بعد أن

شهدت مباشرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنسبة المواليد العالية.[١٥] أما الدول الأخرى التي كانت تدعو إلى موقف النظام الاقتصادي الدولي الجديد في بخارست مثل الصين والبرازيل والجزائر فقد جاءت أيضاً إلى مكسيكو سيتي. ومعها التزام بالتصدي للقضايا السكانية واهتمام أكبر بإجراءات تخطيط الأسرة وقبول بها.[١٦] كما كانت القضايا والدوافع السياسية التي طغت بشكل كبير على النقاش السكاني في بخارست غائبة نسبياً عن مواقف الدول النامية في بخارست. وتقلَّصت التوترات بين الشمال والجنوب بدرجة كبيرة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤، ولم تعد أوبك في وضع يمكنها من حشد الكثير من النفوذ لدى الدول الصناعية. وبحلول نهاية السبعينات كذلك، أدى التفاوت الواسع بين الدول النامية من حيث النمو الاقتصادي إلى ضعف الرغبة في متابعة أهدافها مع دول الشمال ككتلة موحَّدة؛ وأصبح التفاوض مع الدول المتقدمة من خلال الترتيبات الثنائية أو الإقليمية أكثر منطقية.[١٧]

وفي مكسيكو سيتي، لم يأت إدخال السياسة في النقاش من جانب الدول النامية بل من الولايات المتحدة، وهي الدولة التي أظهرت أكثر انعكاسات التوجهات دراماتيكية في التفكير حول السكان، سواء كان ذلك من حيث تحليلها للوضع الديموغرافي أو من حيث وصفاتها السياسية. وعند إعلان الوفد الأمريكي أن عدد السكان هو عامل «محايد» زعم أن النشاط الذي تمحور حول السكان في الستينات والسبعينات كان «إفراطاً في رد الفعل الديمغرافي» وأن الأزمة الملاحظة كانت حقيقة نتيجة لتركيز السلطة الاقتصادية في يد الدولة» ونتيجة «للسيطرة الحكومية الكبيرة جداً.»[١٩] ونادت الولايات المتحدة باتخاذ «السياسات الاقتصادية السليمة» القائمة على الأسواق الحرَّة والمبادرات الفردية. كما أعلنت الولايات المتحدة أيضاً أنها ستوقف كل التمويل المقدم للمنظمات الخاصة التي تقدم معلومات و/ أو خدمات عن الإجهاض – .التي أصبحت الآن مشهورة باسم «سياسات مكسيكو سيتي» التي أدت إلى سحب دعم الولايات المتحدة لاتحاد الأبوة والأمومة المخططة الدولية. ويمكن للاتحاد أن يضمن عدم قيام شركائه الأمريكيين باستخدام المساهمات الأمريكية للخدمات المتعلقة بالإجهاض (وهو شرط كان قد دخل إلى حيِّز التنفيذ منذ تعديل هيلمز(Helms) في عام ١٩٧٣ على قانون المساعدة الأجنبية، ولكن السياسة الجديدة وسَّعت

من هذا القيد بحيث يشمل أية وكالة توفّر خدمات الإجهاض أو المعلومات المتعلقة به ويشمل أية مؤسسة تموّل أو تساعد مثل هذه الوكالة – حتى لو استخدمت أموالاً غير أمريكية لهذا الغرض. كما أدت إلى إيقاف تمويل صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية في عام ١٩٨٦ بسبب دعمه لبرنامج تخطيط الأسرة الصيني (الذي روّجت ضده المزاعم حول الممارسات الإكراهية).

ولم يكن هذا التحول في موقف الولايات المتحدة ابتعاداً عن دور القيادة الذي مارسته في بخارست وفي جهود المساعدة السكانية الدولية التي أعقبت ذلك فحسب، بل أيضاً ابتعاداً عن البيانات التي صدرت في وقتٍ قريبٍ مثل كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٨٤ في الاجتماعين التحضيريين للمؤتمر. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية والتغطية الإعلامية الواسعة للمؤتمر، استجاب الرسميون في الولايات المتحدة إلى الجهود التي لا هوادة فيها لتحالف محافظ من نشطاء «أنصار الحياة» و«أصحاب الرأي» المؤيدين لحرية الفكر والعمل والرسميين في الإدارة الحكومية وأعضاء الكونغرس وموظفيه في تشكيل مهمة وموقف الوفد الأمريكي. ونجحوا في جعل جيمس بكلي (James Buckley)، السيناتور السابق، المعروف بعدائه للمساعدات السكانية يقود وفداً (للمؤتمر) معظمه من رسميي الإدارة الحكومية ذوي التوجهات المشكوك فيها في مجال السكان.[١٩]

وعلى الرغم من جدول أعمال الوفد الأمريكي المناهض بوضوح للإجهاض، قامت الولايات المتحدة بتشجيع الفاتيكان بأخذ زمام القيادة في اقتراح لغة تجرّد الإجهاض من أهليته كطريقة «مقبولة» في تخطيط الأسرة.[٢٠] وعلى أية حال، فقد عملت الولايات المتحدة على إلغاء الإشارة إلى الإجهاض غير *المشروع* من تقرير المؤتمر وهي حركة عارضتها بحماس شديد السويد التي كانت ترى أن ذلك يقلل من شأن العواقب الصحية الهامة على المرأة.[٢١] كما يراعي التقرير الختامي للمؤتمر جوانب أخرى من موقف الولايات المتحدة – الإتيان على دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السكان والتنمية، على سبيل المثال – إلاّ أن نفوذ الولايات المتحدة على وقائع المؤتمر كان بصورة عامة عند حدّه الأدنى. فقد عزّز الإعلان الصادر عن المؤتمر وكذلك توصياته ووسّع من شروط خطة العمل السكاني العالمي

التي جرى تبنيها في بخارست، وأعاد التأكيد على دور التنمية في تخفيض نسبة المواليد، ولكنه يعترف أنه حتى في غياب التنمية، فإنه يمكن أن يكون لجهود تخطيط الأسرة تأثير على نسبة المواليد هناك حاجة ماسة له. وعلى النقيض من بيان السياسة الأمريكية، أبرزت الوثيقة الختامية أيضاً الصلات بين مكانة النساء الاقتصادية والاجتماعية ونسبة المواليد العالية، وأكدّ على أهمية إدماج النساء في عملية التنمية.[٢٢]

الإجماع المتبلور، ١٩٨٤ حتى الآن

توضّح مواقف الدول النامية في مكسيكو سيتي وكذلك حقيقة أنه بحلول عام ١٩٨٨، كانت ٦٢ دولة نامية قد تبنّت إجراءات لإبطاء نمو السكان (مقارنة بـ٤٢ دولة في عام ١٩٧٦)[٢٣] التزام الدول النامية تجاه النشاطات السكانية والمدى الذي وصل إليه انحسار عدم الاتفاق حول دور السكان في التنمية. وعلى أية حال، أوضح مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢ أن دور *السياسة* في العملية السكانية لا زال مستمراً عند بعض المستويات.

فقد اعترفت معظم الدول النامية في ريو بوضوح بأهمية القضايا السكانية – إذ حدّدت ٧٠ بالمائة تقريباً من تقارير الدول المشاركة في المؤتمر قضية السكان على أنها قضية حاسمة في الجدل حول البيئة والتنمية. إلاّ أن هذه الدول كانت تعزف عن التركيز على السكان في إطار مناقشة تدور حول البيئة.[٢٤] وكانت تخشى أن ينطوي مثل هذا التركيز على أن العوامل الديموغرافية في الدول النامية مسؤولة عن المشاكل البيئية العالمية بدلاً مما كانت تعتبره القضية الحقيقية المتمثلة في أنماط الاستهلاك المفرطة في العالم الصناعي. كما كانت حكومات الدول النامية تعارض كذلك التصدي لقضايا السكان بدون ضمان قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات للدول النامية للحصول على التكنولوجيات الودودة للبيئة والتي تحتاجها لتحقيق التنمية المستديمة.[٢٥]

وفي الاجتماع التحضيري الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)، أصرّت الولايات المتحدة على شطب عبارات من جدول الأعمال ٢١ (Agenda 21) – وهو خطة العمل القومي والدولي التي أُعدّت في مؤتمر البيئة والتنمية وأُقرّت فيه – تتعلق بالأهداف الكميّة لتخفيض الاستهلاك. وردّت الدول النامية بتخفيف لهجة الفصل الخاصّ

بالسكان، ووضعت عبارات ثورية بدلاً من الإشارات الصريحة لقضايا السكان. وفي المفاوضات التي جرت فيما بعد، تراجعت الدول النامية بعض الشيء عن هذا الموقف بعد أن أدركت أن ذلك لن يؤثّر كثيراً على الإدارة الأمريكية التي أصبحت بالفعل غير مبالية بالنسبة لجهود تخطيط الأسرة، إن لم تكن معادية لها. وبحلول ذلك الوقت، على أية حال، نجحت أطراف معنيَّة أخرى، وبخاصة الفاتيكان وجماعات المرأة، في التخفيف كثيراً من لهجة التعامل مع الاهتمامات الديموغرافية وتحدُّد الوثيقة الختامية قضية السكان كقضية «تتقاطع مع القضايا الأخرى» ولكنَّها ضعيفة إزاء كلٍّ من إقامة علاقات سكانية – بيئية والتعرُّف على إجراءات، مثل تخطيط الأسرة، لتخفيض الضغوط السكانية.[٢٦]

ومرة أخرى، على أية حال، لم تقلِّل الاعتبارات السياسية للدول النامية البادية على الساحة الدولية من تصميمها على التعامل مع هذه القضايا وفق شروطها هي. إذ بعد مجرَّد ثلاثة شهور من قمة ريو، بَدَتْ الكثير من الدول النامية مستعدَّة للتصدي للمشاكل البيئية المرتبطة بالنمو السكاني السريع. ففي اجتماع القمة لرؤساء دول أو حكومات الدول غير المنحازة الذي عقد في جاكرتا في عام ١٩٩٤ عبَّر الرسميون عن قلقهم من معدلات نمو السكان الذي لم يسبق له مثيل، ودعوا، في الوقت الذي أعادوا فيه التعبير عن الحاجة للتصدي «لأنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن استدامتها» لدى دول العالم المتقدمة، إلى إعطاء اهتمام أكبر «لقضايا الضغوط الديموغرافية وحماية البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ومتطلبات النمو المترابطة.»[٢٧]

ومع اقتراب المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول سبتمبر ١٩٩٤، تبدو كل من الدول النامية والدول المتقدمة متفقة بالنسبة لـ (١) عواقب النمو السكاني السريع، و(٢) الحاجة لاستراتيجيات شاملة للتصدي لذلك النمو. ويجري الاعتراف بأن السكان مكوِّن أساسي في الجهود الرامية لتشجيع التنمية المستديمة. وتؤكدُ كل من الدول المانحة والدول المتلقية على الحاجة لخدمات تخطيط الأسرة لأولئك الناس الذين يرغبون الآن بالفعل في تحدد أعداد أُسرهم وكذلك الحاجة لإجراءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإيجاد مثل هذا الطلب (على تحديد الأسرة) في المناطق التي لا

يوجد فيها بعد. كذلك تتفق الحكومات أن قضايا المرأة والجنس (أي الذكور والإناث) لا بدَّ أن تكون محورية في الجدل السكاني.

وفي الاجتماعات التمهيدية والمؤتمرات الإقليمية التي أوصلت إلى قمة القاهرة، ردَّدت حكومات الدول النامية المخاوف القديمة وعبرَّت عن أولويات جديدة. وتظهر بيانات الدول أنَّ معظمها يشعر بالقلق من تأثير النمو السكاني على المستوى الفردي – تأثير ذلك على العمالة وإتاحة الغذاء والأراضي وصحة ومكانة المرأة وتوفير خدمات الصحة والتعليم. وتؤكد العديد من هذه الدول على الحاجة لتحسين أوضاع المرأة ورعايتها والتصدي لمسؤولية الذكور ومشاركتهم في برامج السكان.

وتشير معظم الدول النامية الآن إلى أنها تؤيِّد بقوة أهداف التنمية المستديمة وأنها مستعدة لدراسة دور السكان في المشاكل البيئية. إلاّ أن الكثير من هذه الدول، مثل البرازيل والهند وكينيا، على أية حال، يرى أن مسألة السكان ينبغي أن تعالج في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وليس بدون الاهتمام بقضايا الاستهلاك وأسلوب الحياة. كما أوضح عدد من مندوبي الدول النامية إلى الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر القاهرة، بجلاء، أيضاً، أنه لا ينبغي للاعتبارات البيئية أن تتدخل في حقها (أي الدول النامية) في النمو الاقتصادي، وأنه لا ينبغي للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية أن يتصدى للقضايا البيئية فيما هو أبعد مما اتفق عليه في جدول الأعمال ٢١. ولا زالت بعض الحكومات أيضاً تلفت النظر إلى مكانها في الاقتصاد العالمي وإلى الصلة التي تراها بين الفقر في دول الجنوب والسياسات الاقتصاديةفي دول الشمال (مثل أثر الديون الخارجية والتعديلات الهيكلية). وتدعم بصورة تامة التعاون الدولي حول برامج السكان، ولكنها تؤكد على أهمية السيادة القومية.[٢٨]

كما أن الولايات المتحدة لا تطلق شرارة الجدل كذلك؛ إذ حتى الآن ظلَّت تلعب دور القيادة البنَّاءة. وبعيداً بُعداً جذرياً عن موقفها في عامي ١٩٨٤، و١٩٩٢ تؤكِّد الولايات المتحدة الآن على حقوق المرأة وخياراتها الإنجابية، بما في ذلك إجراء عمليات الإجهاض الآمنة، وكذلك تتصدى، بجانب الدول الصناعية الأخرى، لقضايا الاستهلاك.[٢٩] كما تقوم الولايات المتحدة أيضاً بتوسيع مجال ما تعتبره نشاطات سكانية بحيث يشمل الصحة

الإنجابية وتعليم المرأة ومرض الإيدز ووفيات الأطفال الصغار، بين أمور أُخرى.

وفي الحقيقة فإن من المحتمل أن يتمحور الصراع الأكبر «بين الشمال والجنوب» في مؤتمر القاهرة حول الموارد. فالدول النامية تؤكد على الحاجة للموارد المالية *الإضافية* كي تتمكَّن من تنفيذ أهداف المؤتمر. وهي تسعى بالوصول بالتزامات الدول المانحة إلى أقرب ما يكون من المستويات التي اقترحها المنبر الدولي حول السكان في القرن الحادي والعشرين، وهو تجمع من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين وخبراء السكان تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩. وفي هذا المنبر، اتفق ممثلو ٧٩ دولة من الدول النامية والدول المانحة على أنه ينبغي زيادة نصيب إجمالي مساعدة التنمية التي تنفق على النشاطات المتعلِّقة بالسكان من ٥ر١ بالمائة إلى ٤ بالمائة.[٣٠] وتبدو الكثير من الدول المانحة مستعدة لتخصيص نسبة أكبر من موارد المساعدة للسكان، ولكنَّ تقلُّص ميزانيات المساعدة الأجنبية في بعض الدول قد لا يؤدي إلاّ إلى القليل من الزيادات من حيث حجمها المطلق، هذا إذا كان هناك أية زيادة على الإطلاق. وتعهَّدت بعض الدول المانحة، ومن أشهرها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، كلامياً على الأقل، بإجراء زيادات كبيرة في التمويل الخاص بالسكان، ولكنَّ دولاً أخرى، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي تُحجم عن ذلك.[٣١] كما تسعى الدول النامية كذلك للحصول على تأكيدات من الدول المانحة بأن زيادات المساعدة المخصَّصة للسكان لن تأتي على حساب الموارد المخصصة لجوانب التنمية الأخرى. ولديها أسباب مشروعة في التشكُّك في نوايا الدول المانحة بعد أن فشلت الالتزامات الخاصة بالموارد التي وُعِدَ بها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في الظهور إلى حيِّز الوجود. وحتى قضية الهجرة التي تحمل في ثناياها التقلُّب والتبدُّل لم تظهر كموضوع للجدل المثير للنزاع بين الدول النامية والدول المتقدمة. إذ تؤكد الوثيقة الختامية التمهيديَّة لمؤتمر القاهرة على الحاجة إلى الوصول بفوائد الهجرة إلى الحدِّ الأعلى لكل الأطراف المعنيَّة في الوقت الذي تتصدَّى فيه للأسباب الجذرية لحركات الهجرة «غير الطوعيَّة». وتجد معظم الدول هذه الطريقة مقبولة، وإذا كان قد ظهر أي نزاع حتى الآن فقد كان يتعلَّق بمدى وطبيعة الحقوق التي يمكن تحمُّل منحها للجماعات المهاجرة المختلفة، ولا يتعلَّق بالمسائل الأساسيَّة بصورة أكبر الخاصة بالسيادة والأسس التي تقوم عليها عملية اللجوء (السياسي).

إلاّ أن الإجماع الواعِد المحيط بمؤتمر عام ١٩٩٤ لا يقلِّل، على أية حال ، من الحاجة الملحَّة لبحث ما يُنتَظَر على مدى عدة سنوات قادمة. إذ تستمر المعدلات العالية المتواصلة للنمو السكاني، وبخاصة في إفريقيا، حيث لا زال الكثير من الدول تتخلَّف على سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة. وزيادة على ذلك، فإن الاتفاق اليوم على الحاجة لتحديد النسل عند مستوى الاستبدال لن يفعل شيئاً لإبطاء النمو الحالي في أعداد البشر الناجم عن التقاعس عن العمل في الماضي؛ ولا بدَّ من بذل الجهود لتأخير عمليات الحمل، وتحديد فترات زمنيَّة ما بين حَمْل وحَمْل، بالنسبة لمن هم في سن الإنجاب من الجيل الحاضر لكي يمكن إبطاء الزخم السكاني. كما تقوم الدول النامية والدول المانحة كذلك بمعالجة عددٍ أكبر من القضايا الشائكة المتعلِّقة بالسكان، من بينها: حقوق الإنسان؛ والهجرة والتحضُّر؛ وتعليم الإناث؛ وقضايا التنمية المستديمة، بما في ذلك الاستهلاك؛ ومسؤولية الذكور؛ والحقوق والصحَّة الإنجابيَّة، بما في ذلك الإجهاض. ورغم أن هذه الدول قد تتَّفق على الحاجة للتصدي لهذه القضايا، فإن على الدول النامية أن تعمل، بجانب الدول المانحة، على تطوير السياسات المناسبة والاستجابات البرامجية.

واليوم، فإن الجدل السكاني يتشكَّل إلى حدٍ كبير بمثل هذه الاهتمامات التي تتخطى حدود الدول فرادى. ومن المحتمل أن تتشكَّل التحالفات حول مجموعة من القضايا الرئيسية وليس وفق الخطوط التقليدية ما بين الشمال والجنوب. وتستمر القضايا التي لم تجرِ تسويتها والتي غالباً ما تكون مثاراً للنزاع، مثل الإجهاض وحقوق الإنجاب والمدى الذي ينبغي عنده دمج الصحة التناسلية مع التنمية الاجتماعية، في توليد النقاش حامي الوطيس داخل الدول فرادى وعلى الساحة الدوليَّة. وزيادة على ذلك، فإن هذه القضايا لم تكن وحدها التي تطوَّرت، بل تتطوَّر معها الجهات المعنيَّة بها. فقد تمكنت المنظمات غير الحكومية في كلٍّ من الدول المتقدمة والنامية من أن يكون لها مستوى لم يسبق له مثيل من المشاركة في العملية التحضيرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لمؤتمر عام ١٩٩٤؛ كما أنها تعمل من وراء الكواليس لا لدى حكوماتها فحسب بل لدى حكومات الدول الأخرى كذلك. كما أصبح للنساء أكثر من أي وقت مضى، صوتاً قوياً وفعَّالاً حول عدد من القضايا المتعلقة بالسكان، بوصفهن مشاركات في المنظمات غير الحكومية وكوفود لبلادهن.

التأثيرات غير الحكومية على وجهات نظر دول الجنوب:

يمكن جمع الفاعلين غير الرسميين الذين يسعون بهمة ونشاط للتأثير على المواقف والسياسات المتعلّقة بالسكان في كلٍّ من الدول النامية والمتقدمة، بصورة عامة إلى أربع تحالفات أو جماعات أصحاب المصلحة:

١) «الوسط» السكاني أو «المؤسسة» السكانية، التي تتألف من المُكَولِسين (Lobbyists)، ومعاهد الأبحاث، والمؤسسات (في الدول المتقدمة)، وأعضاء الأوساط الطبيَّة والعلميَّة (في كل من الدول المتقدمة والنامية)، والذين يقومون بتوفير تخطيط الأسرة (في الدول النامية) الذين تقوم مصلحتهم الأساسية (الحقيقية أو المعروفة) من وراء النشاطات السكانية على الاهتمامات الديمغرافية؛ ولمَّا كانت آراء هذه الدائرة (أو المجموعة) يجري بحثها بصورة ضمنية في هذا الفصل، فإننا لن نقوم بإيضاح المزيد عنها ها هنا.

٢) المؤسسات والمنظمات المناهضة للإجهاض والطرق «الاصطناعية» لتخطيط الأسرة القائمة على أسس أخلاقية أو دينية.

٣) الحركة النسائية الدولية، التي تتألف من دُعاة صحة المرأة وحقوق النسل وتحسين مكانة المرأة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسيّة.

٤) الحركة البيئية الدولية التي يقوم علماء البيولوجيا فيها ومنظماتها الشعبية بلفت الأنظار للعواقب البيئية الناجمة عن النمو السكاني السريع؛ وهذا تحالف جديد نسبياً ولكن مؤثر بصورة متزايدة على الساحة السكانية.

التأثيرات الدينية:

تضمُّ «القوى» الدينيَّة التي تعارض جهود التحكم في عدد السكان في الدول النامية الكنيسة الكاثوليكية، والأصوليين الدينيين والتحالف المرحلي من نشطاء مناهضة الإجهاض الذين يطلقون على أنفسهم اسم «أنصار الحياة».[٣٢] وتُستَمدُّ مصالح الجماعات التي تتخذ الدين قاعدة لها بالنسبة لقضية السكان من بين أمور أُخرى من الرغبة في تنمية العدالة الاجتماعية وحماية «الكرامة الإنسانية»؛ والحاجة للمحافظة على نظام اجتماعي حيث

يجري فيه التحكُّم الصارم في المرأة والسلوك الإنجابي؛ والرغبة في «إنقاذ الذين لم يولدوا بعد» من خلال الحماسة الصليبيَّة. ومن المحتمل أن التعاليم الدينيَّة الرسمية ليس لها بصورة عامة سوى تأثير أقل على السلوك الإنجابي *الفردي* مما للمعتقدات والعادات التقليدية. وعلى كل حال، فإن للجماعات التي تتخذ من الدين قاعدة لها، وكذلك الكنيسة الكاثوليكية كمؤسسة هرمية نشطة سياسياً، تأثير هام على المواقف والسياسات السكانية على كلٍّ من المستويين القومي والدولي. وفي كل من مؤتمري السكان في عام ١٩٧٤، ١٩٨٤ وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، قلَّل الفاتيكان (الذي يشارك في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة للبيئة كمراقب دائم له حق التصويت) من أهمية القضايا السكانية ونجح في شطب العبارات الصريحة المتعلِّقة بتخطيط الأسرة والإجهاض من وثائق المؤتمرات. واستعداداً لمؤتمر عام ١٩٩٤، قام الفاتيكان بحشد حملة اتصالات لا هوادة فيها، مستهدفة رؤساء الدول، ضد عدة جوانب من وثيقة القاهرة التمهيدية: منها الجانب المتعلق بمعالجة الإجهاض بصورة خاصة، ولكن كذلك الجانب المتعلق بتعريف الأسرة وحقوق المراهقين والنساء غير المتزوجات في التخطيط الأسري ومعنى الحقوق الإنجابية وغيرها.

وكانت الكنيسة الكاثوليكية صريحة في معارضتها لبرامج السكان الدولية منذ بداياتها في الستينات. إلاّ أن الفاتيكان، منذ عام ١٩٧٨، وفي ظل قيادة البابا جون بول الثاني، زاد بصورة هامة من نشاطه السياسي في كل من الدول المتقدمة والنامية. ويرى البابا أن برامج منع الحمل هي المُلامَة «لازدياد الحريَّة الجنسية» و«السلوك اللامسؤول» وأبقى على معارضة الكنيسة المطلقة للإجهاض.

الحركة النسائية الدولية:

ظل أنصار الحركات النسائية منذ زمن طويل يتساءلون عن دوافع الأوساط السكانية وينتقدون طريقة يرون أنها واقعة تحت هيمنة شديدة للأهداف الديموغرافية على حساب رفاه الأفراد.[٣٤] وتعكس مطالب الجماعات النسائية، من أوجه كثيرة، مطالب الدول النامية، التي تطالب باهتمام أقل بالقضايا السكانية والمزيد من الاهتمام بالأسباب الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراء نسبة المواليد العالية. فالتركيز الخاص على القدرة الإنجابية للنساء

يقلّلُ، كما يرى الكثيرون، من كلٍّ من أهميةالأدوار الإنتاجية التي تلعبها النساء[٣٥] والحواجز الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يواجهنها.

كما أدَّت الأولويات الديمغرافية كذلك إلى التركيز الضيِّق داخل إطار التخطيط الأسري وبرامج الصحة الإنجابية. وعندما تسترشد هذه البرامج بالأهداف المجتمعية والديموغرافية، عوضاً عن الحاجات المحدَّدة للنساء، فإنها (أي البرامج) غالباً ما تهمل المشاكل الصحية الهامة مثل الأمراض المنقولة جنسياً وأشكال عدوى القنوات الإنجابية. ويرى أنصار الحركات النسائية أنه ينبغي أن يقدم التخطيط الأُسري، بما فيه الإجهاض، كجزء من الخدمات الصحية الانجابية الشاملة التي تحترم رأي المرأة بالنسبة لحاجاتها الصحيَّة وتسهِّل قدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة حول حياتها الإنجابية (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب). وتبني قضية الوصول إلى الإجهاض الآمن والذي يمكن تحمُّل تكاليفه إنما يقوم على كلٍّ من حق النساء في السيطرة على خصوبتهن والعواقب الصحية السلبية الناجمة عن الإجهاض غير المشروع وغير الآمن. كما يرى أنصار الحركات النسائية كذلك أن النساء بحاجة إلى خدمات نوعيَّة لا لمجرَّد تجنب الحمل ولكن لضمان الولادة الآمنة كذلك.

وينتقد أنصار الحركات النسائية الانحياز نحو التعقيم والطرق الجراحية أو الهرمونية في برامج التخطيط الأسري، مثل طريقة داخل الرحم (intrauterine device) ونوربلات (Norplant) وديبو بروفيرا (Depo Provera) لأن هذه الطرق خارجة عن سيطرة المرأة التي تلجأ لها – إذ عندما تباشر المرأة السير في هذا الإجراء، فإنها لا تستطيع الرجوع عنها بسهولة بدون مساعدة طبية (أو لا تستطيع العودة عنها على الإطلاق كما هي الحال بالنسبة للتعقيم). كما يُنظر لهذه الطرق من قبل الكثيرين، لا من قبل المجموعات النسائية فحسب، على أن تحمل إمكانية كبيرة من الإساءة للمرأة؛ إذ لا يجري غالباً شرح ما تنطوي عليه من أخطار وأعراض جانبية شرحاً كاملاً، كما يمكن تطبيقها بطريقة قسريَّة على أعداد مستهدفة من السكان.[٣٦] ويتخَّذ بعض دعاة مثل هذه الطرق الذين يرون الفوائد الكامنة في الطرق التي لا تتطلَّب متابعة يومية والتي لا تعتمد على تعاون الرجال في تنفيذها موقفاً إصلاحياً، ويرون أن من اللازم إجراء تحسينات على تقديم الخدمات، أي تقديم المعلومات كاملة والعناية الصحيحة عند المتابعة. أمّا غيرهم من النقاد

الراديكاليِّين فهم يرفضون هذه الطرق جملة وتفصيلاً.[٣٧]

كما تهتم الجماعات النسائية والكثيرون من جماعات أنصار المستهلكين، أيضاً، بما يعتبرونه الكيل بمكيالين بالنسبة لمسألة الأمان: إذ أن طرق منع الحمل التي تفشل في الالتزام بالمعايير التنظيمية في الدول الصناعية يجري «إغراق» النساء في الدول النامية في بحرها. وزيادة على ذلك، يشكو الكثيرون من أن شركات الأدوية تستخدم الدول النامية «كمختبرات» لأبحاث منع الحمل لتتجنَّب الإرشادات الأكثر صرامة التي تسود الدول المتقدمة؛ وفي كثير من الحالات،غالباً ما يكون معنى «موافقة المرأة على منع الحمل بناء على معرفتها بالمعلومات الخاصة بذلك» مسألة فيها نظر.[٣٨] ومع ذلك، فإن هناك حاجة للأبحاث في مجال الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في الدول النامية لتجنُّب استيراد الطرق أو الوسائل غير المناسبة.

وعلى الرغم من أن الجماعات النسائية تقوم بتوجيه النقد «للمؤسسة» التي تهتم بعدد السكان، إلاّ أن هذه الجماعات غالباً ما تنحاز، على غير طيب خاطر، إلى دعاة التخطيط الأسري في وجه المعارضة الدينية المنظمَّة لإتاحة موانع الحمل وعمليات الإجهاض. وعلى سبيل المثال، قامت الجماعات النسائية ومهنيون من الأوساط السكانية في الفلبين في عام ١٩٨٧ بسد الطريق بنجاح أمام أمر تنفيذي لحظر معظم طرق منع الحمل الحديثة وكذلك أمام السياسات الحكومية الرامية لتشجيع نسبة المواليد الأكثر انخفاضاً أو لوضع أهداف ديموغرافية. وفي نفس العام، شنَّت الجماعات النسائية حملة ضد بندٍ خاصٍّ بالحماية الجنينيَّة في الدستور الفلبيني الجديد الذي أدخلته الكنيسة ومنظمات «أنصار الحياة». حقيقة لم تستطع (أي الجماعات النسائية) سدَّ الطريق تماماً أمام هذا البند، ولكنَّها كَسِبَتْ ضماناً بحماية مساوية للمرأة. وبالمثل عندما قامت جماعات المرأة البرازيلية بنجاح في عام ١٩٨٦ بمحاربة حظر دستوري على الإجهاض أدخلته المنظمات الدينية ومنظمات «الحق في الحياة» فإنها بذلك تخلَّت عن تحالف طويل المدى مع الكنيسة الكاثوليكية قائم على مصلحة مشتركة في إصلاحات اجتماعية ومعارضة لسياسات التحكم في السكان[٣٩].

وتجد الجماعات النسائية الرئيسية نفسها، من عدة أوجه، في علاقة عدائية ومع ذلك

تكاملية مع الوسط السكاني – ناقدة لمنهجها السكاني المتقلّب بعض الشيء ومؤيّدة للحرية الفردية للنساء في التحكم في خصوبتهن الخاصة بهن. وتُوضّح المعضلة التي يفرضها هذا الوضع، بصورة أكثر، عندما تقوم الجماعات اللانسائية باستخدام النقد النسائي بما يتفق مع جداول أعمالهم الخاصة بهم. ففي دول مثل كينيا والفلبين، قام النشطاء المحافظون المناهضون للإجهاض بإضافة النقد الذي توجهه الجماعات النسائية للتحكّم في عدد السكان إلى ذخيرتهم الكلاميَّة البلاغيَّة.[٤٠]

فعالية نشطاء البيئة:

أضاف دخول الحركة البيئية الحديث نسبياً إلى الساحة السكانية بُعداً جديداً للجدل الدائر حول السكان. فقد ظل أنصار البيئة زمناً طويلاً يهتمون بالعلاقة بين أعداد البشر المتزايدين والتردي البيئي. حقيقة أصبح الكثير من الجماعات البيئية الخاصة في الولايات المتحدة نشيطين في مجال القضايا الدولية للسكان في الستينات وأوائل السبعينات، ولكنها تراجعت بعد ذلك إلى القضايا المحلية بصورة أكبر إزاء المواقف المناهضة للتحكّم في عدد السكان في الدول النامية وغير ذلك من القضايا الملحَّة في الداخل.[٤١]

وفي الثمانينات، أصبح الكثير من الجماعات البيئية حَذِراً أيضاً من التورط في الجدل حول الإجهاض وبالتالي يعيقون الدعم الذي تتلقاه هذه الجماعات من أعضائها ذوي المشارب المختلفة. وفي السنوات الأخيرة، على أية حال، كان هناك عودة لتصاعد الإهتمام بقضايا السكان على المستوى الشعبي الذي تنامى بصورة متزايدة في سعة مجاله الدولي.

وظلّت الجماعات النسائية تهتم بأن التركيز على الصلة بين نسبة المواليد العالية والضغط البيئي قد ينطوي على أن النساء مسؤولات أساساً عن قضية عالمية أخرى تبرِّر، زيادة على ذلك، سياسات التحكّم في السكان من الأعلى إلى الأسفل. ففي عام ١٩٩١، أعلن الكونغرس النسائي العالمي لكوكب مُعافى، وهو منبر دولي لمنظمة البيئة والتنمية الخاصة بالنساء (WEDO) أن «الأسباب الرئيسية للتردي البيئي هي الملوِّثات الصناعية والحربية، والنفايات السامة، والأنظمة الاقتصادية التي تستغل الدول والشعوب وتسيء استخدامها» – وليست خصوبة النساء هي السبب في ذلك.[٤٢] وتساور الشكوك بعض أنصار المرأة من

أنّ الجماعات البيئية مخلصة لقضايا المرأة لأن الكثير من هذه الجماعات (البيئية) ليس لها موقف رسمي من حقوق الإجهاض.[٤٣] وفي الوقت نفسه، فإن الجماعات النسائية تجد في أنصار البيئة حليفاً استراتيجياً وهم الأنصار الذين يؤيدون صراحة الحصول على التخطيط الأسري على نطاق عالمي.

وعلى المستوى الشعبي في الدول النامية، يميل أنصار البيئة بصورة أقل للتركيز على القضايا السكانية. وبعض أنصار البيئة لا يريدون لفت الأنظار بعيداً عن قضايا الإفراط في الاستهلاك وتوزيع الموارد.[٤٤] وبالمثل، تبدو منظمات التنمية الشعبية في الدول النامية وكأنها تركّز طاقاتها على الصلات بين البيئة والفقر أكثر من تلك الصلات بين البيئة والسكان.[٤٥]

واستنزفت أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف جماعات المصالح هذه في الجدل الذي دار في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. ولخيبة أمل نشطاء السكان والبيئة نجحت الجماعات النسائية والفاتيكان – وبدعم من الأرجنتين والفلبين – في تخفيف لهجة الأجندة ٢١ الخاصة بالسكان. وجرت معظم المماحكات السياسية في المنبر العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي عُقِدَ بالتزامن مع مؤتمر البيئة والتنمية. ورددّت الجماعات النسائية مبادئ الكونغرس النسائي العالمي وعبرّت بكل فصاحة عن الكثير من الاهتمامات ذاتها حول المساواة الاجتماعية الاقتصادية التي عبرّت عنها مجموعة الـ٧٧ (G-77)؛ وفي الوقت نفسه، كان بعض أنصار المرأة يرون أن الجماعات النسائية كانت وسيليّة في إعادة استخدام لغة التخطيط الأسري بصورة أقوى في الوثيقة الختامية بعد أن سعت بعض الدول النامية إلى شطبها.[٤٦]

ومع اختلاف مصالح هذه الجماعات بمثل ما هي عليه، إلاّ أن هذه الجماعات آخذة بصورة متزايدة في تحديد اهتماماتها المشتركة والعمل من أجلها.[٤٧] فأنصار المرأة المتعاطفون مع أهداف البرامج السكانية يؤكدون التوافق الكامن بين المصالح الديموغرافية والمصالح الفرديَّة عندما تستجيب برامج تخطيط الأسرة إلى حاجات النساء، رغم أن هؤلاء الأنصار يرون أن البرامج التي تتجاهل مصالح النساء لا يحتمل لها النجاح بل وقد تخلق ردَّ فعل واسع النطاق ضد جهود تخطيط الأسرة بصورة عامة.[٤٨] وفي الوقت نفسه، فإنهم (أي

أنصار المرأة) يكرِّسون المزيد من الاهتمام لقضية الاستهلاك في العالم الصناعي لا لأنها مشكلة بيئية مشروعة فحسب بل لأنها خطوة أُولى حاسمة تجاه تحقيق المصداقية، التي هناك حاجةٌ كبيرة جداً لها في الدول النامية.[٥٠]

ولسوف تستمر هذه الدوائر في لعب دورٍ هام في المساعدة على تشكيل الجدل الدولي حول السكان. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية والجماعات الدينية الأخرى صوتاً هاماً ضد الممارسات التعسفيَّة، فيما عدا الحمل التعسفي، ولكن معارضتها المستمرة للإجهاض تحرف الاهتمام اللازم كثيراً بعيداً عن العواقب الصحية المأساوية الناجمة عن إجهاض النساء بطريقة غير مشروعة. وتساهم الجماعات النسائية بطريقة ناجحة وبناءة في هذا الجدل عن طريق لفت الانتباه إلى الحاجات الصحية للمرأة – الهامة لرفاه النساء كأفراد والضرورية لتحقيق الأهداف السكانية؛ وعلى أية حال، فإن دُعاة الحركات النسائية يرفضون كذلك طرق الحمل التي، إذا ما اقترنت بالرعاية الصحية الصحيحة والخدمات النوعية، يمكن أن تكون مصدراً لتقوية شوكة النساء الفقيرات. كما كانت الجماعات البيئية صريحة في دعواتها للاهتمام بالقضايا السكانية، في السنوات الأخيرة، وتستمر في توليد الدعم العام اللازم كثيراً جداً للنشاطات السكانية، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ إلاّ أن التركيز على العواقب العالمية التي هي مركزيَّة في جذب الاهتمام واسع النطاق ليس أفضل دليل لتصميم السياسات. وكما توضح الفصول الأخرى من هذا الكتاب، فإن قضية السياسات السكانية النشطة تكون أقوى ما تكون على مستوى الرعاية الفردية (انظر وجهة النظر العامة والفصل السابع).

بعض المقارنات الإقليمية وما بين الدول:

وجهة النظر العامة الواسعة التي قُدِّمَتْ في هذا السياق حول التسلسل الزمني للتقدم في التفكير الرسمي حول السكان وحول آراء الكثير من جماعات المصالح (أو تلك التي حققت درجات متفاوتة من النجاح في التأثير على سياسات وبرامج السكان) هي وجهة نظر مفيدة لفهم الجدل السكاني تاريخياً وفي الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فإن ذلك يخفي الاختلافات الهامة في برامج السكان وتخطيط الأسرة على المستوى الإقليمي وعلى

مستوى الدول. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي ازداد فيه استعمال موانع الحمل في الدول النامية بصورة عامة من مجرد ٩ بالمائة من كل النساء المتزوجات ممن هنّ في سن الإنجاب في الستينات إلى ما يقدَّر بـ ٥٠ بالمائة اليوم، فإن الاختلافات الملحوظة تظل قائمة ما بين الأقاليم والدول. ففي بعض الدول الآسيوية وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية، تستخدم ٦٠ بالمائة أو أكثر من النساء في سن الإنجاب موانع الحمل. وعلى النقيض من ذلك، فإن بعض الدول الإفريقية ودول جنوب آسيا لا يزيد انتشار معدلات موانع الحمل عن ١٥ بالمائة أو أقل.[٥١]

وما يلي هو وصف مختصر لبرامج وسياسات السكان في أربع دول – البرازيل وكينيا والهند والصين – وإطاراتها الإقليمية الأوسع، التي توضح التنوُّع (والاختلافات) عبر العالم النامي. وكل دولة لا تمثل أكبر، أو واحدة من أكبر الدول عدد سكانٍ في كل إقليم فحسب، بل تمثِّل مختلف الآراء حول القضايا التي بُحِثَتْ فيما سبق كذلك. وعلى سبيل المثال، سارت تجربة الهند إلى حدٍّ ما في التسلسل الزمني الذي وصفناه فيما سبق. أمّا كينيا فقد دشَّنَتْ برنامجها للتخطيط الأسري في أواخر الستينات ولكنها ظلَّت تفتقر إلى سياسة قوية حتى أضعفت مؤخراً تأثيرات البرنامج التي تحقَّقت فيما سبق. ولا يوجد للبرازيل سياسة حكومية رسمية إما لصالح أعداد السكان أو ضدها، ولكنها سمحت لمبادرات القطاع الخاص في التخطيط الأسري بالازدهار. وسارت الصين في مسارٍ خاصٍّ بها، بادئة بالبلاغة الكلامية المناهضة للتحكم في عدد السكان والمناهضة للرأسمالية، ولكنها تحوَّلت بصورة دراماتيكية إلى سياسة قومية تقوم على «طفل واحد لكل زوج» لا هوادة فيها ولا رحمة.

أمريكا اللاتينية : تسليط الأضواء على البرازيل:

وفقاً لأحدث تحقيق سكاني (١٩٨٨) أجرته الأمم المتحدة، فإن ١٣ من بين ٣٣ حكومة في أمريكا اللاتينية كان لديها سياسات قومية لتخفيض معدلات النمو السكاني.[٥٢] ومعظم الحكومات لها اهتمامات شبيهة بتلك السائدة في إفريقيا، وبخاصة أثر البنية العمرية الشبابية على الرفاه الاجتماعي والطلب المستقبلي من فرص العمل. وتلعب عدة منظمات غير حكومية دوراً مركزياً في خفض معدلات المواليد ورفع «الوعي السكاني» في الإقليم.

وتكاد تكون حكومات منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى مجمعة في اهتمامها بقضية تنامي أعداد السكان. ففي المكسيك، على سبيل المثال، ظلت الحكومة نشطة بصورة متزايدة في جهودها السكانية منذ أوائل السبعينات، محدِّدة أهدافاً لمعدلات النمو، ومسيطرة على توفير خدمات تخطيط الأسرة. وبداية بعام ١٩٨٨، كان ست من بين كل عشرة مستخدمات لموانع الحمل في المكسيك يعتمدن على الخدمات الحكومية.[٥٣] أمّا في أمريكا الجنوبية، على أية حال، فإن الإكوادور والبيرو هما الدولتان الوحيدتان اللتان يوجد فيهما سياسات سكانية تدخليَّة. ولا يعني هذا أن النمو السكاني ظل دون كبح جماحه في أجزاء أخرى من الإقليم؛ ففي البرازيل، تهبط معدلات الخصوبة بنسبة كبيرة بدون التدخل الحكومي المباشر نتيجة، جزئياً، للمشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية في تخطيط الأسرة.

وحافظت الحكومة البرازيلية على سياسة عدم التدخل تجاه قضية السكان، لا تؤيد ولا تعارض توفير خدمات تخطيط الأسرة. وعلى أية حال، فإن الحكومة قامت بصورة غير مباشرة ومن خلال وسائل مختلفة، بخلق بيئة مناسبة لتردي الخصوبة. فقد قام القطاع الخاص، بشقيه التجاري والتطوعي، بموافقة ضمنية من قبل الحكومة، بلعب دور مسيطر في النشاطات السكانية وكان ناجحاً جداً في زيادة انتشار موانع الحمل. وتتسم طريقة الحكومة، من أوجه عديدة بانفصام الشخصية – إذ تُعلن، من جانب، أن حرية تخطيط الأسرة هي حق من حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تقاوم الضغوط لتوفير الوسائل الملائمة للأسر البرازيلية لممارسة هذا الحق. وهناك من يرى أن النجاح المشترك لجهود القطاع الخاص بجانب المعارضة المستمرة من قِبل الكنيسة الكاثوليكية قد رفع عن كاهل الحكومة قوة الدفع اللازمة لكي تعمل الحكومة بهمة ونشاط في هذا المجال.[٥٤]

وكانت البرازيل مناصراً صريحاً لموقف النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NIEO) في مؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ في بخارست. فحتى عهد قريب مثل عام ١٩٩٢، ردَّدت الحكومة الحاجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيُّر الديموغرافي.[٥٥] وتضمَّن بيان الدولة الخاص بالبرازيل الذي أُعِدَّ لمؤتمر بخارست عبارات يمكن أن تُفهم كإعلان

لسياسات ديموغرافية (انظرإطار رقم ١) إلاّ أنه لم يعقب ذلك أية سياسات سكانية قومية. وعوضاً عن ذلك، يجري توفير خدمات تخطيط الأسرة من خلال الصيدليات والأطباء الخصوصيِّين والمنظمات غير الحكومية العالمية مثل بيمفام (BEMFAM) وهي الفرع البرازيلي من الاتحاد الدولي للأبوَّة والأمومة المخططة (IPPF).

وثمَّة نتيجة سلبية لنهج الحكومة القائم على عدم التدخُّل هي الخيار المحدود في طرق تحديد النسل. ووفقاً لبيانات الدراسة المسحية الصحية الديمغرافية (DHS)، فإن نسبة كبيرة من النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل التحكم في المواليد يجري تعقيمهن (على الرغم من حقيقة أن هذه العملية يتم تنظيمها بطريقة قانونية) وأن ٢٥ بالمائة يستخدمن موانع الحمل الفميَّة.[٥٦] حقيقة أن الإجهاض غير قانوني، ولكن يجري غضُّ الطرف عنه بصورة غير رسمية؛ وفي عام ١٩٩٠ أدخلت حوالي ٤٠٠ ألف امرأة إلى المستشفيات من تعقيدات جرت فيما يقدر بـ ١٫٤ إلى ٢٫٤ مليون حالة إجهاض سرِّية.[٥٧] وتطالب الجماعات النسائية بأن تشجِّع الحكومة البرازيلية سياسة تتركَّز على حاجات النساء الصحية. وفي عام ١٩٨٣ جرى تطوير برنامج لم تكتب له الحياة طويلاً يُعرف باسم البرنامج المتكامل لصحة النساء (PIASM) على أيدي أنصار المرأة البرازيليين بدعوة من الحكومة العسكرية. وكانت هذه الخطة تستهدف توفير خدمات الرعاية الصحية الانجابية الواسعة والتخطيط الأسري من خلال نظام الرعاية الصحية العامة. إلاّ أنه لم يكن لهذه المبادرة، التي جرى تطبيقها من خلال سكرتارية الصحة على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات.[٥٨]

وحتى مع غياب نظام صحي حديث وفعال لتوفير سلسلة من موانع الحمل في ظلِّ أوضاع آمنة، إلاّ أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في معدَّل المواليد. إذ هبط إجمالي معدَّل المواليد في البرازيل ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٩ من ٩٫٤ طفل للمرأة إلى ٣٫٣. كما تدنَّى معدَّل نمو السكان من ٢٫٥ إلى ٢٫٠.[٥٩] كما أن معدَّل انتشار موانع الحمل البالغ ٦٦ بالمائة في عام ١٩٨٦ يمكن مقارنته بالمعدل السائد في الدول النامية.[٦٠] ويعزى تدني نسبة المواليد بدرجة كبيرة إلى الجهود التي تبذلها حركة تخطيط الأسرة البرازيلية لتوفير الخدمات وتثقيف الجمهور من خلال الحملات التي تشنُّها في وسائل الإعلام. وعلى أية حال، فإن

عوامل «التحديث» الأخرى مثل التعليم والتحول للمدن، والتي تسهِّل الوصول الأكثر إلى المعلومات وتبني مختلف أساليب الحياة، كان لها أيضاً تأثير على الاتجاهات الديموغرافية. وبالمثل، فإن تزايد التوقعات الاستهلاكية، بدون زيادة مماثلة في الدخل، جعلت من تحديد حجم الأسرة أمراً مرغوباً فيه.[٦١]

إفريقيا: تسليط الأضواء على كينيا:

كما ورد في التحقيق السكاني لعام ١٩٨٨، قالت ٣٠ دولة من بين ٥٢ دولة في إفريقيا بأن معدلات نمو السكان فيها عالية جداً وعبَّرت عن قلقها حول طلب هذه الأعداد المتزايدة على الموارد الطبيعية والحكومية.[٦٢] وطبقاً للمواقف التقليدية المؤيدة لكثرة المواليد وللتفاؤل حول أثر النمو السكاني، كانت معظم الدول جنوب الصحراء الإفريقية بطيئة في تبني السياسات السكانية. وحتى حينما توجد البرامج القومية، فإن الطلب على التخطيط الأسري يظل منخفضاً نسبياً. ويقوم عدد من الحكومات بإعداد برامج لتخطيط الأسرة يجري تمويلها من المال العام في حين تدعم دول أخرى المنظمات الخاصة أيضاً. وتقوم الكثير من الدول مثل مصر والنيجر ورواندا بدمج تخطيط الأسرة في خدمات صحة الأطفال والأمومة. أمّا كينيا فلها برنامج سكاني قائم منذ زمن طويل نسبياً، إلاّ أن البلاد فيها نسبة مواليد عالية متواصلة ومعدل عال للنمو السكاني، رغم أن ذلك بدأ الآن في التدني. وتضم الدول الإفريقية الأخرى التي بدأت نسبة المواليد في التدني فيها كلاً من بوتسوانا وزيمبابوي وأجزاء من نيجيريا.[٦٣]

وفي عام ١٩٦٩، تبنَّت حكومة كينيا برنامجاً سكانياً رسمياً، وبذلك أصبحت واحدة من بين ثلاث دول إفريقية فقط تقوم بذلك قبل مؤتمر الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤.[٦٤] وانتقد بيان دولة كينيا في بخارست جهودها الخاصة بها في مجال التخطيط الأسري والتزم (أي البيان) بتعزيز البرامج عن طريق تحديد أهداف له (انظر الإطار رقم ١). وفي عام ١٩٧٩، كان لدى كينيا أعلى معدل نمو سكاني في اقليم إفريقيا (٣ر٩ بالمائة) وأعلى عدد أطفال للمرأة الواحدة (بمعدَّل مواليد إجمالي [TFR] بلغ ٨ر١).[٦٥]

وفي عام ١٩٨٤، قالت كينيا، في مؤتمر الأمم المتحدة في مكسيكو سيتي، إنها أحرزت

تقدماً في تنفيذ توصيات خطة العمل العالمية لعام ١٩٧٤. واعترفت الحكومة بأن النمو السكاني السريع كان عائقاً في وجه تحقيق حاجات التعليم الأساسي والصحة والإسكان والغذاء والعمالة. وحدَّدت عدداً من الاستراتيجيات لتحسين برنامج التخطيط الأسري، إلاّ أنها لم تر التخطيط الأسري على أنه هو الحلُّ لجميع القضايا السكانية. ومع ذلك تظهر بيانات المسح الصحي الديمغرافي (DHS) هبوطاً دراماتيكياً في معدلات المواليد بعد عام ١٩٨٤؛ وفي عام ١٩٨٩ هبط معدَّل المواليد الإجمالي للنساء ما بين ١٥ و٤٤ سنة إلى ٥ر٦ من ٨ر٣ في عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨، وهبط بحلول عام ١٩٩٣ إلى ٤ر٥.[٦٦] وكانت نسبة انتشار موانع الحمل بين النساء المتزوجات ٣٣ بالمائة في ذلك العام (أي ١٩٩٣).[٦٧] وعلى أية حال فإن ٣٦ بالمائة من النساء وفقاً لبيانات المسح الصحي الديمغرافي لعام ١٩٨٩ يرغبن في الحدِّ من المواليد أو ترك مسافات زمنية بين الحمل والحمل ، ولكنهنَّ لا يستعملن موانع الحمل.[٦٨] وتستخدم معظم النساء الطرق التقليدية، وأقل من ذلك التعقيم والحبوب. أمّا الإجهاض فقد ظل غير مشروع.

ويُنظر إلى برنامج التخطيط الأسري في كينيا على أنه لم يحقق سوى نجاح أولي محدود لأن الفكرة في حد ذاتها كانت غريبة إلى حدٍّ كبير وكانت تفتقر إلى الدعم من القيادة السياسية والاجتماعية في البلاد. ويمكن أن تُعزى معدلات المواليد المنخفضة في الثمانينات إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت على تعليم النساء وتدنيات نسبة وفيات الأطفال الرضَّع وارتفاع تكاليف الأطفال، وكلها زادت من الرغبة في تكوين الأسر الأصغر حجماً. كذلك، مما كان له أهميته الاهتمام السياسي الأكبر بالأمور السكانية مع انتخاب الرئيس موي (President Moi) في عام ١٩٧٨. وحَمَلَ الاهتمام الشخصي للرئيس موي بالقضية الشعور بأنها قضية ملحَّة أثرَّت على كلٍّ من السلوك الفردي والأولويات البيروقراطية. ومع تأسيس اللجنة القومية للسكان والتنمية (NCPD) في عام ١٩٨٢، ترسَّخَتْ أهمية تخطيط الأسرة.[٦٩] وثمَّة عامل هام آخر كان المشاركة واسعة النطاق من قبل قطاعي التجارة والجمعيات غير الحكومية في النشاطات السكانية بصورة رئيسية بدعم من المنح الثنائية ومتعددة الجوانب والفردية.

آسيا: تسليط الأضواء على الهند والصين:

كان للدول في إقليم آسيا والباسفيك سياسات سكانية تدخليُّة منذ زمن طويل قبل أن تبدأ حكومات إفريقيا وأمريكا اللاتينية بمواجهة قضية السكان. وللدول الكبرى في الإقليم (بنغلادش والصين والهند وأندونيسيا وباكستان) جميعاً سياسات سكانية محدَّدة وبرامج لتخطيط الأسرة تستهدف تخفيض عدد المواليد . وحافظت كل من حكومات بنغلادش وباكستان على الشعور بالإلحاح الذي تثيره قضايا السكان، وتؤكِّد على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للأعداد المتزايدة. ووضعت بنغلادش أهدافاً لانتشار موانع الحمل، وأدخلت شأنها شأن الدول الآسيوية الأخرى، الحوافز واللاحوافز الاقتصادية في برنامجها للتخطيط الأسري. أمّا الباكستان، على أية حال، فلم تقرن بياناتها الرسمية بالدعم الحكومي الكامل للتخطيط الأسري والعمل عليه أو تدعم تنمية القطاع الاجتماعي المرتبط بذلك (مثل التعليم والخدمات الصحية وغير ذلك). ومعدل النمو السكاني فيها البالغ ٣ر١ بالمائة في العام هو واحد من أعلى المعدلات في العالم، ونسبة الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس فيها هي واحدة من أدنى النسب في ذلك. وقامت كل من الهند والصين بتنفيذ برامج للتحكم في عدد السكان تقوم أساساً على تشجيع التخطيط الأسري، رغم أن الواحدة منها تختلف عن الأخرى. وبصورة عامة، فقد تدنَّت معدلات النمو السكاني في شرق وجنوب شرق آسيا، ولكنها ظلَّت مرتفعة في معظم دول جنوب آسيا، حيث تتفاقم المشكلة بسبب المستويات المنخفضة للتنمية والوصول المحدود لتخطيط الأسرة.

الهند. في عام ١٩٥١، عندما قررت الحكومة الهندية إدخال مسألة السكان في تخطيطها الاقتصادي، أصبحت بذلك الدولة النامية الأولى التي تعترف رسمياً بالعقبات التي يضعها النمو السكاني السريع في وجه التنمية، وبالتالي تتبنى سياسة سكانية قومية. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، أدارت الهند برنامجاً للتخطيط الأسري على مستوى الدولة بأكملها كان له نتائج متفاوتة في مختلف الولايات. وبالنتيجة، كانت مفاجأة أن تقود الهند صفوف الدول النامية التي قامت بتحاشي السياسات السكانية في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ (انظرالإطار رقم ١). على أية حال، استمرت الهند في متابعة سياسات سكانية ذات

توجهات ديمغرافية قائمة على أهداف طموحة في تقبُّل موانع الحمل. وبحلول مؤتمر الأمم المتحدة في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٤، أعطى وزير الصحة الهندي انطباعاً متفائلاً عن انجازات برنامج التخطيط الأسري الهندي.

على أية حال، فإن نجاح جهود التخطيط الأسري في الهند يخفِّف منه القلق الذي يحيط بالبرنامج منذ حملة التعقيم واسعة الانتشار التي جرت في السبعينات، والتي مرَّت بمرحلة شديدة التعسُّف أثناء فترة حكم الطوارئ في عام ١٩٧٦. ورغم أن مثل هذا العمل لم يصادق عليه رسمياً قط، إلاّ أنه كان يجري تجميع الرجال بصورة روتينية ويؤخذون بالإكراه إلى معسكرات قطع القنوات الدافقة (Vasectumy). وساهمت المعارضة العنيفة لهذه المعسكرات، في خاتمة المطاف، في هزيمة حكومة انديرا غاندي في عام ١٩٧٧. وأعقب ذلك، توسيع البرنامج من الناحية النظرية؛ إلاّ أنه استمر من الناحية العملية، على أية حال، في التأكيد على التخطيط الأسري المستهدف طوال الثمانينات، مع التركيز على تعقيم *الإناث* بدلاً من قطع القنوات الدافقة (للرجال).[٧٠] وفي عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠، كانت نسبة تعقيم النساء ٩٢ بالمائة من جميع حالات التعقيم.[٧١] واليوم، فقد تمخَّض الخيار المحدود لطرق منع الحمل والنوعية السيئة للخدمات عن مستويات عالية من الحاجات التي لم يكن بالإمكان تلبيتها في مجال التخطيط الأسري؛ وفي عام ١٩٨٨، كان يقدر أن هناك ١٨ بالمائة من الأزواج الذين كانوا يرغبون في الحدِّ من أعداد أُسرهم، ولكنَّهم لم يكونوا يستعملون أياً من طرق التحكم في الحمل.[٧٢]

وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن الإجهاض أصبح قانونياً منذ عام ١٩٧١، ويفترض أنه متاح في المراكز الصحيَّة الحكومية مجاناً، إلاّ أن الانتظار الطويل والشرط غير الرسمي الشائع من أن على المرأة أن توافق على التعقيم حتى يتاح لها القيام بالإجهاض دفع بالكثير من النساء إلى اللجوء إلى إجراء التعقيم غير الآمن «الذي يجري في الشوارع الخلفية».[٧٣] وأظهرت حكومة الهند الحالية اهتماماً بتحسين برنامج التخطيط الأسري، ولكن من السابق لأوانه الحكم على أثر جهودها في هذا المجال.

وفي الوقت الحاضر، هبط معدَّل النمو السكاني السنوي في الهند إلى ١ر٢ بالمائة، ومن

المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه إلى التدني.[٧٤] فقد تدنَّى متوسط عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الواحدة إلى دون الأربعة، كما ازداد معدل انتشار موانع الحمل إلى حوالي ٤٤ بالمائة تقريباً. وعلى أية حال هناك قلق حول التقدم البطيء في تخفيض نسبة المواليد في الولايات الشمالية الكبيرة الأربعة (بيهار ومادهيا برادش وراجستان وأترابرادش) والتي تضم أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان الدولة ومسؤولة عن ٤٣ بالمائة من نمو السكان في الهند ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩١. وفي هذا الإقليم، فإن النسبة المتوسطية المنخفضة البالغة ٩٢٣ من الإناث مقابل كل ١٠٠٠ من الذكور تنطوي على انحياز جنسي قوي بصورة مزعجة ضد الفتيات[٧٥]؛ كما أن المؤشرات الأخرى لمكانة المرأة، مثل التعليم وسن الزواج، هي الأخرى أيضاً دون المستوى القومي بكثير. وليس هناك ما يثير الدهشة في أن معدلات المواليد عالية في هذه المقاطعات الأربعة، في حين أن انتشار موانع الحمل منخفض جداً.[٧٦]

ويلعب القطاع التطوعي الكبير في الهند دوراً طليعياً في توفير خدمات التخطيط الأسري النوعية، وبصورة رئيسية من خلال رابطة الهند للتخطيط الأسري (FPAI)، وهي من بين المنظمات التطوعية الكبرى في البلاد. ولهذه الرابطة، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الدولي للأبوة والأمومة المخطَّطة ٤١ فرعاً وغالباً ما يُدعى زعماؤها للاشتراك في اللجان والوفود الحكومية. وعلى أية حال، ترفض الجماعات التطوعية الأخرى التي لا ترتاح لسياسات الحكومة التي تحفزها التوجهات الديموغرافية مثل هذا التعاون وتسعى لتوسيع مجال جهود الحكومة. وعلى سبيل المثال، تقوم الجماعات البيئية والنسائية بالضغط من أجل إعطاء المزيد من التأكيد على صحة المرأة وقضايا الفقر مثل الدخل وفرص العمل. ويرى الكثير من المراقبين أن الحركة النسائية كانت مسؤولة عن منع الترخيص لشركة نوربلانت (Norplant) في الهند، إلاّ أن المدى الذي وصلته مشاركة المنظمات غير الحكومية في برنامج السكان القومي ظل محدوداً على أية حال، وليس هناك سوى القليل من الدليل الواضح على تأثير سياسات هامة تقوم به المنظمات غير الحكومية على الجهد الحكومي الهائل. وفكَّرت الحكومة (وفيما بعد تخلَّت عن) فكرة إقامة لجنة سكانية لتنسيق مدخلات المنظمات غير الحكومية وتسهيلها.[٧٧] إلاّ أن تأثيرها المحدود تقلَّص أكثر وأكثر بفعل الحقيقة القائلة إنه لا

يوجد سوى القليل من الاتصال الشبكي بين المنظمات غير الحكومية في القطاعات المرتبطة ببعضها بعضاً.[٧٨]

الصين. عندما أصاب الذعر جمهورية الصين الشعبية في الستينات نتيجة لما انطوى عليه التردي الشديد في نسبة الوفيات، تخلّت عن المبدأ الماركسي القائل بأن عدد السكان المفرط هو مشكلة رأسمالية واعترفت بالحاجة إلى خدمات التخطيط الأسري. وعلى مدى عدة سنوات تالية، أصدرت قوانين تجيز قانونياً الإجهاض والتعقيم وحرّرت استيراد ومبيعات موانع الحمل. وبحلول أوائل السبعينات، بدأت الصين برنامجاً نشطاً «لتخطيط المواليد» بأهداف سنوية تقرّرت على المستوى القومي وعلى مستوى المقاطعات.[٧٩]

وشجب رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية في مؤتمر السكان في بخارست عام ١٩٧٤ دعوى «التفجُّر السكاني» وانتقد القوتين العظميين، ودافع بإخلاص عن سياسة الصين الخاصة بـ«النمو السكاني المخطط» (انظر الإطار رقم ١). وأحاط هذا الخطاب بالغموض الحقيقة المتمثلة في أن الصين كانت قد شرعت من قبل ذلك في السير على طريق التصميم على التحكم في النمو السكاني من خلال الزواج المتأخّر وعدد المواليد الأقل.

ورغم أن الصين كانت قد خفّضت من معدل المواليد بمقدار النصف ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩، إلاّ أن الحكومة كانت قلقة، على ضوء البنية العمرية السكانية، من أنه حتى مستويات المواليد الاستبدالية يمكن أن تولّد نمواً سكانياً غير مستديم في المستقبل. ففي عام ١٩٧٩، تبنّت سياسة وحشيّة تقوم على مبدأ «زوج واحد وطفل واحد»، والتي ضمّت مصفوفة من المكافئات والعقوبات الاقتصادية لتشجيع الامتثال لهذه السياسة. وترددت مزاعم كثيرة بعد ذلك تقول بأن هناك تطبيقات تعسفيّة مثل الإجهاض الإجباري والتعقيم وإدخال داخل الرحم (IUD) (رغم أن هذه الطرق لم تكن سياسة رسمية في أي وقت من الأوقات) من قبل العاملين المتحمّسين للتخطيط الأسري وبصورة أساسية في المناطق الريفية. ونتيجة لتعصّب ثقافي ضد الفتيات، فقد أدت سياسة الطفل الواحد، بدون قصد، إلى حالات قتل الأطفال الرضّع أو هجر الأطفال الإناث.

وأعلنت الصين صراحة، في مؤتمر السكان لعام ١٩٨٤ في مكسيكو سيتي، دعوتها

لمعيار الأُسرة ذات الطفل الواحد، واعترفت بأهمية التحكم في النمو السكاني السريع للمساعدة في التنمية الاقتصادية، وأعلنت اعتمادها على نفسها في الوقت الذي تعطي إيماءة ودودة «للتعاون الدولي».

حقَّقَت الصين هبوطاً سريعاً ملحوظاً في نسبة المواليد. إذ هبط معدَّل إجمالي المواليد ما بين أواخر الستينات وعام ١٩٧٩ من ٦ إلى ٢ر٧ واستمر الهبوط خلال الثمانينات، واليوم فإن ٧٢ بالمائة من الأزواج ممن هم في سن حمل الأطفال يستخدمون وسائل منع الحمل الفعّالة. وفي السنوات الأخيرة، كانت التقارير حول الإساءات في ظل سياسة «زوج واحد وطفل واحد» أقل شيوعاً؛ وفي حين تستمر الحكومة في هذه السياسة، إلاّ أنها تعترف بالحاجة إلى المزيد من الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية لتشجيع معيار الأسرة الصغيرة، من مثل تحسين مكانة المرأة.[٨٠] وباستثناء رابطة التخطيط الأسري الصينية شبه المستغلة ذاتياً، يظل برنامج السكان الصيني بأكمله جهداً حكومياً بدون أي إشراك تجاري أو من قبل المنظمات غير الحكومية.

الاستنتاجات

منذ الخمسينات والستينات ظلَّت الدول النامية تتناول الجدل السكاني بمزيج من البراغماتية والحساسية السياسة. واستطاعت حكومات الدول النامية، وفي وجه الضغوط التي تسيِّرها الدول المانحة حول القضايا السكانية والتهديدات الملحوظة لسيادتها القومية، التغلُّب على اختلافاتها وتحقيق فعالية (من خلال التحالفات لأغراض خاصة أو الدائمة مثل مجموعة الـ٧٧) ضد مواقف الدول المتقدمة حول «التحكم في أعداد السكان». وفي الوقت نفسه تتصدى الدول النامية لقضايا السكان المحليَّة ضمن إطار القيود الاقتصادية والسياسية الخاصة بها، بغض النظر عن الاعتبارات الدولية. ومعظم هذه الدول الآن تلتزم بالعمل على قضية السكان على أساس من مصالحها القومية التي حددتها بنفسها لنفسها . وتقوم الدول النامية بدعوة الأوساط المانحة الدولية لملاقاة هذا الالتزام بموارد مناسبة لا لخدمات تخطيط الأسرة عالية النوعية فحسب، بل كذلك للإجراءات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بذلك والتي أصبح يُعترف الآن بأنها مركزيَّة للحدِّ من المواليد. وقد جرى التعبير عن هذا الشعور

في بيان مجموعة الـ٧٧ في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD):

> .... إن من الحقائق التي لا يتطرَّق إليها الشك على الإطلاق أن الدول النامية قد أصبحت على وعي بالتحدي الديمغرافي الذي يواجهها وسوف تستمر تكافح في سبيل بذل الجهود والتضحيات الضرورية لكي تقوم بتنفيذ سياسات سكانية تنسجم وحاجاتها ومتطلباتها. وهذه هي مسؤوليتها الرئيسية. كما أن الدعم المستمر والأكثر تنسيقاً من قبل المجتمع الدولي هو أمر حيوي في هذا المجال.[٨١]

وبمضي الوقت، تحركت الدول المتقدمة والنامية نحو إجماع على أهمية العوامل السكانية في التنمية وعلى عدد من القضايا السكانية المحدَّدة. ويتضح الدليل على هذا التحول بأجلى ما يكون في الاتفاقيات واسعة الانتشار التي تظهر حول السكان والتنمية المستديمة من الكثير من الاجتماعات التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية. كما تظهر أيضاً بعض درجة الالتقاء بين أعضاء المنظمات غير الحكومية الخاصة بالنساء والسكان والبيئة، الذين يعملون معاً لتقدُّم مصالحهم المشتركة ولتحدي جهود الجماعات الدينية الرامية إلى تحديد وصول النساء إلى التخطيط الأسري والإجهاض. كما أن أنصار المرأة بصورة خاصة لهم تأثير ملحوظ في مجريات عمليات الإعداد لمؤتمر القاهرة، كما ينجحون، بجانب حلفائهم من وفود الدول المتقدمة والنامية في تركيز الاهتمام، بصورة لم يسبق لها مثيل، على حاجات النساء والأفراد في الجدل السكاني.

والتحدي المنتظر هو في ترجمة هذا الإجماع الكبير المتبلور حول الأهداف إلى عمل. إذ على الدول النامية أن تقوم بالاستثمارات الضرورية في القطاعين الصحي والاجتماعي. وينبغي على الدول المانحة، بدورها، ألاّ تضيِّع الفرصة التي تقدَّم لها من خلال هذه الدرجة الملحوظة من الالتقاء حول القضايا السكانية، وأن تتحرَّك على وجه السرعة لرصد الموارد المالية الضرورية لبرامج السكان والصحة الإنجابية في معناها الواسع.

Notes

[1] United Nations, "Population Policies and Programmes," *Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on Population Programmes*, Cairo, Egypt, April 1992.

[2] The list of dangers included, among other things, nationalism and political instability (which would jeopardize U.S. access to markets and natural resources), war, civil strife, disease, and the spread of communism. Peter J. Donaldson, *Nature Against Us: The United States and the World Population Crisis 1965-1980* (Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1990).

[3] Paul R. Ehrlich, *The Population Bomb* (New York: Ballantine, 1968).

[4] Jason L. Finkle and Barbara B. Crane, "The Politics of Bucharest: Population, Development, and the New International Economic Order," *Population and Development Review*, Vol. 1, No. 1 (September 1975).

[5] Ibid.

[6] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.; and Frederick S. Jaffe, "Bucharest: The Tests Are Yet to Come," *Family Planning Perspectives*, Vol. 6, No. 4 (Fall 1974).

[7] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.

[8] Quoted in Finkle and Crane, 1975 from "Statement by HEW Secretary Weinberger issued to the press, August 30," reprinted in The Department of State Bulletin 71, No. 1840 (30 September 1974).

[9] Finkle and Crane, "The Politics of Bucharest," op. cit.

[10] Michael Cardu and Bob Pack, "Bread Not Loops: The Politics of the World Population Conference," *Science for the People*, Vol. 7, No. 1, 1975.

[11] Quoted in Betsy Hartmann, *Reproductive Rights and Wrongs: The Global Politics of Population Control and Contraceptive Choice* (New York: Harper & Row, 1987); and John Ensor Harr and Peter J. Johnson, *The Rockefeller Conscience: An American Family in Public and in Private* (New York: Charles Scribner's Sons, 1992).

[12] Quoted in Paul Demeny, "Bucharest, Mexico City, and Beyond," *Population Notes* (New York: The Population Council, September 1984).

[13] Michael Teitelbaum, "The Population Threat," *Foreign Affairs* Vol. 71, No. 5 (Winter 1992-93).

[14] Ian Pool, "From Bucharest to Mexico: The Politics of International Population Conferences," *New Zealand Population Review*, April 1975.

[15] United Nations, op. cit.

[16] Jason L. Finkle and Barbara B. Crane, "Ideology and Politics at Mexico City: The United States at the 1984 International Conference on Population," *Population and Development Review*, Vol. 11, No. 1 (March 1984).

[17] Ibid.

[18] This analysis was informed by the "revisionist" economic theories of the New Right. See Teitelbaum, op. cit.

[19] Finkle and Crane, "Ideology and Politics at Mexico City," op. cit.

[20] Ibid.

[21] International Planned Parenthood Federation, "Mexico '84: Conference Report," *People*, Vol. 11, No. 4, 1984.

[22] United Nations, "Report of the International Conference on Population, 1984" (New York: United Nations, 1984).

[23] Findings of the Sixth Population Inquiry, in United Nations Fund for Population Activities (UNFPA), "Population Growth and Economic Development" *Report on the Consultative Meeting Convened by the United Nations Population Fund*, New York, 28-29 September 1992.

[24] Susan A. Cohen, "The Road from Rio to Cairo: Toward a Common Agenda," *International Family Planning Perspectives*, Vol. 19, No. 2 (Washington, DC: The Alan Guttmacher Institute, June 1993).

[25] Martha Madison Campbell, "Schools of Thought: Negotiation Analysis Applied to Interest Groups Active in International Population Policy Formulation," discussion paper for Population Association of America Annual Meeting, Cincinnati, Ohio, 1-3 April 1993.

[26] Ibid.; and Population Crisis Committee (now Population Action International or PAI), "The Nearly Forgotten Factor: Population at the UN Conference on Environment and Development," An Issues Guide for Reporters Covering UNCED and the Global Environment (Washington, DC: PAI, 1992).

[27] Tenth Conference of Heads of State or Government of Non-Aligned Countries, "Draft Decision on Population" Jakarta, Indonesia, 1-6 September 1992.

[28] Pamela Chasek and Langston James Goree VI, "An Interim Report on the International Conference on Population and Development (ICPD), *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 6, No. 13 (Winnipeg: International Institute for Sustainable Development, November 1993).

[29] Statement by The Honorable Timothy E. Wirth, United States Representative to the Second Preparatory Committee for the International Conference on Population and Development, at the Preparatory Meeting, New York, 11 May 1993.

[30] Statement by Dr. Nafis Sadik, Secretary-General of the International Conference on Population and Development on "Item 5: Proposed Conceptual Framework of the Draft Recommendations of the Conference," Second Preparatory Committee, New York, 14 May 1993.

[31] Sally Ethelson, "PrepCom3 Draws to a Close. Next Stop Cairo"; and Daniel J. Shepard, "Weary PrepCom Delegates Prepare for Home," in *The Earth Times*, 22 April 1994.

[32] This discussion refers to religious organizations, particularly the Catholic Church, which oppose population programs based primarily on a rejection of contraceptives and abortion. It is important to note that other denominations support efforts to stabilize population growth, including the use of non-traditional methods of birth control.

[33] Barbara Crane, "International Population Institutions: Adaptation to a Changing World Order," in Peter M. Haas, Robert O. Keohane and Marc A. Levy (eds.), *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection*, (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1993).

[34] Feminist ideas on a range of issues have been widely embraced by women all over the world. However, it is important to not gloss over significant differences between Western ideas of women's liberation and those of other countries. At the 1984 Mexico City conference, feminists from the United States and other parts of the West were surprised to find their ideology rejected as imperialist and divisive by many women from developing countries who, in the context of indiscriminatory poverty and deprivation, felt a sense of common struggle with men and were more compelled by nationalist goals than the pursuit of emancipation from male providers. See Jennifer Seymour Whitaker, "Women of the World: Report from Mexico City," *Foreign Affairs*, Vol. 54, No. 1 (October 1975), pp. 173-181.

[35] "Women in development" (WID) efforts have successfully drawn attention to the vital roles women play in development as agricultural producers and economic agents. Some are extending this logic to argue that the focus in women and the environment should be less on women's fertility and more on their crucial roles in environmental management. See Margaret Lycette, "Women, Population and the Environment: A Misplaced Focus" (Washington, DC: International Center for Research on Women, December 1993).

[36] "Coercive" implies a range of activities—from the use of economic incentives that question the extent to which participation is truly "voluntary" (see Betsy Hartmann, "And the Poor Get Sterilized," *The Nation*, New York, 30 June 1984) to the application of methods without consent.

[37] Reliance on sterilization and surgical or hormonal methods is not the optimal long-term solution to shortcomings in reproductive health services. However, in resource poor areas like Nepal where medical facilities are few and far between and rates of maternal and infant mortality are high, sterilization may unfortunately be the most immediate and reliable route to survival. Meaningful "choice" therefore requires access to a full range of contraceptive methods.

[38] Betsy Hartmann argues that poor women are often not given sufficient information to legitimately "consent" and that, under conditions of poverty and limited health care, women may inadvertently compromise their safety to get any kind of desperately needed medical attention. See Hartmann, op. cit.

[39] Ruth Dixon-Mueller, *Population Policy and Women's Rights: Transforming Reproductive Choice* (Westport, CT: Praeger, 1993).

[40] Hartmann, op. cit; and Dixon-Mueller, op. cit.

[41] Chantal Worzola, "Conservation Through Contraception: The Environmental Lobby for International Population Assistance," *Journal of Public and International Affairs*, No. 2 (Princeton, NJ: Princeton University, 1992); and PAI, op. cit.

[42] "Women's Action Agenda 21," World Women's Congress Report (New York: Women's Environment and Development Organization, 1992).

[43] Cohen, op. cit.

[44] PAI, op. cit.

[45] Julie Fisher, *The Road From Rio: Sustainable Development and the Nongovernmental Movement in the Third World* (Westport, CT: Praeger, 1993).

[46] Cohen, op. cit.; and PAI, op. cit.

[47] For a useful analysis of the competing and complimentary interests of the various groups concerned with population issues, see Campbell, op. cit.

[48] Jodi Jacobson blames India's forced sterilization campaign in the 1970s for a distrust of family planning programs that remains today (cited in Cohen, op. cit.).

[49] PAI, op. cit.

[50] Cohen, op. cit.

[51] UNFPA, op. cit.

[52] Much of this discussion of regional trends and the findings of the 1988 Population Inquiry is based on UNFPA, ibid.

[53] Thomas W. Merrick, "The Evolution and Impact of Policies on Fertility and Family Planning: Brazil, Colombia, and Mexico," in *Population Policy: Contemporary Issues*, Godfrey Roberts (ed.), (Westport, CT: Praeger, 1990).

[54] Dixon-Mueller, op. cit.

[55] Statement by the Brazilian delegation at the 39th meeting of the UNDP Governing Council in 1992, noted in UNFPA, op. cit.

[56] Demographic Health Survey data in Thomas Merrick, "The World Bank and Population: Case Studies of Fertility Decline in Brazil, Columbia, and Mexico," Operations Evaluation Department (Washington, DC: World Bank, December 1990). Evidence from other countries suggests that the greater the variety of contraceptives on offer, the higher the rate of use. See Overseas Development Administration, *The ODA Population Guide* (London: ODA, 1993).

[57] *The New York Times*, 21 July 1991, and quoted in Dixon-Mueller, op cit.

[58] Dixon-Mueller, op. cit.

[59] Operations Evaluation Department, "Brazil, Columbia, Mexico: Demographic Trends, Development, and the Role of Government," *Population and the World Bank* (Washington, DC: World Bank, 1992).

[60] Merrick, "The World Bank and Population," op. cit.

[61] Ibid.

[62] UNFPA, op. cit.

[63] John C. Caldwell, I.O. Orubuloye, and Pat Caldwell, "Fertility Decline in Africa: a New Type of Transition?" *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 2 (New York: The Population Council, June 1992).

[64] The other two were Ghana and Mauritius. Ibid.

[65] Richard Anker and James C. Knowles, *Fertility Determinants in Developing Countries: A Case Study of Kenya* (Geneva: International Labour Organisation, 1982).

[66] DHS and Family Planning Services (FPS) data in Population Information Program, "Population Reports: The Reproductive Revolution; The New Survey Findings," Series No. 11 (Baltimore, MD: John Hopkins School of Hygiene and Public Health, 1992); and Institute for Resources Development, "Kenya Demographic and Health Survey, 1993" Preliminary Report (Columbia, MD: Macro International, Inc., September 1993).

[67] Institute for Resources Development, op. cit.

[68] Demographic Health Survey data in Stephen Sinding, "The Demographic Transition in Kenya," "The Demographic Transition in Kenya: A Portent for Africa?" *Asia-Pacific Journal of Public Health*, Vol. 5, No. 2 (1991).

[69] Ibid.

[70] Shanti R. Conly and Sharon L. Camp, "India's Family Planning Challenge: From Rhetoric to Action," *Country Study Series No. 2* (Washington, DC: Population Action International, 1992).

[71] T.K. Sundari Ravindran, "Women and the Politics of Population and Developmentin India," *Reproductive Health Matters*, No. 1, May 1993. Sterilization may avert unintended pregnancies, but its impact on fertility rates overall is questionable—most women who seek sterilization in India are older and already have the desired number of children.

[72] Operations Research Group, "Family Planning Practices in India, Third All-India Survey" (New Delhi, 1991) in Ravindran, op. cit.

[73] Ibid.

[74] J.S. Bajaj, "Population Stabilization: A Continuing Evolution of Perspectives and Policies," in Vasant Gowariker (ed.), *The Inevitable Billion Plus: Exploration of Interconnectivities and Action Possibilities* (Delhi, India: Vichar Dhara Publications, 1993).

[75] The national average in 1985 was 933. See "Health Statistics of India, 1985" in *The Lesser Child: The Girl in India*, Government of India.

[76] Usha Vohra, "The Indian Family Planning Programme—Impact and Prospects," in Gowariker, op. cit.

[77] World Bank, "Strengthening the Role of the Non-Governmental Organizations in the Health and Family Welfare Program in India," *Volume I: Summary of Major Findings and Recommendations* (Washington, DC: World Bank, June 1990).

[78] Ravi and Kaval Gulhati and Associates, "Strengthening Indian Voluntary Action in Three Inter-Related Sectors: Health-Family Planning, the Environment, and Women's Development" (New Delhi: Centre for Policy Research, forthcoming Spring 1994).

[79] Shanti R. Conly and Sharon L. Camp, "China's Family Planning Program: Challenging the Myths," *Country Study Series No. 1* (Washington, DC: Population Action International, 1992).

[80] Ibid.

[81] Statement by Ambassador Ramtane Lamamra, Permanent Representative of Algeria to the United Nations and Chairman of the Group of 77, to the Third Session of the Preparatory Committee of the International Conference on Population and Development, New York, 4 April 1994.

الفصل الثاني

ديناميكية السكان في الدول النامية

توماس دبليو ميرك

تتعرَّض الدول النامية في الوقت الحالي إلى تصاعد هائل في أعداد السكان – نتيجة لتدني معدلات الوفيات في وقت زمني أسبق وبطريقة أسرع من معدلات المواليد . وَتَنَامى اجمالي عدد السكان في هذه الدول بمقدار ٤ر٢ بليون ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠. وبدأت معدلات نموّها السكاني في الانخفاض بعد أن تصاعدت هذه المعدلات إلى مستوى ذَرَوي متوسط أكثر من ٥ر٢ بالمائة في العام حوالي عام ١٩٧٠، إلاّ أن الزخم الديمغرافي الذي أوجدته البنى العمرية الشبابية سيولِّد المزيد من الزيادات بما يقرب من بليون نسمة خلال كلِّ عقد من العقدين القادمين. كما يمكن أن تُضاف عدة بلايين أخرى قبل أن تستقر مستويات النمو السكاني فيما بعد في القرن القادم. ومعظم هذه الزيادة يُتوقَّع لها أن تحدث في المدن. كما أن أعداداً كبيرة سوف تتحرَّك عبر الحدود الدولية. ومن السابق لأوانه القول كيف ومتى سيتوقف النمو السكاني؛ وفي الوقت نفسه، فإن النمو السكاني ستكون له آثار هائلة على احتمالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وعلى العلاقات مع الدول المتقدمة، وعلى المحافظة على البيئة العالمية. ويستعرض هذا الفصل الاتجاهات الديمغرافية الحالية. ويستكشف الامكانيات الكامنة للسياسات والبرامج العامة لإيجاد سيناريوهات ديموغرافية بديلة.

وتعرَّضت الدول المتقدِّمة الحالية لتصاعد مماثل في عدد السكان خلال العقدين اللذين

سبقا عام ١٩٥٠.[١] وعلى أية حال، فإن التوسع في عدد السكان في هذه الدول استغرق قروناً لا عقوداً، وانطوى على زيادات مطلقة في عدد السكان أصغر شأناً مما حدث منذ عام ١٩٥٠ في الدول النامية. وعلى سبيل المثال، فإن إجمالي الزيادة في عدد السكان في الأقاليم الأكثر تطوراً في الوقت الحاضر من عام ١٧٥٠ حتى عام ١٩٥٠ كانت أقل بمقدار الثُلث من الزيادة المطلقة المتوقع أن تحدث في الدول النامية خلال العقد الحالي. إذ زاد عدد السكان في الدول الأكثر تقدماً على مدى هذين العقدين بأكثر من أربعة أضعاف، من ١٩١ مليون إلى ٨٣٢ مليون. وخلال نفس الفترة الزمنية زاد عدد سكان الأقاليم النامية بثلاثة أضعاف تقريباً، من ٥٦٧ إلى ١٦٨٤ مليون (انظر جدول رقم ١). وساهمت الهجرة الدولية من الأقاليم الأكثر تطوراً إلى الأقاليم الأقل تطوراً في هذا النمو، بمثل ما فعلت تدنيات الوفيات التي حدثت في الدول النامية قبل عام ١٩٥٠ (والتي زادت من امكانيات نمو أعداد السكان التي كانت بالفعل كبيرة في عام ١٩٠٠).

وأكثر من ٨٥ بالمائة من زيادة الـ ٢٫٨ بليون نسمة في عدد السكان العالمي التي حدثت بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠ كانت في الدول النامية.[٢] وحدثت أكبر الزيادات *المطلقة* في عدد السكان في العالم النامي في آسيا، بسبب القاعدة السكانية الواسعة التي كانت لدى هذا الاقليم بالفعل في عام ١٩٥٠ (جدول رقم ٢). وكانت الصين والهند، وهما أكثر دول العالم في عدد السكان، مسؤولتين عما يقرب من ٤٠ بالمائة من النمو السكاني العالمي على مدى العقود الأربعة الماضية. وفي الوقت نفسه، كان لدى افريقيا وأمريكا اللاتينية أكبر نسبة مئوية من الزيادة في عدد السكان. وتضاعف عدد سكان المكسيك ونيجيريا ثلاث مرات تقريباً، مقارنة بمجرد أكثر قليلاً من الضعف الذي حصل لعدد السكان في الصين. وزيادة على ذلك، فإن التصاعد في عدد السكان، لا زال أبعد من أن يكون قد وصل إلى نهايته. وعلى الرغم من التدنيات في معدلات الزيادة، فإن الزيادة المطلقة ستستمر لمدة عقدين آخرين على الأقل. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن يزداد عدد السكان العالمي بما يقرب من ٣ بلايين إلى ٨٫١ بليون، وكل هذه الزيادة ستكون بالفعل في الدول النامية.

التحولات الديموغرافية

يكمن وراء التصاعدات في عدد السكان في كل من الدول المتقدمة والنامية عملية يشير لها الديموغرافيون (المترجم: علماء الدراسات الاحصائية للسكان من حيث المواليد والصحة والزواج الخ) باسم التحوُّل الديموغرافي (demographic transition). وقبل أي تحوُّل ديموغرافي،

جدول رقم ١. اتجاهات أعداد السكان، الدول المتقدمة والدول النامية (بالملايين)

	١٧٥٠	١٩٠٠	١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
العالم	٧٦٠	١٦٣٠	٢٥١٦	٥٢٦٥	٨١٢٦
الدول النامية	٥٦٧	١٠٧٠	١٦٨٤	٤٠٥٠	٦٧٦٢
الدول المتقدمة	١٩١	٥٦٠	٨٣٢	١٢١٥	١٣٦٤

Sources: Data for 1750–1950 from Thomas W. Merrick and Population Reference Bureau Staff, "World Population in Transition," *Population Bulletin*, Vol. 41, No. 2, December 1989; estimates for 1990 and projections for 2025 from Eduard Bos et al., *World Population Projections, 1992–93 Edition* (Washington, DC: World Bank, 1992).

جدول رقم ٢. أعداد السكان العالمية، ١٩٥٠ – ٢٠٢٥، الأقاليم الرئيسية ودول مختارة (بالملايين وبنسب مئوية)

	عدد السكان (بالملايين)			النسبة المئوية من الإجمالي		
	١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
العالم	٢٥١٦	٥٢٦٥	٨١٢٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الدول النامية	١٦٨٤	٤٠٥٠	٦٧٦٢	٦٦ر٩	٧٦ر٩	٨٣ر٢
الدول المتقدمة	٨٣٢	١٢١٥	١٣٦٤	٣٣ر١	٢٣ر١	١٦ر٦
افريقيا	٢٢٢	٦٢٨	١٤٣١	٨ر٨	١١ر٩	١٧ر٦
أثيوبيا	٢٠	٤٨	١٤٠	٠ر٨	٠ر٩	١ر٧
نيجيريا	٣٣	٩٦	٢١٧	١ر٣	١ر٨	٢ر٧
جنوب افريقيا	١٤	٣٨	٦٩	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٨
أمريكا الشمالية	١٦٨	٢٨١	٣٦٢	٦ر٧	٥ر٣	٤ر٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦٦	٤٣٥	٦٨٦	٦ر٦	٨ر٣	٨ر٤
البرازيل	٥٣	١٤٩	٢٢٤	٢ر١	٢ر٨	٢ر٨
المكسيك	٢٧	٨٢	١٣٦	١ر١	١ر٦	١ر٧
آسيا	١٣٧٧	٣١٠٤	٤٧٥٨	٥٤ر٧	٥٩ر٠	٥٨ر٥
الصين (ما عدا تايوان)	٥٤٧	١١٣٤	١٤٧١	٢١ر٧	٢١ر٥	١٨ر١
الهند	٣٤٨	٨٥٠	١٣٧٠	١٤ر٢	٢١ر٧	٢١ر٥
أندونيسيا	٨٠	١٧٨	٢٦٥	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٣
أوروبا	٣٩٨	٥٠١	٥١٤	١٥ر٨	٩ر٥	٦ر٣
الاتحاد السوفياتي السابق	١٧٤	٢٨٩	٣٣٨	٦ر٩	٥ر٥	٤ر٢
أوقيانوسيا	١٣	٢٧	٣٨	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥

Sources: For 1950 data, see United Nations, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993); for 1990 data, see Eduard Bos et al., *World Population Projections: 1994–95 Edition* (Washington, DC: World Bank, forthcoming 1994).

تكون معدلات الوفيات العالية تعادل معدلات المواليد العالية، وهذا هو خاصيَّة المجتمعات قبل الصناعية. ففي القرنين اللذين سبقا عام ١٩٥٠، كان هناك تذبذبات بين فترة وأخرى في النمو السكاني في مختلف الأقاليم، ولكن عدد السكان العالمي تنامى ببطءٍ شديد. وتغيَّر هذا الوضع في أوروبا حوالي الوقت الذي حدثت فيه الثورة الصناعية. فقد أدّت الأوضاع المعيشية المتحسِّنة وما أعقبها من تقدُّم في الصحة العامة والتكنولوجيا الطبية إلى تدنيّات بطيئة ولكنها مضطردة في الوفيات. وبداية ظلت معدلات المواليد ثابتة أو حتى ازدادت نتيجة للتحسينات في الأوضاع المعيشية، إلاّ أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ارتبطت بالثورة الصناعية جَلَبت تدنيات في المواليد. وهذا التخلُّف بين بداية تدني الوفيات وبداية تدني المواليد يؤدي إلى تسارع نمو السكان – وهو خاصية رئيسية من خصائص عملية التحوُّل. وقد بدأ التحول في وقت أبكر في بعض المناطق (شمال غربي أوروبا) وفيما بعد في مناطق أخرى (جنوب وشرق أوروبا). كما حدث في الدول التي استوطنها الأوروبيون من خلال الهجرة.

وبدأت تحولات مشابهة مع تسارع تدنيات الوفيات في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومرة أخرى كانت تختلف ما بين الأقاليم والدول. كما اختلفت عن التحول الذي جرى في أوروبا من عدة أوجه، وبخاصة في السرعة التي حدثت بها التغيّرات وحجم التصاعدات في النمو السكاني المصاحبة لذلك. وتنجم هذه الاختلافات من الأنماط المختلفة للمواليد والوفيات في كلٍ من الدول النامية والمتقدمة خلال المراحل الأولى من فترات تحوُّلها. وتقدم السويد والمكسيك مَثَلَيْن على مثل هذا التناقض (شكل ١).

ففي السويد، كانت نسبة المواليد قد تدنَّت بالفعل، بسبب تحوُّل سابق إلى أنماط الزواج المتأخر وأنماط الزواج المحدودة (غير الشاملة)، إلى أقل بكثير من ٤٠ حالة ولادة لكل ١٠٠٠ في بداية القرن التاسع عشر عندما بدأت نسبة الوفيات في الهبوط. ووصل متوسط معدل النمو السكاني في السويد حوالي ١٠ في الألف (واحد بالمائة في السنة) خلال فترة تحوُّلها

وخلال المراحل التي أعقبت ذلك (من السبعينات في القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين) عَملت الهجرة كصمّام هروب للضغوط السكانية. ففي السبعينات من القرن التاسع عشر، بدأت نسبة المواليد الحقيقية في التدني، وبحلول الخمسينات من هذا القرن، كانت كل من معدلات الولادة، والوفيات تقترب من المستويات المنخفضة التي تتميّز بها الأقاليم المتقدّمة في الوقت الحاضر.

أمّا في المكسيك، كما في العديد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، فقد بدأت نسبة الوفيات في التدني في وقت مبكر مثل عام ١٩٢٠، إلاّ أن نسبة المواليد ظلت عالية حتى السبعينات. وزيادة على ذلك، وبسبب أنماط الزواج المبكّر والأكثر شمولاً (غير المحدود)، كانت نسبة المواليد أعلى بكثير من ٤٠ في كل ألف. وتدنّت نسبة الوفيات بعد عام ١٩٤٥ مع إدخال الإجراءات الأكثر فعالية في السيطرة على الأمراض المعدية. وتصاعد معدل نمو سكان المكسيك إلى أكثر من ٣٠ في الألف (٣ بالمائة في السنة)خلال الستينات والسبعينات، قبل أن يبدأ في الهبوط خلال أواسط السبعينات. ولم تعمل الهجرة كصمام هروب بالنسبة للمكسيك إلاّ في الثمانينات (لأن البالغين الصغار المسؤولين عن تصاعد الهجرة المكسيكية كانوا قد ولدوا خلال الخمسينات والستينات).

وعلى المستوى العالمي، كانت الوفيات عالية بصورة عالمية قبل عام ١٧٠٠ بسبب الانتشار واسع النطاق للأمراض المعدية، كما تذبذبت هذه الوفيات مع النوبات الزمنية للأوبئة والمجاعات والحروب. ولم يكن متوسط توقعات الحياة عند الولادة (وهو مقياس أفضل لأنماط الوفيات من المعدلات الخام للوفيات، والذي يعكس الاختلافات في البنية العمرية وكذلك الوفيات) سوى ٢٥ عاماً في أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر. وكان هذا انعكاساً للوفيات العالية عند كلّ الأعمار ولكن بصورة خاصة بين الأطفال الرضّع والأطفال الصغار. ولم يكن يبقى على قيد الحياة بعد سن الخامسة سوى نصف الأطفال الذين يولدون، بينما يحصل عدد يبلغ النصف من الوفيات خلال السنة الأولى من الحياة.

شكل ١. معدلات المواليد والوفيات في دولتين (لكل ١٠٠٠ من عدد السكان)

السويد: ١٧٥١ – ١٩٩٢

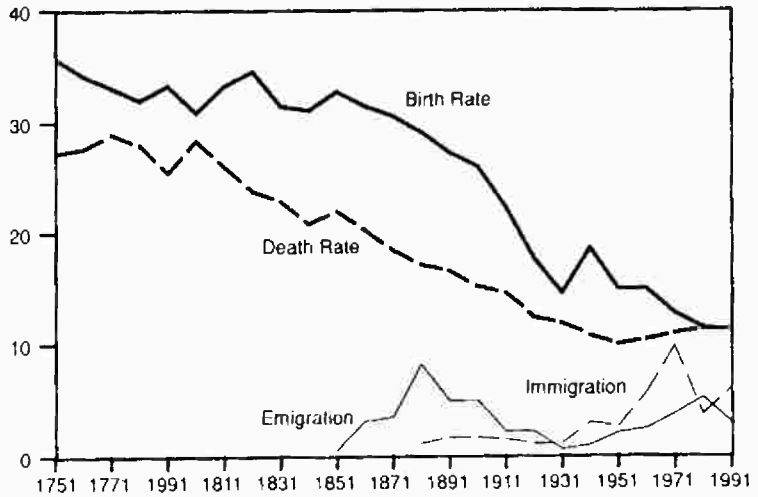

المكسيك: ١٨٩٥ – ١٩٩٠

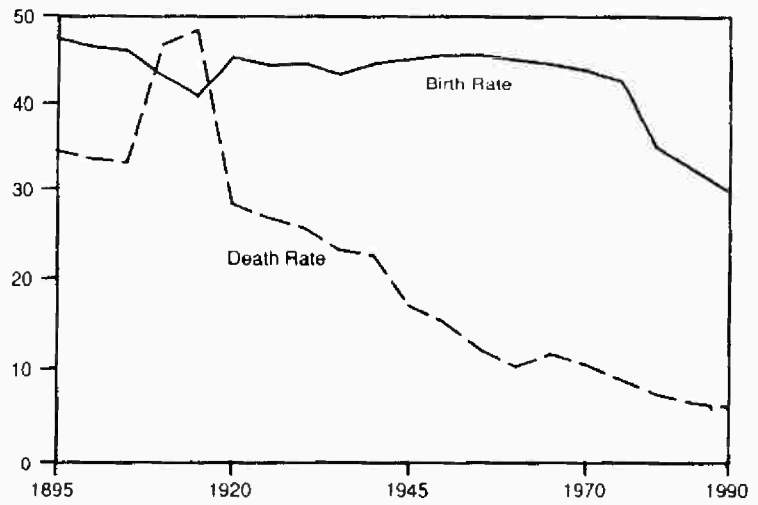

Source: Thomas W. Merrick and Population Reference Bureau Staff, "World Population in Transition," *Population Bulletin*, Vol. 41, No. 2, December 1989.

ونجمت التدنيات في الوفيات التي أطلقت شرارة التحولات الديموغرافية الأوروبية عن التغيرات الاجتماعية وكذلك من التقدم الذي طرأ على الصحة العامة والطب. كما ساعدت التحسينات في تكنولوجيا الزراعة والنقل على الحدِّ من المجاعات المتكرِّرة، وساعد مزيج من أوضاع المعيشة المتحسِّنة وممارسات الصحة العامة على تخفيض أوبئة الأمراض المعدية. ومع ذلك، فقد ظل هبوط الوفيات تدريجياً. ولم تصل توقعات العمر في أوروبا إلى ٥٠ سنة حتى عام ١٩٠٠. وفي القرن الحالي فحسب أدى انتشار التحصين وإدخال المضادات الحيوية لمنع ومعالجة العدوى إلى دفع معدل توقعات العمر إلى ما فوق الـ٦٠ عاماً.

وجاء معظم التدني في الوفيات في الدول النامية بعد عام ١٩٥٠، باستثناء أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق التي تضمُّ مستوطنات أوروبية أو جيوب استعمارية حيث أجريت بعض البرامج في وقت أسبق من ذلك. (وعلى أيةحال، أدى وصول الأوروبيين ومعهم أمراضهم إلى زيادة الوفيات بين بعض مجتمعات السكان الأصليين في بادئ الأمر). وكما في جدول ٣، لم يكن متوسط توقعات العمر عند الميلاد سوى ٤١ عاماً بالنسبة للدول النامية في عام ١٩٥٠. وبحلول عام ١٩٩٠ كان متوسط توقعات العمر قد ارتفع إلى ٦٢ عاماً، مُحقِّقاً خلال ٤٠ عاماً ما استغرق تحقيقه قرناً أو أكثرفي الدول المتقدمة. وترتبط سرعة الزيادات في توقعات العمر بعد عام ١٩٥٠ بإدخال التدخلات الصحية الحديثة في الأوساط ذات الدخل المنخفض. وكان هذا التأثير دراماتيكياً غالباً كما يتضح من تخفيضات وفيات الرضَّع والأطفال الناجمة عن برامج التحصين وغيرها من التدخلات. وانخفضت وفيات الرضَّع بمايقرب من الثلثين – بقيادة آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتخلُّف إفريقيا في هذه الانخفاضات.

جدول ٣. اتجاهات الوفيات، الأقاليم الرئيسية ودول مختارة (في كل ١٠٠٠ ولادة حيّة

	توقعات الحياة عند الولادة		وفيات الرضّع	
	٥٤-١٩٥٠	٩٤-١٩٩٠	٥٤-١٩٥٠	٩٤-١٩٩٠
العالم	٤٦ر٥	٦٤ر٧	١٥٥	٦٢
الدول النامية	٤٠ر٧	٦٢ر٤	١٨٠	٦٩
الدول المتقدمة	٦٦ر٠	٧٤ر٦	٥٦	١٢
افريقيا	٣٧ر٧	٥٣ر٠	١٨٥	٩٥
إثيوبيا	٣٣ر٠	٤٧ر٠	١٩٠	١٢٢
نيجيريا	٣٦ر٥	٥٢ر٥	٢٠٧	٩٦
جنوب افريقيا	٤٥ر٠	٦٢ر٩	٩٦	٥٣
أمريكا الشمالية	٦٩ر٠	٧٦ر١	٢٩	٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥١ر٤	٦٨ر٠	١٢٥	٤٧
البرازيل	٥١ر٠	٦٦ر٢	١٣٥	٥٧
المكسيك	٥٠ر٨	٧٠ر٩	١٩٥	٢٧
آسيا	٤١ر٠	٦٤ر٨	١٨١	٦٢
الصين (ما عدا تايوان)	٤٠ر٨	٧٠ر٩	١٩٥	٢٧
الهند	٣٨ر٧	٦٠ر٤	١٩٠	٨٨
أندونيسيا	٣٧ر٥	٦٢ر٧	١٦٠	٦٥
أوروبا	٦٥ر٧	٧٥ر٢	٦٣	١٠
الاتحاد السوفياتي السابق	٦٤ر١	٧٠ر٤	٧٣	٢٠
أوقيانوسيا	٦١ر١	٧٢ر٦	٦٨	٢٢

Sources: For 1950 data, see United Nations, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993); for 1990 data, see Eduard Bos et al., *World Population Projections: 1994-95 Edition* (Washington, DC: World Bank, forthcoming 1994).

وتدني الوفيات السريع هو السبب الأول في تصاعد معدلات النمو السكاني في الدول النامية بعد عام ١٩٥٠. والسبب الثاني هو أن معدلات المواليد ظلت عالية حتى أواسط

السبعينات في الأقل. وفي بعض الحالات، تزايدت المواليد فعلاً خلال الخمسينات والستينات.[٣] وكما يوضّح جدول ٤، فإن معدل الولادة الإجمالي (TFR) كان أقل من ثلاث ولادات للمرأة الواحدة في الأقاليم المتقدمة خلال الخمسينات والستينات، ولكن أعلى من ٦ في الأقاليم النامية حيث ظلت كما هي حتى السبعينات. ومنذ ذلك الوقت أدى تردي نسبة

جدول ٤. اتجاهات المواليد، الأقاليم الرئيسية ودول مختارة (ولادات لكل امرأة)

	معدّل الولادة الإجمالي				
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات	الحالي أ
العالم	٥ر٠	٥ر٠	٤ر٥	٣ر٦	٣ر٣
الدول النامية	٦ر٢	٦ر١	٥ر٤	٤ر٢	٣ر٦
الدول المتقدمة	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٢	١ر٩	١ر٩
أفريقيا	٦ر٧	٦ر٨	٦ر٦	٦ر٤	٥ر٨
أثيوبيا	٦ر٧	٦ر٧	٦ر٨	٦ر٥	٧ر٥
نيجيريا	٦ر٨	٦ر٩	٦ر٩	٦ر٩	٦ر٤
جنوب إفريقيا	٦ر٥	٦ر٥	٥ر٥	٤ر٨	٤ر١
أمريكا الشمالية	٣ر٥	٣ر٣	٢ر٠	١ر٨	٢ر١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥ر٩	٦ر٠	٥ر٠	٣ر٩	٣ر١
البرازيل	٦ر٢	٦ر٢	٤ر٧	٣ر٨	٢ر٨
المكسيك	٦ر٨	٦ر٨	٦ر٤	٤ر٣	٣ر٢
آسيا	٥ر٩	٥ر٧	٥ر١	٣ر٨	٣ر٢
الصين (ما عدا تايوان)	٦ر٢	٥ر٩	٤ر٨	٢ر٥	٢ر٤
الهند	٦ر٠	٥ر٨	٥ر٤	٤ر٧	٣ر٩
أندونيسيا	٥ر٥	٥ر٤	٥ر١	٤ر١	٢ر٩
أوروبا	٢ر٦	٢ر٦	٢ر١	١ر٨	١ر٧
الاتحاد السوفيتي السابق	٢ر٨	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٣
أوقيانوسيا	٣ر٨	٣ر٩	٣ر٢	٢ر٦	٢ر٤

أ- تقديرات للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤.

Sources: For 1950 data, see United Nations, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993); for 1990 data see Eduard Bos et al., *World Population Projections: 1994–95 Edition* (Washington, DC: World Bank, forthcoming 1994).

نسبة المواليد في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى تخفيض معدَّل الدول النامية، رغم أن تحولات الولادة تظل أمراً مُشْكِلاً في إفريقيا.

وفي بعض الحالات، كانت التدنيات دراماتيكية تماماً – ففي الصين، على سبيل المثال، هبط معدل الولادة الإجمالي (TFR) من حوالي ٦ في الستينات إلى ٢ر٤ بحلول أوائل التسعينات. كما حدثت تدنيات كبيرة أيضاً في الهند وأندونيسيا وعدة دول آسيوية أخرى، وفي البرازيل والمكسيك وعدد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى. وقطعت الكثير من هذه الدول الآن أكثر من نصف الطريق خلال التحول إلى مستويات المواليد القريبة من مستوى الاستبدال حوالي ٢، وهو المستوى الشائع في الأقاليم المتقدمة. ووصلت عدة دول نامية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند الآن بالفعل إلى هذا المستوى.

ولا زال معدل الولادة الإجمالي في إفريقيا قريب من ٦. وحتى في دول مثل كينيا وزيمبابوي، التي بدأ التحول فيها خلال الثمانينات، فإن معدَّل الولادة الإجمالي لا زال ٥ أو أعلى في المتوسط – وهذا تحسُّن عن المستويات التي سبقت ملاحظاتها البالغة ٧ أو أعلى، ولكن لا زال أمامها طريق طويل لاستكمال التحوُّل إلى نسب الولادة المنخفضة.

محدِّدات المواليد

يمكن أن تعزى انخفاضات المواليد التي تحدث الآن في الدول النامية إلى كل من ازدياد إتاحة خدمات التخطيط الأسري والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدى.

إتاحة خدمات التخطيط الأسري

حَفَزَ القلق حول الأثر السلبي للنمو السكاني السريع على الجهود الرامية لرفع مستويات المعيشة في الدول النامية وكذلك حول الآثار غير الملائمة لنسبة المواليد العالية على صحة ورفاه النساء والأطفال وكالات مساعدات التنمية وحكومات هذه الدول لدعم التخطيط الأسري. وتصادف هذا مع إدخال الطرق الحديثة الخاصة بتنظيم المواليد التي أصبحت شائعة الاستعمال في الدول المتقدمة خلال الثمانينات، بما في ذلك حبوب منع الحمل وأجهزة

الإدخال في الرحم (intrauterine device)، وكذلك طرق التعقيم الجراحيَّة المحسَّنة. ويجري الآن توزيع التخطيط الأسري المدعوم من قبل الرأي العام من خلال موزِّعي الخدمات في القطاعين الخاص والعام. ففي أمريكا اللاتينية، تلعب المنظمات غير الحكومية، بجانب الأطباء الخصوصيين ومراكز التوزيع التجارية دوراً قيادياً في توفير هذه الخدمات، في الوقت الذي تقوم الحكومة فيه إمّا بتمويل هذه الخدمات، أو توفيرها مباشرة من العيادات الصحية العامة في بعض الحالات (مثل المكسيك). أمّا في آسيا، فإن الغالبية من بين المستخدمين يحصلون على الخدمات من مراكز الصحة العامة والمستشفيات وغير ذلك. وهذا ينطبق أيضاً على الدول القليلة في إفريقيا التي بدأ استخدام موانع الحمل فيها في التوسُّع خلال الثمانينات.

ونتيجة لهذه التطورات، ازدادت تنظيمات الولادة بصورة دراماتيكية في الدول النامية. ففي عام ١٩٦٠، كان ما يقرب من ٤٠ مليون امرأة في الدول النامية – حوالي ١٠ بالمائة مما يقدَّر بـ ٤٠٠ مليون امرأة متزوجة في سن الإنجاب – يستعملن شكلاً ما من أشكال التحكم في النسل، بما في ذلك الطرق التقليدية. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت نسبة النساء اللواتي يتحكمن في النسل ازدادت بما يقدَّر بـ ٥١ بالمائة – أي حوالي ٣٦٥ مليون امرأة. واتسع نطاق استعمال موانع الحمل أكبر ما يكون في شرق وجنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. كما أن هناك دلائل على التقدم في هذا المجال في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال افريقيا. وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث معدل انتشار موانع الحمل لا زال منخفضاً، أصبح لدى بعض الدول مثل كينيا وزيمبابوي نِسَب متزايدة من النساء اللواتي ينظِّمن الولادة.

والزيادة في عدد النساء اللواتي يستعملن موانع الحمل هي حتى أكثر إثارة للإعجاب من الزيادة في معدلات هذا الاستعمال. وعلى أية حال، فإن هذه الأعداد تحمل في ثناياها أيضاً بعض التحديات التي تدعونا للمزيد من الانتباه. ففي خلال فترة الثلاثين سنة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٠، ازداد عدد النساء المتزوجات ممن هن في سن الإنجاب اللواتي يستعملن موانع الحمل بما يقرب من ٣٢٥ مليون. ولمَّا كان العدد الإجمالي للنساء في سن الإنجاب ازداد بـ ٣٠٠ مليون أثناء هذه الفترة، فإن عدد اللواتي لا يستعملن موانع الحمل لم يظهر

سوى تغيُّر قليل، مما يعني أنه كان هناك ٣٥٠ مليون امرأة بدون الوسائل اللازمة لتنظيم النسل. وزيادة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في استعمال موانع الحمل حدثت في الصين، المسؤولة عن ٤٠ بالمائة من النساء اللواتي يستعلمن هذه الموانع في الدول النامية. ولو استثنيا الصين، فإن نسبة اللواتي يستعملن الموانع تهبط إلى ٤١ بالمائة بالنسبة لاستعمال مختلف وسائل منع الحمل و٣٤ بالمائة بالنسبة لمن يستعملن الطرق الحديثة.[٤]

وكما أشرنا فيما سبق، كانت معدلات المواليد أعلى بصورة عامة في الدول النامية في المراحل المبدئية للتحولات في نسب المواليد مما كانت عليه في الدول الأوروبية في نفس المراحل بسبب الزواج المبكِّر والشامل. كما أثرت عوامل أخرى أيضاً على كل من المستويات المبدئية لمعدلات المواليد وخطوِ تدنيات الولادة. ومن الناحية التقليدية، تساعد فترات رضاعة الثدي المطوَّلة، والتي تمدُّ فترة انحباس الطمث بعد الولادة وتوفِّر بذلك تأثير منع حمل طبيعي، وكذلك تدريبات مثل امتناع وابتعاد الزوجات حديثات الولادة، عن أزواجهن، على الإبقاء على معدلات الولادة في الكثير من أجزاء آسيا وإفريقيا أدنى من الحد الأقصى الفيزيولوجي. ورغم أن بداية تدنيات الولادة تصادفت مع إدخال الطرق الحديثة للتحكم في النسل في هذه الأقاليم إلاّ أن الأثر المبدئي للاستعمال المتزايد لموانع الحمل على النسل قد جرى كَبْته عن طريق زيادة تدنيات هذه الممارسات التقليدية الخاصة بتحديد النسل.[٥] ومعنى هذا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية – مثل التحول للمدن وزيادة تعليم الإناث والمشاركة في قوة العمل – التي تحفز على الاستعمال المتزايد لموانع الحمل هي ذاتها التي تساهم أيضاً في تردي رضاعة الثدي والامتناع (عن الجماع) بعد الولادة.

ولأن هذه المتغيرات (الزواج وانحباس الطمث بعد الولادة والامتناع، بالإضافة إلى توافر موانع الحمل والإجهاض) تلعب دوراً متوسطاً بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية الأوسع، فإنه يُشار لها باسم *المتغيرات المتوسطة (intermediate variables)* أو *المحددات التقاربيَّة (proximate determinants)* الخاصة بالنسل.[٦] وعلى سبيل المثال، فإن التحصيل العلمي الأعلى يرتبط بالسن المتأخِّرة عند الزواج وحجم الأسرة الأصغر المرغوب فيه (وهذا يؤثر على الطلب على موانع الحمل)، ولربما كان عاملاً في الاستعمال الأكثر فعالية لطرق منع الحمل.

وتدرس معظم الأبحاث التي تُجرى على النسل آثار التغيّرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية على النسل من حيث تأثيرها على واحد أو أكثر من المحدِّدات التقاربية. ووفقاً للأبحاث المتوافرة، فإن من بين المحدِّدات التقاربية، تلعب الإتاحة المتزايدة لخدمات تخطيط الأسرة عالية النوعية والموجهة نحو المستفيدين دوراً رئيسياً في تسريع تدنيات النسل في الدول النامية.

دور التغيُّر الاجتماعي الاقتصادي

تمرُّ الدول ذات أكثر تدنيّات النسل سرعة بتغيّرات اجتماعية واقتصادية عميقة أيضاً.وتضم هذه التغيرات التحول السريع للمدن والتوسع في النشاطات غير الزراعية وتحسُّن بقاء الأطفال على قيد الحياة والحصول المتزايد على التعليم. وتضييق الفجوة ما بين الأجيال في التعليم وتحسينات أخرى في مكانة المرأة. وتؤثر هذه التغيرات على نسبة المواليد من خلال نفوذها على المحدِّدات التقاربية لتحديد النسل التي ذكرت أعلاه، وتعمل من خلال قنوات مختلفة. ويساهم التعليم الرسمي وغيرالرسمي بما في ذلك وسائل الإعلام والحملات الإعلامية التي تقوم بها منظمات تخطيط الأسرة في التغيّر في المواقف حول حجم الأسرة المثالي وغير ذلك من القيم الانجابية. وتجعل تعقيدات هذه التغيرات وصعوبة قياسها بدقة من الصعوبة بمكان فصل أثر تزايد إتاحة موانع الحمل على نسبة المواليد عن أثر القوى التي تحفز تزايد استعمالها. وتظهر الدراسات عبر الدول التي تستخدم المؤشرات المركبَّة حول فعالية البرامج والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية هبوط نسبة المواليد الأسرع في الدول التي تسجِّل نقاطاً أعلى على المقياسين.[٧] وفي الوقت نفسه، تظهر تجارب الدول مثل بنغلادش أن التخطيط الأسري المتزايد وهبوط نسبة المواليد ممكنان حتى في الأوضاع التي تكون المداخيل فيها منخفضة شريطة أن تلبي الخدمات الحاجات الفردية للمستفيدين والمستفيدات من التداؤب (أو التعاون) المتأصِّل في النطاق الاجتماعي والثقافي المحلي.[٨]

والعوامل التي تحفز الأزواج على البدء في استعمال موانع الحمل هي موضوع لجدلٍ مستمر وتظل مسألة رئيسية في السياسات السكانية. وعلى أحد طرفي الجدل يقف أولئك الذين يرون أن مجرَّد التوسع في إتاحة عرض موانع الحمل من خلال برامج التخطيط

الأسري يشجّع الأزواج على استعمالها، وأن هبوط نسبة المواليد ستكون نتيجة ذلك. أمّا آخرون، على الطرف الآخر، فهم يرون ضرورة إعطاء تأكيد أكبر لعوامل الطلب، ويرون أنه حتى يصبح استعمال موانع الحمل واسع الانتشار، لا بدَّ من تغيير مفهوم الناس عن حجم الأسرة المرغوب فيه وتغيير مفهوم القيمة التي يعطونها للأطفال. واستمر هذا الجدل حول الأهمية النسبية لعوامل «العرض» و«الطلب» في حفز الأزواج على ممارسة التخطيط الأسري منذ المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بخارست عام ١٩٧٤، حيث قال الكثير من الدول إن نسبة المواليد يمكن أن تهبط لو تحوَّل الإنفاق من برامج التخطيط الأسري إلى تغيير البنية الاجتماعية التي تكمن وراء توليد الطلب على الأسر الكبيرة.

ولنظرية الطلب جوانب اقتصادية واجتماعية. والنظرية الاقتصادية تركِّز على الجوانب البنيوية، مثل اسهام الأطفال في النشاطات الاقتصادية للأسرة، ودور النساء في سوق العمل، ودور الأطفال لتوفير ضمانة للوالدين في حالة كبر السن. وتركِّز النظرية الاجتماعية هذه على أهمية الثقافة والمؤسسات الاجتماعية، مثل الدين والأسرة. وكلٌّ من النظريتين ترى أن السلوك المتعلّق بالنسل هو مسألة خيار شخصي، يقوم فيه الزوجان بموازنة التكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للنسل. وهكذا فأنصار نظرية الطلب لا يرون سوى دور محدود لبرامج تخطيط الأسرة.

وعلى النقيض من ذلك، يرى أنصار نظرية العرض، أن حجم الأسرة غالباً ما يكون أكبر مما يرغب فيه الأزواج لأنهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى طرق منع الحمل والمعلومات المتعلقة باستعمالها بطريقة فعالة. ويعزو أصحاب هذه النظرية جزءاً كبيراً من هبوط نسبة المواليد إلى إيصال هذه الخدمة بطريقة فعالة وهو ما تقوم به برامج تخطيط الأسرة التي تُدار بطريقة جيدة.

وتظهر التجربة أن الانفصام بين العرض والطلب غير مناسب للتصدي للربط بين تبنِّي تخطيط الأسرة والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. ولا تفسِّر أية نظرية وحدها منهما بصورة مناسبة أسباب تدني أو هبوط نسبة المواليد؛ ففي الأوضاع ذات الدخل المنخفض كما هي الحال في بنغلادش، ازداد انتشار موانع الحمل، وبالتالي تدنَّت نسبة المواليد. وفي دول

أخرى، لا يرتبط توافر خدمات تنظيم الأسرة إلاّ بصورة ضعيفة بانتشار موانع الحمل. فالجدل لا ينبغي أن يدور حول «إمّا هذا أو ذاك». وفي كثير من الأوضاع، هناك طلب كامن على تخطيط الأسرة، ومع ذلك هناك حاجة لخدمات عالية النوعية لتخطيط الأسرة تتواءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع لزيادة استعمال موانع الحمل. ومن الواضح أن الخصائص الاجتماعية الاقتصادية مثل التحصيل التعليمي تلعب دوراً هاماً في جعل موانع الحمل شيئاً مقبولاً ومرغوباً فيه. فجوانب العرض والطلب تلعب أدواراً هامة يعزّز كلٌّ واحد منها الآخر.[٩]

وتقدِّم العلاقة بين التعليم ونسبة المواليد بعض التداؤبات (أو أشكال التعاون) القويَّة. ولأسباب منوَّعة من بينها الفرص المتزايدة لبدائل حمل الأطفال ولغرس مواقف واتجاهات جديدة حول الحياة الأسرية، يلعب التحصيل العلمي المتزايد، وبخاصة للفتيات دوراً هاماً في حفز اللجوء إلى تخطيط الأسرة. وفي الوقت نفسه فإن نسبة المواليد الأدنى تجعل من الأسهل توفير الفرص التعليمية وإبقاء الفتيات في المدارس. وتستفيد الآن دول مثل أندونيسيا وكينيا التي قامت باستثمار مبكِّر في التعليم الابتدائي وبالتوسع في امكانيات الوصول إلى تخطيط الأسرة من تدني نسبة المواليد وغير ذلك من الفوائد الصحية وتلك الخاصة بالرعاية المرتبطة بازدياد كلٍّ من استعمال موانع الحمل والحصول على التعليم.

الزخم الديموغرافي

تسارع تدنيات نسبة المواليد في الدول النامية علامة مشجِّعة على أن عمليات التوسُّع في جهود خدمات التخطيط الأسري وحفز الأزواج على تبنِّي سياسة الأُسر الأصغر حجماً أخذت تؤتي أُكلَها من حيث معدلات النمو السكاني الأبطأ مما كان سيحدث بدون ذلك. ووفقاً لتحليل قام به جون بونغارتس (John Bongaarts)، فإن عدد السكان في الدول النامية سيكون أقل بحوالي ٤٠٠ مليون عند نهاية القرن الحالي بسبب هذه التدنيات.[١٠] وزيادة على ذلك، ستكون الزيادة المستقبلية في عدد السكان أقل لأن القاعدة السكانية تتسَّع بسرعة أقل. ووفقاً لما يقوله بونغارتس، فإنَّهُ بحلول الوقت الذي سيستقر فيه عدد السكان عند نهاية القرن القادم، سيكون هناك ٤ر٦ بليون نسمة أقل مما سيكون قد حدث في غياب برامج التخطيط الأسري.

وتحتاج هذه الأخبار المشجِّعة إلى التخفيف من وَقْعها بالاعتراف بأن الأفراد الذين وُلدوا عندما كانت معدلات المواليد لا زالت عالية أخذوا يدخلون الآن سِنَّ الإنجاب. وكما يوضِّح شكل ٢، فقد تدنَّى متوسط إجمالي معدَّل نسبة المواليد بالنسبة للدول النامية بحوالي ٤٠ بالمائة منذ الستينات، من أكثر من ستة إلى أربعة تقريباً. وعلى أية حال، كما كان عدد النساء

شكل ٢. المواليد وإجمالي معدل نسبة المواليد بين النساء اللواتي هنَّ في سن الإنجاب في الدول النامية، ١٩٥٠ – ٢٠٢٠

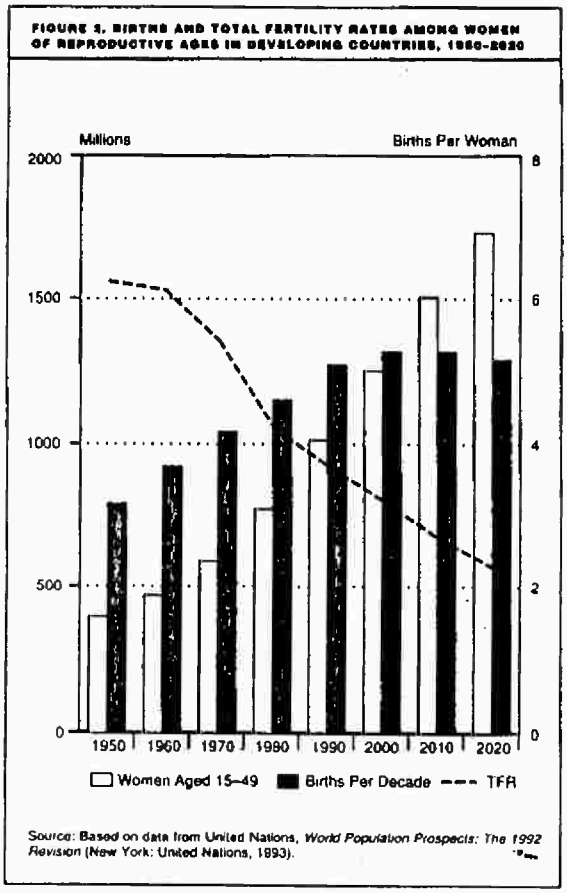

□ النساء في سن ١٥ – ٤٩ ■ المواليد في العقد الواحد ---- إجمالي معدل المواليد

اللواتي هنَّ في سن الإنجاب قد تضاعف ، فإن عدد المواليد استمر في الارتفاع. ويشير علماء الديموغرافيا إلى هذا الأثر باسم *الزخم السكاني*. وبسبب هذا الزخم فإن *الأعداد* المطلقة للزيادة السكانية تظل عالية حتى بعد أن تتدنى *معدلات* نسبة المواليد. وخلال العقدين القادمين، فإن عدد السكان العالمي سيزداد بما يقرب من ١٠٠ مليون من الناس كلَّ عام، ومعظم هذه الزيادة ستكون في الدول النامية.

والزخم السكاني هو نتيجة للبنية العمرية الشبابية لأعداد سكان الدول النامية. وبسبب نسبة المواليد العالية، فإن ٣٥ بالمائة من سكان الدول النامية هم دون سن الـ ١٥، مقارنة بـ٢١ بالمائة في الدول المتقدمة. وفي الدول ذات نسبة المواليد العالية في جنوب الصحراء الإفريقية، فإن نسبة السكان ممن هم دون سن الـ١٥ يقرب من ٥٠ بالمائة. وبالإضافة إلى أثر الزخم السكاني على إجمالي عدد السكان، فإنه يؤثِّر على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. وعلى سبيل المثال، فإن الزخم الديموغرافي يتطلَّب أن تسير برامج التخطيط الأسري *بصورة أسرع* كي *تتوقَّف* تماماً خلال الثمانينات. وهذه الظاهرة ستستمر في التسعينات. وتدني نسبة المواليد في الدول النامية هي ظاهرة حديثة جداً إلى حدٍّ أن الزيادة في أعداد النساء تستمر في سبق التدنيات في نسبة المواليد. وسيكون هذا الزخم أوضح من ذلك خلال العقدين القادمين.

وسيضاف ١٧٠ مليون امرأة متزوجة أُخرى إلى عدد اللواتي يُحتمل أن يستعملن موانع الحمل خلال التسعينات و١٨٠ مليون في العقد القادم. ومجرَّد المحافظة على المستويات الحالية لاستعمال موانع الحمل (أي ٥١ بالمائة)، فإنه ينبغي التوسع في مثل هذه الخدمات لتشمل ٨٧ مليون امرأة أخرى خلال هذا العقد. والاستمرار في خطوِ تدنيات نسبة المواليد التي تفترضها توقعات السكان القياسية للبنك الدولي سيتطلب زيادة في الاستعمال إلى ٥٨ بالمائة بحلول عام، مما يعني توسعاً في الخدمات بحيث تشمل ٦٢ مليون امرأة على الأقل، اللواتي لا يستعملن الآن موانع الحمل.[١١] وهذا يعني أن الخدمات خلال التسعينات تحتاج للاتساع بحيث تصل إلى ١٥٠ مليون امرأة أخرى – حوالي نصف العدد الذي تم الوصول له خلال العقود الثلاثة الماضية. ويعني هذا بالنسبة للدول الكبيرة مثل الهند جهداً

هائلاً لتوسيع الخدمات في نفس الوقت الذي يكافح مدراء البرامج فيه لتحسين نوعية الخدمات القائمة.

ويؤثر تنامي أعداد السكان البالغين الشباب (مجموعة الأعمار ما بين ١٥ إلى ٢٩ سنة) على مجموعة مختلفة من أهداف التنمية: إيجاد فرص العمل والإسكان وغير ذلك من أنواع البنى التحتيَّة الاجتماعية والتي تمتاز مطالبها بالحساسية إزاء النمو السكاني في المجموعات العمرية المؤهلة لتكوين الأسر. وقد تنامى عدد السكان البالغين الشباب في الدول النامية بمقدار نصف بليون ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠. وحتى بعد تفسير تدنيات نسبة المواليد التي سبق لها وأن تمَّت، فإن من المتوقع أن يزداد حجم هذه المجموعة بـ٣٥٠ مليون أخرى بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. وقد ضاعفت دول مثل المكسيك، التي بلغ إجمالي معدل عدد المواليد فيها أكثر من ٦ في الستينات، من تعداد سكانها البالغين الشباب خلال العقدين الماضيين. وسوف يساعد تدني نسبة المواليد السريع في المكسيك منذ عام ١٩٧٥ على إبطاء تلك الزيادة بصورة كبيرة خلال العقدين القادمين، مما ينجم عنه ٢٥ بالمائة زيادة مقارنة بمضاعفة العدد التي حدثت قبل ذلك. وفي الدول التي تظل نسبة المواليد فيها عالية، فإن النمو في عدد السكان البالغين الشباب سيكون كبيراً. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، تضاعفت مجموعة البالغين الشباب من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٠.

وبسبب الزخم الديموغرافي فإن الأثر الكامل لتدنيات نسبة المواليد على حجم عدد السكان وبنيته العمرية في الدول النامية سيستغرق عدَّة عقود حتى يتحقق. وبعض أشكال هذا الأثر هي فوريَّة على أية حال. وتظهر فوائد تدنيات نسبة المواليد أول ما تظهر في القطاعات التي تقوم بخدمة الأطفال: التعليم وصحة الطفل. وعلى سبيل المثال، فإن الدول التي ظلَّت تجاهد طوال عقود في سبيل بناء المدارس وتدريب المدرسين لتساير أعداد طلبة المدارس المتزايدة على نحو سريع، يمكنها، عند وجود نسب المواليد الأكثر انخفاضاً، أن توجِّه مواردها التعليمية إلى تحسين النوعية وتوفير المساواة والعدالة في الحصول على التعليم. وما تجربة دول مثل تايلند إلاّ توضيحاً على تحقُّق مثل هذه الفوائد

على مستوى المجتمع ومستوى الأُسرة لأن الآباء الذين لديهم عدد أطفال أقل أكثر قدرة على توفير الكتب والزي المدرسي وغير ذلك من الحاجات المرتبطة بذهاب أطفالهم إلى المدارس.

وكبر السن في المجتمع هو أثر آخر من آثار تدني المواليد والوفيات السريع، رغم أن ذلك يستغرق وقتاً أطول حتى يمكن الإحساس به. فعدد سكان العالم ممن هم في سن الـ ٦٥، أو أكثر قُدِّر في عام ١٩٩٠، بـ٢٩٥ مليون. ورغم أن النسبة المئوية لمن هم في سن الـ٦٥ أو أكثر هي أعلى ما تكون في الدول المتقدمة، إلاّ أن الدول النامية تشيخ هي الأخرى. إذ لدى الدول النامية الكبيرة مثل الصين والهند أعداد كبيرة من كبار السن، رغم أنهم لا يشكلون أكثر من ٥ بالمائة من إجمالي السكان؛ والمجموعات العمرية كبيرة السن تنمو بمقدار الضعف بالنسبة لمعدلات عدد السكان من كلِّ الأعمار. وتعني درجة اعتماد السكان الكبار على الغير وحاجاتهم الصحية، أن هذه الاتجاهات سيكون لها نتائج هامة على الإنفاق الاجتماعي.

ولا زال أمام الدول النامية وقت قبل أن يصل عدد سكانها المستويات التي يمكن ملاحظتها الآن في الدول الأوروبية: ١٤ بالمائة من السكان كانوا من الفئة العمرية ٦٥ سنة أو أكثر في عام ١٩٩٠، و٢٢ بالمائة يتوقع لها أن تصبح في تلك الفئة في عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن كِبرَ سنِّ مجموعات كبيرة تصل الآن إلى سن البالغين الشباب قد يسبِّب مشاكل خطيرة ما لم يجر استثمار مناسب في البنى التحتية الصحية والاجتماعية خلال الفترة التي تكون فيها هذه الأجيال في سن العمل. فاستثمار الموارد البشرية في الفئات العمرية الأصغر سناً عامل هام في القدرة على إعالة كبار السن فيما بعد. وسيكون أمام الدول النامية التي تمر بالتحولات الديموغرافية السريعة وقت أقل من الدول الأوروبية كي تعد نفسها لسكان هم كبار السن.

التوقعات السكانية المستقبلية

أكبر أثر لمعدلات المواليد العالية وأكثرها أهمية بالإضافة إلى الزخم الديموغرافي هو الزيادة الكبيرة في حجم السكان المطلق المتوقع حدوثه في الأقاليم النامية على مدى العقود

الثلاثة القادمة. ووفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن يزداد العدد الكلي للسكان بما يقرب من ٣ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، عندما يصل العدد الإجمالي إلى ١ر٨ بليون (انظر جدول ٢). وبعبارات مطلقة، فإن هذه الزيادة أكبر من الزيادة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠، مع توقع أن ٩٥ بالمائة من النمو سيحدث في الدول النامية، وأكبر زيادة مطلقة – ١ر٧ بليون – من المتوقع أن تحدث في آسيا، حيث يُتوقَّع أن تضيف الهند ما يقرب من نصف بليون، ويمكن أن تزيد الصين أكثر من ٣٣٠ مليون. والنسبة المئوية للزيادة هي أقل مما كانت عليه من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠، ولكن الزيادة المُطلقة هي أكبر منها على الرغم من معدلات النمو السكاني الأدنى وذلك بسبب الأعداد الكبيرة جداً من السكان الموجودين حالياً على أراضي هاتين الدولتين. أمّا في إفريقيا، التي بدأ التحول فيها إلى نسبة المواليد الأدنى يأخذ مجراه، فإن من المتوقع أن تكون كل من الزيادة المطلقة والزيادة في النسبة المئوية عالية جداً.

وبُنيت التوقعات في جدول ٢ على تقييم للاتجاهات الحديثة في المواليد والوفيات دولةً دولة ومطبقة على تقديرات السكان وفق الفئات العمرية المحددة بالنسبة لكل دولة. وتعتمد دقة هذه التوقعات وغيرها التي تمت مناقشتها في هذا الفصل على نوعية بيانات الخط القاعدي وعلى الافتراضات التي استخدمت لتفحُّص هذه التوقعات. وتصبح آثار الفروق الصغيرة في كل من هذه العوامل أكبر كلما ازداد المدى الزمني للتوقعات. وهكذا يتحدث علماء الديموغرافيا ببعض الثقة عن التوقعات التي تشمل العقد من العقود، ولكنَّهم ينظرون للتوقعات طويلة المدى كنوع من التمرين الذي يستهدف إيضاح كيف أن مجموعات من معدلات المواليد والوفيات والهجرة يمكن أن تؤثر على مستقبل حجم السكان والتركيبة العمرية.[١٢]

والتوقعات التي جرت مؤخراً حساسة بصورة خاصة للتحولات في معدلات المواليد. وعلى سبيل المثال، فشلت التوقعات الأسبق زمنياً بالنسبة لعدد من دول أمريكا اللاتينية في توقُّع التدنيات السريعة في المواليد التي حصلت هناك، كما أن التوقعات الحالية لذلك الإقليم هي أدنى من تلك الخاصة بعقدٍ مضى. وفي حالات أخرى مثل الباكستان، فإن

المواليد تدنَّت بأكثر مما كان متوقعاً في السابق، بحيث إن التوقعات الحالية هي أعلى من السابق. كما أعد قسم السكان في الأمم المتحدة توقعات بديلة تتضمَّن تدنيات مواليد أبطأ وأكثر سرعة مما جاء في جدول ٢. وبالنسبة للدول النامية، فإن إجمالي السكان في عام ٢٠٢٥ من المتوقع له أن يكون نصف بليون أدنى في المتغيِّر «المنخفض» وأعلى بنفس القَدَر في المتغيِّر «العالي».[١٣]

وحتى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) الذي يسبِّب مرض الإيدز، كانت توقعات السكان تفترض بصورة عامة أنه سيكون هناك تغيّر قليل في اتجاهات الوفيات ليبرِّر افتراضات منفصلة لذلك المتغيِّر . ولكن مع تنامي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، يحاول المحلِّلون تقييم الأثر الديموغرافي المحتمل للإيدز. وهم يتوصَّلون إلى نتائج متغايرة بصورة واسعة، وبخاصة بالنسبة للدول الافريقية التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية انتشاراً واسعاً. ويرى البعض منهم أن الفيروس/ الإيدز سيؤدي إلى تخفيضات مطلقة في عدد السكان في ذلك الإقليم، بينما يرى غيرهم أن انتشار الفيروس من المحتمل أن يصل إلى مرحلة الاستقرار عند مستويات تجعل تدني عدد السكان على المستوى الاقليمي أو حتى القومي أمراً غير محتمل، رغم أنهم يقبلون الامكانية القائلة إن هذا التدني يمكن أن يحدث في الأقاليم ذات الانتشار العالي في عدَّة دول وبأعداد صغيرة في المدن الرئيسية. وحتى بدون تدني حقيقي في عدد السكان، فإن أثر الفيروس/ الايدز من المحتمل أن يكون خطيراً. ويزداد تعقيد هذا الأثر بحقيقة أن نسبة عالية من البالغين المصابين سيظلُّون على قيد الحياة زمناً يكفي لإنجاب أطفال، سيكون الكثيرون منهم أنفسهم مصابين بالفيروس/ الايدز، ولكن هؤلاء البالغين المصابين لن يظلوا على قيد الحياة طويلاً لتربية أطفالهم حتى يصل هؤلاء الأطفال إلى سن البلوغ؛ وسيخلق هؤلاء اليتامى المصابون بالإيدز أعباء هائلة لأقاربهم وغيرهم الذين يظلُّون على قيد الحياة.

وتحاول أكثر توقعات السكان حداثة التي تقوم بها الولايات المتحدة تفسير وفيَّات الإيدز المحتملة. ففي ١٥ بلداً ينتشر فيها المرض بدرجة عالية. يتوقع أن يكون إجمالي عدد السكان فيها في عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٣١٠ مليون لا يشملون وفيات الإيدز؛ وبعد

احتساب وفيات الإيدز سيصبح العدد ٢٩٨، بفارق ١٢ مليون. وبالنسبة ليوغندا، فإن توقعات عام ٢٠٠٥ هي ٢ر٢٩ مليون بدون احتساب وفيات الإيدز و٨ر٢٧ مليون بعد احتسابهم.[١٤]

التوقعات البديلة على المدى البعيد

تتطلَّب توقعات السكان فيما هو أبعد من العقدين القادمين افتراضات تخمينية حتى أكثر مما قيل عن هذين العقدين بالنسبة للمسار المستقبلي لمعدلات المواليد والوفيات. وتكمن القيمة الرئيسية لمثل هذه التوقعات في أنها توضّح الآثار البعيدة المدى القوية للزخم السكاني على الحجم الإجمالي للسكان في مختلف الأقاليم وكذلك أثر الفروق الصغيرة نسبياً للسرعة التي تنهي بها الدول النامية تحوُّلاتها الديموغرافية. وقد بُنيت توقعات السكان على المدى البعيد التي روجعت حديثاً التي أعدها البنك الدولي على تقديرات دولة دولة حول متى سيكتمل التحول الديموغرافي. وتظهر هذه التوقعات كم سيكون حجم السكان المستقر أو شبه المستقر في ظل مثل هذه الظروف. ويلخص جدول ٥ نتائج هذه التوقعات للدول النامية ككل وبالنسبة لأكبر دولتين ناميتين حجما، الصين والهند. وتفترض التوقعات أن معدلات المواليد في معظم الدول النامية ستكون عند مستوى الاستبدال أو ما هو قريب منه بحلول عام ٢٠٣٠ تقريباً، مع الوصول إلى ذلك المستوى في وقت أبكر بعض الشيء في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وفي وقت أبعد من ذلك بالنسبة لجنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. وبسبب الزخم، فإن من المتوقع أن يستمر نمو عدد السكان في الدول النامية فيما هو أبعد من المستوى المتوقع البالغ ٨ر٦ بليون في عام ٢٠٢٥ إلى إجمالي مستقر عند ١٠ بلايين بحلول نهاية القرن القادم. وتستمر الصين، ذات التوقعات البالغة ٥ر١ بليون في عام ٢٠٢٥، في النمو لتصل إلى ٧ر١ بليون بحلول عام ٢١٥٠، وكذلك الهند التي يتوقع أن تصل إلى ٤ر١ بليون في عام ٢٠٢٥، وإلى ٨ر١ بليون في عام ٢٠٧٥. ورغم أن الهند تبدأ بقاعدة سكانية أصغر، فإنها من المتوقع لها أن تتجاوز حجم الصين النهائي وذلك بسبب الزخم المُضاف المرتبط بتحولها فيما بعد إلى مستوى الاستبدال في نسبة مواليدها.

جدول ٥. توقعات السكان طويلة المدى (بالبلايين)

	السنة		
	٢٠٢٥	٢٠٧٥	٢١٥٠
الدول النامية	٦ر٨	٩ر١	١٠ر٠
الصين	١ر٥	١ر٦	١ر٧
الهند	١ر٤	١ر٨	١و٩

Source: Eduard Bos et al., *World Population Projections, 1994–95 Edition* (Washington, DC: World Bank, forthcoming, 1994).

جدول ٦. عدد السكان في عام ٢١٥٠ مع المعدلات الاجمالية للمواليد المختلفة (بالبلايين)

	متغيّر وسط أ	متغيّر وسط إلى منخفض ب	متغيّر منخفض جـ
كل الدول النامية	١٠ر٠	٥ر٧	٥ر١
الصين	١ر٤د	٧ر٠	٥ر٠
الهند	١ر٩	٩ر٠	٧ر٠

أ – يفترض المتغيّر الوسط معدّل مواليد عند مستوى الاستبدال.

ب– يفترض المتغيّر الوسط إلى منخفض أن معدل اجمالي المواليد سيصل دون مستوى الاستبدال حوالي عام ٢٠٤٠ ولكنه يعود إلى مستوى الاستبدال فيما بعد.

جـ– يفترض المتغيّر المنخفض أن معدل إجمالي المواليد سيصل إلى دون مستوى الاستبدال ويظل كذلك.

د– تختلف الافتراضات الكامنة وراء هذه التوقعات عن توقعات البنك الدولي في جدول ٥٠ إذ يفترض البنك الدولي أنّ الصين ستظل عند المواليد في مستوى الاستبدال على مدى القرن القادم، في حين تفترض الأمم المتحدة أنها (أي المواليد) ستهبط إلى دون مستوى الاستبدال. وفي المتوسط، فإن الفروق دولة دولة في الافتراضات تلغي بعضها بعضاً في إجمالي الدول النامية.

Source: Carl Haub, *The UN Long-Range Population Projections: What They Tell Us* (Washington, DC: Population Reference Bureau, Inc., 1992).

وتفترض هذه التوقعات أنه عندما تستكمل الدول تحولاتها إلى نسبة المواليد المنخفضة، فإن معدل المواليد الإجمالي فيها سيكون قريباً مما يسمّى مستوى «الاستبدال» الواصل إلى ١ر٢ ولادة لكل امرأة. ويُسمى هذا المعدل نسبة المواليد عند مستوى الاستبدال لأن جيل الوالدين سيكون مساوياً في الحجم لجيل أطفالهم بعد أخذ الوفيات التي قد تحدث ما بين الولادة وسن الإنجاب بعين الاعتبار. وكانت التجربة حديثة العهد في عدة دول أوروبية غربية هي أن التدني في معدلات المواليد الإجمالية لا تتوقف عند ١ر٢. إذ إن لدى بعض الدول (إيطاليا واسبانيا وألمانيا) الآن معدل مواليد إجمالي أقل من ٥ر١؛ وفي غيرها (السويد) وصل إلى دون الاستبدال ولكنه عاد فيما بعد إلى ما هو قريب من مستويات الاستبدال.

وأعدَّت الأمم المتحدة مؤخراً مجموعة من التوقعات السكانية لإيضاح الأثر المحتمل للتحولات إلى ما دون نسبة المواليد الاستبدالية في الدول النامية.[١٥] ويلخّص جدول ٦ بعض النتائج من هذه التوقعات؛ وهي توضّح أن تدني نسبة المواليد إلى ما هو أبعد من مستوى الاستبدال يمكن أن يكون له آثار قوية على الحجم النهائي لسكان دولة من الدول. وبالنسبة للدول النامية ككل، فإن حجم السكان المتوقع في المتغير «وسط إلى منخفض» أو «منخفض» هي حوالي نصف ذلك الحجم في المتغيِّر «وسط». وفي الصين، فإن إجمالي الـ «وسط إلى منخفض» البالغ ٦٩٤ مليون في عام ٢١٥٠ هو أقل بكثير من عدد سكان الصين الحالي الذي يقرب من ٢ر١ بليون. وفي الهند، فإن إجمالي المدى البعيد هو أقل بقليل من عدد سكانها الحالي. ومن المهم الاعتراف بأن هذه الإجماليات طويلة المدى البديلة المنخفضة يجري التوصل لها بعد مرحلة متوسطة يصبح إجمالي عدد السكان خلالها أكبر حجماً بسبب تأثير الزخم الديموغرافي *الحالي*. وهكذا ففي المتغير «وسط إلى منخفض»، يصل حجم سكان الصين إلى مستوى ذروي هو ٣ر١ بليون خلال العقد الأول من القرن القادم قبل أن يستقر ثمَّ يتدنّى. وفي الهند ستحدث الذورة البالغة حوالي ٣ر١ بليون في الأربعينات من القرن الحادي والعشرين.

إلى أي حدٍ يحتمل أن يحدث أحد هذه السيناريوهات محل التوقعات «متوسطة الحجم» المعيارية؟ ويستكشف العمل الجاري الذي يقوم به جون بونغارتس تغيّرات السياسات

والبرامج التي قد تخفّض إجمالي عدد السكان إلى دون التوقع المعياري البالغ ٢ر١٠ بليون من الناس بحلول عام ٢٠٧٥.[١٦] ويقوم بونغارتس بتفحص ثلاثة سُبل يمكن أن يحدث هذا من خلالها.

الأول هو القضاء على نسبة الوفيات غير المرغوب فيها الحالية عن طريق التوسع الفوري في خدمات التخطيط الأسري عالية النوعية للأزواج الذين يبدون رغبة في تأخير أو تحديد المواليد ولكنّهم لا يفعلون ذلك حالياً. ويُقدَّر أثر هذا على عدد سكان الدول النامية بـ٩ر١ بليون، مما سيجعل إجمالي عدد سكان الدول النامية في نهاية القرن الحادي والعشرين يهبط من ٢ر١٠ إلى ٢ر٨ بليون.

والسبيل الثاني سيكون حفز الأزواج أن يكون لهم أُسر أصغر حجماً من خلال تزايد تعليم الفتيات وغير ذلك من التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية المعروفة بأنها وثيقة الارتباط بتخفيض المواليد. ويمكن لهذا أن يُقلِّم بليوناً آخر من الاجمالي المتوقع وسيؤدي إلى جعل اجمالي عدد السكان المتوقع ٣ر٧ بليون. وسيظلُّ هذا أكثر بـ ٨ر٢ بليون من الناس زيادة عن عدد السكان الحالي (٥ر٤ بليون في عام ١٩٩٥) في الدول النامية. ومرَّة ثانية فإن هذا هو نتيجة الزخم الديموغرافي – أي النمو الذي سيحدث حتى لو انخفضت نسبة المواليد بسرعة إلى مستوى الاستبدال. ومن الأمور المغرية أن يُؤخذ الزخم كحقيقة ديموغرافية لا مفرَّ منها. وعلى أية حال، فإن المحاولات من مثل توقعات الأمم المتحدة الـ «وسط إلى منخفض» و«منخفض» طويلة المدى توضّح أنه ليس هناك حاجة لاعتبار الزخم أمر حتمي لا مفرَّ منه.

والسبيل الثالث الذي يتفحصّه بنغارتس لتخفيض عدد السكان إلى دون التوقعات المعيارية هو التأكيد على الأثر الذي يتركه توقيت حمل الأطفال على الزخم السكاني. فتأخير بداية الحمل والفترات الأطول ما بين الحمل والحمل يمكن له أن يخفض هذا الزخم حتى لو استمرت النساء في الحصول على ولادتين خلال سنوات حملهن.[١٧] ويقدِّر بونغارتس أن تأخير خمس سنوات في متوسط عمر حمل الأطفال من شأنه أن يستقطع ٢ر١ بليون من الزيادة المتوقعة البالغة ٨ر٢ بليون والمرتبطة بالزخم السكاني.

إلى أي مدى يمكن أن تكون الفكرة القائلة إن الزخم السكاني يمكن تخفيضه من خلال إجراءات السياسات العامة؟ وتوضح التجربة مع التخطيط الأسري وبرامج الصحة الإنجابية أن الأزواج يلجأون إلى الخدمات عالية النوعية عندما توفَّر لهم وأن استعمال هذه الخدمات يسهم في صحة ورفاه الأمهات والأطفال وكذلك في تخفيض نسبة المواليد. كما تظهر الأبحاث الاجتماعية أيضاً أن الرغبة في الأسر الأصغر حجماً التي تحفز الأزواج على استعمال مثل هذه الخدمات مرتبطة بازدياد التعليم، وبخاصة للفتيات، وأن التعليم يمكن له أن يرفع العمر المتوسط عند الزواج والعمر المتوسط للحمل. وهكذا، فإنه يمكن لاستراتيجية شاملة لتوسيع خدمات تخطيط الأسرة/ الصحة الإنجابية، وتوسيع الفرص التعليمية والجسر على الهوَّة بين الجنسين في التعليم، بالإضافة إلى الجهود الأخرى الرامية لتحسين مكانة المرأة أن تحدث المزيد من التسارع في التحول إلى نسبة المواليد المنخفضة في الدول النامية، ويمكن لها أن تدفع بنسبة المواليد إلى أسفل إلى المستويات التي تستطيع تخفيض الأثر طويل المدى للزخم الديموغرافي بصورة ذات دلالة.

وتوقيت هذه التدخلات أمر حاسم لهذه الاستراتيجية. وحتى تستطيع الدول النامية أن تتقدم على موجة الزخم الديموغرافي، لا بدَّ من القيام الآن باستثمارات كبيرة لتوسيع التخطيط الأسري وفرص التعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الرئيسية. وهذا تحدي هائل لأن عدد الناس الذين يتوجب تقديم الخدمات لهم سيزداد بأبعاد كبيرة جداً خلال العقدين القادمين. ويتمثَّل التحدي في تصميم وتنفيذ طرق استراتيجية تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات دول بعينها والوقت اللازم للتدخلات المختلفة حتى تُحدث مفعولها. وبدون ذلك قد تستمر جهود التنمية الاجتماعية بطريقة روتينية مملَّة وتسير بطريقة أسرع لا لشيء إلاّ لتتوقف من جديد، أو تواجه ارتفاعاً في التكاليف على المدى البعيد بسبب الحاجة للاستمرار في التوسع لكي تظل تساير الأعداد المرتبطة بالزخم.

وقد تكون هناك حاجة في القطاعات الاجتماعية إلى ما يشبه استراتيجية التراكم السريع التي نودي بها في يوم من الأيام كطريقة لتوليد الانطلاقات الصناعية. ويمكن لمثل هذه الاستراتيجية أن تصل بالصلات المتدائبة بين الإجراءات المباشرة وغير المباشرة إلى الحد

الأقصى لإبطاء النمو السكاني وتحقيق الفوائد الأخرى المرتبطة باستثمارات القطاعات الاجتماعية. وعلى المدى القصير، فإن نسبة المواليد الأدنى تبطئ النمو في أعداد الأطفال في سن المدرسة وتسهِّل الجهود الرامية للتوسُّع في امكانية الوصول إلى التعليم وفي نوعيته. كما تساعد الاستثمارات التعليمية بدورها في حفز أنماط الأُسر الأصغر حجماً وتُحدث حالات الحمل المتأخِّرة اللازمة لكبت أثر الزخم الديموغرافي. وتركيبة هذه العوامل من شأنها أن تحدث الاستقرار السكاني في وقت مبكرٍ أكثر وتسرُّع تنمية الموارد البشرية. وهذا يشبه، حقيقة، ما حدث في عدة دول شرق آسيوية التي حقَّقت في آن واحد التحولات السريعة في نسبة المواليد المنخفضة والتراكم السريع في رأس المال البشري.[١٨]

إعادة التوزيع الجغرافي للسكان

أحد الأبعاد الهامة في النمو السكاني السريع في الدول النامية هو التغيّر الناجم في التوزيع الجغرافي للسكان. ولم يكن عدد سكان الدول النامية الذي يعتبر «مديني» (منسوب إلى المدينة) سوى ١٧ بالمائة في عام ١٩٥٠.[١٩] وعلى أية حال، لم تكن المناطق المدينية مسؤولة عن سوى أكثر قليلاً من الزيادة في عدد سكان الدول النامية ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠؛ ويتوقع أن تكون المناطق المدينية مسؤولة عن نصيب متزايد من اجمالي زيادة السكان بين عامي ١٩٩٠، و٢٠٢٥ (انظر جدول ٧).

وبهذا الخصوص، تتبَّع الدول النامية نمطاً أصبح الآن مستقراً بالفعل في المناطق المتقدمة، حيث فاقت الهجرة من الريف إلى المدن المعدلات الأعلى للزيادة السكانية الطبيعية في المناطق الريفية. فنصيب الريف من سكان الدول النامية اليوم هو حوالي ٣٤ بالمائة ويتوقَّع أن يزداد إلى حوالي ٥٧ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٥ وبحلول ذلك الوقت، فإن نصيب مناطق المدن في الدول المتقدمة من المتوقع أن يتجاوز ٨٠ بالمائة.

وهناك اختلافات اقليمية هامة في المدى الذي يصل له الانتقال للمدن. فأمريكا اللاتينية أكثر انتقالاً للمدن بكثير (حوالي ٧٠ بالمائة من سكانها كانوا في المدن في عام ١٩٩٠) من آسيا أو إفريقيا (حوالي ٣٢ بالمائة من سكانهما كانوا في المدن في عام ١٩٩٠) ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من النمو السكاني *المتوقَّع* من *المتوقع* أن يحدث في مناطق المدن.

جدول رقم ٧. سكان مناطق المدن، ١٩٥٠ - ٢٠٢٥ (بالملايين)

	١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
الدول النامية			
إجمالي السكان	١٦٨٤	٤٠٨٤	٧٠٧٠
سكان المدن	٢٨٥	١٤٠١	٤٠١١
نسبة سكان المدن	١٧	٣٤	٥٧
الدول المتقدمة			
إجمالي السكان	٨٣٢	١٢١٥	١٤٠٤
سكان المدن	٤٥٢	٨٨٠	١١٧٧
نسبة سكان المدن	٥٤	٧٣	٨٤

Source: United Nations, *World Urbanization Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993).

جدول رقم ٨. عدد سكان أكبر ٢٠ مدينة في الدول النامية، ١٩٧٠ - ٢٠١٠ (بالملايين)

المدينة	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠١٠
ساو باولو	٨ر١	١٨ر١	٢٥ر٠
مكسيكو سيتي	٩ر١	١٥ر١	١٨ر٠
شنغهاي	١١ر٢	١٣ر٤	٢١ر٧
بومبي	٥ر٨	١٢ر٢	٢٤ر٤
بوينس أيرس	٨ر٤	١١ر٤	١٣ر٧
سيؤل	٥ر٣	١١ر٠	١٣ر٨
ريودي جانيرو	٧ر٠	١٠ر٩	١٣ر٣
بيجنغ (بكين)	٨ر١	١٠ر٩	١٨ر٠
كلكتا	٦ر٩	١٠ر٧	١٥ر٧
جاكرتا	٣ر٩	٩ر٢	١٧ر٢
تيانجين	٥ر٢	٩ر٢	١٥ر٧
مانيلا	٣ر٥	٨ر٩	١٦ر١
القاهرة	٥ر٣	٨ر٦	١٣ر٤
دلهي	٣ر٥	٨ر٢	١٥ر٦
كراتشي	٣ر١	٧ر٩	١٧ر٠
لاغوس	٢ر٠	٧ر٧	٢١ر١
بانكوك	٣ر١	٧ر١	١٢ر٧
طهران	٣ر٣	٦ر٧	١١ر٩
داكا	١ر٥	٦ر٦	١٧ر٦
اسطنبول	٢ر٨	٦ر٥	١١ر٨

Source: United Nations, *World Urbanization Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993).

ويتركز نمو المدن في الدول النامية في أكبر المدن. ففي خلال العقود الأخيرة، تعرضت مناطق الحواضر الكبيرة في الدول النامية إلى زيادات هائلة في عدد السكان. ولم تكن سوى حاضرة واحدة (شنغهاي) من بين الحواضر الـ٢٠ الأكبر اليوم في الدول النامية (انظر جدول ٨) يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين قبل عقدين من الزمان. وبحلول عام ١٩٩٠، تجاوز عدد سكان ٩ مدن منها الـ ١٠ ملايين في كل منها، إلاّ أنه بحلول عام ٢٠١٠، فإن من المتوقع أنه سيبلغ عدد سكان كل من هذه المدن الـ٢٠ الكبرى الـ١٠ ملايين أو أكثر، وأن ١٣ مدينة من بينها يتوقع أن يصل عددها زيادة عن ١٥ مليون. وتدل بيانات التعدادات الحديثة أن النمو السكاني في المدن الكبرى قد يكون قد أخذ في التباطؤ، ويعود ذلك جزئياً إلى المشاكل الناجمة عن إدارة وتوفير الخدمات على مثل هذا النطاق الواسع.

وتوفِّر تركزات السكان المدينية الكبيرة تحديات رئيسية للتنمية وللمحافظة على البنية الأساسية والخدمات – مثل التعليم والصحة والمياه والنظافة الصحية العامة والنقل العام – وبخاصة بالنسبة لتوفير فرص العمل. واختارت الكثير من الدول النامية، في جهودها الرامية لجعلها قادرة على التنافس في الأسواق الدولية، التحول إلى تكنولوجيات التصنيع التي توفِّر العمالة لا استخدامها، مما يؤدي إلى تفاقم المصاعب الكبيرة الموجودة فعلاً في خلق فرص العمل الجديدة الكافية. وثمَّت قلق آخر يتعلق بالنمو السريع للمدن الكبيرة.. يتمثل في تأثير ذلك على البيئة والموارد الطبيعية – أشكال التربة وطبقات المياه والغابات – مباشرة على شكل تلوث الهواء والمياه أو غير مباشرة من خلال السياسات التي تحفز على انتاج الغذاء والصادرات الزراعية اللازمة للإبقاء على الأعداد الكبيرة من سكان المدن.

الحركات السكانية الداخلية

ينجم النمو السريع للمدن الكبيرة عن كل من الهجرة من الريف إلى المدن والهجرة من المدن إلى المدن. وتتعرَّض الدول النامية لحركات كبيرة من البلدات والمدن الصغيرة إلى المدن الأكبر.

وتساهم عوامل مختلفة في حركة السكان الداخلية المتزايدة في الدول النامية. وقد ظلَّت الزيادة الطبيعية أعلى في المناطق الريفية، وبالتالي تزيد الضغوط على هذه المناطق. ويجبر التوزيع غير العادل للأراضي وموارد الإنتاج الزراعي الكثيرعلى هجر الأرض، كما أن

محاولات زيادة الانتاج باستخدام التكنولوجيات الزراعية الأكثر تقدماً يحدُّ من القدرة على استيعاب العمالة المتاحة لدى القطاع الزراعي. وفي بعض المناطق، على سبيل المثال الساحل الإفريقي، تؤدي الإدارة السيئة للتربة والمياه وموارد الغابات إلى زيادة تخفيض القدرة الاستيعابية للعمالة المتاحة لدى المناطق الريفية. وفي أوضاع عدم الاستقرار السياسي، يوفر العنف الريفي حافزاً إضافياً. وعلى جانب «الجذب» من معادلة الهجرة هذه، فإن المهاجرين المحتملين أيضاً يرون أن هناك فرص عمل أكبر لأنفسهم وفرص تعليم لأطفالهم في المناطق الحضرية. كما شجَّع تحسُّن وسائل النقل والاتصال من الحِراك الجغرافي في الدول النامية.

الهجرة الدولية

والقوى ذاتها التي تؤدي إلى الحركات السكانية الداخلية هي التي تحفز بصورة متزايدة التدفقات الكبيرة من المهاجرين عبر الحدود الدولية. ومن الناحية التاريخية، وفَّرت الهجرة الدولية صمام هروب خلال الفترة التي كانت الدول الأوروبية تعاني فيها من الضغوط السكانية المرتبطة بتحوُّلاتها الديموغرافية. وأصبحت الهجرة الدولية هامة بالمثل في الدول النامية على مدى العقدين الماضيين (انظر الفصل الثامن). ويقدِّر خبراء الهجرة، بناءً على تقارير التعدادات السكانية، أن أكثر من ٨٠ مليوناً من الناس كانوا يعيشون خارج مسقط رؤوسهم أو البلاد التي هم من مواطنيها خلال الثمانينات.[٢٠] ولربما ازداد هذا العدد منذ ذلك الوقت؛ ويضع تقرير للبنك الدولي صدر عام ١٩٩٢ العدد عند ١٠٠ مليون. وتضم هذه الأعداد الأفراد الذين تحرَّكوا لأسباب مختلفة – من المهاجرين بصورة قانونية ومعهم مَنْ يعيلونهم الباحثين عن فرص العمل والحياة الأفضل، والعمال غير المسجلين والمهاجرين بصورة سرية غير مشروعة، وكذلك اللاجئين السياسيين الذين يفرُّون من العنف والاضطهاد. ويزداد تفسير تدفقات الهجرة تعقيداً بسبب وجود المهاجرين غير المسجلين، ومختلف أنواع الهجرة، والتغيّرات على الحدود الدولية في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، فإن أعداد المهاجرين لا تشمل الملايين من ذوي الأصول العرقية الروسية وغيرهم من الجماعات الذين يجدون أنفسهم الآن يعيشون خارج جمهورية «الوطن» نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتي السابق.

ويتركَّز معظم الاهتمام بالهجرة الدولية على الحركات من الدول النامية إلى الدول المتقدِّمة؛ من المكسيك وأمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة، ومن شمال إفريقيا إلى أوروبا، وغير ذلك. وفي الحقيقة، فإن النصيب الأكبر من الذين ينتقلون من أوطانهم يظلُّون في الأقاليم النامية. ولدى إفريقيا السواد الأعظم من المهاجرين، بكل المقاييس، وهي مسؤولة عمّا يقدَّر بـ ٣٥ مليون من الاجمالي العالمي البالغ ٨٠ مليون الذي وردت تقارير عنه في الثمانينات. والكثير من اللاجئين الأفارقة هم لاجئون من العنف السياسي (بورندي وموزمبيق والصومال). ولكن هناك أيضاً تحركات هامة للاجئين الاقتصاديين إلى جنوب إفريقيا وغرب إفريقيا). أمّا في آسيا والشرق الأوسط، فإن التقديرات تصل إلى حوالي ١٥ مليوناً بمن فيهم الكثير من العمال في دول الخليج الفارسي الذين اضطربت حياتهم بسبب حرب الخليج عام ١٩٩١. والكثير من المهاجرين الآسيويين هم لاجئون من الاضطرابات السياسية، بمن في ذلك ملايين الأفغان والفلسطينيين. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فإن كلاً من الأوضاع الاقتصادية والسياسية من بين العوامل التي أدت إلى تحرك ٦ ملايين تقريباً داخل الإقليم بالإضافة إلى ما يقدَّر بـ١٣ إلى ١٥ مليوناً الذين تحرَّكوا من الإقليم إلى الولايات المتحدة وكندا.

وللتحركات السكانية الدولية مغزى اقتصادي واجتماعي وسياسي أكبر من المغزى السكاني المحض لكل من الدول المرسلة والمستقبِلة. ورغم أن حجم الحركة لا يمثِّل إلاّ نسبة صغيرة من إجمالي الزيادة السكانية في الدول النامية وبالتالي له (أي حجم الحركة) أثر كبت أصغر بكثير على ضغوط السكان في هذه الدول مقارنة بأوروبا خلال القرن التاسع عشر، إلاّ أن حركة مجرَّد نسبة صغيرة من إجمالي الزيادة السكانية السنوية التي تتعرَّض الدول النامية لها الآن تُترجم إلى ملايين الناس. ويوحي احتمال استمرار هذه الزيادات لعقدين قادمين على الأقل نتيجة للزخم الديموغرافي واستمرار الاختلافات في الفرص الاقتصادية، أو احتمال أن تصبح أكثر سوءاً، بين الدول المرسلة والمستقبلة بأن الضغوط التي تثير هذه التدفقات من غير المحتمل أن تخفَّ حدَّتها. إذ تخلق التوترات الاثنيَّة والعنصرية وغير ذلك من مشاكل استيعاب اللاجئين من حيث اللغة والثقافة، والاعتراف بتكاليف توفير الخدمات الاجتماعية للعمال المهاجرين ومن يعولونهم مناخاً عدائياً قد يجعل من

الهجرة أقل جاذبية للذين يحتمل قيامهم بالتحرك في المستقبل. فالمخاطر عالية إلى حد كبير. وتنزع عملية الهجرة إلى أن تكون انتقائية تجتذب أولئك العمال الأكثر تدريباً والأكثر طموحاً، ولذلك فإن الكثيرين من أصحاب الأعمال المحتملين يعارضون القيود على الهجرة. كما أن شبكات الاتصال بين المهاجرين، عندما يجري إقامتها، تنزع لتشجيع المزيد من الهجرة. وتفوق التحويلات الرسمية من العمال المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية، التي قُدِّرت بما يزيد على ٧٠ بليون في عام ١٩٩٠، المساعدة الرسمية للتنمية التي قُدِّرت بـ ٥٤ بليون في نفس العام. وبلغ صافي تدفُّق التحويلات الرسمية إلى الدول النامية،والتي هي أقل بكثير من الإجمالي الذي يضمُّ التدفقات غير الرسمية، ٣٧ بليون، أو ما يقرب من ٧٠ بالمائة من معونة التنمية لما وراء البحار (OAD) للدول النامية.

الاستنتاجات

تَمُرُّ الكثير من الدول النامية الخاضعة للتحولات الديموغرافية الآن من مرحلة معدلات المواليد والوفيات العالية إلى المنخفضة. وأصبحت بعض الدول متقدِّمة كثيراً في هذه العملية (أي الصين وعدة دول شرق آسيوية أخرى، وكذلك البرازيل والمكسيك ودول أمريكية لاتينية أخرى). والبعض الآخر (أي معظم دول جنوب الصحراء الإفريقية وعدة دول شرق أوسطية) لا زال يمرُّ في المراحل الأولية. والكثير من الدول (بما فيها دول جنوب آسيا مثل الهند وبنغلادش) هي في وسط هذه المراحل. وأدت القواعد السكانية الكبيرة، ومعدلات المواليد العالية التي بدأت الدول النامية من خلالها تحولاتها السكانية، بجانب التدنيات المفاجئة بصورة أكبر في الوفيات التي *بدأت العملية* إلى جعل النمو السكاني في الدول النامية أكبر وأسرع مما مرَّت به الدول التي أصبحت متقدمة الآن خلال تحولاتها.

وتترجم هذه القوى إلى زخم سكاني هائل تمرُّ به الدول النامية في الوقت الحاضر. وحتى مع تدنيات معدلات النمو السكاني، فإن من المتوقع للكثير من الدول أن يكون لديها زيادات مطلقة كبيرة في السكان على مدى عدة العقود القادمة. أمّا كم من هذه الزيادة سيحدث فعلاً فهذا يتوقف على السرعة التي يتم من خلالها تحقيق الانتقال إلى معدلات المواليد

الأكثر انخفاضاً. وسيكون للاستكمال المبكِّر للانتقال آثار عاجلة وآجلة على الحجم والتركيب النهائيين لعدد السكان. وأحد الآثار العاجلة سيكون النمو الأبطأ في أعداد المجموعات العمرية الأكثر شبابية الذين يشكِّل سلوكهم الانجابي الزخم السكاني. وعلى سبيل المثال، فإن الزيادة الأبطأ في أعداد الأطفال في السن المدرسيَّة سيجعل من الأكثر سهولة التوسع في فرص التعليم الابتدائي والجسر على الهوَّة بين الجنسين في التعليم، وسيساهم هذا في أنماط الأسر الأصغر حجماً والشروع في الحمل فيما بعد، وكلاهما يمكن أن يخفض بصورة حادة من عملية الزخم. فالعمل في سن متأخرة وزيادة المسافة الزمنية بين الحمل والحمل يمكن أن يكون لهما أيضاً فوائد صحية لكل من الأمهات والأطفال.

ويعتمد المستقبل الديموغرافي بدرجة شديدة على استراتيجيات الاستثمارات الاجتماعية التي تتبناها الدول النامية خلال العقدين القادمين، والتي (أي الاستراتيجيات) تمثل نافذة لفرص التأثير على الزخم السكاني. ويمكن للجهد المنسَّق للتوسع في الاستثمار في التخطيط الأسري والتعليم والصحة أن يسرِّع من الانتقال إلى نسبة المواليد المنخفضة في الدول النامية حتى بأسرع مما يفترض حالياً في أكثر توقعات السكان استحساناً. وهناك عقبات كبيرة في وجه مثل هذه الاستراتيجيات، بما في ذلك الأعداد الهائلة من الناس الذين يضافون إلى حظيرة المستفيدين من مثل هذه الخدمات نتيجة للزخم السكاني الحالي. وهناك حاجة إلى جهد رئيسي للتوسع في مثل هذه الخدمات لتجاوز موجة هذا الزخم.

أمّا البديل فهو الاستمرار في عملية الطحن الدائري – *الجري بصورة أسرع للوصول إلى الوقوف تماماً*– التي ظلت التجربة التي خاضتها الكثير من الدول على مدى العقدين الماضيين. ولأسباب متعدِّدة، فهذه ليست الطريقة التي يمكن إدامتها في الدول الفقيرة. إذ ستؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان، عاجلاً أم آجلاً إلى تخفيض القدرة على التعامل مع المشاكل الناجمة. وسواء كان لتجنُّب الانهيارات المحتملة في القدرة على الحكم وتوفير الخدمات أو كان لحصد العائدات الكبيرة المحتملة للاستثمارات الاجتماعية من حيث النتائج الديموغرافية ومستويات المعيشة الأفضل لأعداد كبيرة من الناس في الدول النامية، فإن التوسُّع في التخطيط الأسري والخدمات الاجتماعية المتعلقة به هو بديل أكثر جاذبية بكثير.

Notes

The author would like to thank Ed Bos, Randy Bulatao, Susan Cochrane, Jane Nassim, Sharon Stanton Russell, My Vu, and Chantal Worzala for help and comments. Robert Cassen, Mohammed Nizamuddin, and Tim Dyson also provided valuable comments and suggestions during the review process.

[1] For more information on pre-1950 trends, see Thomas W. Merrick and Population Reference Bureau Staff, "World Population in Transition," *Population Bulletin*, Vol. 41, No. 2 (December 1989) reissue.

[2] Eduard Bos et al., *World Population Projections 1992-93 Edition* (Washington, DC: World Bank, 1992).

[3] For discussion on this point, see Tim Dyson and Mike Murphy, "The Onset of Fertility Transition," *Population and Development Review*, Vol. 11, No. 3, September 1985, pp. 399-440. In the case of Africa, these authors attribute the rise in fertility to a reduction in the practice of post-partum abstinence and of subfecundity associated with venereal disease. "Fertility" in demographic parlance is a measure of the number of births; demographers refer to the capacity to conceive as "fecundity."

[4] For more detailed discussion of these trends, see Thomas W. Merrick, "Demographic Momentum," *Integration*, No. 33 (August 1992), pp. 57-64.

[5] Dyson and Murphy, op. cit.

[6] John Bongaarts, "A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility," *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 3 (March 1978), pp. 105-132.

[7] W. Parker Mauldin and John A. Ross, "Family Planning Programs: Efforts and Results, 1982-89," *Studies in Family Planning*, Vol. 22, No. 6 (November/December 1991), pp. 350-367.

[8] For a review of experience in Bangladesh, see John Cleland and James A. Phillips, *The Determinants of Reproductive Change in Bangladesh*, World Bank Regional and Sector Studies, 1993 (Washington, DC: World Bank, forthcoming).

[9] Thomas W. Merrick, "Social Policy and Fertility Transitions," *HRO Working Papers*, No. 3 (Washington, DC: World Bank, 1993).

[10] John Bongaarts, W. Parker Mauldin, and James F. Phillips, "The Demographic Impact of Family Planning Programs," *Studies in Family Planning*, Vol. 21, No. 6 (November/December 1990), pp. 299-310.

[11] World Bank, *Effective Family Planning Programs* (Washington, DC: World Bank, 1993), Table 1; see also W. Parker Mauldin and John A. Ross, "Contraceptive Use and Commodity Costs in Developing Countries, 1990-2000," *International Family Planning Perspectives*, Vol. 18, No. 1 (March 1992), pp. 4-9.

[12] Ronald D. Lee, "Long-Run Global Population Forecasts: A Critical Appraisal," *Population and Development Review*, Vol. 16, Supplement (1990), pp. 44-71; also, Nathan Keyfitz, "The Limits of Population Forecasting," *Population and Development Review*, Vol.7, No. 4 (December 1981), pp. 579-593.

[13] United Nations, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993).

[14] United Nations, "Demographic Impact of AIDS in 15 African Countries," in *World Population Prospects*, op. cit., Chapter 3, pp. 53-80. It is important to note that these assessments assume that the AIDS epidemic will continue to follow its unabated course until the year 2005, with the peak impact occurring about 12 years after its onset. Much of this remains speculative, and other assumptions about the time-path of the epidemic could yield different longer-term outcomes.

[15] For a review of the United Nations' longer-term projections, see Carl Haub, *The U.N. Long-Range Population Projections: What They Tell Us* (Washington, DC: Population Reference Bureau, Inc., 1992).

[16] John Bongaarts, "Population Policy Options in the Developing World," *Science*, Vol. 263, No. 11 (11 February 1994), pp. 771-776.

[17] When this occurs, current or period total fertility rates could fall below the replacement level even though individual couples will continue to have about two children each during their reproductive lifetimes (so that the cohort total fertility rate will be two). What changes is the pace at which younger and older couples have those two children.

[18] World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 191-195.

[19] Information in this section is based on United Nations, *World Urbanization Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993).

[20] Michael S. Teitelbaum and Sharon S. Russell, *Population Pressure and Migration Movements*, address to The International Parliamentary Workshop on Selected Issues of the ICPD Debate, New York, 1993; Philip L. Martin, "The Migration Issue," *Migration World*, Vol. 20, No. 5 (1992), pp. 11-15; and United Nations Population Fund (UNFPA), "Population, Migration, and Development in the 1990s," *The State of World Population* (New York: UNFPA, 1993).

الفصل الثالث

السكان والتنمية من منظور تاريخي

ألن سي كيلي ووليم بول ماك غريفي

منذ عام ١٩٥٠، كُتِبَت المجلَّدات عن عواقب النمو السكاني، الناجم عن فترة نشطة وإلى حد ما مثيرة للنزاع في الجدل السكاني الطويل بين أولئك الذين يقدِّرون أن النمو السكاني معاكس بدرجة كبيرة لخطوِ الرخاء الاقتصادي وأولئك الذين يرون أن تأثيراته ستكون متواضعة نسبياً، بل حتّى إيجابيَّة.[١] وأحد المظاهر التي تلفت الأنظار في هذا السيل المنهمر من الآراء الأكاديمية هو الميل لتحاشي ما يقدِّمه التاريخ من تبصُّر ووجهات نظر، وعوضاً عن ذلك تقديم نظريات وتفسير الشواهد ضمن نطاق قِصَر النظر والرؤية النَفَقيَّة : في إطار زمني قصير المدى وبتركيز على العواقب (الاقتصادية الكبرى أساساً) المحدودة. فمن ناحية، فإن مثل هذا التوجُّه قصير النظر والضيِّق هو مدعاة للسخرية، لأن الجدل السكاني ظل محتدماً طوال قرنين من الزمان؛ ومن ناحية أخرى، فإن هذا التوجُّه اللاتاريخي مسؤول جزئياً عن عجز المتجادلين عن الوصول إلى اتفاق وذلك لأن قواعد اللعبة لم يجر تحديدها بصورة حسنة.

وتحاول هذه المقالة إيجاد نوع من التوفيق المتواضع للجدل عن طريق النظر في موضوعين تاريخيين. الأول، هو أن المقالة تتفحَّص تاريخ الأفكار المتعلقة بالسكان في فترة ما بعد الحرب وتفسِّر «التعديليَّة (revisionism)» وهي تقييم «لا يثير الذعر» بالنسبة لعواقب عدد

السكان المهيمنة بين علماء الاقتصاد في الميدان. والثاني، هو أن المقالة تقدِّم مراجعة لكيفيَّة تمكُّن النمو الاقتصادي الحديث منذ الانقلاب الصناعي من التغلب على القيود التي فرضها النمو السكاني السريع، في نفس الوقت تماما الذي تغلَّب فيه على القيود الأخرى التي أبقت على معظم الجنس البشري في مستويات معيشيَّة منخفضة جداً طوال المائتي ألف سنه الأولى من وجوده كنوع من أنواع الكائنات الحية. إلا أنه قبل عملية التغيير هذه، وهي عملية لا زالت بالكاد في بدء مسارها في معظم الدول منخفضة الدخل، فإن التقدم يمكن أن يتوقف بفعل الكثير من الحواجز، من بينها النمو السكاني السريع. وهاتان الجرعتان من المنظور التاريخي لن تشفيا الأسباب الأساسية للخلاف، وهي الأسباب التي تكمن في الأساس في الشكوك التجريبية المحيطة بعواقب التغيُّر الديمغرافي. إلا أنها تستطيع، على أية حال، التخفيف من الخلاف عن طريق الإشارة بوضوح أكثر إلى المصادر المنهجية الهامة للجدل، وبالتالي تضع هذا الجدل على أرضية أكثر صلابة.

التعديليَّة: تاريخ لأفكار في الجدل السكاني

استيقظ الاهتمام بالعواقب السلبية للنمو السكاني السريع بين محللي قضايا السكان بفعل الرسالة الأصلية المثيرة للمخاوف حول الموضوع التي كتبها توماس مالثوس الموّقر والتي نشرت قبل ما يقرب من مائتي عام خَلَت .[٢] وجرى ويجري تحدّي هذه النظرية التشاؤمية «التقليدية» بين الحين والآخر من قِبل المتفائلين حول قضايا السكان، وأحدث ما تم ذلك مع انتشار «التعديليَّة» وهي وجهة نظر تناهض التشاؤمية المالتوسيَّة ومعادية لنظريات الربط بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي.

ومفتاح فهم التقييمات «الجديدة» لا يكمن في التركيز على اتجاه أثر النمو السكاني السريع. (وفي الحقيقة، يخْلُصُ معظم التعديليين أن الكثير من الدول النامية، إن لم يكن معظمها، ستستفيد من النمو السكاني الأبطأ.) بل إن المفتاح هو في تبنِّي منظور منهجي يسلِّط الأضواء على المدى المتوسط حتى المدى الأطول، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، والتغذية الراجعة داخل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهذا يتناقض مع المنظور «التقليدي» الذي يؤكد على الآثار السلبية على المدى القصير التي

تشتقُّ مما يبدو وكأنه طبيعة ثابتة للموارد (أي تناقص العائدات)، ويقلِّل من شأن قدرة الأنظمة الاقتصادية على التكيُّف من خلال ديناميكيات تراكم رأس المال البشري والتغيُّر التكنولوجي.

ولا تتميز التعديليّة بتنبؤ أثر إيجابي صافي للنمو السكاني. وعوضاً عن ذلك فهي تؤكد أن: (١) هناك آثار معزِّزة على المدى المتوسط في مقابل التكاليف السلبية للنمو السكاني السريع على المدى القريب، (٢) وهذه الآثار يتمُّ حفزها مباشرة وغير مباشرة عن طريق النمو السكاني، (٣) والقوى التعويضية تخفِّف من الآثار السلبية/ المباشرة التي تسلَّط الأضواء عليها والتي تشتق بصورة رئيسية من العوائد المتقلِّصة للأراضي والبيئة والمعادن والغابات وغير ذلك من الموارد الشحيحة.

ومحاولة فهم الأسباب التي أدت إلى قيام النظرية التعديلية – وهي في الوقت الحاضر المنظور المسيطر لعلماء الديموغرافيا الاقتصادية في الولايات المتحدة – وكيف يمكن (أو ينبغي) التوفيق فيما بينها وبين المنظور التقليدي الأكثر، والأكثر إنذاراً بالنسبة لخطر عدد السكان، توفِّر مرْشحاً تاريخياً مفيداً لمراجعة وتقييم الآثار الناجمة عن النمو السكاني على التنمية الاقتصادية. ومثل هذه المراجعة قد تكون أيضاً مفيدة في التنبؤ بطبيعة الجدل السكاني في التسعينات.

ليست بالفكرة الجديدة

قد يكون الأمر مفاجأة أن التفكير التعديلي ليس بتلك الجدَّة، لأنه يرتبط بالكثير من الأحداث في الثمانينات. وفي الحقيقة فإن مصطلح «التعديلية (revisionism)» قد يكون تسمية خاطئة، لأنه كما يقال، المنظور المسيطر لعلماء الاقتصاد في الولايات المتحدة العاملين في الميدان السكاني على مدى فترة ما بعد الحرب. وجرى توثيق هذا التفسير في ورقة بحث قدِّمت في ندوة علم الاقتصاد بمناسبة اليوبيل الفضي لنوبل التي عقدت في ستوكهولم في السويد[٣] والتي تفحَّصت بتفصيل كبير كتابات علماء الاقتصاد الذين ساهموا في تقريرين للأمم المتحدة وتقريرين آخرين للأكاديمية القومية للعلوم حول عواقب النمو السكاني.[٤] ولا يتَّسع المجال هنا لإعادة كتابة حتى ولو جزء صغير جداً من ذلك الدليل ولكن نتائج هذه التقارير الأربعة تستحق عمل تلخيص لها هنا.

كان تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٥٣ مشتملاً على بذور التطور المستقبلي (seminal) وفي الوقت ذاته غير منذر بالخطر (non-alarmist) بصورة مميَّزة. والفصول التي تدور حول الاقتصاد تسبق زمنياً بثلاثة عقود الأفكار الرئيسية التي ترتبط في الوقت الحاضر بالنظرية التعديليَّة. وبصورة خاصة، يسقط التقرير من الحساب نزعة اختصاصيِّي السكان إلى التركيز على «ثبات» الموارد ويحثُّ بقوة على تبني منظور للمدى الأبعد، حيث تعامل «الثوابت» كما لو كانت «متغيرات»، على حدٍّ تصوير التقرير للخصائص.[٥] وهذا يمثِّل الأساس المركزي التحليلي للتفكير الاقتصادي الحديث حول التغيُّر الديموغرافي. وفي الحقيقة فإن من بين الواحد وعشرين أثراً مباشراً التي تم سردها، بعضها كان إيجابياً (مثل الحجم والتنظيم)، وبعضها كان سلبياً (مثل العوائد المتقلِّصة)، وبعضها كان محايداً (مثل التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي). وفي حين خمَّن تقرير الأمم المتحدة، شأنه شأن معظم التقديرات الحديثة، أن الأثر الصافي للنمو السكاني السريع في الدول النامية كان من المحتمل أن يكون سلبياً، إلا أن هذه النتيجة كانت حَذِرة، وبخاصة لأن التجارة الدولية والهجرة يمكن أن تخفِّف من النتائج، ولأن الآثار المترتبة على التوفير والاستثمار كانت، من الناحية النظرية على الأقل، غير مؤكَّدة تماما.[٦]

أما تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٧٣ فقد كان أكثر تشاؤماً بعض الشيء، يسلِّط الأضواء على عدة آثار للنمو السكاني على المدى الأقصر. وهذا صحيح بالنسبة للفصول التي تتحدَّث عن الغذاء، حيث استخْدِمت المنهجية التقليدية التي تركِّز على الآثار المباشرة، وإلى حدٍّ أقل المناقشة المتعلقة بالآثار على التوفير والاستثمار. على أية حال، فإن الاستنتاج الجديد الأكثر أهمية كان النتيجة اللافتة للنظر القائلة إن الأثر السلبي الصافي للنمو السكاني على النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد لم تكن واضحة في البيانات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الافتراضات المسبقة، عند علماء الديموغرافيا وصانعي السياسات، والقائلة إن الآثار السلبية للنمو السكاني على التنمية كانت كبيرة كمّاً، فإن العجز على «تأكيد» هذا الافتراض بسهولة من خلال الارتباطات (correlations) البسيطة، حتى وإن كانت غير حاسمة، أبقى على الجدل السكاني حيّاً وشجع على الإعلاء المستمر من شأن أصحاب النظرية التعديلية خلال العقدين التاليين.

وعلى النقيض من ذلك، يبدو تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٧١، لأول وهله، وكأنه «تقليدي» تماماً بل منذر بالخطر حقيقة. وتسرد الخلاصة التنفيذية التي كتبت بلغة حادّة حازمة، في مجرّد صفحات قليلة، أكثر من ٢٠ أثراً سلبياً للنمو السكاني، وتقلل من شأن الصلات الإيجابية، بل وتغامر بإعطاء تقييم كمي جريء يقول بأن ٢٥ بالمائة تخفيضاً في معدلات المواليد يمكن أن يرفع معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد الواحد بمقدار الثلث. والتشاؤم في هذه الخلاصة محيِّر بقدر ما هو مضلِّل، لأن معظم الأوراق البحثيَّة الأكاديمية الرئيسية التي تكمن وراء التقرير، وبخاصة (ولكن ليس استثناءً) تلك التي كُتِبَتْ من قبل علماء الاقتصاد تعطي تفسيرات مختلفة. وفي حين أنه غالباً ما يستشهد بتقرير الأكاديمية لعام ١٩٧١ على أساس أنه التبرير العلمي الرئيسي للقلق الذي يبديه أنصار النظرية التحذيرية حول نمو السكان، إلا أن هذا التقييم ليس له، حقيقة، ما يبرره لأنَّه يعتمد إلى حدٍ كبير على الخلاصة التنفيذية وهو، وهذا ما يؤسف له، غير صادق مع الأدلة والمناقشة للإسهامات العلمية الهامة للدراسة. أما لماذا حدث هذا، فإنه يظلُّ أمراً محيراً. ومما يثير الدهشة، أن الخلاصة التنفيذية لم يجر عليها أي تدقيق قط من قبل معظم المشاركين في دراسة الأكاديمية؛ وزيادة على ذلك، فإنه لم يُذكر على الخلاصة اسم مَن قام بتحريرها. وبناءً على تحرٍ كامل لهذا الأمر، خلُصنا إلى أن الخلاصة التنفيذية من المحتمل بأكثر ما يكون أن تكون حرِّرت من قبل أحد المساعدين في هيئة العاملين في الأكاديمية، مع تأثير قوي من جانب وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، وهي المموِّل للمشروع.[٧] وعلى أية حال، لا ينبغي وصف تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٧١ على أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب النظرية التقليدية/ التحذيرية؛ وفي الحقيقة، فإن التقرير، من حيث الكتابات العلمية لعلماء الاقتصاد المساهمين فيه، لا يختلف إطلاقاً عن تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٧٣ .

أما تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٨٦، فهو أكثر اتباعاً للتعديلية من بين الدراسات الرئيسية في فترة ما بعد الحرب. وقد كتب بصورة كاملة تقريباً من قبل علماء الاقتصاد، وتمثِّل الخلاصة التنفيذية التعاون الحقيقي بين العلماء الذين قاموا بجمع أوراق العمل. ويؤكد التقرير على الاستجابات الفردية والمؤسساتية للآثار الأولية للتغيُّر السكاني - ومن بينها، المحافظة (على الموارد) استجابة لشح (الموارد)، واستبدال عوامل الوفرة محل

عوامل الندرة في الإنتاج، والتجديد وتبني التكنولوجيا لاستغلال الفرص المربحة. وتعتبر هذه الاستجابات واسعة الانتشار، وينظر لها على أنها هامة من الناحية الكميَّة. كما يستعرض التقرير عدداً كبيراً من الدراسات التجريبية التي تنزع إلى إعادة تفسير القلق حول النمو السكاني السريع. وأربعٌ من هذه الاهتمامات جديرة بالملاحظة بصورة خاصة.

أولاً، وفقاً لتقرير الأكاديمية لعام ١٩٨٦، يعتبر القلق من أن النمو السكاني سيؤدي إلى استنزاف الموارد هو قلق في غير موضعه. فالعلاقة بين النمو السكاني واستخدام الموارد العالمية ليس قوياً كما زعم بذلك أنصار النظرية التحذيرية. وتعتمد هذه النتيجة على دراسات (١) محددات العرض من الموارد والطلب عليها (المرتبطة بأقوى ما يكون بمعدل الدخل للفرد الواحد)؛ (٢) والأثر النسبي للتغيُّر التكنولوجي الذي تحفزه الأسعار إزاء الحفز بطريق الصدفة على اكتشاف الموارد وفعالية استخدامها والتكاليف الأقل لاستخراجها؛ (٣) واستجابية المحافظة على الموارد في وجه ندرتها؛ (٤) وتقييم فعالية الأسواق والعمليات السياسية في تخصيص الموارد المستنزفة بمرور الوقت.

ثانياً، القلق من أن النمو السريع للسكان سيحدُّ بصورة ملحوظة من التوفير والاستثمار لا يجد دعماً من البيانات (المتاحة). وفي حين أنه ستحدث بعض الضحالة في رأس المال، فإنه لا يوجد تأثير شديد على النمو الاقتصادي، والنتيجة المتعلِّقة بالتوفير مبنية على العجز في الحصول على النتائج التجريبية النشيطة بدرجة معقولة لتوضيح أثر النمو السكاني والبنية العمرية على التوفير، مشتقة بصورة رئيسية (ولكن ليس بصورة استثنائية) من مقطع عرضي لبيانات دولية. والنتيجة المتعلقة بالاستثمار مبنية على تركيبة من التقييمات التجريبية ونماذج المحاكاة.

ثالثاً، القلق من أن النمو السكاني سيحوِّل الموارد بصورة كبيرة من تكوين رأس المال الفعلي الانتاجي إلى ما يُزعم أنه مجالات «أقل إنتاجية» مثل التعليم لا يجد تأييداً من البيانات (المتاحة). فالتسجيلات في القوائم التعليمية، التي اتسعت بصورة ذات دلالة حتى إزاء الضغوط السكانية، يجري تمويلها ليس عن طريق تحويل الموارد من الاستثمارات الأخرى بقدر ما هي عن طريق تخفيضات الإنفاق على التلميذ الواحد وعن طريق مكاسب الفعالية.

وفي حين أن هذا التخصيص يخفِّض كما يبدو في الظاهر من نوعية التعليم، إلا أن الأهمية الكميَّة لهذا الأثر يُحكم عليها على أساس أنها غير مؤكَّدة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن القلق الرابع حول الآثار السلبية للنمو السكاني على تردي الموارد المتجدِّدة، حيث يصعب تحديد حقوق الملكية أو المحافظة عليها (على سبيل المثال الغابات المطيرة) يعتبر كأنه (أي القلق) لا مبرر له. ومن المهم الاعتراف أن هذه النتيجة، التي تؤيد التشاؤم السكاني، هي نفسها تعديلية في توجهها لأنها تركِّز صراحة على دور التغذيات الراجعة (أي غياب هذه التغذيات الراجعة).

وفي حين أن دراسة الأكاديمية القومية للعلوم عام ١٩٨٦، شأنها شأن معظم الكتابات التعديلية نظرت إلى الأثر الصافي للنمو السكاني السريع في الدول النامية على أساس أنه سلبي، إلا أن هذه النتيجة جرى التخفيف منها بعناية. وهي تستحق أن نورد لها استشهاداً لأنها تمثِّل في نَبْرتِها التقييم السائد لدى معظم الديموغرافيين الاقتصاديين في الولايات المتحدة على مدى فترة ما بعد الحرب: «عند أخذ كلِّ شيءٍ بعين الاعتبار، فإننا نتوصَّل إلى النتيجة النوعية القائلة إن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية للدول النامية».[٨] وهذه العبارة، التي جرى التفاوض عليها بكل مشقَّة للحصول على دعم إجماعي من قبل مجموعة العمل التابعة للأكاديمية، تمثِّل عدَّة صفات مميِّزة للتفكير الاقتصادي الحديث حول السكان: (١) النمو السكاني له آثار إيجابية وأخرى سلبية (ومن هنا جاء استعمال عبارة «أخذ كلِّ شيءٍ بعين الاعتبار»)؛ (٢) والحجم الفعلي للأثر الصافي ـ حتى فيما إذا كان قوياً أو ضعيفاً ـ لا يمكن تحديده بناءً على الأدلة المتاحة (ومن هنا جاء استعمال تعبير «النوعية»)؛ (٣) ولا يمكن معرفة أي شيء سوى اتجاه الأثر من معدلات النمو الحالي العالي (ومن هنا جاء استعمال عبارة «الأبطأ» وليس «البطيء»)؛ (٤) والأثر الصافي يختلف من دولة إلى أخرى ـ وفي معظم الحالات سيكون هذا الأثر سلبياً، وفي بعض الحالات إيجابياً، وفي البعض الآخر محايداً (ومن هنا جاء استعمال عبارة «الدول النامية»).

إن التقارير المختصرة الرئيسية في فترة ما بعد الحرب حول عواقب النمو السكاني مُلطَّفة في تقييماتها، وبخاصة تلك الأجزاء التي أسهم بها علماء الاقتصاد. ويبدو أن مفهوم

«الطوارىء» في النظرية التعديلية في الثمانينات هو نتيجة لثلاثة عوامل: (١) النفوذ المتزايد لعلماء الاقتصاد إزاء الآخرين في النقاشات السكانية؛ (٢) وكتابات جوليان سايمون (Julian Simon) الذي فرض كتابه المؤثِّر *المورد النهائي* (*the Ultimate Resource*) تهديداً لمؤسسة البرمجة السكانية/ تخطيط الأسرة وأثار أعداد العديد من المقالات المسحية (بما في ذلك تقرير الأكاديمية القومية للعلوم) التي فضحت بطريقة منتظمة نتائج عقدين من البحث التجريبي؛[٩] (٣) والمناخ السياسي في تلك الفترة. وفي حين أن المناخ السياسي قد تغيَّر منذ ذلك الوقت، فإنه أقل عامل مؤثِّر من العوامل المسؤولة عن نظرية التعديلية لأن المنظور التعديلي ظل مستمراً وقد يكون قد هيمن على التفكير طوال معظم فترة ما بعد الحرب، على الأقل بين الديموغرافيين الاقتصاديين البارزين في الولايات المتحدة.

مستقبل التعديليَّة

هل ستظل التعديليَّة تهيمن على التسعينات وما هو أبعد من ذلك؟ هل يستطيع تاريخ الجدل توفير حلول حول مستقبل هذه التعديلية؟ وهناك عدَّة عوامل موازية تفعل فعلها.

أولاً والأكثر أهمية هو أن التعديلية قد تكسب المزيد من القوّة نتيجة لتنامي مبدأ الحرية الاقتصادية في الثمانينات، والانتشار المتزايد لبرامج التعديلات الهيكلية في الدول النامية في خلال هذه الفترة، وانهيار الاشتراكية والادارة الاقتصادية المركزية وظهور اقتصاد السوق في دول الكتلة السوفيتية السابقة في التسعينات. والأسواق هي الآلية المؤسساتية الرئيسية التي تخفِّف من الآثار المعاكسة قصيرة المدى للنمو السكاني. وبعبارة أخرى، فإن الكثير، إن لم يكن معظم، الضغوط على الموارد يجري تسويتها في الأسواق ومن خلالها.[١٠] وعلى سبيل المثال، فإن أشكال الندرة (التي تتسبَّب مثلاً بفعل معدلات النمو السكاني السريع) تظهر دلالاتها بفعل الأسعار العالية والتي توسِّع العرض وتحدُّ من الطلب بصورة أوتوماتيكية ومرنة وغالباً بصورة سريعة. وعلى النقيض من ذلك، فحيثما تكون الأسواق مشوَّهة أو محكومة، بصورة رئيسية من قبل الحكومات، فإن الآثار المعاكسة للنمو السكاني سوف تستمر، وقد تتضخَّم في بعض الحالات. وقد يكون ظهور الأسواق غير المقيَّدة نسبياً أهم عامل بمفرده سوف يقوم بكبت آية آثار سلبية للنمو السكاني السريع في العقد القادم وما بعده.

ثانياً، تساعد العديد من الجهود التي بُذلت في العقد الماضي لتحرير وتوسيع العلاقات الدولية على تشجيع التعديلية أيضاً. فعمليات التعديلات الاقتصادية المطلوبة لخدمة أحد العوامل الذي ينمو بسرعة نسبياً مثل السكان/ العمالة يجري تسهيلها بصورة كبيرة في البيئة التي يتحرك فيها رأس المال والعمالة والسلع بحرية نسبية، والتي يمكن أن تحلَّ، إلى حدٍّ ما، محلَّ تدفقات ذلك العامل. ومن الصعب التنبؤ بخطو وتوزيع القوى التحريريَّة من مثل تطوير القطاع الخاص والتوسع في التجارة وشكل الحكم الأكثر فعالية والأكثر ديموقراطية، والتي تكون متقدمة في الكثير من المناطق، وإن كانت إفريقيا أكثر الاستثناءات أهمية.

ثالثاً، سيؤدي انتشار وتبني التكنولوجيا في الإنتاج إلى إسكات أثر النمو السكاني السريع ويعمل على تغذية راجعة قوية في النظام. ومن الناحية النظرية، يمكن توضيح هذا الأثر برسم صورة تناقضية لبيئة فيها تركيبة إنتاجية، على سبيل المثال من رأس المال والعمالة، محدودة، وفي الحالات المتطرِّفة تركيبة إنتاجيّة «ثابتة». فالزيادة في نمو أحد العوامل يمكن أن تسبِّب بطالة أو عمالة غير كافية، مالم يحدث شيء يحفز نمو عامل مكمِّل. ويوضح جزء كبير من أدبيات النظرية التعديلية يوضح القوى الأوتوماتيكية (قوى التغذية الراجعة) التي تسبِّب نمو العامل التكاملي. على أية حال، وإلى حدٍّ أن خيارات الانتاج غير «ثابتة» ولكنها «مرنة»، من خلال إتاحة التكنولوجيات البديلة، فإن هناك حاجة أقل للتعامل مع النمو السكاني السريع من خلال نمو المدخلات المكمِّلة.

ويقف الجدل السكاني الآن على أرض صلبة. والتحول في التفكير غير مبني على دلائل تجريبية جديدة ومقنعة بل على تبني منظور منهجي. وسوف تستمر الاهتمامات الغريزية والحقيقية بالنمو السكاني السريع في إلهام البعض على التركيز على الآثار المباشرة قصيرة المدى، ولكنَّ هذه الاستراتيجية ستفشل في إقناع علماء الاقتصاد المحترفين.

وتمثِّل قوة وطبيعة «التغذيات الراجعة» التي قد تخفِّف أو تُحدث انعكاساً في الآثار السلبية الأولية للنمو السكاني المجال الباقي للخلاف في الجدل السكاني. ويفشل المحذِّرون في توقُّع مثل هذه التغذيات الراجعة وهم يقلِّلون من شأنها سلفاً، وفي بعض الأحيان عن

طريق محاولة تغيير «قواعد المشاركة العلمية» والمحادثة. وعلى سبيل المثال، يعلق ناتان كيفتز (Nathan Keyfitz)، وهو ديمغرافي مميَّز ولامع على «التغذيات الراجعة» بقوله:

> لا يتحدَّد المدى إلا بخيال الكاتب، والمجال لممارسة الذكاء مجال واسع... وأسلِّمُ بأن الأثر المباشر هو أولي، وأن عِبء إقامة الدليل يقع على عاتق مَن قام بإدخال أثر متوسط يمكن له أن يزعج الأثر المباشر الأولي.[١١]

ولا ينبغي للعلم السليم إلا أن يتطلب التحليل المتوازن الذي يأخذ التغذيات الراجعة بعين الاعتبار. وقد أدخل أصحاب النظرية التعديلية هذا التوازن في الجدل السكاني. وهذا الإسهام سيكون ثابتاً.

ويساعد تبصُّر رئيسي للتعديلية ـ القائل بأن العواقب السلبية للنمو السكاني تكون أكبر ما يكون عندما يجري حجب التغذيات الراجعة بسبب فشل السوق – على وضع جدول أعمال الجدل السكاني. فقد يركِّز المتشائمون على الجوانب السلبية حيث تكون التغذيات الراجعة ضعيفة (كما هي الحال بالنسبة لاستخدام الموارد المتجدِّدة في الأوضاع التي تكون المعلومات فيها غائبة). وقد يقدِّم المتفائلون أمثلة مغايرة. إلا أنه إذا كان هذا الحوار والبحث قد قُدِّم بصورة صريحة لتقييم القوة التجريبية للتغذيات الراجعة استجابة للنمو السكاني السريع، فإنه يمثل حواراً صحيّاً، مهما تكن النتائج.

السكان والتنمية قبل الانقلاب الصناعي

بعد طرح نظرية مالثوس جانباً، ظل علماء الاقتصاد يسعون للتوصُّل إلى نتائج تقوم على التجريب حول العلاقات الاقتصادية الديموغرافية. وأدى هذا البحث إلى إعادة تفحُّص للفترة الزمنية ذاتها في ماضي أوروبا التي كانت الملهم لتشاؤم مالثوس في «مقالة حول المبدأ السكاني (An Essay The Principle Of Population)» التي نشرت في عام ١٧٩٨. وبدأ المؤرخون الاقتصاديون والديموغرافيون، قبل ثلاثة عقود مضت، يسألون مرة ثانية، بموضوعية أكبر وبيانات (معلومات) أكثر تفوقاً، وبعلم قياسات اقتصادية أفضل، حول ما إذا كان النمو السكاني السريع يعيق التنمية على المدى البعيد. وفشل مالثوس من البداية في توقُّع القدرة على زيادة الاستهلاك والانتاج اللذين نجما عن تراكم رأس المال والابتكار التكنولوجي،

وبخاصة في الزراعة. وبالنتيجة، فقد أفرط في تقدير الأثر السلبي للنمو السكاني. ولكن إذا أعدنا النظر في ماضي بلاده، فقد كان مُحقّاً في جوانب هامة. وبصورة محدَّدة، كان المجتمع الزراعي الفقير في إنجلترا وويلز قبل عام ١٨٠٠، بما فيه من أسواق غير متطوِّرة وتوزيع غير عادل للدخل بين الفقراء الذين لا يملكون أرضا وطبقة أصحاب الدخل من الأرض، مُجْهداً وأصبح أكثر سوءاً نتيجة لإجراءات مثل معدلات الأجور والنصيب من الدخل الذي يذهب للعمال. وفي الفترات التي كان عدد السكان فيها ينمو بسرعة، كان مُلاَّك الأراضي يُثْرون على حساب العمال الذين لا يملكون الأرض.

ويثير الدليل التاريخي، الذي نَصِفُه باختصار فيما يلي، السؤال القائل: إلى أي مدى يكون التاريخ فيه مفيداً في وصف أثر النمو السكاني في أفقر الدول اليوم، وبالنسبة لأفقر الفئات في هذه الدول؟ وإلى الحدِّ الذي تستنسخ الأوضاع بين الفقراء في الوقت الحاضر الأوضاع التي كانت سائدة في الماضي، فإن النتائج التاريخية التي يتم التوصل لها تصبح مفيدة. وزيادة على ذلك، فإن معدلات النمو السكاني، والتي غالباً تتجاوز الثلاثة بالمائة في العام منذ الخمسينات هي أكثر سرعة بكثير مما سبق وأن عُرف على مدى فترات زمنية طويلة في التاريخ الأوروبي. ولما كانت البيانات القطاعية لفترة ما بعد عام ١٩٥٠ تفشل في إظهار أثر سلبي مضطرد لنمو السكان السريع على معدل دخل الفرد الواحد، فإنْ التحدي الذي يواجه التحليل الديموغرافي الاقتصادي يتمثَّل في تخطيط الحدود، زمانياً ومكانياً، التي تفصل الأوضاع التي سادت في عهد مالثوس عن الأوضاع السائدة اليوم (أي تحديد تلك الأوضاع التي يمكن فيها استيعاب النمو السكاني بعملية التغذية الراجعة التي تسمح بالنمو الاقتصادي المستديم).

ما هي أهمية البيانات التاريخية لتجربة الوقت الحاضر

ما هو الدليل على أن النمو السكاني السريع يعيق التنمية الاقتصادية؟ واذا أخذنا جميع الدول وفترات زمنية جزئية بعين الاعتبار، فإنه يبدو، بناء على الأدلَّة المأخوذة من دراسات قطاع من الدول ما قبل السبعينات وبضمنها السبعينات، فإنه لا يوجد ربط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. وتدلُّ الدراسات التي جرت مؤخراً أن تأثيراً سكانياً سلبياً قد

يكون قد ظهر خلال الثمانينات؛ إلا أن الحجم الكمي لهذا التأثير ونشاطه وأسبابه لم يتم تحديدها بعد . وزيادة على ذلك، فإن مثل هذا الدليل التقاطعي الدولي (cross-country evidence) لا بد من تفسيره بحذر شديد، وتعزيزه بالمعلومات التاريخية وغيرها من المعلومات، للحصول على صورة أوضح للعلاقات الديموغرافية الاقتصادية.

وتجربة النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٤٥، وبخاصة في الفترة الزمنية التي أعقبت أزمة النفط عام ١٩٧٣، تجربة فريدة في التاريخ الانساني. فقد تنامى الدخل بصورة أسرع، وعلى أساس أكثر استدامة، من أي فترة زمنية سابقة منذ أن أصبح جمع البيانات متاحاً. وتنامى معدل الانتاج بالنسبة للفرد الواحد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة (OECD). بمعدل تراكمي سنوي حوالي ثلاثة بالمائة، في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩١؛ فمعدلات النمو المستديم على مدى أية أربعة عقود منذ عام ١٨٠٠ لم تزد قط على ١ر٤ بالمائة في السنة، ومن المؤكد أنها كانت أدنى من ذلك في جميع الحقب السابقة وبالنسبة لكل اقاليم العالم.[١٢] كما كان من الممكن بسهولة للآثار المنتشرة للتكنولوجيات الجديدة، والحافز على النمو في الدول الفقيرة الذي ولّده الطلب في الدول المتقدمة، أن تخفي، في الدراسات التقاطعية أو في معظم البيانات المتسلسلة زمنياً المتاحة، أية آثار سلبية يمكن قياسها لنمو السكان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبصورة رسمية أكثر، قد تختلف آثار النمو السكاني مع معدل نمو المخرجات بالنسبة للفرد الواحد. وعلى سبيل المثال، يمكن الافتراض أن المعدلات العالية للنمو الاقتصادي توفّر المزيد من الموارد كي تتراكم. وهذا، بدوره، يوفّر الوقت والموارد لمواجهة الآثار السلبية للنمو السكاني على المدى القصير من خلال العوائد المتقلّصة. وهذا السيناريو المحتمل حدوثه، إذا كان صحيحاً، جرى تعزيزه إيجابياً في الستينات والسبعينات بفعل التدفقات الواردة من رأس المال، وتأثّر سلبياً في الثمانينات بالحدّ الفعلي لواردات رأس المال. ويمكن الاستشهاد بافتراضات أخرى لشرح السهولة النسبية «للتلاؤم» مع النمو السكاني السريع في بيئة من النمو الاقتصادي السريع. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن إلا بتطبيق منظور أبعد مدى، أي لقرون وليس مجرد عقود، للتفاعل بين الديموغرافيا والتنمية القيام بتوضيح كيف يتفاعل العاملان. والنظرة إلى الماضي يحتمل أن تكون مفيدة في تعلّم الدروس حول الحاضر

والمستقبل، لأن أجزاء كبيرة من العالم لا زالت في حالة فقر مدقع، وليس أمامها سوى توقعات قليلة للتحسُّن الفوري، ولا بد لها أن تتوقع زحفاً إلي أعلى للخروج من الفقر قبل أن تستطيع الأنظمة الاقتصادية أن تعمل كما تعمل في الدول المتقدمة.

الاقتصادات قبل العصر الصناعي

يمكن النظر إلى الدول ذات الدخل المنخفض في الوقت الحاضر، والدول التي كانت ذات دخل عالٍ قبل عام ١٨٠٠ عندما كانت هي الأخرى فقيرة في ذلك الوقت على أساس أنها أنظمة أسواق مشوَّهة وتؤدي وظائفها على نحو سيىء، فاقدة توازنها وبالتالي فهي عاجزة عن تحقيق تخصيص فعال للموارد. فقد كانت المؤسسات الضعيفة والحكومات سيئة الأداء شائعة في كل من هَذين الزمانين والمكانين. فالانقلاب الصناعي جَلَب معه تعاون الأسواق واستفاد من الاقتصادات واسعة النطاق وجعل من الممكن تقسيم العمل وإحراز المكاسب من التجارة التي رفعت الدخول في أوروبا منذ عام ١٨٠٠ فصاعداً. ولكن قبل حدوث هذه التغيُّرات، كانت الأسعار في الغالب على جانب الخطأ ـ فالأسواق لم تستطع دائماً إحداث التوازن بين العرض والطلب، وكانت عدم الفعالية وتخصيص الموارد بصور خاطئة من الأوضاع المعتادة في الحياة الاقتصادية. وهذه السمات لها آثار سلبية إلى حد اليأس على رفاه معظم الناس، ولكن بخاصة الفقراء منهم. ومعظم الناس عملوا وتاجروا داخل إطار سوق محليَّة غالباً ما تميَّزت بالاحتكار وعدم الفعالية والقدرة الضعيفة على الاستجابة إما للمأساة أو للفرصة المتاحة. وقبل القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، لم يكن هناك بالفعل أي تغيير في نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن، وهذا دليل على الركود الكلي طويل المدى.[١٣]

إنجلترا من عام ١٢٠٠ حتى عام ١٧٥٠ بالنسبة لمالثوس كان التحدي الفعَّال هو النمط الهندسي للسكان الذي يضغط على توسُّع أبطأ حسابي لإمدادات الغذاء. يقول مالثوس: «يزداد عدد السكان، إذا لم يجر كبح جماحه بنسبة هندسية. أما العيش [أي إنتاج الغذاء] فلا ينمو إلا بنسبة حسابية. والمعرفة البسيطة بالأعداد تظهر كم هائلة هي القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية».[١٤] (وإزاء غياب الدليل على ذلك، فقد تخلَّى مالثوس عن هذه

المعادلة في الطَبْعات ما بين عام ١٧٩٨ و ١٨٠٣ من مقالته.) وفي أطول فترة التي يوجد عنها بيانات يمكن إخضاعها للتحليل التجريبي، أي في إنجلترا على مدى القرون من عام ١٢٠٠ حتى عام ١٧٥٠، ربما كان التغيُّر السكاني هو السبب المهيمن على التغيرات طويلة المدى في الأجور والإيجارات والأسعار الصناعية وتوزيع الدخل. واستوعب الاقتصاد النمو السكاني بحوالي ٠,٤ بالمائة في السنة مع تأثير قليل على هذه المتغيِّرات الرئيسية. وعلى أية حال فإن الانحرافات الهامة للنمو السكاني فوق خط الاتجاهات هذا يبدو أنه يستخلص نتائج جديرة بالملاحظة. ويقدِّر رونالد دي لي (Ronald D.Lee) أن ١٠ بالمائة زيادة في عدد السكان أدت إلى انخفاض الأجور بنسبة ٢٢ بالمائة؛ ورفعت الايجارات بنسبة ١٩ بالمائة؛ وخفَّضت الأسعار الصناعية بالنسبة للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣ بالمائة؛ وخفَّضت نصيب العمل من الدخل القومي بنسبة ١٤ بالمائة. وفي أعماله الأحدث من ذلك، وَجَد لي استجابة أقل مرونة بعض الشيء في الأجور بالنسبة لنمو السكان على مدى هذه القرون، مع انخفاضٍ في النسبة المئوية للأجور مساوٍ للنسبة المئوية للزيادة في معدل نمو السكان فوق خط الاتجاه. وجرى توضيح أن أثر نمو السكان على الأجور وتوزيع الدخل ما بين العمل والأرض ورأس المال هو أثر قوى تماماً بالنسبة لمختلف طرق النمذجة.

ولربما تكون النتائج التوزيعية للنمو السكاني السريع هامة أو أكثر أهمية من مجموع الآثار الناجمة على النمو الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة مع تحليل ديفيد وير (David Weir) لبريطانيا العظمى وفرنسا على مدى ثلاثة قرون من عام ١٥٠٠ حتى عام ١٨٠٠، الذي يستنتج فيه أن «نتائج النمو السكاني السلبية جداً بالنسبة للأجور الحقيقية جرت موازنتها بنتائج إيجابية قوية بنفس الدرجة بالنسبة للأجور».[١٦]

والنمو السكاني فوق المعدَّل البطيء إلى حدٍ ما، الأبطأ بكثير من نسبة الاثنين بالمائة في العام التي يشار لها عادة على أساس أنها النمو السكاني السريع يحابي ملاك الأراضي على حساب العمال ونصيب العمل المخفَّض من إجمالي الدخل. وفي إنجلترا، كما في القارة (الأوروبية)، كانت فترات النمو السكاني السريع وزيادة الأسعار هي أيضاً فترات هبطت فيها الأجور الحقيقية وارتفع السعر النسبي للمواد الغذائية. وكان

للنمو السكاني آثار قوية يمكن التنبؤ بها، مفيدة لبعض الطبقات الاجتماعية ومدمِّرة للطبقات الأخرى.[١٧]

اليابان الإمبراطورية (MEIJI JAPAN). ظهرت هذه النتيجة الخاصة بأوروبا في شكل مماثل في اليابان كذلك. وعرضت دراسة تجمع ما بين أدوات نمذجة التوازن العام الحاسوبي الشكلي والبيانات الخاصة باليابان الامبراطورية السؤال التالي: ماذا كان سيحدث لتاريخ الاقتصاد الامبراطوري لو أن النمو السكاني تضاعف ثلاث مرات من ٠,٩ إلى ٢,٧ بالمائة في العام ليقترب من الضغوط الديموغرافية في الدول النامية اليوم؟[١٨] وكانت النتائج مثيرة للدهشة. فقد كان أثر النمو السكاني السريع على اليابان الإمبراطورية سيكون قليلاً جداً: ولكانت مستويات المخرجات بالنسبة للفرد الواحد والتحول للمدن والتحول للتصنيع ستكون أدنى بنسب ٧,٧ و٤,٤ و ٣,٨ بالمائة على التوالي فقط. وأسباب ذلك مشابهة لما حدث في أوروبا. فعلى المدى القصير حدثت ضحالة في رأس المال وتدنى متوسط إنتاجية العمال، ولكن على مدى ربع قرن، كان هناك تغذيات راجعة معزِّزة على التوفير ونسبة رأس المال إلى المخرجات، وإنتاجية رأس المال. وكان من الممكن أن تؤدي هذه التغذيات الراجعة إلى كبت العوائد المتقلِّصة الأولية إلى قوة عمل أكثر عدداً ومعدلات اعتماد أعلى. وأظهر نموذج المحاكاة أن النتائج الإجمالية للنمو السكاني السريع يمكن أن توجد لا في الأعداد المتحصِّلة فحسب بل في توزيع الآثار بين أصحاب العمل ورأس المال كذلك.

تجربة بقيّة أوروبا. قام ديفيد وير مؤخراً بالتوسع في تحليل دراسة الحالة البريطانية إلى المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا، موضحاً استجابة سلبية من قبل الاجور للنمو السكاني على مدى ٦ فترات زمنية كل منها ٥٠ عاما، ما بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ وخَلُص وير إلى أن «النمو السكاني في أوائل العهد بأوروبا الحديثة ليس له نتائج سلبية على الأجور الحقيقية فحسب، بل ان هذه النتائج أكبر في حجمها مما كان سينتج عن تغيرات بسيطة في نسبة الأرض/ العمل.»[١٩] ولكنَّ هذه هي نتيجة مشروطة. فقد حدَّد فرقاً حاداً بين المناطق «الناجحة» وهي المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا، والمناطق الأربعة الأخرى: «كان لأي نمو سكاني إيجابي في معظم أنحاء أوروبا

نتائج سلبية، في حين سمح النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا بحدوث نمو متواضع بدون تدنيات في الأجور الحقيقية.» وهذه النتيجة جعلته يفترض أن قدرة هذين الاقتصادين على استيعاب النمو السكاني دون تدنيات في الأجور الحقيقية قد تحسَّنت في القرن السادس عشر، وبخاصة بعد عام ١٧٥٠ مباشرة قبل بداية النمو الاقتصادي الحديث. «ويبدو أنه كان هناك تحوُّل إلى «النمط» الحديث المتمثِّل في علاقة تقاطعية بين القطاعات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.»[٢٠]

دروس للدول النامية في الوقت الحاضر

ما هي الدروس التي تنطبق على الدول النامية في الوقت الحاضر ويمكن استشفافها من التجربة التاريخية للدول المتقدمة الآن؟ ويدلُّ هذا التقويم التاريخي أن هناك عاملين رئيسيين يعتبران أساسيين للصلات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. أولا، يبدو أن التعامل مع النمو السكاني السريع يكون على أفضل ما يكون في الأوضاع (١) التي تكون المؤسسات (مثل الأسواق وسياسات الحكومات) فيها متطورة بصورة جيدة ويمكنها التخفيف من وطأة الآثار السلبية للنمو السكاني القصيرة المدى، (٢) والتي تكون فيها قوى كبيرة تشجع نمو الانتاجية في الزراعة،مما يصل بها إلى تحوُّل في نصيب إجمالي القوة العاملة من أعمال الزراعة ذات الانتاجية الأدنى إلى الأعمال غير الزراعية ذات الإنتاجية الأعلى. ثانياً، أن نمو الأسواق وغيرها من المؤسسات وزيادات الإنتاجية الزراعية سارا جنباً إلى جنب ويداً بيد.

نمو الأسواق

من الناحية التاريخية، ساعدت الأسواق القوية وغيرها من المؤسسات على زيادة التكيُّف الفعال مع النمو السكاني. وساعدت الأسواق المحسَّنة على التصدي للآثار السلبية للعوائد المتقلِّصة وذلك عن طريق استنباط التعديلات في استخدام الموارد، وتراكم رأس المال، والابتكار الزراعي. واختلفت القدرة على التكيُّف وخطوِ التطور الاقتصادي بصورة ملحوظة من فترة زمنية إلى أُخرى ومن دولة إلى أخرى، كما يحدث في الوقت الحاضر.

والسياسات الحكومية – الهامة في الدول النامية في الوقت الحاضر– ربما كانت أقل أهمية من استجابات السوق في التاريخ الأوروبي المبكِّر، إلا اذا اعتبر المرء بطبيعة الحال أن تطوير المؤسسات الخاصة والغياب النسبي للسياسات الحكومية المعاكسة كان علامة فارقة في النجاح الأوروبي. وكانت هذه العملية الخاصة بالتغير المؤسساتي والسوقي بطيئة وغير مستقرة وغير كاملة حتى في تلك الاجزاء من أوروبا التي قادت الانقلاب الصناعي. وتحقَّق الانتقال إلى التنمية المستديمة في جزء كبير منه عن طريق بناء الأسواق الأكثر فاعلية وتخفيض الكثير من أشكال فشل السوق التي أعاقت التخصيصات التي تشجِّع على نمو الموارد –وهي نفس القوى التي حكَمَت حجم واتجاه آثار النمو السكاني السريع. ورغم أن الصناعة والتصنيع هما اللذان كانا على رأس هذا التحوُّل، فقد كانت المشكلة الدائمة هي كيفيَّة التغلُّب على مقاومة التغيير في المجتمعات الزراعية التقليدية التي انطلقت منها البرجوازية الجديدة.

نمو انتاجية العمل الزراعي

في الوقت الذي كانت تتطوَّر فيه الاسواق والمؤسسات، كانت قوة أخرى –ثورة إنتاج زراعي– مسؤولة عن الكثير من النجاح الذي شاهدناه في الانقلاب الصناعي، وبصورة هامة النجاح في التعامل مع النمو السكاني السريع. وقبل الانقلاب الصناعي، كانت الغالبية الساحقة من عمال جميع الدول والمناطق من المزارعين. وباستثناء صفوة المجتمع، فإن ما يصل إلى ٨٠ بالمائة من الاستهلاك كان على شكل مواد غذائية. وكانت إنتاجية المزارع منخفضة جداً بحيث لم تسمح للكثير من العمال العمل في الأعمال غير الزراعية.

وصاحب بداية الانقلاب الصناعي، ظهور اتجاه استثنائي وغالباً ما جرى تجاهله في إنجلترا وبالتالي في عدة دول أوروبية وفي مناطق من المستعمرات الأوروبية – وهو نمو كبير مستديم في إنتاجية المزارع. وتصاعدت إنتاجية عمال المزارع في تصنيع الدول الأوروبية بحوالي الثلثين من معدَّل التحسُّن في التصنيع، مما سمح بتحوُّل سريع في العمالة بعيداً عن الزراعة نحو التصنيع الأكثر إنتاجية. وبدون هذا التطور، فإن خطو نمو

المخرجات غير الزراعية كان سيكون أبطأ بكثير.[٢١]

فهل كان الانقلاب الصناعي سيكون في وضع حرج كليةً لو أن انتاجية عمال المصانع لم تتحسَّن؟ والجواب على هذا السؤال يذهب إلى صميم القضية المعاصرة المتمثلة فيما إذا كان نمو السكان في الريف، وما يستتبع ذلك من نتيجة مفادها أن الانتاجية العمالية كان من المحتمل لها أن تكون متردية، قد يضع حاجزاً صعباً أمام الدول ذات الدخل المنخفض التي تَجْهد في تحقيق التحول من الفقر إلى التنمية الاقتصادية المستديمة.

وحتى وقت متأخر مثل عام ١٨٨٠، كان لدى الدول التي نطلق عليها صفة الدول المتقدمة أكثر من نصف قوَّتها العاملة تعمل في الزراعة —وهي نسبة هبطت بالتالي بصورة دراما تيكية. ففي اليابان، على سبيل المثال، هبطت نسبة العمال الزراعيين من ٧٥ إلى ٥١ بالمائة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩٠٠، في الوقت الذي كانت الانتاجية في المزارع تزداد بمعدلات غير مسبوقة متمثلة في اثنين بالمائة في العام. ومعنى هذا أنه كان يجري هناك تحوُّل مزدوج: تحوُّل العمال بعيداً عن الزراعة، وتقدُّم تقني يسمح بإنتاجية أعلى بين العمال الذين ظلُّوا يعملون في الزراعة.[٢٢]

وفي معظم الدول المتحوِّلة للصناعة، تنامت مشاركة المرأة في قوة العمل غير الزراعية بسرعة كذلك، مما أضاف إلى تكلفة الأطفال المتزايدة، والتدني في نسبة المواليد الناجمة عن ذلك، والتحولات الديموغرافية في المواليد والوفيات المنخفضة. وبدون هذه التحولات في قوة العمالة، فإن تكلفة حمل الأطفال لم تكن لتزداد، ولما هبطت نسبة المواليد بالسرعة التي تمَّت بها ولنجم عن ذلك استمرار الفقر.

تحولات قوة العمل في العقود الأخيرة

لا يوجد لدى الدول منخفضة الدخل الحالية تجربة في التغير السريع في قوة العمل بما يشبه تجربة الدول الصناعية، لا تاريخياً ولا مؤخراً. وفي الحقيقة، حتى في الفترة الزمنية منذ عام ١٩٦٠، كانت الدول الصناعية تقوم بتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها بسرعة أكبر من الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل (انظر جدول١). وبالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المنخفض، باستثناء

جدول ١. تدنيات المواليد ونصيب قوة العمل الزراعية، مجموعات دول مختارة، ١٩٦٠ - ١٩٩٠٪

	التغيرُ في معدلات إجمالي المواليد ١٩٦٠-١٩٩٠ (٪)	التغيرُ في نصيب قوة العمل الزراعية ١٩٦٠-١٩٩٠ (٪)
الدول ذات الدخل المنخفض أ	-٦	-١٥
الصين	-٢٧	-٩
الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى	-٢٩	-٣٠
الدخل ذات المتوسط الأعلى	-٣٩	-٦١
الدول الصناعية	-٣٩	-٦٩

أ باستثناء الصين

Sources: For fertility data, World Bank, Internal World Bank Data System, Washington, DC. For labor force data, United Nations, PC/METS: Macroeconomic Data System, New York, 1991.

الصين، تدنت معدلات إجمالي المواليد بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠، وتدنى نصيب قوة العمل الزراعية بنسبة مئوية مماثلة. وبين الدول الصناعية والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، تدنَّت معدلات إجمالي المواليد بنسبة ٣٩ بالمائة، وتدنى نصيب قوة العمل الزراعية بأكثر من ٦٠ بالمائة. ولم تتغيَّر الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى إلا بأقل كثيراً وفق هذه المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. ووفق هذه المقاييس، كان معدَّل التحوُّل، حتى في العقود الثلاثة الماضية، أسرع بكثير في الدول المتقدمة مما هو عليه في الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط الأدنى. ونمو الانتاجية الزراعية المنخفض في الكثير من الدول النامية هو جزء كبير من تفسير ذلك.

ولا تقوم الدول ذات الدخل المنخفض، من ناحية نسبية ومع بعض الاستثناءات الهامة، بتحويل اقتصاداتها بسرعة كافية تقريباً لتجنُّب المزيد من التخلف وراء الدول الصناعية. وقد تكون أسباب الفجوة المتزايدة في الدخل العوامل المترابطة المتمثِّلة في العجز في التكيُّف مع نسبة المواليد العالية وفقدان الابتكار في الزراعة. وهذه العوامل، بدورها، ترتبط بالسياسات الحكومية غير المناسبة والأسواق سيئة التطوُّر، وفي الحقيقة بسبب أثر الحكومات على الأسواق.

عواقب الركود الريفي

يظل الكسل الريفي، الذي يتميَّز بالنمو المحدود في الانتاجية أو في غياب هذا النمو كلية، وكثافة السكان المتزايدة، والقدرة المحدودة على التغيير من الأمور الشائعة، وبخاصة في إفريقيا وجنوب آسيا، حيث تعتمد انتاجية عمال المزارع المتصاعدة على مصادر غير ذاتية خارجية النمو في مجال التغيُّر التقني. فما الذي يفسِّر هذا الكسل؟ إن أحد التفسيرات هو أنه على الرغم من أنه قد يكون متاحاً اليوم من التكنولوجيات أكثر مما كان متاحاً على مدى التاريخ، فإن القليل من هذه التكنولوجيات مجدية اقتصادياً للعمال الريفيين الذين يفتقرون للمهارات ورأس المال حيث سياسات الحكومات تحابي (تطوير) مناطق المدن. وتتطلَّب القدرة على «التعامل مع» النمو السكاني السريع استجابة تكنولوجية «مرنة» للعلاقة سريعة التغير بين نسبة العمال إلى الأرض ونسبة العمال إلى رأس المال. والقليل من الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط الأدنى هي التي استوعبت دروس التجارب السابقة، مما نتج عنه معاناة الكثير من الدول من الركود في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في الزراعة.

وستكون زيادة انتاجية العمالة في الزراعة أمراً صعباً في الدول الافريقية والآسيوية الجنوبية التي تواجه زيادات كبيرة مستمرة في الحجم المطلق لقوى العمل الزراعية. وكينيا، على سبيل المثال، يمكن أن تمرَّ بزيادة تسعة أضعاف في حجم قوة العمل الزراعية فيها بحلول عام ٢٠٥٠ .[٢٣] وعلى النقيض من ذلك، كانت قوة العمل الزراعية في اليابان تدنَّت بالفعل من حيث الأعداد المطلقة بحلول عام ١٩٩٠؛ وفي كوريا بدأت هذه الأعداد في التدني في عام ١٩٥٥؛ وفي البرازيل في عام ١٩٧٠ . وتزايدت قوة العمل الزراعية في مصر بما يقرب من النصف ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، على الرغم من إدخال الزراعة الآلية، في الوقت التي زادت نسبة المواليد العالية وركود انتاجية العمل فيه من الفقر في الريف.[٢٤]

وتقدِّم بعض الدول الصناعية الحديثة تناقضاً منعشاً للآمال. ففي العقدين الماضيين، مرَّت عدة دول في شرق وجنوب شرق آسيا بنمو سريع في إنتاجية المزارع. ففي كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، تنامت انتاجية عمال المزارع بمعدلات مستديمة بلغت ٦ بالمائة في العام

طوال أكثر من عقدين. وفي معظم مثل هذه الحالات، قامت الحكومات بتشجيع التنمية الزراعية، ووفَّرت الأسواق التي تكافيء المزارعين الذين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة.

والدول التي كانت أقل حظاً من النجاح هي، ربما تعريفاً، الدول التي لم تكن ناجحة إلى حد كبير في تحويل اقتصاداتها الريفية: فهي لا تنقل العمال بعيداً عن الزراعة إلا ببطء، بل إنها قد تعاني من هبوط في الانتاجية بالنسبة للعامل الواحد، كما فعلت الهند في الأعوام من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ قبل إدخال الإصلاحات السوقية.

وفي حين نجحت بعض المجتمعات الريفية من الهروب من الفقر، [٢٥] فإن أكثر من بليون إنسان يعيشون في فقر ريفي اليوم هم عاجزون عن رفع انتاجيتهم، وقد يظلُّوا عاجزين عن فعل ذلك بسبب عجز تلك المجتمعات عن استيعاب المزيد من الأعداد. [٢٦] ورفع إنتاجية العمالة الزراعية في بيئة من قوة عمل زراعية تتنامى بأكثر من اثنين بالمائة سنوياً قد يكون عملاً لا يمكن التغلب عليه، وبخاصة على مدى فترة زمنه طويلة. وحتى اليوم، على أية حال، لم يكن هناك سوى القليل من الدراسات التحليلية لتفاعل عدد السكان مع قوة العمل في حالات الندرة المتطرفة المتزايدة حتى يمكن إصدار حكم في مثل هذه القضايا.

وفي الكثير من الدول، أدت الأسواق سيئة التطوير والسياسات الحكومية الخرقاء إلى الركود وغياب التقدم التقني في الزراعة. فمن ناحية، فإن الابتكارات المدارة من قبل المزارعين التي من شأنها رفع إنتاجية العمال عن طريق ادخال الآلات، غير محتملة مالم تجعل ندرة العمالة والأجور المرتفعة مثل هذه الآلات جذابة في عيون أصحاب المزارع. كذلك، كلما كان نمو معدلات السكان أسرع، كلما زاد تأخر بداية ندرة العمل في القطاع الزراعي، وبالتالي كلما زاد تأخر الابتكارات التي تقوم على المزارعين التي من شأنها رفع إنتاجية العمل. [٢٧] ومن ناحية أخرى، من غير المحتمل تبني ابتكارات الثورة الخضراء الكثيفة في استخدام العمال بدون دعم حكومي على شكل بنية تحتية وأسعار سوقية للمدخلات والمخرجات التي تحفز على استجابات العمال المفضَّلة.

وقد يكون من الأكثر أهمية مما كان في الماضي تسريع خطو التغير التقني في الزراعة. ولا يمكن للابتكار أن يحدث بصورة رئيسية إلا حينما تستطيع المخرجات أن تنمو لتصبح

أسواق تصديرية موسَّعة وحيثما توفِّر الحكومات بيئة قادرة على حفز الابتكارات العمالية وتبني سلالات محاصيل جديدة، ومدخلات مكمِّلة، وأنظمة لإدارة المزارع. وبدون ذلك، فإن القدرة على التعامل مع النمو السكاني السريع سوف تصاب بالشلل، والبلسم الذي تقدمه التكنولوجيا سيتحول بصورة مؤلمة إلى مجرَّد سراب.

النجاحات (وأشكال الفشل) الحديثة في مرحلة التحول

لا يوجد هناك حاجز مالثوسي حتمي يقف في وجه التقدم الاقتصادي. فبعض أكثر دول العالم سكاناً وذات نسبة المواليد العالية مرَّت بمعدلات عالية من النمو في دخل الفرد الواحد في العقود الأخيرة، وقد يصبح لهذه الدول في يوم من الأيام مستوى المعيشة الذي تحظى به الدول المتقدمة اليوم. فقد حقَّقت الصين والهند وباكستان وأندونيسيا وتايلند وكوريا، وكلها دول يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠ مليون، معدلات نمو اقتصادي تزيد على ٢,٣ بالمائة بالنسبة للفرد الواحد سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩١، وهي معدلات تساوي متوسط الدول المتقدمة في نفس الفترة. [٢٨] ولكن الكثير من الدول ذات الدخل المنخفض تخلَّفت حتى أكثر وأكثر، وكثير من الدول ذات الدخل المتوسط في أمريكا اللاتينية مرَّت خلال عقد من الزمان الضائع بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من تدني إجمالي الناتج القومي في الثمانينات. وبصورة عامة، تزايد عدد الناس الذين يعيشون في الفقر بحوالي ٢ بالمائة في السنة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وهي نفس معدل عدد السكان. [٢٩] وعلى الرغم من نجاحات بعض الدول الكبيرة، يظل من المعقول التساؤل فيما إذا كان قد حصل التحول إلى التنمية المستديمة في الكثير من الدول الأصغر، وبخاصة في دول جنوب الصحراء الإفريقية.

والصلات الاقتصادية الكبرى بين النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية هي صلات شائكة وتتوقَّف على تطوُّر الأسواق والمؤسسات والسياسات الحكومية التي تسهِّل ذلك —وكلها يمكن أن تؤثر بصورة دراماتيكية على كيفية قيام المجتمعات بالتكيُّف مع النمو السكاني. ولم تعد المخاوف حول عدد السكان بحاجة إلى تبرير على أساس التطبيق الجاهل لقانون تقلُّص العائدات. فقد تحوَّلت أرضية النقاش إلى الاهتمام بالفقر، ورفاهية قطاعات

خاصة من السكان، وبخاصة الصحة الانجابية للمرأة وقدرتها على تحديد خياراتها. ويمثل هذا التركيز على رفاهية الفرد عودة للاهتمامات التقليدية التي أبداها مالثوس، الذي أكَّد على العواقب التوزيعية لنمو السكان السريع. وفي الوضع المعاصر، يمكن لفشل السوق وما يرتبط به من عزل ريفي وانتاجية منخفضة، أن يؤدي إلى المزيد من المواليد ونسبة المواليد الأعلى التي ستكون هي الحالية المثالية للمجتمع لأن الوالدين يستخدمون أطفالهم كوسيلة للأمن في الشيخوخة أو كعمالة رخيصة.

و «المصائد» التي تعترض الطريق كثيرة جداً. فتفاضليات المواليد في المناطق الريفية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم اللامساواة في الدخل. فالفقراء يزيدون من تكرار مرَّات توالدهم ويظل المزيد من أطفالهم على قيد الحياة، نظراً لتدني نسبة وفيات الأطفال الرضَّع، أكثر مما لدى الجماعات ذات الدخل الأعلى. وتتسع الفجوات بين الأغنياء والفقراء نظراً لعجز الفقراء عن الاستثمار في رأس المال البشري. والهروب من هذه المصائد يتطلَّب حلولاً مؤسساتيَة تتميَّز بالأسواق المتطورة المتكاملة والسياسات الحكومية التي تسهِّل قيام ذلك.

وإذا استمر الجدل السكاني في التركيز على المدى القصير، أو حدَّ من الاهتمام بحيث يقتصر على مجرَّد عامل أو عاملين، فسيظل ينتهي إلى تقييمات غير متوازنة وغير مجدية. والموضوعات الموسَّعة التي نجدها بين صفحات هذا الكتاب ـ طريقة العمل لكلٍّ من النظرية التعديلية وللنقاشات التاريخية ـ ستساعد على الجسر على هذه الهوة.

لقد تخلَّى مالثوس عن النظرية المالثوسية في الطبعة المعدَّلة لعام ١٨٠٣ لمقالته حول السكان وأدخل نقاطاً إيجابية للمراجعة – الملاحظة القائلة إن الناس يستطيعون ويقومون بتحديد نسبة المواليد في وقت مناسب قبل الوصول إلى نقطة المجاعة. ولكنَّه لم يتخلَّ عن شكوكه القائلة ان المزيد من الناس قد يولِّدون المزيد من البؤس، ربما لأن الاستعارة الحسابية الهندسية التي استخدمها كانت مضلِّلة جداً. ولا زال التناقض في ذهن مالثوس يواجه الكثيرين من المحللين وصنَّاع السياسات في المجال السكاني، أولئك الذين لا تجد مشاعرهم وانطباعاتهم وتأكيداتهم الشخصية حول الآثار السلبية للنمو السكاني السريع دعماً عند اللجوء إلى الفحص المتأني للحقائق. وقيام أنصار النظرية التعديلية بتحويل الاهتمام بعيداً عن

النمو السكاني السريع إلى عوامل من مثل فشل الأسواق والسياسات الحكومية الخاطئة يسلِّط الأضواء على وجهة نظر الكثيرين من علماء الاقتصاد القائلة بأن هذه العوامل الأخرى قد تكون أكثر أهمية وأكثر عرضة للتغيير مما سيكون عليه الجهد الرامي لإبطاء النمو السكاني. ومع ذلك، هناك جيوب فقرٍ كثيرة، وبخاصة بين البليون تقريباً من العمال الريفيين ذوي الانتاجية المنخفضة، وهو خمس ليس بالقليل من سكان العالم، حيث لا زالت نسبة المواليد العالية والنمو السكاني مستمرة في التفاعل مع السياسات السيئة لإعطاء بيئة تمتاز بالتوقعات المنخفضة من التغير الاقتصادي. ومثل هذه البيئات، قد يكون أمام الجهود الرامية لإبطاء النمو السكاني، على ما تواجهه هذه الجهود من صعوبات، فرصة لقيادة الهروب من الفقر لا تقل عن الفرص التي قد تقدمها السياسات الأخرى. وقد يجد أصحاب النظرية التحذيرية وأصحاب النظرية التعديلية أرضا للاتفاق على أساس أنه في مثل هذه الظروف، يمكن لكل من النمو السكاني الأبطأ والسياسات الحكومية المشجِّعة للأسواق أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية.

Notes

[1] This literature is summarized in Nancy Birdsall, "Economic Approaches to Population Growth and Development," in Hollis B. Chenery and T. N. Srinivasan (eds.), *Handbook of Development Economics* (Amsterdam: Elsevier Science Publications, 1988), pp. 477-542; Robert H. Cassen, "Population and Development: A Survey," *World Development*, Vol. 4, No. 10 and 11 (1976), pp. 785-830; Robert H. Cassen, "Economic Implications of Demographic Change," *Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene*, Vol. 87 (1993), pp. SI13-18; Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, Vol. 36 (1988), pp. 1685-1728; National Research Council, *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986); Geoffrey McNicoll, "Consequences of Rapid Population Growth: An Overview and Assessment," *Population and Development Review*, Vol. 10, No. 2 (1984), pp. 177-240; T. N. Srinivasan, "Population Growth and Economic Development," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 10, No. 1 (1988), pp. 7-28; and World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984).

[2] Thomas R. Malthus, *First Essay on Population* (London, 1798).

[3] Allen C. Kelley, "Revisionism Revisited: An Essay on the Population Debate in Historical Perspective," in Rolf Ohlsson (ed.), *Population, Development and Welfare: The Nobel Jubilee Symposium in Economics* (Berlin: Springer-Verlag, forthcoming).

[4] United Nations, *The Determinants and Consequences of Population Trends*, Department of Social Affairs, Population Division, Population Studies No. 17 (New York: United Nations, 1953); United Nations, *The Determinants and Consequences of Population Trends*, Department of Social Affairs, Population Studies No. 50, Vols. 1 and 2 (New York: United Nations, 1973); National Academy of Sciences, *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*, Vols. 1 and 2 (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press for the National Academy of Sciences, 1971); and National Research Council, *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986).

[5] U.N. 1953, ibid., p. 181.

[6] U.N. 1953, ibid., pp. 137 and 237.

[7] The author interviewed the living participants in the study, including staff at the NAS, and consulted hundreds of pages of memoranda, letters, and various drafts of key papers, including the executive summary. The research benefited significantly from the assistance of Professor George Stolnitz. For a summary, see footnote 19 in Allen C. Kelley, op. cit.

[8] National Research Council, op. cit., p. 90.

[9] Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981).

[10] Of course, markets are largely ineffective in the cases of public goods and externalities; in such cases, governmental allocations and regulation provide one (but not the only) mechanism for modifying resource allocations.

[11] Nathan Keyfitz, "Population and Development Within the Ecosphere: One View of the Literature," *Population Index*, Vol. 57, No. 1 (1991), p. 3.

[12] William McGreevey, "Economic Aspects of Historical Demographic Change," World Bank Staff Working Paper 685 (Washington, DC: World Bank, 1985), pp. 79-81.

[13] Paul Bairoch, *Cities and Economic Development from the Dawn of History to the Present*, Christopher Braider (trans.), (Chicago: University of Chicago Press, 1991), pp. 494-495.

[14] T.R. Malthus, op. cit., p. 14.

[15] Ronald Demos Lee, "A Historical Perspective on Economic Aspects of the Population Explosion: The Case of Preindustrial England," in Richard A. Easterlin (ed.), *Population and Economic Change in Developing Countries* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 517-557 and 563-566. See also World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984), p. 57. This work summarizes the evidence.

[16] David Weir, "A Historical Perspective on the Economic Consequences of Rapid Population Growth," *Consequences of Rapid Population Growth in Developing Countries* (New York: Taylor and Francis, 1991), p. 61.

[17] H.J. Habakkuk and M.M. Postan, *The Cambridge Economic History of Europe, Vol. 6, The Industrial Revolutions and After: Incomes, Population and Technological Change*, 2 parts (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pp. 1-59.

[18] Allen C. Kelley and J.G. Williamson, "General Equilibrium Analysis of Agricultural Development: The Case of Meiji Japan," in Lloyd Reynolds (ed.), *Agricultural Development and Theory*, (New Haven: Yale University Press, 1974).

[19] Weir, op. cit., p. 55.

[20] Ibid., pp. 57-58.

[21] Simon Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread* (New-Haven: Yale University Press, 1966).

[22] William McGreevey, "Economic Aspects of Historical Demographic Change," World Bank Staff Working Paper 685 (Washington, DC: World Bank, 1985), p. 31, summarizes evidence from several sources.

[23] World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984).

[24] Ismail Sirageldin, "The Population Dynamic Basis for Sustainable Egyptian Agricultural Development," The Johns Hopkins University, Department of Economics, 1992, mimeo.

[25] Ester Boserup, *The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change Under Population Pressure* (Chicago: Aldine, 1965); and Ester Boserup, *Population and Technological Change: A Study of Long-term Trends* (Chicago: The University of Chicago Press, 1981).

[26] Partha Dasgupta, "An Enquiry into Well-Being and Destitution," *The Population Problem*, Ch. 12 (Oxford: Clarendon Press, 1993).

[27] Teresa Ho reports evidence of labor-productivity decline even at very low intensities of use in Sub-Saharan African agriculture. "Increased farming intensity apparently leads to reduced labor productivity in the absence of a change in technique; The loss in productivity can be reversed by a shift from the hoe to the plow or tractor." Teresa Ho, "Population Growth and Agricultural Productivity in Sub-Saharan Africa," in Ted Davis (ed.), *Proceedings of the Fifth Agriculture Sector Symposium*, (Washington, DC: World Bank, 1985), p. 103. But these innovations have to be induced by labor scarcity.

[28] World Bank, *World Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), Table 1.

[29] S.G. Datt Chen and M. Ravaillion, "Is Poverty Increasing in the Developing World?" WPS1146 (Washington, DC: World Bank, 1993).

الفصل الرابع

النمو السكاني والفقر

دينيس أهلبرغ

يقال إن النمو السكاني السريع هو سبب رئيسي من أسباب الفقر. وعلى أية حال، فمن غير الواضح في الغالب فيما إذا كان يعتقد أن النمو السكاني يزيد عدد الناس الفقراء، أو نسبة السكان الفقراء أو خطورة الفقر. ويصف آخرون العوامل الاقتصادية على أنها المسؤولة أساساً عن الفقر وأن النمو السكاني هو عامل إضافي هام يؤثر على الفقر.

ويقدم هذا الفصل تقديرات لعدد السكان الذين يعيشون في الفقر (بما في ذلك التغيرات مع مرور الوقت)، ويتعرف على العوامل المرتبطة بالفقر، ويقيِّم دور النمو السكاني في تحديد الفقر. ويوضح أنه على المستوى العائلي فإن الأطفال الإضافيين يخفِّضون الوصول إلى التعليم والصحة التي تخص الأطفال الآخرين في الأسرة ولكن ليس إلى حد كبير له دلالاته. وقد وجدت الدراسات القياسية الاقتصادية عبر الدول المختلفة أن هناك آثاراً سلبية صافية (لعدد السكان) على المتغيرات المرتبطة بالفقر مثل الدخل والتعليم والصحة، ولكن ليس هناك سوى القليل من الأدلة على الأثر المباشر على الفقر نفسه، وفي حين أن من غير الواضح فيما إذا كان النمو السكاني يسبب الفقر على المدى البعيد أم لا، فإن من الواضح أن نسبة المواليد العالية المؤدية إلى عدد السكان المتزايد ستزيد من عدد الناس الذين يعيشون في الفقر على المدى القريب ويجعل الهروب من الفقر، على الأقل في بعض الحالات أكثر صعوبة.

الفقر: تعريفاته وأعداده واتجاهاته

يوجد الفقر عندما يقصرٌ شخص أو أكثر عن مستوى من استهلاك السلع والخدمات يعتقد أنه يشكل حداً أدنى معقولاً في أحد المعاني المطلقة، أو وفق مستويات مجتمع بعينه.[٢] ولكن الفقر ليس مجرد مسألة تتعلق بالدخل غير المناسب. إذ يمكن أن يوجد الفقر حيثما لا يكون لدى الناس تعليم وصحة وحرية مناسبة/ «لتطوير [واستعمال] كامل امكانياتهم الكامنة ولا يكون لديهم فرصة معقولة كي يحيوا حياةً منتجة خلاَّقة وفقاً لحاجاتهم واهتماماتهم».[٣] وهذا التعريف الموسع يعطي حشداً من مشاكل القياس الجديدة ولكنه يؤكد على أن المقاييس التقليدية الخاصة بالرفاه والفقر غير مناسبة. وبالإضافة إلى تركيزها على الدخل، فإن المقاييس التقليدية تفشل في الأخذ بعين الاعتبار الرضا والسرور الناجمين عن الأطفال، وبالتالي فإنها تقلل من شأن دور الرفاه أو تفرط في تقدير دور الفقر.

كم عدد الناس الفقراء ؟

أكثر من بليون من الناس، ثلث سكان العالم النامي، يعيشون تحت خطر الفقر البالغ ٣٧٠ دولار للفرد في العام، باستخدام دولار تعادل القوة الشرائية.[٤] ومن بين ال ١,١١٦ بليون من الناس الذين يعيشون في الفقر، هناك ٦٣٠ مليون في حالة فقر مدقع، يُحدَّدون بالاستهلاك السنوي الأقل من ٢٧٥ دولار (جدول ١). وبالنسبة للدول النامية ككل هناك ١٨ بالمائة من السكان فقراء مدقعين؛ وتصل هذه النسب في جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا إلى ٣٠ و٢٩ بالمائة، على التوالي. ويوضح جدول ١ كذلك تقديراً لفجوة الفقر – أو الدخل الإضافي (مقاساً كنصيب من مجموع الاستهلاك) المطلوب لرفع كل الأفراد إلى فوق مستوى الفقر. ففي عام ١٩٨٩، فإن زيادة قدرها ٣ بالمائة في إجمالي استهلاك الدول النامية كان سيكون كافياً لرفع كل الأفراد من الفقر المطلق كما جرى قياسه، وزيادة واحد بالمائة كانت سترفع الفقراء المدقعين في الدول النامية من الفقر.[٥] وتميل الأقاليم التي يوجد فيها أعلى حدوث للفقر أن يكون لها توقعات عمرية أدنى ووفيات أطفال رضَّع أعلى ومعدلات التحاق بالمدارس الابتدائية أدنى، رغم أن هذه الرابطة رابطة غير مثالية.

جدول ١ تقديرات الفقر في العالم بالأقاليم، ١٩٨٥

الاقليم	عدد الفقراء (بمن فيهم المدقعين) أ (مليون)	٪	فجوة الفقر ب	عدد المدقعين (مليون)	٪	فجوة الفقر ب	المؤشرات الاجتماعية: وفيات دون سن الخامسة جـ (في الألف)	توقعات العمر (سنة)	معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٪
جنوب الصحراء الإفريقية	١٨٠	٤٧	١١	١٢٠	٣٠	٤	١٩٦	٥٠	٥٦
شرق آسيا	٢٨٠	٢٠	١	١٢٠	٩	٠ر٤	٩٦	٦٧	٩٦
الصين	٢١٠	٢٠	٣	٨٠	٨	١	٥٨	٦٩	٩٣
جنوب آسيا	٥٢٠	٥١	١٠	٣٠٠	٢٩	٣	١٩٢	٥٦	٧٤
الهند	٤٢٠	٥٥	١٢	٢٥٠	٣٣	٤	١٩٩	٥٧	٨١
أوروبا الشرقية	٦	٨	٥ر٠	٣	٤	٢ر٠	٢٣	٧١	٩٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦٠	٣١	٢	٤٠	٢١	١	١٤٨	٦١	٧٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٧٠	١٩	١	٥٠	١٢	١	٧٥	٦٦	٩٢
جميع الدول النامية	١١٦	٣٣	٣	٦٣٣	١٨	١	١٢١	٦٢	٨٣

أ خط الفقر بدولار تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥ كان ٣٧٠ دولار للفرد في العام للفقراء و٢٧٥ دولار في العام للفرد للمدقعين.

ب فجوة الفقر تتحدد كمجموع عجز الدخل لدى الفقراء كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك.

جـ معدلات الوفيات دون الخامسة هي للفترة ١٩٨٠ – ٨٥ ما عدا بالنسبة للصين وجنوب آسيا حيث الفترة هي ١٩٧٥ – ٨٠

Source: *World Development Report 1990. Poverty* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 2.1, p. 29.

ولا ينتشر الفقر في الدول النامية بصورة متساوية. فنصف السكان تقريباً في جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا فقراء، مقارنة بحوالي ٢٠ بالمائة في شرق آسيا و ١٠ بالمائة في أوروبا الشرقية. ويتفاوت حدوث الفقر في كل من داخل الأقاليم وداخل الدول. ففي جنوب آسيا، كان ٥١ بالمائة من السكان فقراء في أواسط الثمانينات. ووصل هذا الرقم إلى ٤٣ بالمائة في الهند، وفي باكستان وسري لانكا وصل الرقم إلى ٢٣ و ٢٧ بالمائة على التوالي.[٦] أما نسبة معدلات الفقر في الريف إلى الفقر في المدن لثلاثة عشر دولة نامية في الثمانينات فقد تراوحت من ١,٣ إلى ١ في غواتيمالا والمكسيك وماليزيا إلى ٣,٧ في أندونيسيا، و ٤,٦ في ساحل العاج و ٦,٠ في كينيا.[٧] كما أن المناطق الريفية سيئة نسبياً على المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاه. فمعدلات وفيات الأطفال الرضع في المناطق الريفية غالباً ما تكون ٣٠ إلى ١٠٠ بالمائة أعلى مما هي في مناطق المدن، كما أن الحصول على المياه السليمة هو بصورة عامة نصف إلى ثلاثة أرباع ما هو عليه المستوى في المدن.[٨]

هل ازداد الفقر أم قل؟

يوضح جدول ٢ التغيرات على الفقر من الستينات أو السبعينات حتى أواسط الثمانينات في عدد مختار من الدول. وجميع الدول التي توافرت عنها البيانات تظهر تدنيات في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الفقر ما عدا الهند والمغرب وسري لانكا، وهي الدول التي مرت بتدنيات في عدد الناس الذين يعيشون في الفقر على الرغم من تزايد السكان. وعجز الدخل المتوسط (أو المسافة المتوسطة للدخل أو الاستهلاك لدى الفقراء تحت مستوى دخل الفقر، كنسبة مئوية لخط الفقر) تدنى هو أيضاً كذلك. ولا توجد بيانات موثوقة لدول جنوب الصحراء الإفريقية ولكن حسابات البنك الدولي تشير إلى أنه ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥، ازدادت أعداد الأفراد الذين يعيشون في الفقر في جنوب الصحراء الإفريقية بـ ٥٥ مليون على الأقل.

وبحلول عام ١٩٩٠، يبدو أن المصاعب الاقتصادية التي مرت في الثمانينات أدت إلى تآكل المكاسب التي تحققت في التخفيف من الفقر. والنسبة المئوية للناس الذين يستهلكون

جدول ٢. التغيّرات في الفقر ١٩٦٠ – ١٩٨٥، دول مختارة

	طول الفترة	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر		عدد الفقراء (مليون)		متوسط عجز الدخل (٪)	
	(سنة)	أول سنة	آخر سنة	أول سنة	آخر سنة	أول سنة	آخر سنة
البرازيل (١٩٦٠ – ٨٠) أ، ب	٢٠	٥٠	٢١	٣٦ر١	٢٥ر٤	٤٦	٤١
كولومبيا (١٩٧١ – ٨٨) أ	١٧	٤١	٢٥	٨ر٩	٧ر٥	٤١	٣٨
كوستاريكا (١٩٧١ – ٨٦) أ	١٥	٤٥	٢٤	٠ر٨	٠ر٦	٤٠	٤٤
الهند (١٩٧٢ – ٨٣)	١١	٥٤	٤٣	٣١١ر٤	٣١٥ر٠	٣١	٢٨
أندونيسيا (١٩٧٠ – ٨٧)	١٧	٥٨	١٧	٦٧ر٩	٣٠ر٠	٣٧	١٧
ماليزيا (١٩٧٣ – ٨٧) أ	١٤	٣٧	١٥	٤ر١	٢ر٢	٤٠	٢٤
المغرب (١٩٧٠ – ٨٤)	١٤	٤٣	٣٤	٦ر٦	٧ر٤	٤٦	٣٦
باكستان (١٩٦٢ – ٨٤) أ، ب	٢٢	٥٤	٢٣	٢٦ر٥	٢١ر٣	٣٩	٢٦
سنغافورة (١٩٧٢ – ٨٢)	١٠	٣١	١٠	٠ر٧	٠ر٢	٣٧	٣٣
سري لانكا (١٩٦٣ – ٨٢) أ	١٩	٣٧	٢٧	٣ر٩	٤ر١	٣٥	٢٩
تايلند (١٩٦٢ – ٨٦) أ، ب	٢٤	٥٩	٢٦	١٦ر٧	١٣ر٦	٠٠	٣٥

ملاحظة: يستخدم هذا الجدول خطوط الفقر الخاصة بكل دولة على حدة. واستخدمت في الجدول خطوط الفقر الرسمية أو التي تستخدم بصورة عامة كلما كان ذلك متاحاً. وفي حالات أخرى، وضع خط الفقر عند ٣٠ بالمائة من متوسط الدخل أو الإنفاق. ومدى خطوط الفقر معبَّر عنها بالإنفاق لكل عضو من أعضاء الأسرة وبدولار تعادل القوة الشرائية هو تقريباً ٣٠٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار في عام ١٩٨٥ ما عدا بالنسبة لكوستاريكا (٩٦٠ دولار) وماليزيا (١٤٢٠ دولار) وسنغافورة (٨٦٠). وقد بُنيت القائمة على الانفاق بالنسبة لكل عضو من أعضاء الأسرة، ما لم تجر الإشارة إلى غير ذلك. ومتوسط عجز الدخل هو المسافة الوسطية للاستهلاك أو الانفاق عند الفقراء دون خط الفقر، كنسبة من خط الفقر.

أ القياسات لهذه المعلومات تستخدم الدخل لا الانفاق

ب القياسات لهذه المعلومة هي للأسرة وليس للفرد الواحد في الأسرة.

Source: World Bank *World Development Report, Poverty* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 3.2, p. 41.

أقل من ٣٧٠ دولار في العام كان ثابتاً عند ٣٣ بالمائة في كل من عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، وتزايد عدد الذين يعيشون في الفقر خلال هذا الوقت بحوالي ٢ بالمائة في السنة، وهي متوسط الزيادة في عدد السكان. وكانت هناك بعض الاختلافات بين الأقاليم. فقد تدنى الفقر في شرق وجنوب آسيا ولكنه ازداد في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية. وفي جنوب الصحراء الإفريقية الآن أكبر فجوات الفقر، والتوقعات تبدو مظلمة، على ضوء التنبؤات التي تقول بنمو اقتصادي منخفض.[١٠]

وتباطأت التنمية في المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاه في الثمانينات كذلك. وفي حين تحققت تحسينات هامة في الحالة الصحية و الوصول إلى التعليم في السبعينات، إلا أنه لم تحدث سوى مكاسب منخفضة في الثمانينات.

هل من يكون فقيراً، يظل دائماً فقيراً ؟

هل الناس يدخلون الفقر ويخرجون منه في الدول النامية أم أن الفقر بلوى دائمة لشريحة خاصة من المجتمع؟ فإذا كان الفقر مزمناً، فإن السياسات التي تحاول أن تجعل الفقراء أكثر إنتاجية (مثل إصلاح الأراضي والتعليم والقروض) سياسات مناسبة. وإذا كان الفقر مؤقتاً أكثر من ذلك، فإن خطط إحداث الاستقرار في الدخل مثل خطط أعمال الإغاثة العامة من المجاعة في جنوب آسيا وبرامج القروض هي مناسبة.[١١]

والمعلومات الممتدة على فترات زمنية طويلة حول الأفراد[١٢] واللازمة للتصدي لهذه القضايا معلومات نادرة. وقد وجدت إحدى الدراسات في الهند لـ ٢١١ أسرة زراعية على مدى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٣ أنه على الرغم من أن هناك حجماً كبيراً من الفقر المزمن المستمر، إلا أن مجموعة كبيرة نسبياً من الناس تتحرك داخل الفقر وتخرج منه. وفي المتوسط كان ٥٠ بالمائة من هذه الأسر أُسَراً فقيرة؛ وأعلى معدل للفقر في أي سنة من السنوات كان ٦٤ بالمائة وأدنى معدل كان ٤١ بالمائة. وفي المتوسط، فإن ٨٤ بالمائة من الفقراء في أي سنة من السنوات كانوا أيضاً فقراء في السنة السابقة على ذلك. وكانت نسبة الأسر التي لم تكن فقيرة قط هي ١٢ بالمائة، ونسبة الأسر الفقيرة في كل سنة من السنوات هي ١٩ بالمائة، كما كان ٤٤ بالمائة من الأسر التي جرت عليها الدراسة فقيرة خلال ست

سنوات أو أكثر من سنوات الدراسة التسعة.[١٣] ويساعد مثل هذا النوع من البيانات أيضاً على تحديد العوامل المسؤولة عن تحرك الأفراد والأسر داخل وخارج الفقر.

لماذا الفقراء فقراء؟

يرتبط الفقر بالأجور المنخفضة ونقص رأس المال البشري مثل التعليم والصحة ونقص الموجودات التي تؤدي إلي اكتساب الدخل مثل الأرض؛ وبعدم المساواة في الدخل وغياب النمو الإقتصادي؛ وبحجم الأسر الكبيرة؛ وبالجنس (الذكور والإناث) والعنصر والأثنية (العرقية).

نقص الدخل ورأس المال البشري والموجودات

المصدر الرئيسي للدخل عند الفقراء هو ما يكتسبونه من العمل، وبصورة أساسية العمل غير الفني أو الذي لا يحتاج إلى مهارات خاصة. وبالنسبة لمعظم الدول في جنوب الصحراء الإفريقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً برب الأسرة العامل في المزارع. ولكن هذا النمط أكثر تنوعاً في جنوب آسيا.[١٤] فالدخل يأتي، بين فقراء المدن، في الأساس، من العمل في القطاع غير الرسمي مما ينجم عنه دخلاً منخفضاً عالي التغير.

ويكمل أطفال الفقراء المدرسة بصورة أقل من أطفال الأسر ذات الدخل الأعلى. ويعود هذا جزئياً لأنهم أقل قدرة على تحمل الرسوم المدرسية وجزئياً لأن الإنفاق التعليمي الحكومي بصورة إجمالية ينزع لمحاباة غير الفقراء.[١٥] وبالإضافة إلى ذلك، فإن نوعية التعليم المدرسي الذي يوفر للفقراء أدنى من نوعية التعليم المدرسي الذي يوفر لأطفال الأسر الأكثر ثراءً؛ اذ أن الأكثر احتمالاً هو أنَّ الفقراء سيلتحقون بالمدارس الريفية التي لا تحظى بالدعم المالي الكافي، والأقل احتمالاً هو قيامهم بالالتحاق بالتعليم الخاص عالي النوعية.[١٦] والفروق النوعية هامة بصورة خاصة لأن أطفال الأسر الأكثر فقراً يستفيدون أكثر من أطفال الأسر الأكثر غنى من ازدياد الفرص التعليمية المتاحة ومن نوعية التعليم.[١٧]

كما يتلقى الفقراء أيضاً، رعاية صحية أقل، سواء تلك التي تشتري من القطاع الخاص أو التي يوفرها القطاع العام، وبالتالي فإن بينهم مستويات أعلى من نسب الأمراض

والوفيات. ونسبة الأمراض تخفض من القدرة على الكسب، كما أن نسبة الوفيات الأعلى تزيد احتمالات فقدان المعيل الرئيسي في الأسرة. فالفقراء يموتون أصغر سناً ولديهم فترات عجز أطول. وعلى سبيل المثال، كانت معدلات وفيات البالغين في المناطق الفقيرة في بورتو إليجر (porto Alegre) في البرازيل ٧٥ بالمائة أعلى مما هي عليه في المناطق الغنية في أواخر الثمانينات.[١٨]

وهناك صلات هامة بين الصحة والتعليم. فثقافة الوالدين وصحة الأطفال ترتبطان ارتباطاً ايجابياً. والصحة المعتلة والتغذية السيئة تخفض التسجيل في المدرسة بين الأطفال، وبخاصة بالنسبة للفتيات، وتخفض التحصيل الأكاديمي. إذ يتخلف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، بين الأطفال في منطقة تعاني من الفقر في شمال شرق البرازيل، بنسبة ٢٠ بالمائة عن متوسط الكسب في درجات التحصيل العلمي على مدى فترة عامين. وهذه الآثار تخفض الإنتاجية المستقبلية على المستويين الفردي والقومي.[١٩]

كما أن الفقراء أيضاً أقل احتمالاً من غير الفقراء أن يجدوا موجودات أخرى تولِّد لهم دخلاً، وبخاصة الأرض. ففي جنوب آسيا وجنوبي إفريقيا وأجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية يرتبط الفقر بعدم ملكية الأرض.[٢٠] وحيثما يتوافر لدى الفقراء إمكانية الوصول إلى الأرض، فإن هذه الأرض تكون اما ذات نوعية سيئة وتفلح وفق ترتيبات استئجارية، ومملوكة ملكية جماعية، أو أرض عامة ذات عائدات أقل من الأراضي المملوكة ملكية خاصة. وفي بعض أقاليم العالم، فإن عدم ملكية الأراضي في ازدياد، مما يعرض الفقراء لأخطار أكبر بسبب الاعتماد المتزايد على أجور العمل للحصول على المعيشة.

والأسر الريفية ماهرة إلى حد كبير في التعامل مع التذبذبات في الداخل الناجمة عن دورة المحاصيل. وتأتي بعض تسهيلات الدخل من ساعات العمل المتزايدة؛ وبعضها من تشغيل الرجال في الاقتصاد النقدي؛ والبعض الآخر من تشغيل النساء في مزرعة الأسرة أو صناعات الكوخ المحلية وخدماتها والتجارة على نطاق صغير؛ والبعض من بيع الأمتعة؛ والبعض من الاقتراض المحدود من مقرضي النقود أو خلال الدين من أصحاب الحوانيت. والمزيد من التسهيلات تأتي من هجرة أفراد الأسرة ومن تزويج البنات خارج الأسرة. والأسر ذات الدخل الأكثر عرضة

للتقلبات تقوم بتزويج البنات خارج الأسرة إلى الرجال من مناطق سقوط أمطار أو مناخ مختلف لكي تخفض التغيرات في الاستهلاك بصورة أكثر فعالية.[٢١] والوصول إلى هذه المصادر التي تسهل الاستهلاك تخفض من الارتباط بين الفقر وعائدات الأسرة الجارية. للأسر الفقيرة جداً من المحتمل بصورة أقل أن يكون لها موجودات لبيعها لتجنب الفقر في أوقات فشل المحاصيل وكذلك ضمانات للدخل مثل الهجرة والزواج؛ وهكذا فهي تظل تعتمد على مكتسباتها الجارية من وراء عملها.

دور النمو الاقتصادي واللامساواة في الدخل

يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة رئيسية لزيادة دخل الفقراء وشبه الفقراء وبالتالي فهو وسيلة هامة يمكن من خلالها تخفيض الفقر. وتوحي الدلائل من اثني عشر دولة أن نمو الدخل من الستينات حتى الثمانينات أدى إلى تخفيض حدوث الفقر في الدول النامية، وأن الصعوبات الاقتصادية في الثمانينات أدت إلى زيادته بعض الشيء.[٢٢] وكانت تدنيات الفقر أكبر ما تكون في تلك الدول التي نمت بأسرع ما يكون (بأكثر من ٣ بالمائة في العام) وأقل ما تكون في تلك الدول التي نمت بأبطأ ما يكون (بأقل من واحد بالمائة في العام). ووجد تحليل للتغيرات في بيانات الفقر في الستينات في ١٦ دولة أن واحداً بالمائة من النمو في متوسط الاستهلاك يرتبط باثنين بالمائة من التدني في الفقر، رغم أن هذا اختلف بدرجة كبيرة بين الدول وفقاً لمستوى الفقر.[٢٣]

ويمكن أن يحدث المزيد من تدنيات الفقر من خلال تخفيض اللامساواة في الدخل، حتى لو لم يكن هناك زيادة في الدخل المتوسط. فنمو الدخل واللامساواة ليسا بالضرورية مستقلان عن بعضهما البعض. فقد وجد البنك الدولي أنه في دولٍ مثل كولومبيا، حيث زاد النمو من الدخل المتوسط وخفض من اللامساواة في الدخل، انخفض الفقر بأكثر من ذلك الانخفاض الذي جرى تفسيره على أساس الزيادة في الدخل المتوسط وحده.[٢٤] ووجدت دراسة أخرى أن التغيرات في اللامساواة النسبية وفي المستوى الأولي للفقر كانت مسؤولة عن معظم التقدم الذي حدث في تدني الفقر الذي لم يكن النمو في متوسط الاستهلاك مسؤولاً عنه.[٢٥]

دور حجم الأسرة

يرتبط حجم الأسرة الكبيرة بصورة إيجابية مع كون الأسرة فقيرة، ولذلك استنتج البعض أن الحجم الكبير للأسرة هو سبب الفقر.[٢٦] ويمكن للحجم الكبير للأسرة أن يؤدي إلى الفقر عن طريق التقليل من قدرة النساء على العمل مقابل الأجر، وعن طريق تقليل رأس المال البشري (التعليم والصحة) عند الأطفال، وعن طريق التقليل من قدرة الأسرة على التوفير والاستثمار لحماية نفسها من التدنيات غير المتوقعة في الدخل.[٢٧] وتجد الدراسات عن الدول النامية، بصورة عامة، دليلاً على الأثر السلبي لحجم الأسرة على رفاه الأطفال (الحصول على التعليم والقدرة الفكرية والصحة)، ولكن النتائج التجريبية في الدول النامية مختلفة فيما بينها.

ويزداد تحديد الأثر الواحد من آثار حجم الأسرة تعقيداً بالحقيقة القائلة إن وجود العلاقة (بين حجم الأسرة والفقر) وقوتها قد يتأثران بمستوى التنمية الاقتصادية في الدولة؛ وبالترتيبات المعيشية لأطفال الأسرة وليس بمجرد عدد أفرادها؛ وبالمسافة الزمنية بين الحمل والحمل وفيما إذا كانت الولادات سابقة لأوانها أم لا؛ وكذلك بمدى إسهام الحكومة في التعليم والصحة.[٢٩] والمزعج بصورة خاصة الحقيقة القائلة إن عدد الأطفال في الأسرة وإنفاق الأسرة على تعليم وصحة الأطفال قد يتحددان بصورة مشتركة؛ أي أن حجم الأسرة قد يكون سبباً ونتيجة للفقر في آن واحد. وإذا جرى تجاهل هذا التحديد المشترك، فإن تقدير أثر حجم الأسرة على الفقر سيكون غير دقيق. وزيادة على ذلك فإن نسبة المواليد الأقل والنمو السكاني الأقل قد لا يترجمان إلى تعليم وصحة أفضل ومستويات أقل من الفقر. وكما لاحظ أحد الكتاب: «فإنَّ التدني في نسبة المواليد المحفوزة من الخارج قد تعني أيضاً تخفيضاً في المقدار المكرس للأطفال، الأمر الذي يجعل المقدار المتاح لكل طفل بدون تغيير».[٣٠]

ويجري التغلب على الكثير من هذه المشاكل في مجموعة من الدراسات المنهجية المتقدمة التي تدرس العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار في رأس المال البشري. ووجدت الدراسات التي أجريت في ماليزيا والهند وأندونيسيا أن مولوداً آخر غير متوقع نتيجة لولادة توأم يؤدي إلى تدني تعليم الأطفال بنسبة ١٧ بالمائة إذا حدث الطفل الإضافي عند أول

حمل، وبنسبة ٣٤ بالمائة عند حدوثه في الحمل الثالث أو الرابع. وتدل هذه الدراسات أيضاً أن تأجيل المواليد والفترات الأوسع بين الحمل والحمل والمواليد الأقل تزيد من وزن الأطفال عند الولادة، وهذا محدد رئيسي في وفيات الأطفال الرضع وفي نمو الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة. وهذه الآثار البيولوجية صغيرة. وعلى سبيل المثال، فإن مضاعفة فترات الميلاد ستزيد من وزن المولود بحوالي ٣ إلى ٦ بالمائة، وتأجيل الميلاد لمدة سنة يزيد وزن المولود بما بين ١,٤ و ٣,٢ بالمائة.[٣١]

إن أثر الفقر على الأطفال أمر هام، جزئياً، بسبب انتقال الفقر من جيل إلى الجيل الذي يليه. وبصورة عامة، يبدو أن العدد الكبير من الأطفال في الأسرة الواحدة له آثار سلبية على تعليم وصحة الأطفال، ولكن هذه الآثار تبدو قليلة من الناحية الكمية؛ وزيادة على ذلك، تبيَّن بعض الدراسات أثراً إيجابياً وبعضها لا يظهر أي أثر. (انظر الفصل السادس في هذا الكتاب للمزيد حول الأوضاع التي تؤثر على أثر حجم الأسرة).

الجنس والعنصر والسن والعرقيَّة

في حين أن الإناث يُمثَّلْنَ تمثيلاً مفرطاً في الأسر الفقيرة في الدول النامية فإن هذا لا يبدو هو الحال في معظم الدول المتقدمة.[٣٢] وعلى أية حال، فإن النساء محرومات بالنسبة للرجال بكل المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاهية. ولأن أجور النساء أقل، فإن عليهن أن يعملن فترات أطول من الرجال لتحقيق مستويات معيشية مماثلة، وكذلك فإن معدلات الوفيات بين الأطفال الإناث هي أعلى في بعض الدول كما يُحابى الذكور في الحصول على التعليم.

ومن المحتمل أن اللامساواة داخل الأسرة هي أكبر في الأسر الكبيرة، رغم أن من الصعب اثبات ذلك؛ فالاختبارات التجريبية المباشرة على هذه العلاقة المفترضة نادرة.[٣٣] والأسر الأكبر حجماً تلقي بعبء إضافي على عاتق النساء ولربما على عاتق الأطفال الإناث كذلك. ومثل هذه الديناميكيات فيما بين الأسرة الواحدة لها دلالتها في تصميم السياسات الهادفة للتخفيف من الفقر. وعلى سبيل المثال، فإن دخلاً إضافياً بيد المرأة من شأنه أن يزيد نصيب ميزانية الأسرة الذي ينفق على التعليم والصحة بمقدار أربع مرات أكثر مما لو كان هذا الدخل الإضافي تحقق عن طريق الرجل.[٣٤]

ورغم أن النساء قد لا يكن ممثلات تمثيلاً مفرطاً في الفقر، إلا أنه لا يتوافر لهن احتمالات أقل للهروب من الفقر. إذ يتوجب عليهن قضاء المزيد من وقتهن على الشؤون المنزلية ؛ والتمييز الواضح يمنعهن من استثمار الفرص المتاحة لهن بصورة كاملة في سوق العمل؛ وفرص العمل للنساء أكثر حساسية فعلية زمنية مما هي عليه الحال بالنسبة للرجال.[٣٥] ولأن النساء بصورة عامة لديهن مطالب أضعف من موارد الأسرة، فإنهن يعتمدن بصورة أكبر على الأطفال لأمنهن الاقتصادي ومكانتهن الاجتماعية. ومثل هذه الآثار هي أقوى في إفريقيا مما هي عليه في آسيا. ولذلك فإن خطط التخفيف من الفقر أو رفع الفقر تحتاج إلى التصدي لاعتماد النساء الاقتصادي والاجتماعي على الأطفال.

كذلك فإن العنصر (Race) والعرقية (Ethnicity) ترتبطان أيضاً بالفقر. ففي أمريكا اللاتينية، كما في الكثير من الدول النامية، فإن الشعوب الأصلية فقيرة بصورة غير متناسبة. والأطفال والمرضى يُمثَّلون تمثيلاً مفرطاً بين الفقراء، في حين أن كبار السن غير ممثلين سوى تمثيل أقل في الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فإن هذا الوضع آخذ في التغير في آسيا وأمريكا اللاتينية نظراً لأن سكانهما يصبحون أكثر تقدماً في العمر.[٣٦]

آثار النمو السكاني على الفقر

إذا كان النمو السكاني يؤثر على الفقر فإن من المحتمل أنه يفعل ذلك عن طريق التأثير على إحدى متلازمات الفقر التي نوقشت فيما سبق. وبعبارة أخرى فإن النمو السكاني قد يؤثر على الفقر عن طريق التأثير على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وقيمة المكتسبات وغيرها من الموجودات ؛ أو بالتأثير على توفير خدمات التعليم والصحة ؛ أو من خلال حجم الأسر وبنيتها.

النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

هل النمو السكاني يخفض التنمية الاقتصادية، على الأقل كما يجري قياسها وفق دخل الفرد الواحد ؟ لقد خلُصت دراسة أجرتها الأكاديمية القومية للعلوم في عام ١٩٨٧ أنه في حين أن هناك آثاراً سلبية وإيجابية لنمو السكان، فإنه عند أخذ الاعتبارات الأخرى في الحسبان، فإن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية.[٣٧] وقامت هذه الدراسة

بتفحص العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية عن طريق التحليل التراجعي للبيانات الخاصة بـ٧٥ دولة نامية. وجرى تفحص مقياسين من مقاييس التنمية الاقتصادية: إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد في عام ١٩٨٨ والنمو السنوي في إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٩. وجرى تقسيم النمو السكاني إلى نمو حديث ونمو سابق، مع تعريف النمو الحديث على أنه النمو السنوي ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ والنمو السابق على أنه النمو السنوي ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠. وتم عمل هذا التمييز لأن الآثار القصيرة المدى والبعيدة المدى للنمو السكاني قد تختلف والتأثيرات السكانية قد تحتاج إلى الوقت كي تحدث. وفشلت التحليلات الأسبق عهداً للعلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية بصورة عامة في التمييز بين النمو السكاني الحديث والسابق. ووجدت الدراسة أن النمو السكاني الحديث الأعلى (أي ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩) كان مرتبطاً بإجمالي ناتج قومي للفرد الواحد أدنى في عام ١٩٨٩ وبنمو سنوي أبطأ في إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد، في حين أن النمو السكاني السابق كان مرتبطاً ايجابياً بهذه القياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.[٣٨] وهذه النتائج شبيهة بنتائج تم التوصل لها بالنسبة لأوائل الثمانينات.[٣٩]

وقد يحدث الأثر السلبي لأن النمو السكاني يخفِّض التوفير والاستثمار ويحوِّل الإنفاق الحكومي بعيداً عن رأس المال والبنية التحتية إلى التعليم والصحة، التي تستغرق زمناً أطول كي تعطى ثمارها. وقد تحدث الآثار الإيجابية على المدى الأطول بسبب وجود قوة عاملة متزايدة أو بسبب الفعاليات المحفزة في الإنتاج التي تصاحب الأسواق الأكبر والتنظيم الحكومي والخدمات العامة والبنى التحتية المحسنة نتيجة للكثافة السكانية المتزايدة.[٤٠] وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «الدول ذات التدني الحاد في معدلات النمو تميل إلى أن يكون لها معدلات أعلى في نمو معدل دخل الفرد بسبب أن هذه الدول قادرة على الإفادة من معدلات القوى العاملة الأعلى للفرد الواحد وبسبب الزيادات في إجمالي الناتج القومي بالنسبة للعامل الواحد».[٤١]

ولقياس الرفاه – لا مجرد الدخل بالنسبة للفرد الواحد (والذي لا يعدو كونه سوى مقياساً واحداً من مقاييس الرفاه)، جرى إحداث ارتداد مؤشِّر التنمية البشرية (HDI) الخاص

ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة على النمو السكاني. وهذا المؤشر (نسخة عام ١٩٩٠) عبارة عن مقياس يجمع درجات دولة ما على (لوغاريتم) إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحد، والتوقع العمري والتعليم وهكذا يأخذ بعين الاعتبار أبعاد التعريف الأوسع للفقر التي جرت مناقشتها فيما سبق.[٤٢] وتدل الارتدادات على أنّ النمو السكاني الحديث يرتبط بالأداء الأسوأ في توصيل الدخل والصحة والتعليم، في حين أن النمو السكاني السابق يرتبط إيجابياً مع المؤشر.[٤٣] وكما هي الحال بالنسبة لارتدادات التنمية الاقتصادية، فإن الأثر السلبي على المدى القصير هو أكبر من الأثر الإيجابي على المدى البعيد، مما يشير إلى أن الأثر الصافي لنمو السكان على التنمية البشرية هو أثر سلبي.[٤٤]

ولا بد من التعامل مع هذه النتائج ببعض الحذر. فالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية من المحتمل أن يؤثرا على التغير السكاني بقدر ما يتأثران به. والتباطؤات (lags) التي تؤثر هذه المتغيرات بها على بعضها بعضاً غير معروفة، ولا بدّ أ نه أُسيء تحديدها في التحليل السابق، وقد تعكس عوامل الارتباط بين السكان والنمو الاقتصادي ظروفاً تاريخية خاصة (أي المتغيرات المحذوفة) ولا تعكس السببية. وإذا لم تكن هناك علاقة سببية بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية، عندها فإن السياسات الرامية لتخفيض النمو السكاني لن تؤثر بالضرورة على التنمية أو الفقر.

النمو السكاني وتوزيع الدخل

ما هو الأثر الذي يتركه النمو السكاني على توزيع الدخل؟ هناك اعتقاد واسع الانتشار أن النمو السكاني يجعل توزيع الدخل أكثر سوءا. على أية حال، فإن المراجعة الدقيقة لأدبيات الموضوع تدل على أن الدليل على الأثر النظري أمر مبهم. فتأثير النمو السكاني يعتمد على مقياس اللامساواة المستخدم وعلى مصدر وطبيعة التغير السكاني. والنمو السكاني الذي ينجم عن نسبة المواليد الأعلى بين الفقراء قد يكون له تأثير مختلف على اللامساواة عن تأثير زيادات المواليد من كل فئات الدخل في المجتمع أو عن تأثير التدنيات في نسبة الوفيات.[٤٥] وبالنتيجة، لا يمكن فحص الافتراضات الخاصة بأثر النمو السكاني على الوضع الاقتصادي النسبي إما باستخدام القطاعات المتقاطعة أو الملاحظات المتسلسلة زمنياً

حول القياسات المعيارية للامساواة. وقد لا يكون لتدخلات السياسات لتخفيض معدل النمو السكاني، المبنية على مجرَّد الآثار السلبية للنمو السكاني على توزيع الدخل بين السكان الموجودين فعلاً، أي أساس من الصحة.[٤٦]

ويمكن للدليل على الأثر السلبي لحجم الأسرة على وزن الطفل عند ولادته وعلى تغذيته وتعليمه ودخله المستقبلي المتوقَّع واللامساواة المتزايدة في الأجيال القادمة أن يقدِّم وجهة نظر يمكن الدفاع عنها تقول بأن النمو السكاني السريع لا يضطرد مع رفاه الأجيال القادمة. وعلى أية حال، فإنه مع وجاهة هذا الافتراض، فإن الدليل على الأهمية الكمية لهذا الافتراض لم يجر بعد إثباتها.

النمو السكاني والمكتسبات المالية والموجودات الأخرى

إذا كان النمو السكاني الناجم عن نسبة المواليد العالية يزيد الفقر، فإنه من المحتمل أنه يقوم بذلك عن طريق تخفيض الأجور، جزئياً على الأقل. وفي الحالة النموذجية الرئيسية،يؤدي النمو السكاني، مع تخلُّف ما، نمو قوة العمل؛ وتزداد إتاحة الأراضي ببطء أو لا تزداد على الإطلاق؛ ويستوعب التصنيع جزءاً صغيراً من زيادة قوة العمل فحسب؛ وتتردى نسبة الأرض بالنسبة للفرد الواحد وتزداد اللاملكية للأراضي؛ وكنتيجة لذلك، تتدنى الأجور الحقيقية ويزداد الفقر. على أية حال، فإن هذا النمط لا ينطبق على معظم الدول، على الأقل في الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠ . إذ على الرغم من النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل، كانت الدول النامية بصورة عامة قادرة على «استيعاب» العرض الجديد من العمالة مع الإنتاجية الأعلى ومعدل دخل أعلى للفرد الواحد مع تحوُّل نحو العمالة الأكثر إنتاجاً.[٤٧] وكان هناك استثناءات على أية حال، بصورة رئيسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يعني الاستيعاب الناجح نسبياً لقوة العمل المتنامية أن الأجور لمْ تكن أعلى في غياب النمو السكاني؛ إلا أنه يعني، على أية حال، أنه كان هناك تسهيلات في الكثير من الدول أبقت على الأجور من الهبوط. وتضم الأمثلة على هذه التسهيلات: التوسع في الأراضي وازدياد كثافة الاستعمال (في البنجاب في الهند؛ وباكستان؛ وتايلند؛ والفلبين؛ وكينيا)؛ واستصلاح

الأراضي (في الصين وتايوان)؛ وازدياد العمالة الريفيَّة غير الزراعية (في تايوان وتايلند وكوريا).[٤٨] وقامت الدول التي استطاعت بأكثر ما يكون من النجاح استيعاب العمل وتخفيض الفقر بذلك عن طريق تشجيع النمو الذي يحبِّذ ما لدى الفقراء من إمكانيات (أي العمل أساساً ولكن الأرض كذلك)؛ وكذلك أيضاً عن طريق تطوير رأس المال البشري لدى الفقراء.

ثَمَّةَ سؤال هام يثار بفعل النجاح السابق في التعامل مع النمو السكاني هو فيما إذا كان هذا النجاح سيستمر. إذ يتوقع أن يستمر نمو القوة العاملة بمعدل حوالي ٢ بالمائة في العام. وعلى معدل الـ ٣٠ سنة الماضية، أضاف هذا النمو ٧٠٠ مليون إلى القوة العاملة في الدول النامية؛ وفي الـ٣٠ سنة القادمة، سيضيف ١,٢ بليون.[٤٩] إلا أن الاحتمالات بحدوث استيعاب ناجح في إفريقيا هي احتمالات قاتمة لأن الابتكارات الزراعية أثبتت أنها مراوغة لا يمكن تحقيقها، وأن نوعية الأراضي آخذة في التردي، كما أن الأسواق التصديرية للمنتجات التقليدية ضعيفة. كما أن الاحتمالات الزراعية قاتمة أيضاً في أمريكا اللاتينية، حيث لا يوجد سوى احتمال ضعيف لحدوث توسع زراعي، وتكمن الآمال في نمو العمالة في المناطق المدينية. والاحتمالات هي أفضل ما تكون في آسيا، حيث يبدو أن المزيد من الابتكارات في التكنولوجيا والعمالة خارج المزارع هما من الأمور الممكنة. وعلى أية حال، وحتى في آسيا، فإن كثافة الزراعة عالية بالفعل من قبل، كما أن المزيد من التخفيضات في حجم أراضي المزارع ربما سيؤدي إلى تدني الإنتاجية؛ كما أن عدم ملكية الأراضي (وبخاصة في بنغلادش والهند) هي مشكلة خطيرة.

وتشير بعض الدلائل أن نمو السكان أدى إلى تخفيض العنصر غير التبادلي من الدخل والذي يؤثر على الفقراء أكثر من غيرهم من الفئات. ويضم العنصر غير التبادلي الفواكه والحيوانات البريّة؛ وحطب الوقود ؛ ومواد البناء وعمل سطوح المنازل؛ والمياه من الخزانات ومجاري المياه والبرك؛ وتربية الدواجن بدون قيود؛ وبعض الرعى المحدود للمواشي. فقد وجدت دراسة للأجزاء الاستوائية من الهند أن الإنتاج من موارد الممتلكات العامة كان يمثل ١٤ إلى ٢٣ بالمائة من دخل الفقراء. وتدنت موارد الممتلكات العامة المتاحة للقرويين ما بين

٣٠ إلى ٥٥ بالمائة ما بين الخمسينات والثمانينات، وحصلت أكبر التدنيات في القرى ذات النمو السكاني الأكبر.[٥٠] ولم يكن هذا نتيجة للنمو السكاني فحسب ولكن كذلك بسبب التغيرات في السياسات الحكومية والتغير التكنولوجي وحقيقة أن الممتلكات العامة ازدادت في قيمتها الاقتصادية، وبالتالي خلق الحوافز لبيعها للمصالح التجارية. ووُجِدت نتائج مماثلة في إحدى الدراسات التي أجريت في بنغلادش.[٥١]

النمو السكاني وحجم الأسرة

إذا كان العدد الأكبر من الأطفال في أُسرة ما يخفِّض من الرفاه، إذن كيف تترابط عوامل حجم الأسرة والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل ونسبة المواليد والنمو السكاني؟ وهذا السؤال أصعب مما يبدو. وتظهر البيانات أن نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع لا ترتبط بصورة أوتوماتيكية بالعدد الكبير من النسل الذين يتنافسون على موارد الأسرة ولا ترتبط بنفس الصورة بالمسافات الزمنية بين الحمل والحمل. وعلى سبيل المثال، فرغم أن معدل المواليد الإجمالي في مالي يقرب من ضعف ما هو عليه في جمهورية الدومينيكان (٦,٩ و ٣,٦ على التوالي)، فإن الطفل في المعدل في مالي سيكون له ٣,٤ من نسله على قيد الحياة مقابل ٣,٧ للطفل في جمهورية الدومينيكان.[٥٢] وعلى الرغم من اختلاف معدلي المواليد الإجماليين، فإن كلاً من الدولتين كان لديها معدل نمو سكاني ٢,٤ بالمائة في الثمانينات.

وفي الدول المشابهة في معدلات المواليد الإجمالية ومعدلات نمو السكان والأعداد المتوسطة من النسل هناك نسب مئوية مختلفة من سكانها في حالة الفقر. وعلى سبيل المثال، فقد تنامى سكان كل من أندونيسيا وكولومبيا بمعدل سنوي قدره ٢,١ بالمائة في الثمانينات، وكلاهما فيه معدل مواليد إجمالي وعدد متوسط من النسل قريب من ٣,٠ ومع ذلك فإن ٢٥ بالمائة من سكان كولومبيا عاشوا في الفقر في تلك الفترة مقارنة بـ ١٧ في المائة من سكان أندونيسيا. كما أن تايلند، ذات معدل مواليد إجمالي وعدد متوسط من النسل لا يزيد في حجمه عن ثلثي حجم ما في هذين البلدين، كان بها ٢٦ بالمائة من السكان يعيشون في فقر.[٥٣]

وعند احتساب معاملات الارتباط بين عدد متوسط النسل والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل والنمو السكاني لـ١٩ دولة نامية كانت البيانات عنها متاحة، لم تكن معاملات الارتباط هذه إيجابية بشكل موحّد ولم تكن ذات دلالات إحصائية. وعلى أية حال، فإن هذا يعكس التنوع في الدول التي أُخذت كعيِّنة. وعندما تقسم العينة إلى ثلاث مجموعات منفصلة – دول جنوب الصحراء الإفريقية، وشمال إفريقيا والدول الآسيوية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي – فإن عدد النسل يرتبط ارتباطاً إيجابياً وله دلالات إحصائية مع النمو السكاني ونسبة المواليد الأعلى بالنسبة لجميع المجموعات ما عدا مجموعة دول جنوب الصحراء الإفريقية. ولا ترتبط المسافات الزمنية بين الحمل والحمل بصورة ذات دلالة مع نسبة المواليد والنمو السكاني.٥٤

وتوحي هذه النتائج التجريبية أن الأعداد الأكبر من النسل والمسافات الزمنية الأقرب بين الحمل والحمل، لا النمو السكاني في حدِّ ذاته، ترتبط مع الآثار السلبية على الرفاه، ومن المحتمل أنها ترتبط بالفقر.٥٥ والارتباطات على المستوى الشامل يصعب إثباتها. وهكذا، بالنسبة لرسم السياسات، قد تكون البيانات الخاصة بالنمو السكاني بديلاً ضعيفاً للمتغيرات اللازمة على المستوى الشامل للعدد من النسل والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل.

النمو السكاني والتعليم والصحة

إذا كان التعليم والصحة مكوِّنين هامين من مكونات الرفاه وأن الافتقار إلى الحصول عليهما يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر، فهل هناك أي دليل على أن النمو السكاني له آثار سلبية على توفير التعليم والخدمات الصحية على المستوى الشامل (macro level)؟

وقد وجدت دراسة لقطاع من عدة دول عن الإنفاق المدرسي والتسجيل في المدارس في الستينات والسبعينات أن الدول التي يوجد فيها أعداد أكبر من السكان من الأطفال في سن المدرسة تميل إلى أن يكون لها معدل إنفاق تعليمي أقل بالنسبة للطفل في سن المدرسة، يتحقق إلى حدٍ كبير عن طريق تخفيض رواتب المدرسين وليس عن طريق تخفيض معدلات تسجيل الأطفال في المدارس. وفي الحقيقة، فإن لدى الكثير من الدول زيادات هامة في معدلات تسجيل الأطفال في المدارس. ولوحظت الآثار السلبية على المستوى الثانوي بصورة خاصة.٥٦ وخَلُصت الدراسة إلى أن عدد السكان «يلعب دوراً غير مباشر في تمييع

الموارد العامة المخصصة للنظام المدرسي» ومن المحتمل أن هذا الدور يختلف ما بين الدول. ففي بعض الدول ذات الاستخدام الفعال للموارد التعليمية، فإن النمو السكاني الأبطأ يمكن له أن يزيد الأداء التعليمي. وفي دول أخرى، ذات الاستخدام غير الفعال للموارد، فإن النمو السكاني الأبطأ قد لا يكون له سوى أثر قليل. ويدعم هذه النقطة دراسة حديثة للتعليم في آسيا. ففي الدول ذات القطاع التعليمي الفعال والسياسات الحكومية السليمة، أدى النمو السكاني المنخفض إلى قيام تحسينات على مستوى التعليم. وحيثما كانت هذه الفعالية والسياسات السليمة غائبة، فإن التحسينات الكامنة في التعليم من النمو السكاني الأدنى ذهبت أدراج الرياح.[٥٧]

وهل الانخفاض في معدل الإنفاق التعليمي للطفل الواحد يخفِّض التحصيل التعليمي؟ ولسوء الحظ لا يوجد جواب واضح على هذا السؤال. فقد وجدت بعض الدراسات أن المدخلات التعليمية تؤثر على المخرجات التعليمية في حين لم تجد دراسات أخرى مثل هذه النتيجة.[٥٨] وليست جميع المدارس وجميع الدول على نفس القدر من الفعالية في إنتاج التعليم. وهناك حاجة إلى المعلومات الأكثر وضوحاً عن الصلة بين المدخلات التعليمية والمخرجات (أي فعالية المنظمات التعليمية) قبل القيام بالاستنتاجات حول الصلة بين النمو السكاني السريع والمخرجات التعليمية على المستوى القومي.

ففي الثمانينات، انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس وكذلك معدل الإنفاق بالنسبة للتلميذ الواحد في عدد من الدول النامية، وبخاصة في جنوب الصحراء الإفريقية، مما زاد من القلق حول كيفية تكوين رأس المال البشري. وكانت هذه التخفيضات نتيجة، إلى حدٍ كبير، للمصاعب الاقتصادية في الثمانينات ولكنها تفاقمت بسبب النمو السكاني.[٥٩]

وعلى المستوى الأصغر (micro-level)، هناك ما يدل على أن التغذية الأكثر سوءاً ووفيات الأطفال الأعلى ترتبطان بحجم الأسرة الأكبر. وعلى المستوى الشامل (macro level)، من الصعب إثبات العلاقة بين نمو السكان والتغذية، ولكن هناك بعض الدليل على آثار معاكسة على توفير الخدمات الصحية. وفي حالة عدم الكفاءة القصوى في تقديم الغذاء، أي في حالة المجاعات، هناك آراء تقول إن فشل السياسات وليس النمو السكاني هو السبب الكامن من وراء

ذلك.[٦٠] ففي دراسة للدول الصغيرة في جنوب الباسفيك، تميل الدول ذات عدد السكان الأكبر والأكثر نمواً إلى أن يكون فيها توفير أقل للخدمات الصحية (أي عدد الأطباء وأسرة المستشفيات للفرد الواحد) كما أن فيها تحصيلاً علمياً أدنى.[٦١]

النمو السكاني والفقر

ما هو الدليل الذي يمكن أن يوجد على المستوى الأصغر للأثر المباشر لنمو السكان على الفقر؟ وأجريت ارتدادات على التغيرات في الفقر، كما جرى قياسها بالتغيرات في النسب المئوية للسكان الذين كانوا فقراء على النمو السكاني في ٢٢ دولة من الستينات والسبعينات إلى أواسط الثمانينات.[٦٢] ولم يكن النمو السكاني ذا دلالة إحصائية بالنسبة للتدني في الفقر. وتم التوصل إلى هذه النتيجة عند استخدام مقاييس مختلفة للفقر وعند استخدام نماذج مختلفة وعند تفحُّص فترات زمنية مختلفة. والتفريق بين نمو السكان الحديث والسابق لم يؤثِّر على النتيجة.

وهناك، بطبيعة الحال، عدد من الأسباب للتشكك في هذه الارتدادات الجمعية. فالتغيرات في الفقر يحتمل أن تؤثر على معدل نمو السكان.[٦٣] كما أن من الممكن أيضاً أن يؤثر النمو السكاني على الفقر فعلاً، ولكنَّ العوامل المحذوفة من الارتداد تغطي هذه النتائج. وهكذا فإن نتائج الارتداد لا تعني بالضرورة أن النمو السكاني ليس له أثر على الفقر، ولكن، إذا كان هناك من أثر فهو ليس قوياً بدرجة كبيرة على المستوى القومي ليظهر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانية حدوث المشاكل المنهجية المذكورة. وكما يقول ألن كيلي وويليم ماك غريفي في الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن هذه وغيرها من الارتدادات الجمعية لا ينبغي أن تؤخذ إلا كارتدادات تقريبية أولى.

وهناك عدد قليل من الدراسات الأخرى حول آثار السكان على الفقر. وخلُصت عدة دراسات للفقر في ١٣ ولاية هندية من ١٩٥٩-٦٠ حتى ١٩٧٠-٧١ أن حجم السكان لم يؤثر على الفقر بصورة مستقلة عن المخرجات الزراعية بالنسبة للفرد الواحد. وخلُصت إعادة تحليل البيانات، مع تصحيح المشاكل المنهجية في هذه الدراسات، إلى أنه بالنسبة لمعظم الولايات فإن ١٠ بالمائة من الزيادة في السكان يمكن أن تزيد نسبة السكان الفقراء بحوالي

٠,٠١ بالمائة. وبالنسبة لبعض الولايات، كان هذا الأثر حوالي واحد بالمائة. وقد يكون نمو السكان قد زاد من الفقر من خلال تحولات معاكسة في توزيع الدخل نتيجة لزيادة البطالة الريفيّة.[٦٤] وهكذا وجد أن هناك آثاراً سلبية لنمو السكان ولكنها لم تكن كبيرة. وإعادة إجراء مثل هذه الدراسة على دول أخرى وفي فترات زمنية مختلفة سيكون له قيمته العلمية.

الاستنتاج

الفقر هو نتيجة لعوامل كثيرة بما فيها النمو السكاني. على أية حال، فإن أهمية إسهام النمو السكاني في الفقر هي أبعد ما تكون عن الوضوح. ويبدو أنه على مستوى الأسرة أن عدد الأطفال الإضافيين يخفّض من التعليم والصحة الخاصة بالأطفال الآخرين في الأسرة، ولكن تقديرات حجم هذه الآثار يختلف اختلافاً كبيراً؛ ففي بعض الأحيان تكون إيجابية، وفي بعض الأحيان لا تكون لها أية أهمية، وفي غالب الأحيان سلبية وقليلة نسبياً. وعلى المستوى القومي، فإنه حتى من الأصعب إثبات أثر النمو السكاني على الفقر. فقد وجد أن الآثار السلبية الصافية تكون على المتغيرات المرتبطة بالفقر مثل الدخل والتعليم والصحة، ولكن ليس هناك سوى آثار مباشرة قليلة لأثر سلبي هام على الفقر نفسه. وبصورة عامة، تظهر الدلائل أن الكثير من الدول استطاعت تخفيض الفقر في الوقت الذي كان عدد السكان يتزايد فيه، إلا أنه في الكثير من الدول الأخرى ساهم عدد السكان في المصاعب الخاصة بتخفيض السكان.

وعند البحث عن تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء، ينبغي على الحكومات أن تستخدم أكثر أدوات السياسات المتاحة مباشرة، بما في ذلك السياسات الرامية لزيادة حصول الفقراء على الأرض والقروض والبنية التحتية العامة والخدمات، وبخاصة في التعليم والصحة.[٦٥] وفي الأقاليم التي لا يوجد فيها سوى قاعدة موارد غير كافية، فإن السياسات اللازمة للمساعدة على الهجرة إلى الخارج هي أيضاً لازمة. ولا تساعد استراتيجية إصلاح الأراضي والتركيز المبكّر على الزراعة وتطوير النشاطات الريفية غير الزراعية وتطوير البنية التحتية على النمو فحسب بل إنها تشجّع أيضاً التوزيع الأكثر عدالة للدخل. ويبدو أن حكومات شرق آسيا استطاعت تخفيض الفقر عن طريق تشجيع النمو النشط في كل من القطاعين الزراعي وغير الزراعي.

وقد تساعد برامج تخطيط الأسرة على تخفيض الفقر، ولكن آثارها قد تكون صغيرة وتستغرق زمناً طويلاً حتى يمكن الشعور بها. وحتى الفقر المنقول من جيل إلى جيل يمكن التصدي له بصورة أفضل من خلال التغييرات على السياسات الحكومية والإنفاق على صحة الأطفال وتعليمهم أكثر مما يمكن من خلال برامج التخطيط الأسري. وفي الحقيقة، فإن برنامج التخطيط الأسري الذي يركِّز على توفير الخدمات الصحية للفقراء يمكن تبريره بصورة أفضل على أساس أنه يقوم بتوزيع الموارد الصحية مباشرة إلى الفقراء أكثر مما يمكن تبريره على أساس أن نسبة المواليد الأدنى قد تخفِّض الفقر.[٦٦] ومع ذلك، فإن برامج التخطيط الأسري هي تكملة مفيدة لمثل هذه السياسات المباشرة. فهي أسهل بصورة عامة في تطبيقها، وغير مكلفة نسبياً وتنزع آثارها إلى كونها تراكمية، أي أن الآثار على الصحة ستحسن التعليم والإنتاجية فيما بعد.

ورغم أنه من غير الواضح فيما إذا كان النمو السكاني يسبِّب الفقر على المدى الطويل أم لا، فإن الواضح أن نسبة المواليد العالية المؤدية إلى النمو السكاني السريع ستزيد من عدد الناس في الفقر على المدى القصير وتجعل الهرب من الفقر أكثر صعوبة، على الأقل في بعض الحالات.

Notes

The author has benefited from comments from Allen Kelley, Robert Cassen, Jere Behrman, Ragui Assaad, Tim Dyson, Sandy Korenman, Deborah Levison, Cynthia Lloyd, and Vern Ruttan.

[1] World Bank, *World Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990).

[2] For an excellent survey of poverty in developing countries, see Michael Lipton and Martin Ravallion, "Poverty and Policy," World Bank Policy Research Paper WPS 1130 (Washington, DC: World Bank, April 1993).

[3] United Nations Development Programme, *Human Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990). This approach owes much to the writings of Amartya Sen who has stressed the role of "capabilities" and "functionings" in the assessment of standard of living enjoyed. Capability is the ability to achieve, that is, the real opportunities an individual has regarding the life they may lead. Functionings are achievements, that is, different aspects of living conditions. See, for example, Amartya Sen, *The Standard of Living* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985) and Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being and Destitution* (Oxford: Oxford University Press, 1993), p.1.

[4] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 26-27. The PPP is much better than official exchange rates for converting currencies and appears to be the best available method of establishing internationally comparable poverty lines. See Shaohua Chen, Gaurav Datt, and Martin Ravallion, "Is Poverty Increasing in the Developing World?" World Bank Policy Working Paper WPS 1146 (Washington, DC: World Bank, June 1993). The importance of converting income figures into purchasing power parity equivalents is illustrated by looking at Russian incomes. Based on April 1993 income figures, the average Russian earned $360 per year, less than the average Indonesian (*The Economist*, "Poverty of Numbers," 10 July 1993). However, it is highly unlikely that living standards are lower and poverty higher in Russia than in Indonesia.

[5] Martin Ravallion, Gaurav Datt, and Dominique van de Walle, "Quantifying Absolute Poverty in the Developing World," *Review of Income and Wealth*, Vol. 37, No. 4 (December 1991), pp. 345-361.

[6] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 41.

[7] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 42.

[8] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 31.

[9] Ibid., p. 42.

[10] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit., p. 13.

[11] See Lipton and Ravallion, op. cit., pp. 56-69, for a discussion of poverty alleviation policies.

[12] Longitudinal data on individuals, or panel data, are data on individuals (or families, households, etc.) observed over time. Variation is observed *across* individuals and *over* time.

[13] Raghav Gaiha and Anil. B. Deolalikar, "Transitory, Permanent and Innate Poverty: Estimates for Semi-Arid Rural South India, 1975-83" (Seattle, WA: University of Washington, 1989), mimeo.

[14] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 33-34.

[15] Even though in many countries government allocations to primary education tend to favor the poor, disproportionate shares of the education budget go to secondary and, particularly, tertiary education. For example, in Sub-Saharan Africa only 2 percent of young people go on to higher education, but 22 percent of the region's education budget is spent on tertiary education (World Bank, op. cit., p. 79).

[16] Donald Cox and Emmanuel Jimenez, "The Relative Effectiveness of Private and Public Schools," *Journal of Development Economics*, Vol. 34, Nos. 1-2 (November 1991), pp. 99-121.

[17] Nancy Birdsall, "Public Inputs and Child Schooling in Brazil," *Journal of Development Economics*, Vol. 18, No. 1 (May/June 1985), p. 84.

[18] World Bank, *World Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 21.

[19] Ibid., pp. 19 and 21.

[20] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 32.

[21] See Mark Rosenzweig and Kenneth Wolpin, "Credit Market Constraints, Consumption Smoothing, and the Accumulation of Production Assets in Low Income Countries: Investments in Bullocks in India," *Journal of Political Economy*, Vol. 101, No. 2 (April 1993), pp. 223-244; and Mark Rosenzweig and Oded Stark, "Consumption Smoothing, Migration, and Marriage: Evidence from Rural India," *Journal of Political Economy*, Vol. 97, No. 4 (August 1989), pp. 905-926, for a discussion of these consumption smoothing strategies.

[22] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 47.

[23] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit. The short-run effect is probably smaller due to consumption smoothing.

[24] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 46-47.

[25] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit.

[26] For example, in the Philippines in 1985, 44 to 50 percent of households with one child, but 60 to 78 percent of households with five children, were in poverty. In Russia, in 1992, 40 percent of families with one child were poor, while almost 80 percent of families with three or more children were poor. John Bauer, Dante Canlas, Maria Theresa Fernandez, and Andrew Mason, "Family Size and Family Welfare in the Philippines," paper presented at the Regional Conference on Priority Health and Population Issues, Honolulu, HI, 25-28 February 1992. *The Economist*, op. cit.

[27] For instance, in Thailand, 60 percent of small families (one or two children) had financial savings in 1988. In contrast, 60 percent of large families (four or more children) had no savings at all. See Napaporn Havenon, John Knodel, and Werasit Sittitrai, "The Impact of Family Size on Wealth Accumulation," working paper, Institute of Population Studies, Chulalongkorn University, 1989. However, a study of the Philippines found that larger rural families had greater *lifetime* accumulation of wealth because older children work and contribute to household income (Bauer et al., op. cit.). It seems that the effect of the number of children on wealth is influenced by the age profile of production in a society and the rules governing resource flows from children to parents (and the reverse). For reviews of this literature see Andrew Mason, "National Saving Rates and Population Growth: A New Model and New Evidence," in *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1987), pp. 523-560; and Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, Vol. 36, No.4 (December 1988), pp. 1685-1728.

[28] These studies are discussed in Lloyd (Chapter 6 in this volume).

[29] See Sonalde Desai, "The Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," Research Division Working Paper No. 46 (New York: The Population Council, 1992); Stephen S. Kyereme and Erik Thornbecke, "Factors Affecting Food Poverty in Ghana," *Journal of Development Studies*, Vol. 28, No. 1 (October 1991), pp. 39-52; Cynthia Lloyd and Anastasia Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter? The Implications of Family Size for Children's Education in Ghana," Research Division Working Paper No. 45 (New York: The Population Council, 1992); and Jane Miller, James Trussell, Anne Pebley, and Barbara Vaughan, "Birth Spacing and Child Mortality in Bangladesh," *Demography*, Vol. 29, No. 2 (May 1992), pp. 305-318.

[30] Desai, op. cit., p. 8. Joint determination assumes reasonable control over fertility. In a survey of wanted fertility in 48 countries Bongaarts found that 78 percent of births were wanted. The proportion wanted was highest for countries at the beginning of the fertility transition and lowest for countries in midtransition. For example, in Cameroon in 1978, 94 percent of births were reported as wanted while in Peru in the same year, only 61 percent of births were reported as wanted. See also John Bongaarts, "The Measurement of Wanted Fertility," Research Division Working Paper No. 10 (New York: The Population Council, 1990).

[31] Mark Rosenzweig, "Population Growth and Human Capital Investments: Theory and Evidence," *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5 (part 2), (October 1990). Note that biological effects should be distinguished from behavioral effects. Rosenzweig concludes that the observed negative correlations between family size and per-child measures of human capital do not appear to have a strong biological component.

[32] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 33.

[33] Ibid., p. 20.

[34] Duncan Thomas, "The Distribution of Income and Expenditure Within the Household," *Annales d'Economie et de Statistique*, Vol. 29, No. 1 (January/March 1993), pp. 109-136.

[35] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 33.

[36] Ibid., p. 12.

[37] D. Gale Johnson and Ronald D. Lee (eds.), *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1987).

[38] The negative effects were found to be larger than the positive effects, particularly when the positive effects are discounted since they do not occur until sometime in the future.

[39] David Bloom and Richard Freeman, "Economic Development and the Timing and Components of Population Growth," *Journal of Policy Modelling*, Vol. 10. No. 1 (April 1988), pp. 57-82. For a similar result see Didier Blanchet, "Population Growth and Income Growth During the Demographic Transition: Does a Malthusian Model Help Explain Their Relationship?" *Population* (English Selection), Vol. 2 (1990), pp. 37-52. Bloom and Freeman also show that the impact is sensitive to whether population growth comes from rising fertility or declining mortality.

[40] For a discussion of these effects, see the papers in Johnson and Lee, op. cit., and Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981).

[41] Bloom and Freeman, op. cit., p. 77.

[42] For a skeptical view of the index see Kelley (1991).

[43] The human development index has been revised twice since its inception. The regression results were repeated using 1991 version of the index on a sample of 122 developed and developing countries. The same pattern of results was found.

[44] A problem with these regressions is that mortality changes affect both population growth and the index and the association between the index and population growth could reflect this. Thus, the regressions were rerun using the income and education components as dependent variables. The results were similar to those using the full human development index.

[45] David Lam, "Distribution Issues in the Relationship Between Population Growth and Economic Development," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 589-630.

[46] Ibid., p. 608. Lam (p. 610) suggests that focusing on relative wage effects maybe more illuminating. In studying the history of inequality in the United States Williamson and Lindert [See J.G. Williamson and P.H. Lindert, *American Inequality: A Macroeconomic History* (NY: Academic Press, 1980), pp. 80-82] found that wage differentials for skilled and unskilled workers moved in the same direction as summary inequality measures. Thus data on wage ratios alone could be used to infer movements in inequality. Population increase decreased relative wages for the unskilled and increased inequality. However, there is insufficient data for developing countries to test whether the Williamson-Lindert finding holds for developing countries. It should be noted that care need be taken in interpreting data on relative wage effects. It is possible for relative wages to decline and increase measured inequality, but the absolute income of the poor to rise.

[47] David Bloom and Richard Freeman, "Population Growth, Labor Supply, and Employment in Developing Countries," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 105-148; Azizur Khan, "Population Growth and Access to Land: An Asian Perspective," in *Population, Food, and Rural Development* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 143-161; and David Turnham, *Employment and Development: A New Review of the Evidence* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1993).

[48] Bangladesh has been viewed as the country that best fits the archetype, but even here there is conflicting evidence. A recent study using district level data found that districts with higher population density had higher agricultural wages, and, between 1953 and 1981, districts with more rapid population growth experienced a slower decline in real wages over the period. See James K. Boyce, "Population Growth and Real Wages of Agricultural Labourers in Bangladesh," *Journal of Development Studies*, Vol. 25, No. 4 (July 1989), pp. 467-485. It appears that population growth is associated with the emergence and diffusion of more intensive cultivation techniques, which raised land productivity and led to agrarian institutional change that was conducive to labor absorption and rising wages. Specifically, population growth was associated with a decline in the average size of landholdings, an increased use of both family and hired labor, a higher

incidence of sharecropping, and a shorter duration of tenancies. All of these changes were associated with a higher demand for labor and higher wages. It is possible, however, that population density was high because of migration into these districts resulting from the higher wages.

[49] Turnham, op. cit., p. 249.

[50] N.S. Jodha, "Depletion of Common Property Resources in India: Micro-Level Evidence," *Population and Development Review*, Vol. 15, special supplement, 1990, pp. 261-283.

[51] Mohammed Alauddin and Clem Tisdell, "Poverty, Resource Distribution, and Security: The Impact of New Technology in Rural Bangladesh," *Journal of Development Studies*, Vol. 25, No. 4 (July 1989), pp. 550-570.

[52] Cynthia Lloyd and Sonalde Desai, "Children's Living Arrangements in Developing Countries," Research Division Working Paper No. 31 (New York: The Population Council, 1991).

[53] Ibid.

[54] The samples are quite small, so these findings should be viewed with some caution. Ibid.

[55] The sample of countries for which we have data on number of siblings, spacing of births, and poverty is too small to carry out a meaningful statistical test of association.

[56] T. Paul Schultz, "School Expenditures and Enrollments, 1960-1980: The Effects of Incomes, Prices, and Population Growth," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 413-478.

[57] For a discussion of these studies see Allen Kelley, "The Consequences of Rapid Population Growth on Human Resource Development: The Case of Education" (Durham, NC: Duke University, February 1994), mimeo.

[58] See Cox and Jiminez, op. cit., p. 120.

[59] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit.

[60] See Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

[61] Dennis A. Ahlburg, "Is Population Growth a Deterrent to Development in the South Pacific?" *Journal of the Australian Population Association*, Vol. 5, No. 1 (May 1988), pp. 46-57.

[62] The data were taken from World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., Lyn Squire, "Fighting Poverty," *American Economic Review*, Vol. 83, No. 2 (May 1993), pp. 377-382, uses the data to investigate the effect of economic growth on changes in poverty. Data from Chen et al. on a variety of measures of poverty for the late 1980s were also analyzed. Population growth was not found to be related to changes inpoverty.

[63] See Nancy Birdsall and Charles Griffin, "Fertility and Poverty in Developing Countries," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 10, No. 1 (April 1988), pp. 29-55. The argument for poverty affecting family size and population growth runs as follows: infant mortality is higher among poor families, so to ensure that sufficient children survive to look after the parents in old age, fertility is higher in poor families. In addition, poverty may be alleviated by having more workers. When young, children can perform household tasks that release an adult for work outside the home or production in the home for sale to the market. Children may also be directly employed in the market to increase family income. Child labor is often at the expense of school attendance. Thus the short-run necessity of having the child work increases the probability that the family and the child will remain in poverty.

[64] Dominique van de Walle, "Population Growth and Poverty: Another Look at the Indian Time Series Data," *Journal of Development Studies*, Vol. 21, No. 3 (April 1985), pp. 429-439.

[65] See the World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., and Lipton and Ravallion, op. cit., for a discussion of policies to reduce poverty.

[66] This is not to say that family planning could not be justified on these grounds. A child growing up in a smaller family may well be better off. The point is that there are other, stronger, justifications for family planning programs.

الفصل الخامس

رابطة السكان والبيئة والتنمية

ثيودور بنايوتو

تضمُّ الآراء حول آثار النمو السكاني على البيئة سلسلة واسعة من الآثار السلبية المطلقة، بل وحتى الكارثيَّة، إلى الايجابية المطلقة والمفيدة جداً. ووفقاً لوجهة النظر المالثوسية الجديدة، فإن النمو السكاني هو السبب الجذري للتردي البيئي، لأنه يخلِّف طلباً متزايداً على موارد الكوكب المحدودة وطاقته التحمليَّة. والتحكم المباشر في عدد السكان ينظر له على أساس انه الوسيلة الفعالة الوحيدة لاحداث الانعكاس في التردي البيئي ولتجنب كارثة مالثوسية من المجاعات الماحقة.[1]

وعلى الطرف الآخر، يُنظر للنمو السكاني كمصدر دافع للفعالية المتزايدة، والاقتصادات الكبرى، والابتكارات التكنولوجية التي لا توسِّع من الطاقة التحمليّة للأرض فحسب، بل كذلك تجعل من الممكن احداث زيادات في مستويات المعيشة والتحسينات البيئية.[2] ووفقاً لوجهة النظر هذه، فليس هناك من تبرير بيئي للتدخلات في أعداد السكان.

وما بين هذين الموقفين المتعارضين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، هناك طيف كامل من الآراء التي تنسب دوراً إسهامياً أو دوراً تقريبياً للنمو السكاني في التردّي البيئي.[3] ووفقاً لهذه الآراء، فإن الفقر واللامساواة والسياسات التشويهيَّة والطلب التصديري هي الأسباب المطلقة للتردي البيئي، وتزيد من تفاقم أثر السكان على البيئة.[4] ومعنى هذا أن التركيز الأساسي للسياسات البيئية ينبغي أن يتعامل مع هذه الأسباب الجذرية.

وتُجرى معظم الدراسات الخاصة بالعلاقة بين السكان والبيئة في إطار مستوى جمعي أو شامل إلى حدٍّ أنها تكون ذات محتوى سلوكي محدود وتتجاهل إلى حدٍ كبير الاستجابات البشرية للنمو السكاني. وبصورة ضمنية تقوم هذه الدراسات بالمبالغة في أثر الكثافة السكانية والنمو السكاني على الموارد الطبيعية والبيئية، أو أنها تقلل من شأن هذا الأثر أو تسيء التعبير عنه، ويمكن أن تؤدي إلى توصيات سياسات سيئة التوجيه.

ويحلِّل هذا الفصل العلاقة بين السكان والانظمة البيئية المحلية عن طريق التركيز على الأسرة والمجتمع والاستجابات الاقتصادية القومية للنمو السكاني. ومن المحتم أن أثر السكان على البيئة يعتمد على قدرة هذه الوحدات الاجتماعية على الاستجابة، أي «مرونات الاستجابة». ويتناول الفصل العوامل التي تؤثر على مدى الاستجابة أو سرعة التكيُّف، بما في ذلك دور السكان أنفسهم. وفي حين أن التقدير الرسمي لمرونات الاستجابات خارج نطاق هذا الفصل، فإن الدلائل من جميع أقاليم العالم النامي تدعِّم وجهة النظر الانتقائية القائلة إن النمو السكاني يمكن أن يكون عاملاً إما للتنمية المستديمة أو التردي البيئي، وهذا يعتمد على مدى حرية الأسر والجماعات والمجتمع على الاستجابة.

ويتطلب تلبية مطالب أعداد متزايدة من الناس وفق هِبات طبيعية ثابتة من الموارد استجابة مرنة ستقوم بتحسين انتاجية كل من الموارد والناس، واستبدال الموارد المتضائلة بغيرها أكثر وفرة، واستيراد موارد إضافية و/ أو تصدير الناس إلى المناطق والمهن الأخرى. وعندما تصبح الندرة عامة عبر الموارد والقطاعات والمناطق، هناك حافز للابتكارات التكنولوجية والمؤسساتية كي تحفز التغييرات في الانتاج والاستهلاك وتطوير البدائل الجديدة. وعندما تكون الاستجابة مكبوتة أو مقيَّدة أو مسدودة، فإن من المقرر أن يكون للنمو السكاني آثار سلبية على الأنظمة البيئية المحلية.

ويركِّز هذا الفصل لذلك على أثر النمو السكاني على الأنظمة البيئية المحلِّية. ولا تقلُّ الآثار العالمية أهمية ولكنها خارج نطاق هذه الدراسة. ويبدأ الفصل بمناقشة كيف أن الأسر والجماعات والمجتمعات تستجيب للنمو السكاني في ظل أوضاع نضوب الموارد الطبيعية وندرتها. ويتفحص الفصل كذلك الصلات بين النمو السكاني والتردي البيئي، مع إمعان

النظر بصورة خاصة في دور النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل. كما يقدِّم أيضاً نظرة عامة للأدلة المتاحة للصلة بين السكان والبيئة فيما يتعلق بمشاكل بيئية محدَّدة (إزالة الغابات والتلوُّث).

تلبية مطالب النمو السكاني داخل الأسرة

إذا كان الحمل أمراً مرغوباً فيه (أي جزءاً من الطلب على الأطفال في الأسرة)، فلا بد أن تفوق الفوائد التي تعود على الأسرة منه التكاليف المدفوعة في ذلك. ويمكن تلبية مطالب الطفل عن طريق تقسيم موارد الأسرة ما بين الطعام والمأوى والتعليم بصورة أكثر دقّة بين عدد أكبر من أعضاء الأسرة الذين هم أفقر بالنسبة لمعدل الفرد الواحد مما سيكون عليه الحال بدون الطفل الإضافي. وعلى أية حال، فهذه لا تعدو كونها مشكلة تدفقات نقدية مؤقتة. ومتى ما كَبِرَ الطفل بدرجة كافية (عادة فوق سن الخامسة)، فإنه/إنها سيبدأ/ ستبدأ في الإسهام في دخل الاسرة بدرجة تكفي لتحمُّل تكاليف رعايته، وسيقوم في نهاية الأمر بتحصيل دخل إضافي سيؤدي إلى ما هو أكثر من التعويض عن نقص السيولة النقدية لسنوات حياته/ حياتها في الصِغر. ويساهم الطفل في دخل الأسرة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية: جمع حطب الوقود وجَلبْ الماء وجمع العلف والعناية بالحيوانات والعمل في المزرعة (الزَرْع والحصاد وتنظيف الأعشاب والري) وجمع الطعام وغير ذلك من المنتجات غير الخشبية والصيد من جداول المياه الداخلية والخزانات والمساعدة في تنظيف الأرض واكتساب الدخل من العمل خارج وتجهيز الطعام والعناية بالأطفال الأصغر حتى يتفرَّغ افراد الأسرة الآخرون للنشاطات المذكورة.

ونتيجة لهذه الإسهامات المتعددة، يمكن للأسرة، خلال عدد قليل نسبياً من السنوات من ميلاد الطفل، أن تصبح في حال أفضل مما لو لم يولد لها الطفل الإضافي. وحتى يمكن إجراء تحليل خاص للتكاليف والفوائد للمولود الإضافي، ينبغي أيضاً إدخال تكاليف وفيات الأطفال المبكِّرة وكذلك تكاليف التعليم ومخاطر وفاة الأم أثناء الولادة، وكذلك المزايا الخاصة بالتأمين وكبر السن للوالدين، وكذلك المنفعة المباشرة التي تنجم عن عضوية الأسرة الكبيرة.

وتجدر الملاحظة، على أية حال، أن معظم الإسهامات التي يقدّمها الأطفال تتألف من السيطرة على الموارد الطبيعية التي يمكن الوصول لها بسهولة، أو حتّى انتحال ملكيتها، مثل المياه والأعلاف والمراعي والأسماك وحطب الوقود وغيرها من منتجات الغابة وكذلك تنظيف الأراضي التي يباح الوصول الحر لها[٥] للزراعة. وهذا ينطوي على أمرين حاسمين:

١) الامتلاك عن طريق السيطرة يجعل عدد الأطفال وسيلة حاسمة في أيدي الأسرة: فنصيب الأسرة من الموارد التي يباح الوصول الحر لها يعتمد على عدد «السواعد» العاملة في تحويل الموارد المباحة الحرَّة إلى ملكيَّة خاصة. وهذا لا يشبه وضع المراعي العامة، حيث يعتمد نصيب كل أسرة على عدد الحيوانات التي ترعى ذلك النصيب.

٢) في حين أن العدد الكبير من الأطفال (أو الحيوانات) الذي يستثمر الممتلكات العامة هو وضع أمثل من منظور الأسرة الفردية، إلا أن هذا ليس هو الوضع الأمثل اجتماعياً، وقد يكون على المدى الطويل أمراً ماحقاً للموارد والمجتمع وفي نهاية الأمر للأسرة الفردية.[٦] ويشجع قانون الاستيلاء على الأرض تعبئة أكبر عدد ممكن من السواعد البشرية (ومن أفواه الحيوانات) لكي يجري انتحال ملكية الموارد المباحة الحرَّة قبل أن يقوم الآخرون بذلك. ونصيب أسرة ما يتناسب بصورة تقريبية مع العدد الذي «يقوم بتحويل » الموارد العامة إلى ملكية خاصة التي تستخدمها تلك الأسرة. ونادراً ما تكون الأسرة قادرة على تحمُّل نفقات شراء الآلات كما أن هذه الآلات قد لا تكون دائماً مجدية للأعمال المتاحة مثل جمع الأعلاف وحطب الوقود؛ أما الحيوانات فلا يمكنها المساعدة إلا إذا كان المرعى متوفراً، وعلى أية حال فإن الأسرة بحاجة للأطفال للعناية بها (أي الحيوانات). وهذا يجعل من الأطفال الوسيلة الرئيسية للاستيلاء على الموارد مما يعني أن العدد الكبير من الأطفال ينظر له كمصدر قوة لا كتبعة ثقيلة.[٧] والعواقب الناجمة عن ذلك تنبؤية بقدر ما هي كارثيَّة. إذ تصبح الموارد الطبيعية مُستغلَّة بصورة مفرطة ومتردية بقدر ما تصبح المراعي مَرعيّة ومتردية بصورة مفرطة نتيجة الإفراط في حيازة الماشية. ويستمر الاستيلاء على الموارد المباحة الحرَّة حتى تؤدي

تكاليف الاستيلاء المفرط إلى تبديد كلٍّ رَيْع (أي الأرباح التي تُعزى إلى ندرة الموارد)، ويكون الضرر لقاعدة الموارد قد وقع.

ومن المغري الاستنتاج أن العدد الكبير من الأطفال، وبالتالي حجم عدد السكان وتناميه، هما السبب وراء الإفراط في استغلال الموارد وترديها. فرغم كلٍّ شيء فإن الطفل الاضافي هو الذي يضع الضغوط الإضافية على الموارد، سواء بصورة مباشرة من خلال اشتراكه/ اشتراكها في استخراج الموارد، وبصورة غير مباشرة من خلال الحاجة لإطعام وإلباس وإيواء وتعليم شخص إضافي. وعلى أية حال، فإن قرار الحصول على طفل إضافي غير مستقل عن الفوائد المتوقَّعة. إذ لما كان الجزء الأعظم من هذه الفوائد المتوقَّعة هو السيطرة على الموارد المتاحة بحرية للأسرة وانتحال ملكيتها، فإنّهُ كلما كانت الموارد المتاحة غير المنتحلة (التي لم يدَّعِ أحدٌ ملكيتها) أكبر، كلما كان الحافز أمام الأسرة لإضافة المزيد من السواعد للقيام بذلك العمل (أي انتحال الملكية) أكبر كذلك. ولا يحدث التوازن إلا حيثما يؤدي الجهد المفرط والتردي البيئي إلى تبديد كلٍّ ريع من الموارد المشار لها.

وحتى لو لم يكن النمو السكاني متأثراً بإتاحة الموارد، هناك طرق كثيرة أمام الأسرة لتلبية مطالب عضو الأسرة الإضافي. وتضم هذه الطرق تكثيف الإنتاج الزراعي والبحث عن العمل خارج الزراعة والهجرة إلى المناطق الأخرى.

التكثيف الزراعي

يمكن أن تسعى الأسرة الى تكثيف الإنتاج الزراعي عن طريق الاستثمار في تحسين الأراضي والمحافظة على التربة والري وشراء واستعمال محفزات الانتاجية مثل الأسمدة.[٨] واذا أخذنا بعين الاعتبار موارد الأسرة النقدية المحدودة والاستهلاك المتزايد نتيجة لزيادة فرد آخر، فإن التكثيف الزراعي يعتمد اعتماداً حاسماً على الحصول على القروض. على أية حال، فإن الإقراض الزراعي المؤسساتي نادر للغاية نتيجة لسقف معدلات الفوائد، التي يفترض أنها موجهة لحماية الفقراء الريفيين من الاستغلال والربا الفاحش. والقروض الريفية المحدودة التي قد تكون متاحة يجري توزيعها بصورة مقتصدة إزاء المقترضين الصغار الذين يكلفهم ذلك الاقتراض ثمناً عاليا. وزيادة على ذلك، فإن عدم توافر الضمانات الإضافية

يحول دون تلقي المزارعين الصغار القروض المؤسساتية. كما أن الأرض، وهي الموجودات الوحيدة القابلة للرهن لدى المزارع الفقير، غالباً ما تكون غير مسجَّلة قانونياً وخاضعة لقيود الاستئجار لمدَّة قصيرة وقيود التحويل التي تستهدف في الظاهر حماية المزارعين الفقراء من المضاربين بالأراضي وفي خاتمة المطاف من المزارعين أنفسهم. وعلى سبيل المثال، حتى وقت قريب كان ٤٠ بالمائة من الأراضي الزراعية في تايلند غير مسجَّلة قانونياً.[٩] والقروض غير المؤسساتية هي متاحة في العادة، ولكن معدلات الفائدة عالية تصل إلى ١٠ بالمائة في الشهر، مما يعكس التكلفة والأخطار العالية لاقراض الأموال الشحيحة إلى صغار المقترضين بدون ضمانة إضافية. وعند هذه المعدلات، فلن يكون أي استثمار زراعي مربحاً. وعلى سبيل المثال، حال الإفتقار إلى القروض الريفية في جاوا دون قيام المزارعين على الأراضي النجديَّة (المرتفعة) بالالتزام بالاستثمار وتبني التكنولوجيات التي تحتاج إلى زمن طويل للتعويض عن تكاليفها مثل تنظيف الأراضي باستئصال الأشجار من جذورها وتسوية الأرض وعمل المدرَّجات الزراعية والري والصرف وحصد الأشجار (إطار ١). وأبقت أسوأ السياسات الحكومية في جنوب الصحراء الإفريقية على أسعار الطعام والأخشاب منخفضة وبالتالي خفَّضت الحوافز على تكثيف إنتاج الغذاء والأخشاب.[١٠]

العمالة غير الزراعية

عندما لا يكون التكثيف الزراعي ممكناً، قد تحاول الأسرة الريفية تلبية حاجة عضو الأسرة الزيادة عن طريق البحث عن العمل غير الزراعي. وفي حين أن الحمل ورعاية الأطفال يخفضان من الوقت المتاح للأم لقضائه في العمل الخارجي، فإن مؤسسة الأسرة الكبيرة تجعل من الممكن للأمهات العمل في أوقات أخرى. وقد يكون الأطفال الأكبر سناً حاضرين للعمل لبعض الوقت. ومع ذلك فإن العمل غير الزراعي في المناطق الريفية مشهور بأنه شحيح. إذ باسم التطوير والتصنيع، تتركَّز البنى التحتية والخدمات العامة في العواصم وعدد قليل آخر من المراكز المدينية، كما تتركز الصناعة والخدمات.[١١] وتحدُّ حماية ودعم الصناعة الكثيفة في رأس المال واستخدام الطاقة، وكذلك قوانين الحد الأدنى للأجور من

إطار ١. جاوا: دراسة حالة استجابة مكبوتة للضغط السكاني

تضاعف سكان جاوا أربع مرات خلال ألـ١٠٠ سنة الأخيرة بحيث وصل ١٠٠ مليون نسمة اليوم، مما نجم عنه أعلى كثافة سكانية في العالم. ويضغط الملايين الذين لا يملكون الأرض وأشباههم من الجاويين بكثافة على النجود، في حين تمارس الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين لا يعملون عملاً كافياً والمشرَّدين من سكان المدن ضغطاً كثيفاً مماثلاً على بيئة المدن. وتتَّبع الحكومة سياسات سكانية نشطة لتخفيض نسبة المواليد وتشجِّع الهجرة الخارجية إلى الجزر الخارجية. وعلى أية حال، فحتى في أكثر السيناريوهات نجاحاً، لا يمكن للسياسات السكانية أن تخفِّض الضغوط الكبيرة فعلاً من قبل في جاوا التي تؤدي إلى تردٍ سريع في مستجمعات المياه وتعرية التربة التي تتراوح بين ٢٣ و٢٨ مليمتر في العام، أكثر من ١٠ أضعاف معدل متوسط تكوُّن التربة. وزيادة على ذلك، وعند أخذ الفقر وهشاشة التربة في الجزر الخارجية بعين الاعتبار، فإن الهجرة المتبادلة قد لا ترقى إلى أكثر بكثير من تصدير التردي البيئي من جاوا إلى الجزر الخارجية. وفي الحقيقة فإن المهاجرين ما بين الجزر كانوا يسكنون على جزر لم يكن باستطاعتها المحافظة على الزراعة السنوية مما نجم عنهُ تردٍ سريع في المحاصيل والدخل؛ واستجابة لذلك، تحوَّل المستوطنون إلى الزراعة المتنقلة وقطع الأخشاب مقابل مبالغ زهيدة، وهو العمل الذي يقوم به السكان الأصليون من قبل فعلاً. وهكذا فإن مجموعة من المشاكل البيئية في جاوا يجري ببساطة مبادلتها بمجموعة أخرى من المشاكل الحادة المماثلة على الجزر الأخرى.

وكان يمكن للتشخيص الصحيح أن يعزو تردي الأراضي النجدية في جاوا إلى الفشل الاقتصادي لا الفشل الديموغرافي. «فالناس يزرعون الأراضي غير المناسبة ذات العطاء المنخفض والمتدني لغياب الفرص الأفضل سواء كانت في أسواق العمل الريفية أو المدينية.»[1] ولم يُترجم نمو اقتصادي ملحوظ بلغ ٨ بالمائة تقريباً خلال السبعينات وأوائل الثمانينات إلى زيادة متناسبة في العمالة. وفي جاوا، تنامت العمالة بثلث نمو المخرجات وثلثي نمو قوة العمل. وفي حين وصلت الزراعة الجاوية إلى حدودها القصوى من حيث استيعاب العمال، إلا أن القطاع غير الزراعي فشل في خلق أعداد مناسبة من فرص العمل الجديدة لاستيعاب العمال

الجدد في قوة العمل يسبب انحياز السياسات لصالح الصناعات الكثيفة في رأس المال.

والنتيجة كانت فائضاً مستمراً في العمالة في كل من المناطق الريفية والمدينية، وتسهيلاً في سوق العمالة وانخفاضاً في الأجور الحقيقية. والنتيجة المتوقعة هي ازدياد كثافة الضغط الاقتصادي والديموغرافي على الأراضي النجدية المباح الوصول لها وازدياد كثافة نضوب المستجمعات المائية. ولما لم تتلقَّ الأراضي النجدية سوى القليل من المساعدة التنموية مثل البنى التحتية للري والأبحاث والامتدادات، ولم يكن أمامها سوى القليل من إمكانية الوصول للأسواق، فإن انتاجيتها وربحيتها الزراعية ظلت منخفضة أو متدنية. وحالت ندرة القروض الريفية دون قيام مزارعي الأراضي النجدية من الاستثمار في تحسين الأرض والمدخلات ذات الانتاجية الأعلى والمحافظة على التربة، والاجراءات الأخرى مثل المدرجات الزراعية والزراعة المحمية وأنظمة محاصيل الأشجار المختلطة. وفي ظلِّ هذه الظروف، فإن التردي البيئي يأخذ مجراه، كما هو متوقع، بغض النظر عن النمو السكاني.

وأدت إصلاحات السياسات التي جرت مؤخراً في أندونيسيا إلى تخفيض انحياز السياسات ضد مزارعي الأراضي النجدية والصناعات كثيفة العمالة؛ وتيسَّرت معدلات الفائدة، وأُدخلت برامج القروض الريفيَّة وتغيرت بنية الأسعار النسبية لصالح استخدام الأيدي العاملة. وبالنتيجة، أصبحت جاوا الآن في وضع أفضل لاستيعاب قوة العمل المتنامية على الرغم من التخلي عن برنامج الهجرة ما بين الجزر واسع النطاق الذي تتبناه الدولة.

[1] R. Repetto, "Soil Loss and Population Pressure on Java," Ambio, Vol. 15, No. 1 (1986).

العمالة الصناعية بصورة حادة. وغالباً ما تُهدر الأموال المحدودة القابلة للاستثمار من الاقتصاد، والتي تستخرج في معظمها من الضرائب على القطاع الريفي والاقتراض الأجنبي على المشروعات الكبرى التي لا تؤدي إلاّ إلى خلق القليل من العمالة ولكنها تُتْخم جيوب الصفوة الريفية في حين يجري إهمال الصناعة الريفية والعمالة غيرالزراعية بحجة نقص الموارد. وتتطلَّب فرص العمل الريفيَّة غير الزراعية المتاحة (وغالباً ما يكون ذلك في الحكومات المحلية) مستوى من التعليم والمهارة تفتقر لهما الأسرة.

ويؤدي نمو السكان الذي تحفزه العمالة غير الزراعية مقروناً بالعرض المحدود جداً إلى زيادة تيسير سوق العمل وتردي في الأجور الريفية. وتصل الأجور غير الزراعية الأكثر انخفاضاً والعجز عن زيادة (أو حتى المحافظة على) الإنتاجية الزراعية إلى حَدٍّ يعادل تخفيض البدائل المتاحة للعمال. وفي ظلّ نظام إتاحة الحصول الحر على الموارد، فإن تخفيض احتمالات العمل هذه يؤدي إلى زيادة الجَوْر على الموارد الطبيعية حتى يتم إحداث توازن جديد في الحصول الحرّ على الموارد تكون قاعدة الموارد فيه أصغر وأكثر ترديداً، وعدد السكان الذي يعتمد على هذه الموارد أكبر وأكثر فقراً. وإحدى الاستجابات الأسرية المألوفة هي تقصير دورة الحرث (أو دورة إراحة الأرض) —وهذه استجابة تؤدي إلى القضاء على إنتاجية الأرض واستدامتهاالمستقبليتين.[١٢]

الهجرة من الريف إلى المدن

ولا ينبغي أن يكون هذا هو النتيجة الناجمة عن النمو السكاني إذا كان هناك سبيل آخر متاحاً. وإذا لم تصل الصناعات وفرص العمل إلى المناطق الريفية على الرغم من انخفاض الأجور، فقد تحاول الأسرة تلبية حاجة الطفل المضاف عن طريق الانتقال إلى مركز مديني أكبر بحثاً عن العمل. على أية حال، فإن مثل هذا الحِراك يظل مقيَّداً إذا لم يكن بالامكان بيع الأرض (إلا إذا كان الأمر سينطوي على خسائر فادحة)، وإذا لم تكن القروض متاحة لتمويل إعادة الاستيطان واكتساب المهارات الجديدة. كما أن التعليم المحدود هو عائق آخر. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات واتحادات العمال والصفوة في المدن، في محاولة لتأمين مصالحهم من شروط التبادل الريفي المديني المعاكسة والأجور العالية والوصول المخصوص إلى الخدمات العامة والبنى التحتية، بخلق الحواجز الإدارية أو السياسية في وجه الهجرة من الريف إلى المدن. وعلى الرغم من هذه الحواجز، تجد أعداد كبيرة من سكان الريف، مدفوعة إلى الخارج نتيجة لنضوب قاعدة الموارد والدخول المتدنية، ومُجْتَذَبة بطموحات الحصول على العمل عالي الأجر والخدمات العامة، طريقها إلى مراكز المدن الكبيرة. وفي الوقت نفسه فإن التحيُّز المديني الشديد للسياسات الاقتصادية والاستثمارية في معظم الدول النامية، وبصورة ملحوظة في جنوب الصحراء الإفريقية، يؤدي إلى «الهروب من الأرض». وبعض هؤلاء الناس يحظى بالنجاح

والبعض الآخر يصاب بالفشل. كما أن العمالة الرسميَّة محدودة وتحظى بالحماية الشديدة؛ أما المسكن فلا يتاح إلا لأولئك الذين يستطيعون تحمُّل تكاليفه.

والكثير من المهاجرين، الذين يفتقرون إلى كلٍّ من رأس المال والمهارات اللازمة، يجدون المسكن في المستوطنات المُقامة بوضع اليد، والعمالة في القطاع غير الرسمي، وكلاهما يخضعان لقاعدة الاستيلاء نفسه –وهي القاعدة التي تكون في صالح الأسر الأكبر حجماً. وسواء عمل أفراد هذه الأسر كبائعين أو بائعين متجولين في الطرقات أو زبالين أو شحاذين، فإن الأسرة الكبيرة لها مزاياها، طالما أن ملكية الأشياء لا تتمّ إلا بالاستيلاء عليها. وتصبح الملكيات العامة والساحات المفتوحة والملكية الخاصة غير المستغلَّة، والبنى التحتيَّة المدينيَّة والبيئة المدينية بعامة الموارد الحرة المباحة الجديدة المعدَّة للاستيلاء عليها وانتحال استعمالها من قبل الأسرة. والأحياء القذرة المزدحمة بالسكان والمستوطنات بوضع اليد والأوضاع غير الصحية والنفايات الصلبة المتراكمة والأنهار المليئة بالمتعضّيات اللاهوائية والإزدحام والبنى التحتية المثقلة بالأعباء المفرطة تصبح المساوي المديني ـأو المظاهر المدينيةـ لإزالة الغابات وتعرية التربة والإفراط في صيد الأسماك والإفراط في الرعي ومستجمعات المياه المتردية وغير ذلك من المشاكل البيئية الريفية التي خلفتها الأُسر وراءهـا. وليست الازدحامات وأشكال التلوث في مدن مثل مانيلا وبانكوك ومكسيكو سيتي سوى صورة طبق الأصل من تردي قاعدة الموارد الريفيَّة.[١٣] ولكن الموارد المباحة الحرة أقل وقاعدة الاستيلاء أضعف في أوضاع المدن منها في المناطق الريفيَّة؛ وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تجعل معدلات المواليد أدنى بصورة عامة.[١٤]

ومرة أُخرى من المغري أن نلقي اللوم على النمو السكاني لحدوث الهجرة من الريف للمدن ولتردي البيئة المدينيَّة، إلا أن هذا إلى حدٍّ كبير عَرَض من أعراض الاستجابات المقيَّدة بصورة حادة للقوى المتشابكة المتمثِّلة في الفقر والتردي البيئي في وجه أشكال الفشل الماحق للمؤسسات والسياسات المنحازة ضد الزراعة ولصالح مناطق المدن.[١٥] وبطبيعة الحال، مهما تكن درجة الاستجابة، كلما ازداد عدد السكان سرعة في نموِّه كلما كانت الهجرة من الريف للمدن والتردي البيئي المديني أكثر اتساعاً، وبخاصة عندما تكون استجابة المدن أكثر تقيُّداً أيضاً.

استجابة المجتمعات للنمو السكاني

ظلَّت المجتمعات تعترف تقليداً بمشكلة الإفراط في استغلال الموارد المباح الوصول الحرِّ لها، وتسعى لإقرار أنظمة إدارة جماعية تستثني الدخلاء من الخارج وتنظِّم استعمال أهل الداخل لها. فهي تحاول منع فقدان المنفعة وتدمير الموارد التي يتسبَّب فيها حصادها المفرط. وهذه الأنظمة، القائمة على الوظائف الاجتماعية وضغوط الجماعات النظيرة والمحرَّمات والعادات، تخَصِّصُ مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء المجتمع حق الوصول إلى الموارد ومسؤولياتها من أجل ١) حماية الموارد العامة من طغيان الدخلاء و ٢) لتنظيم الاستعمال الفردي لمورد ما لصالح رفاه المجتمع. وتضم الأمثلة على ذلك غابات بابوا غينيا الجديدة ومصائد الأسماك في سري لانكا وساحل العاج والأراضي في كينيا وغانا ورواندا.[١٦]

أنظمة الإدارة التقليدية للموارد

يجري التصدي للضغوط السكانية المتزايدة عن طريق توسيع الموارد العامة (ادعاء ملكية منطقة أوسع من الأراضي والغابات المحيطة لصالح المجتمع) و/ أو تشديد قبضة القوانين على الحصاد وإدخال الإدارة الأكثر نشاطاً. كما يجري إدخال أنظمة المشاركة لطمأنة الأفراد ضد أخطار الفشل المتزايد للمحاصيل نتيجة لزراعة الأراضي التي تصبح هامشية بصورة متزايدة أو فترات حراثة أقل ولضمان توزيع للموارد أكثر عدالة في وجه الندرة المتزايدة.[١٧]

وثمَّة استجابة ممكنة أخرى للضغوط السكانية المتزايدة على الموارد العامة هي قرار المجتمع بإنهاء حقوق الرعي على المناطق المباح الوصول لها بحرية واللجوء إلى تغذية الماشية في مرابط (جمع مربط) الحظائر. ولـمّا كان هذا قراراً مجتمعياً فليس هناك حاجة لإقامة الأسوار وبالتالي تخفيف تكاليف التعاقد على تحويط الأراضي العامة بصورة كبيرة. وقد يقوم المجتمع بالإضافة إلى ذلك بتحسين المراعي بدعوة أفراد هذا المجتمع للمساهمة في زرع الأعشاب العَلَفيَّة. وتجرى هذه الممارسة، على سبيل المثال، بين المجتمعات التي تعيش على التلال التي تعاني من الإفراط في الرعي حول بحيرة فيرا تال (Phera Tal) في نيبال.

وعندما تستنزف موارد حطب الوقود قد تلجأ المجتمعات إلى إقامة قسائم غابات وعندما تصبح مستجمعات المياه المحلية مهددة، قد تلجأ إلى إدخال نظام إدارة وإعادة تأهيل هذه المستجمعات. ففي الهند، على سبيل المثال، قامت القرى بنجاح بخلق فرص عمل ترتبط بالغابات وأدى ذلك إلى حماية الغابات من التعدي عليها (إطار ٢). وفي شمال تايلند، يقوم

إطار ٢. تجربة أراباري (Arabari) في الهند: إدارة الموارد المشاع

بدأت تجربة أراباري في البنغال الغربية في عام ١٩٧٠ كاستجابة لإزالة الغابات السريعة في ذلك الإقليم. وكان الهدف من التجربة اكتشاف كيفية إيقاف القرويين من التعدي على الغابة للحصول على حطب الوقود بصورة غير مشروعة. وكشفت مقابلات أجريت مع ١٣٠٠ فرد من تسع قرى أن القرويين كانوا يكسبون الكثير من دخلهم من قطع وبيع حطب الوقود بصورة غير مشروعة.

وقدمت التجربة للقرويين فرص عمل مرتبطة بالغابات يمكنهم منها كسب مقدار ما يكسبون على الأقل من التعدّي على الغابات. وجرى تشغيل القرويين في زراعة الأشجار والأعشاب على بقع من الأرض عارية منهما. ونُظِّمت الزراعة بحيث تتم خلال فصل انخفاض فرص العمل. ورتّبت الحكومة قيام مصادر خارجية بتوفير حطب الوقود والأعمدة الخشبية اللازمة للقرويين بسعر التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى المزارعون من خلال اتفاقية مشاركة في العائدات مع وزارة الزراعة، ٢٥ بالمائة من سعر بيع الأشجار الناضجة نقداً. كما أنيطت مسؤولية حماية الغابات من التعدي عليها أيضاً إلى القرويين. كما جرت ترتيبات مؤسساتية لانتخاب ممثلين من بين القرويين لمراقبة العمل وجمع وتوزيع الدفعات المالية.

وفي أعقاب هذه التغييرات، قام القرويون بتنفيذ الحماية الكاملة للغابات، وامتنعوا هم أنفسهم عن قطع الأشجار بصورة غير مشروعة. كما فرضوا ونفذوا تخفيضاً على قطع حطب الوقود وادخلوا نظام الحراسة وتسيير الدوريات من قبل القرويين. وبعد مضي ١٥ عاماً، أُعيد تأهيل الغابات المتردية وأصبح القرويون أحسن حالاً وتحسَّنت علاقتهم مع وزارة الغابات. وجرى توسيع التجربة بصورة تدريجية إلى المزيد من القرى، وبحلول عام ١٩٨٩ أصبح هناك أكثر من ٧٠٠ جماعة، أو جمعية لحماية القرية أخذت تحمي أكثر من ٧٠ ألف هكتار من الأراضي المتردية التي زرعت بالغابات في البنغال الغربية. «وقد نمت الإرادة للقيام بذلك لأن هذه الجماعات آمنت بضمان الحصول على الفوائد المستديمة.»[١] وهناك تقارير تشير إلى نجاح مماثل في نيبال وأندونيسيا والنيجر.

وتظهر قصص النجاح هذه أن نجاح العمل الجماعي يتوقف على توفير الظروف التالية:

١) خلْق صلة بين الفئة الصغيرة المحدَّدة من الناس والقطعة المحدَّدة من أراضي الغابات؛

٢) لا بد لأفراد الفئة أو الجماعة أن يدركوا العلاقة الواضحة بين إسهاماتهم والفوائد التي تعود عليهم؛

٣) ينبغي أن تقتصر السلطة والفوائد العائدة من إدارة الموارد على أفراد الجماعة المعنية وان يستثني من ذلك الدخلاء والمتطفلين؛[٢]

وأخيراً

٤) ينبغي إقامة التعاون الجماعي وفق درجة التماسك في المجتمع المعني وخبرته في العمل المشترك.

[1] A. K. Banerjee. **A Case of Group Formation in Forest Management**, Mimeo, June 1989.

[2] M.M. Cernea. **User Groups as Producers in Participatory Afforestation Strategies**, Development Discussion Paper No. 319 (Cambridge. MA: Harvard Institute for International Development, 1989).

القرويون بحماية موارد مياههم لري الأرز من خلال إقامة مناطق الغابات المحميَّة في مستجمعات المياه المحلية وأنظمة الإدارة المعروفة باسم موانغ فاي (Muang Fai). [١٨] وفي كاثيكا (Kathka) في كينيا، أقامت جماعات «إخدم نفسك» في المجتمع (ومعظمها نسائية) مشاريع التمويل الذاتي مثل المدرَّجات وحَفْر مصارف العزل وإقامة السدود الحاجزة وزراعة الأشجار للسيطرة على تعرية التربة وتحسين تجميع المياه وزيادة إنتاج الغذاء (إطار ٣). [١٩]

إطار ٣. كينيا: استجابة مجتمع للتردي البيئي

في عام ١٩٧١، وصلت تعرية التربة إلى مستويات لا يمكن تحمُّلها تقريباً في كاثيكا في كينيا، والتي تبلغ كمية سقوط الأمطار فيها ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مليمتر. وكان قطع الأشجار يجري على قدمٍ وساق، كما كانت جهود المحافظة على التربة لا وجود لها.. وكانت جماعات النساء الطوعية المعروفة باسم مويثيا (Mwethya) ، أو جماعات الخدمة الذاتية قد نُظّمت منذ قرون في أوقات الحاجة. وفي خلال العهد الاستعماري، على أية حال، لم يكن هذا التقليد قد اختفى على الإطلاق. ولأسباب غير معروفة شهدت المويثيا تصاعداً جديداً في منتصف السبعينات. وخلال سنوات قليلة كانت هذه الجماعات –وفي غالبيتها من النساء– تعمل بنشاط ونتائج هذا العمل كانت بدأت تؤتي ثمارها.[١]

ومنذ أوائل الثمانينات، ساهمت جماعات الخدمة الذاتية التطوعيَّة بصورة كبيرة في السيطرة على تعرية التربة، وتحسين تجميع المياه وزيادة إنتاج الغذاء. وتجتمع ١٥ مجموعة تطوعية، من بينها ١٢ مجموعة نسائية، مرتين في الأسبوع للعمل في مزرعة أحد الأعضاء/ إحدى العضوات وتنفيذ المشروعات المجتمعية.[٢] وتضم هذه المشروعات التي غالباً ما تموَّل تمويلاً ذاتياً عمل المدرجات الزراعية وحفر مصارف العزل وإقامة السدود الحاجزة.

وقادت المويثيا إلى قيام الوعي البيئي المتزايد بين النساء. وأجابت اللواتي استجبن لدراسة مسحية للقرى بالإجماع تقريباً بأن المحافظة على التربة يزيد من الاحتفاظ بالمياه، وبالتالي، إنتاج الغذاء. كما وافقن على أن تدريج الأرض الزراعية أمر حاسم لاستدامة المحاصيل والمحافظة عليها. ويؤدي هذا الوعي إلى المزيد من فعالية ممارسات الفلاحة والانتاج الغذائي الأكثر استدامة.

واتخاذ القرارات وتطبيقها هي مسؤولية الجماعات وحدها. وبالنتيجة، أصبحت النساء يُستثمَرْنَ وهن يملأهن الشعور بإدارة دفَّة الأمور وتحمُّل مسؤوليتها. فهنَّ اللواتي يستفدن من الممارسات الأكثر فعالية اللاتي يَختَرنَ القيام بها. وتنظَّم المجموعات على ضوء الحوافز للمشاركة. وإذا تغيَّبت إحدى العضوات عن جلستين أو ثلاثة من جلسات العمل، فإن الجماعة تتخطَّى مزرعتها خلال دورة العمل.

لقد مارس سكان كاثيكا إدارة الموارد الفعالة في نطاق الإمويثيا، إلا أنه تنقصهم قدرات الإدارة أو الحصول على الموارد الاقتصادية لمحاربة القوى الخارجية. وفي الحقيقة، عندما تشترك القوى الخارجية في العمل، يبدو أن المشاكل تأخذ في الظهور. وعلى سبيل المثال، غالباً ما تقوم الشركات في نيروبي بإرسال الشاحنات لتحميل الرمل من قيعان الأنهار الجافة. ونتيجة لإزالة الرمل، فإنه لا يتم خزن سوى القليل من المياه لاستخدامها في فصل الجفاف. وتصبح السدود التي أقامتها الإمويثيا عديمة الجدوى وتزول جدران قيعان الأنهار مما يزيد من معدل تدفق المياه خلال العواصف المطيرة ويزيد من معدَّل نقل التربة بعيداً.

وعلى الرغم من هذه المشاكل، تظل الإمويثيا في كاثيكا معبأة لإدارة الموارد إدارة فعَّالة. وعندما يناط بهذه الجماعات المسؤولية الكاملة عن النجاح أو الفشل، فإن النتائج غالباً ما تكون إيجابية. ومع قيام الفلاحين بالحصول على عطاءٍ متزايد مستديم نتيجة للممارسات الأكثر فعالية، فإنهم يتعلَّمون قيمة إدارة الموارد والمحافظة عليها.

1. Program for International Development, Clark University. in cooperation with National Environment Secretariat, Ministry of Environment and Natural Resources. Government of Kenya, **Resources, Management Population and Local Institutions in Katheka: A Case Study of Effective Natural Resources Managements in Machakos, Kenya** (Worcester, MA: Clark University, 1988).
2. As of July 1987, there were 15 gorups with 400 members, all but 40 of whom were women.

تفكك الأنظمة التقليدية

بدأت أنظمة إدارة الموارد التقليدية في التفكك في العصور الحديثة نتيجة لتحويل المنتجات إلى سلع تجارية، وإدخال التكنولوجيات الجديدة، وتأكيد ملكية الدولة للغابات والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية في تجاهلٍ للحقوق العرفية التقليدية وأنظمة الإدارة المجتمعيَّة. وبدون الإقرار الرسمي لهذه الحقوق، لم تكن المجتمعات قادرة على الدفاع عن مواردها ضد القوى الخارجيَّة مثل التعدي عليها من المصالح التجارية أو من المجتمعات الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، تتفسَّخ الملكية المجتمعية إلى أشكال من الوصول المباح الحر

لها ويصبح عدد الأطفال الإضافيين، مرة أخرى، مزيَّة لا مسؤولية تلقى على عاتق الأسرة والمجتمع رغم أنهم يشكِّلون عوامل معيقة في الإطار الاجتماعي الأوسع.

ويمكن للمجتمعات الريفية أن تلبي مطالب النمو السكاني، حتى في غياب حدٍ معين من الأراضي، إذا كان هناك فرص عمل بديلة إما في الأماكن القريبة من المجتمع أو في مراكز المدن. وتظلُّ الاستجابة للنمو السكاني محدودة بفعل الحواجز التي تحدُّ من الحِراك (بما في ذلك نقص التعليم) ودعم تكثيف رأس المال في الصناعات والخدمات. كما لا يمكن استبعاد دور النمو السكاني نفسه من تفكك أنظمة الإدارة التقليدية بصورة مُسبقة. وإلى جانب رفع تكاليف التعاقدات (أي تكاليف اتخاذ القرارات الجماعية ومراقبتها وتطبيقها)، فإن تزايد سكان المجتمع والتعدي على الموارد من قبل المجتمعات المجاورة المتنامية أو الهجرة ما بين المناطق الريفية يسهم في تفسُّخ الملكية الجماعية إلى موارد عامة يُباح الوصول لها. وعلى سبيل المثال، أدَّت الهجرة الهائلة إلى المناطق النجدية من المزارعين الصحراويين إلى الغابات التي يباح الوصول الحر لها في ساحل العاج إلى إزالة الغابات، والنزاعات على الأراضي، وقلَّصت الحوافز للمحافظة على الأراضي وإدارتها.[٢٠]

تلبية مطالب النمو السكاني في الاقتصاد القومي

يحدِّد حجم السكان، في الاقتصاد المغلق الراكد والذي تكون فيه الموارد الطبيعية ثابتة والذي يخلو من تراكمات رأس المال ويخلو من التغيُّر التكنولوجي، مستوى المعيشة وكذلك حالة الموارد الطبيعية والبيئية. وفي مثل هذا الاقتصاد، يُترجم النمو السكاني إلى تدني تناسبي تقريباً مع الرعاية الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية. وحتى مع نمو سكاني لا يزيد على الصفر، فإن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مستديماً إلا إذا كان الاستعمال الجاري للموارد عند أو أدنى من الحدِّ الأقصى للعطاء المستديم للموارد المتجدِّدة. وحتى هذا الوضع يفترض فعالية قصوى في جني واستعمال هذه الموارد. ولا تستطيع الموارد غير المتجددة، من ناحية أخرى، عمل شيء إلا إسهاماً مؤقتاً في الاقتصاد، لأن مثل هذه الموارد، تعريفاً، قابلة للنضوب. أما الوضع المضطرد فيمكن تحديده بالانتاجية الطبيعية للغابات ومصائد الأسماك والأراضي الزراعية. ويؤدي الإفراط في جني العطاء المستديم الأقصى إلى

تدني الموارد المستقبلية وعطائها، ومن ثمَّ إلى تخفيض في مستويات الاستهلاك المستقبلية إلى وضع أقل اضطرادا.

وحتى في الاقتصاد المغلق الذي لا يحظى بالتغيُّر التكنولوجي، فإن الجهود ستبذل للتعامل مع النمو السكاني والاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية المتضائلة. وطالما كانت أسعار سلع الموارد تعكس الشح الحقيقي لهذه الموارد، فإن الطلب المتزايد من قبل عددٍ أكبر من السكان سيؤدي إلى أسعار أعلى للموارد وجهود للاقتصاد عن طريق تحسين الفعالية، وتخفيض الهدر واستبدال الموارد الطبيعية الناضبة بموارد بشرية ورأسمالية أكثر وفرة (شكل ١). وهذا يعني أن النمو السكاني لا ينبغي أن يؤدي إلى نضوب تناسبي للموارد الطبيعية رغم أنه بدون نمو الانتاجية، من المحتمل أن تتأثر مستويات المعيشة لأن عملية الاستبدال لا تتم بدون ثمن. وزيادة على ذلك، فإن إمكانيات الاستبدال بدون التجارة والتقدم التكنولوجي محدودة للغاية. وفي مثل هذا الاقتصاد المغلق، فإن التدخلات السكانية لها تأثير مباشر على الموارد الطبيعية والبيئية ومستوى معيشة السكان.

وفي الاقتصاد الأكثر انفتاحاً الذي يتمتَّع بالتجارة والتغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي، لا توجد علاقة بسيطة ومباشرة بين النمو السكاني من ناحية ونضوب الموارد وتردي البيئة من ناحية أخرى. ولن يصبح العطاء المستديم الأقصى للموارد الطبيعية المتجددة هو الذي يقرر الامكانيات الانتاجية للاقتصاد أو المستوى الأقصى للاستهلاك المتاح لتقاسمه بين السكان.

وتوفِّر التجارة الدولية امكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والبيئة في الدول الأخرى، مباشرة وغير مباشرة. ويمكن أن يؤدي استيراد سلع الموارد الطبيعية إما إلى المحافظة على الموارد المحلية أو إلى مستويات أعلى في الاستهلاك. كما يؤدي إلى الإعفاء من دفع التكاليف البيئية لاستخراج الموارد محلياً. واستيراد المنتجات الختامية يؤدي إلى الإعفاء من دفع التكاليف البيئية لمعالجة الموارد والانتاج الصناعي؛ ولا تبقى إلا التكلفة البيئية للاستهلاك. وبطبيعة الحال، فإن الجانب الآخر للتجارة الدولية هو معدلات النضوب الأكبر وازدياد التردي البيئي الذي تتعرض له الدول المصدرة عما هي الحال في غياب هذه التجارة. وعلى

أية حال، فطالما ظلت التجارة الدولية قائمة على الفوائد النسبية ويدخل ضمنها النضوب والتكلفة البيئية، فإن هذه التجارة تجعل كلاً من الدول المستوردة والمصدِّرة أفضل حالاً. وزيادة على ذلك، فإن احتمال توفُّر مستوى معيشة أفضل احتمال قائم لأعداد السكان الأكبر مما عليه الحال في الاقتصادات المغلقة. وهكذا، ففي حضور التجارة الدولية، فإن النمو السكاني في دولة ما لا يعود ينطوي على نضوب متزايد للموارد أو تردي بيئي أكثر حدَّةً في تلك الدولة، على الرغم من أن ذلك قد ينطوي، في غياب التغيُّر التكنولوجي، على ذلك في الدول المصدِّرة لهذه الموارد وفي العالم ككل.

ويؤدي التغيُّر التكنولوجي زيادة على ذلك إلى كسر الحلقة بين النمو السكاني والبيئة. فمن ناحية، تحسِّن التكنولوجيا من استعادة الموارد لعافيتها وفعالية الاستعمال وتوسِّع من إمكانيات استبدال كلٍّ من الإنتاج والاستهلاك، وهكذا تحافظ على الموارد الطبيعية الشحيحة. ومن ناحية أخرى للتكنولوجيات أثران آخران لهما إمكانيات كامنة: فهي تنمّي المواد والمنتجات وعمليات الإنتاج الجديدة التي تولِّد الملوِّثات مثل السموم التي تضرُّ بالبيئة بصورة أكثر عمقاً واضطراداً مما تفعله الملوثات التقليدية التي تتحلَّل بيولوجياً، في حين توفِّر في الوقت ذاته وسائل معالجة كل من الملوثات الجديدة والتقليدية والتخلص منها بطريقة آمنة. ومفتاح دور التكنولوجيا في كل من المحافظة على الموارد والتحكم في التلوُّث هو المدى الذي تعكس الأسعار السوقية عنده شح الموارد والتكاليف والفوائد البيئية. وقد يحفز النمو السكاني على التغير التكنولوجي إذا أدى ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية إلى الأسعار الأعلى وبالتالي الحافز على الابتكار. ولن يكون هناك سوى القليل من الاستجابة التكنولوجية وتحسُّن الفعالية إذا تم النمو السكاني على حساب الملكية العامة أو الموارد التي ليس لها ثمن، أو إذا كان استهلاك الموارد الطبيعية يحظى بالدعم. وفي مثل هذه الحالة، فإن ازدياد نضوب الموارد وتردي البيئة سيكونا هما النتيجة المؤكدة للنمو السكاني. وفي ظل ظروف الحصول المباح الحر للموارد أو الأسعار الأقل من الأسعار الحقيقية أو الاستعمال المدعوم للموارد، على أية حال، فإن النضوب والتردي والتنمية غير المستديمة تصبح من الأمور المحتمة حتى بدون النمو السكاني (شكل ١).

شكل ١. نجاحات السياسات وأوجه فشلها في الاستجابة لشح الموارد والتردي البيئي

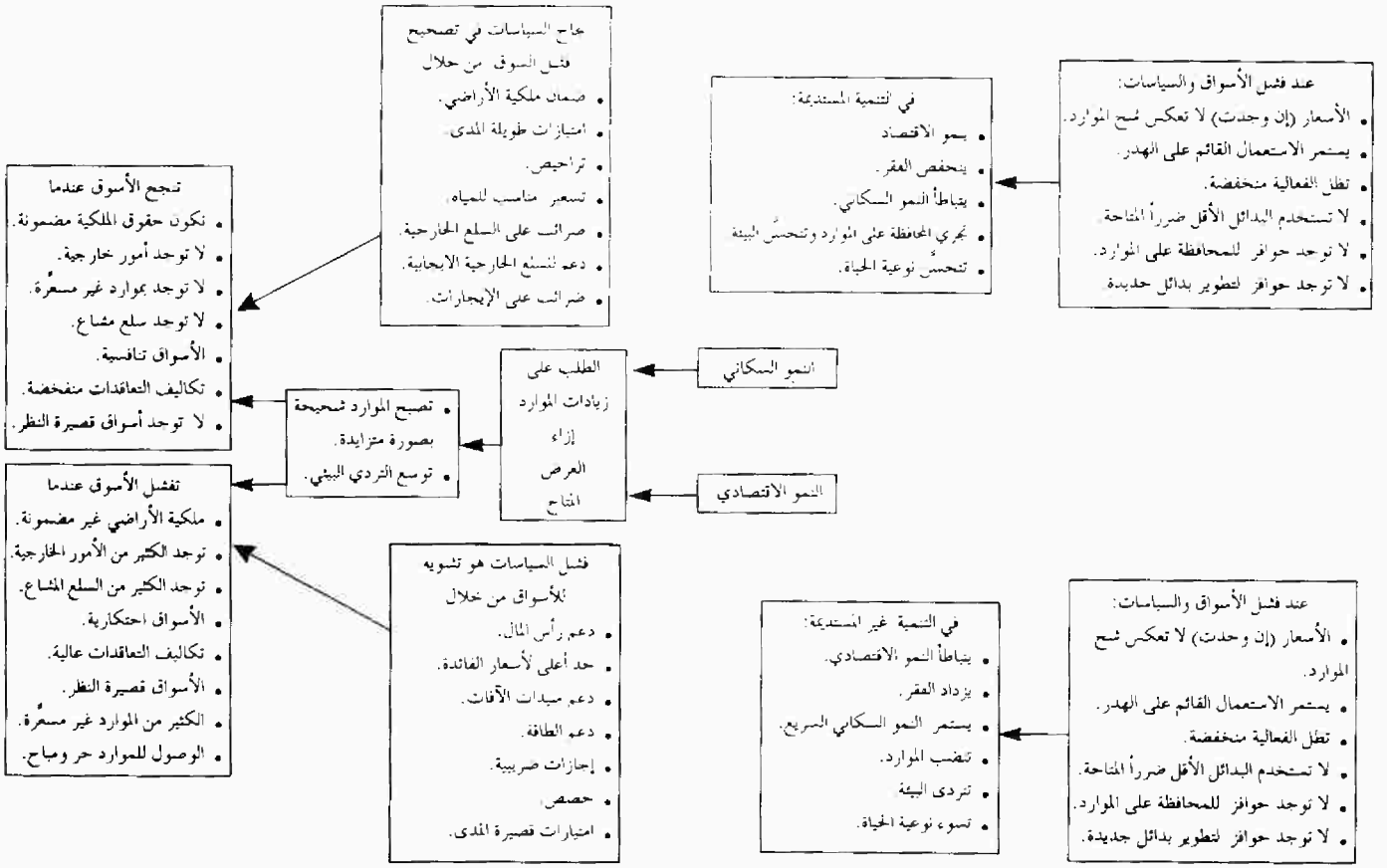

ومن الناحية التحليلية يمكن تقسيم الصلة بين النمو السكاني والبيئة إلى أثرين منفصلين: ١) أثر نمو السكان على النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل، ٢) وأثر هذه الأمور الثلاثة على البيئة. وتم بحث الأثر الأول بالتفصيل في هذا الكتاب (على سبيل المثال النظرة العامة والفصل الثالث). ويركّز هذا الفصل على الجزء الثاني من الصلة ـأي أثر نمو السكان على النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل على البيئة.

النمو السكاني والنمو الاقتصادي والبيئة

قد يكون النمو السكاني السريع، في بعض الدول وفي بعض الأوقات على الأقل، كما بَحثَه كاسن وكيلي وماك غريفي في هذا لكتاب، مرتبطاً بالضغوط تجاه الهبوط على الأجور وبتوزيع الدخل المتزايد سوءاً، إن لم يكن بالآثار السلبية على معدل دخل الفرد الواحد. وحيثما يحدث هذا، فهو يحدث نتيجة لتوزيع رأس المال على أعداد أكبر من العمال أو للصعوبة في توفير كمية ونوعية الاستثمارات في التعليم والصحة. وعلى الجانب الإيجابي، قد يؤدي النمو السكاني إلى الاقتصادات كبيرة الحجم والمجالات المتخصّصة. وتعمل بعض الآثار الإيجابية من خلال التوزيع العمري للسكان: إذ عندما تكون نسبة الناس في عمر العمل عالية بالنسبة لعدد المُعالين (أي الأطفال وكبار السن) فإن الأكثر احتمالاً هو وجود أعداد أكبر من الناس سيكون مفيداً. ولهذا السبب، فإنه عندما تكون نسبة المواليد آخذة في الانخفاض، فإن أثر نسبة المواليد العالية السابقة على ذلك والتي تأخذ طريقها إلى مجموعة السكان ممن هم في سن العمل يمكن أن يكون إيجابياً. وفي مرحلة تالية لذلك، فإن نسبة المواليد المستمرة في الانخفاض ستعمل على جعل السكان من المتقدمين في السن، وعندها يمكن أن يتحوَّل الأثر إلى أثر سلبي ثانية (رغم أن هذه المرحلة مرحلة حتمية إذا لم يكن بالإمكان نمو السكان بلا حدود).

وتتمثل المرحلة الإيجابية بالتاريخ الحديث لتايلند، التي مرَّت بنمو سكاني سريع في الخمسينات والستينات، وانحدار حاد في نسبة المواليد في السبعينات والثمانينات، وتتمتّع البلاد الآن بالفائدة المزدوجة المتمثّلة بالمشاركة السكانية الأعلى في قوة العمل ومعدلات توفير متنامية ونفقات تعليمية متزايدة بالنسبة للطفل الواحد. وتدل ـ دد من الدراسات على

المستوى المصغَّر أن هذه التغيرات الديموغرافية والسلوكية لها آثار إيجابية متزايدة على النمو الاقتصادي.[٢١] وهناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث على المستوى الشامل.

وإذا كان صحيحاً أن النمو السكاني السريع يعيق النمو في معدلات دخل الفرد الواحد، وفي حين أن النمو السكاني السابق مفيد للاقتصاد إذا ما بدأ الانخفاض في نسبة المواليد، عندها فإن الأثر الختامي للسكان على البيئة يتوقف على الأثر الذي يحدثه النمو الاقتصادي. ولذلك فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة ليست بسيطة ولا تسير في اتجاه واحد.

وفي الاقتصاد المغلق الذي ليس له سوى قاعدة موارد محدودة ووضع تكنولوجي راكد، فإن من المحتم أن النمو الاقتصادي المستمر سيؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية والتردي البيئي لأن فرص الفعالية المتحسِّنة وتوافر البدائل تظل محدودة. وفي الاقتصاد الحر، وبخاصة الاقتصاد الحر صغير الحجم لدرجة أنه لا يؤثِّر على بقية العالم بسلوكه، فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مفيداً أو مدمِّراً لقاعدة الموارد المحلية والبيئية، وفق الترتيبات المؤسساتية السائدة لوضع تكلفة استعمال الموارد والآثار البيئية «الخارجية».[٢٢] وإذا كان هناك حقوق ملكية مأمونة وخاصة وقابلة للتحويل للوصول إلى كل الموارد الطبيعية[٢٣]، وإذا جرى تحديد أسباب الآثار البيئية الخارجية وأمكن احتساب تكاليفها، وإذا كان النمو الاقتصادي يتوزع توزيعاً عادلاً، عندها يمكن أن تكون آثار النمو الاقتصادي على البيئة مفيدة لعدة أسباب.[٢٤]

أولاً، الفرصة المتاحة أمام التجارة الدولية لها عدة آثار مفيدة على الموارد الطبيعية المحلية والبيئية حالما يتم تسعير هذه الموارد تسعيراً فعالاً: ١) فالموارد النادرة يمكن استيرادها من الدول التي تكون هذه الموارد فيها وفيرة وبالتالي أقل تكلفة، وبذلك يمكن المحافظة على الموارد المحلية للمستقبل وكمصادر للراحة البيئية عند مستويات الدخل الأعلى؛ فاستيراد الموارد الطبيعية المطلوبة يقضي على الدمار البيئي الناجم عن استخراج الموارد. ٢) يمكن استيراد التكنولوجيات الجديدة مما يمكِّن من الاستعادة المحسَّنة للموارد والفعالية الأعلى في الاستعمال والمجال الأرحب للاستبدال. ٣) وإذا لم تكن الدولة غنية بالموارد الطبيعية، فإنها

تستطيع التخصص في الانتاج غير الكثيف في استعمال الموارد مثل الالكترونيات والخدمات، وفي الوقت ذاته في ظلِّ الأوضاع الاقتصادية المغلقة، فإن الدولة تصبح مجبرة على إنتاج جميع السلع بغض النظر عن المزايا النسبية. واستيراد المنتجات المتوسطة والختامية الكثيفة في استعمال الموارد والكثيفة في التلوُّث يعفي الدولة من التلوُّث البيئي الذي يولِّد خلال عملية الإنتاج. (والرأي القائل إن التجارة تقوم ببساطة بنقل نضوب الموارد والتكلفة البيئية للدول الأخرى ليس صحيحاً إذا كانت أسعار الموارد تعكس الندرة الحقيقية والتكاليف الاجتماعية في الدول المصدِّرة؛ وإذا لم تكن تعكس ذلك، فإنه ليس من مسؤولية الدولة المستوردة أن تتأكَّد أنها تعكس ذلك.)

ثانياً، يُشتَق النمو الاقتصادي الذي يحدث في إطار الأسواق الفعالة والكاملة نوعاً ما التي *تعكس بصورة كاملة ندرة الموارد والتكاليف الاجتماعية*،من التخصص (في الإنتاج) والفعاليَّة المتحسِّنة والإنتاجية المتزايدة بدلاً من تصفية (أي القضاء على) مزايا الموارد الطبيعية؛ ويجري الاقتصاد في الموارد النادرة بصورة متزايدة واستبدال الموارد الأكثر وفرة. وفي ظل هذه الظروف يصبح النمو عملية مستمرة من التحوُّل البنيوي من القطاعات الكثيفة الاستعمال للموارد الطبيعية إلى القطاعات الكثيفة الاستعمال لرأس المال البشري والتكنولوجيا. وكانت هذه تجربة الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة.[٢٥]

ثالثاً، مع نمو أشكال الدخل، يرتفع الطلب على الخدمات البيئية؛ إذ يمكن للسوق والقطاع العام الفعالين أن يستجيبا بازدياد العَرْض من هذه الخدمات من خلال المحافظة وزيادة امتصاص التلوُّث والاستثمار في السلع والخدمات البيئية. وإحدى المصاعب الناجمة عن البيئات الطبيعية، وبخاصة في المناطق الاستوائية هي عدم العودة للوراء. فإذا جرى تدمير أحد الموارد البيئية (على سبيل المثال الغابات المطيرة) خلال المراحل الأولى للتنمية عندما يكون الطلب على الخدمات البيئية لا يبرر المحافظة عليها، فإنه لا يمكن إعادة بنائها فيما بعد. وفي حين أن من المحتمل أن تستطيع الأسواق الفعالة توقع هذا الطلب المستقبلي وتضعه كرأس مال لها تضيفه إلى حافظتها من الموجودات، فإن الاستجابة السوقية يحتمل أن تكون دون المستوى المثالي بسبب معدلات الحسم الأعلى الخاص لا الاجتماعي، وطبيعة الملكية العامة التي عليها الكثير من الخدمات البيئية. وهذا يدل على وجود دور حاسم للقطاع العام

في تثبيط عزيمة الدمار الذي لا رجعة عنه للبيئة الهشَّة، وفي تعزيز توفير الخدمات البيئية من خلال الاستثمار العام.

ويساعد النمو الاقتصادي في ظل الأسواق الفعالة واحتساب التكلفة البيئية كاملة (أي تخفيف آثار فشل السوق وتخفيف الاضطرابات السوقية إلى الحد الأدنى) والتجارة على المحافظة على البيئة الطبيعية. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو الاقتصادي في ظل الفشل الواسع النطاق للسوق واضطراب السياسات لا يعدو كونه وَصْفة مؤكدة للدمار البيئي. وفي ظل هذه الظروف، فإن تصفية الموارد الطبيعية وتحويل التكاليف الخاصة إلى تكاليف اجتماعية كبديل عن الفعالية والانتاجية والابتكار لهو أقصر الطرق إلى المغانم والنمو؛ وعندها تصبح التدخلات السكانية والتحولات الديموغرافية التي تسهم في النمو الاقتصادي عوامل تلحق الضرر بالبيئة. وعلى أية حال، فإن التوسع في التعليم وتحسينه هو دائماً تقريباً مفيد للبيئة لأنه يزيد من الفرص المتاحة أمام الناس خارج الاعتماد على الموارد الطبيعية ومن المحتمل أنه سيزيد من الوعي البيئي.

وغياب النمو الاقتصادي، أو حدوث التردي الاقتصادي من ناحية أخرى، له آثار معيقة على البيئة لأن ذلك يحدُّ من الفرص المتاحة للناس للإفادة من النشاطات التي تقوم على الموارد الطبيعية، وتزيد من اعتمادهم على قاعدة موارد محدودة، ولأن ذلك يجعل من المحافظة على البيئة وحمايتها ترفاً لا يمكن تحمُّله. وما تجربة إفريقيا طوال الستينات والفلبين خلال منتصف الثمانينات سوى أمثلة على ذلك. فقد أحدث النمو السكاني السريع والركود الاقتصادي المزمن من التردي البيئي مالم يسبق له مثيل أخذ الآن يعيق من استرداد الاقتصاد لعافيته. وفي الحقيقة، مرَّت الفلبين وأجزاء من جنوب الصحراء الإفريقية في الثمانينات بتغيرات بنيوية معاكسة، مع عودة الناس ثانية إلى قطاعات الموارد الأولية، بما في ذلك التحول الزراعي والصيد وجمع منتجات الموارد من أجل الحصول على موردٍ للرزق.[٢٦] وفشل الأسواق المضطربة في إعطاء التكلفة الحقيقية لسوء إدارة الموارد هو من الأمور المركزية للاقتصاد الراكد بقدر ما هو كذلك للاقتصاد النامي. وتعطي تجربة دول أوروبا الشرقية، والتي مرَّت بكل من سوء الإدارة البيئية والاقتصادية دروساً مفيدة. وبطبيعة الحال،

لم تقم الدول الغربية بأفضل من ذلك بالنسبة لإطلاقات ثاني أكسيد الكربون. وهذا ما ينبغي توقعه لأن التكاليف البيئية العالمية هي حالة صادقة مائة بالمائة لفشل السوق.

هل هناك حدود للنمو؟

لا يمكن لعدد السكان أن يستمر في النمو آسيا إلى الأبد، وهذه حقيقة بَدَهيَّة لأن الفضاء على الأرض محدود والهجرة الجماعية بين الكواكب غير محتملة. كذلك فإن من المستحيل فعلاً أن ينمو عدد السكان إلى مستويات تؤدي إلى انطلاق شرارة المجاعات التي تحدَّث عنها مالثوس كآلية ميكانيكية للسيطرة على عدد السكان. وعلى الرغم من التنبؤات بعكس ذلك، استطاع العالم توسيع إنتاج الغذاء بأسرع من النمو السكاني. حقيقة تحدث المجاعات بين الحين والآخر ولكنها ظلَّت في الغالب حالات منعزلة ناجمة عن سوء الأحوال الجويّة أو الحروب الأهلية، أو تدمير أسباب المعيشة أو غياب البنية الأساسية أو أنظمة توزيع الأغذية السيئة ـ وليس عن الحدود القصوى للإنتاج. ومن غير المحتمل إلى حدٍ كبير جداً أن تتحقق المجاعات التي يقول بها مالثوس، لأن باستطاعة العالم حشد الابتكارات التكنولوجية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة وكذلك البنى الأساسية للتصدي لمثل هذه الكوارث التي تتهددنا.

إذن، ما الذي يمنع عدد سكان العالم من الاقتراب جداً بصورة خَطِرَة من الكارثة المالثوسيَّة؟ والجواب على ذلك هو أن الانتقال الديموغرافي من النمو السكاني العالي إلى النمو السكاني المنخض هو مظهر منتظم من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور بيئي، فإن من المفضَّل أن يحدث هذا الانتقال عاجلاً وليس آجلاً. وعلى أية حال فإن ذلك يتطلَّب ثلاث واجهات مترابطة من واجهات التنمية: ١) معدل نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني ويسمح بتحسينات على مستويات المعيشة؛ ٢) تخفيض مضطرد في الفقر، مع تركيز خاص على التعليم وتشغيل النساء؛ ٣) واستجابة محسَّنة أُسريَّة ومجتمعية في طول الاقتصاد وعرضه. وهذه الشروط الثلاثة بدورها تتطلب إزالة السياسات التشويهيَّة والتمييزيَّة وإصلاح المؤسسات وتصحيح فشل السوق أو التخفيف من غلوائه.

وتثير هذه الوصفات ثلاثة أسئلة. ويمكن صياغة السؤال الأول على النحو التالي: *هل النمو الاقتصادي الأسّي ممكناً بنفس القدر الذي عليه النمو السكاني الأسي، طالما أن المخزون*

الفعلي من الموارد محدود وقدرة البيئة على تمثُّل أشكال الهدر محدودة كذلك؟

وعلى النقيض من النمو السكاني، يمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر إلى مالا نهاية رغم الموارد المحدودة، بدون استلاب البيئة. ولو أمكن تحميل *كلّ* النشاطات الاقتصادية التكلفة *الكاملة* لنضوب الموارد (أي شح القيمة) والدمار البيئي الذي تحدثه، فإنه سيكون هناك ١) أقل نضوب ودمار؛ ٢) المزيد من الموارد للتعامل مع المشاكل المتبقية؛ ٣) وابتكار مؤسساتي وتكنولوجي محسَّن للاقتصاد في الموارد الشحيحة والوصول بالدمار البيئي إلى الحدِّ الأدنى.

وعلى المدى القريب، سيتباطأ النمو بل وحتى يتوقف إذا ما فرضت هذه التكاليف الإضافية على النشاط الاقتصادي بصورة مفاجئة. أما إذا أُدخلت هذه التكاليف بصورة تدريجية على أية حال، وسمح بمرور بعض الوقت لإجراء التعديلات اللازمة، فإن النتيجة الأكثر ما يكون احتمالاً هي نمو أبطأ، ولكن مع حدوث تغيُّر بنيوي هام بعيداً عن الصناعات الكثيفة في استعمال رأس المال والموارد، وعالية درجة التلوُّث ونحو الصناعات والخدمات التي توفِّر الموارد وتعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة و/ أو قاعدة المعلومات. وسيزداد النمو الاقتصادي على المدى البعيد ولن يخفَّض لأن التدمير سيكون أقل، والموارد الحقيقية التي بدون ذلك ستنفق على الإجراءات الدفاعية، والعلاجية سيتمُّ توفيرها واستخدامها في زيادة الانتاجية والنمو. وزيادة على ذلك، ستتحسَّن الرفاهية حتى لو تباطأ النمو فعلاً. ولن تشكِّل محدودية موارد الأرض حدوداً مطلقة للنمو الاقتصادي طالما أن الندرة تنعكس على الأسواق، في حين تظل التكنولوجيا والمؤسسات طليقة لتقديم الاستجابة اللازمة.

واستطاعت التكنولوجيا، من خلال الفعالية المتزايدة والاستعادة المتحسِّنة والاكتشافات الجديدة وكذلك البدائل المتاحة، الاقتصاد في الموارد، مثل الطاقة والمعادن التي تعكس أسعارها ما هي عليه من ندرة، إلى حدٍّ أصبحت أسعارها (أي التكنولوجيا) الحقيقية حالياً أدنى مما كانت عليه قبل ٣٠ عاماً رغم مضاعفة المخرجات الاقتصادية الحقيقية العالمية ثلاث مرات. وكان أداء التكنولوجيا أقل بالنسبة لمنتجات مثل الأخشاب الصناعية الاستوائية والمياه وغيرها من الموارد البيئية غير المسعَّرة. ولو أن أسعار الوقود الأحفوري عكست ندرة هذا المورد والتلف البيئي

الذي تسبِّبه كذلك، لأصبحت البدائل الأكثر نظافة متاحة الآن بتكلفة تنافسية. وحتى بدون الحافز المتمثل في الأسعار التي تعكس التكلفة كاملة، فإن الطاقة الفولطية الضوئية والشمسية الحرارية تكاد تكون تنافسية حتى مع وجود الوقود الأحفوري.

وقد يُقال إن الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية ليس هو التوسُّع في الاستعمال؛ فالكثير من الموارد لا يمكن التوسع فيها إلى أبعد من حدٍّ معيَّن (إذ لا يمكن جعل أعداد الأسماك تتنامى أُسيّاً على سبيل المثال). وفي حين أن هذا صحيحاً، إلا أنَّه يجانب الصواب. فالنمو الاقتصادي يمكن أن يستمر على الرغم من أن للموارد حدوداً وذلك بسبب التحسينات في الاستعادات وفعالية الاستعمال وتطوير البدائل. ولا تستطيع التكنولوجيا لعب دورٍ مباشر في حالة موارد من مثل التنوُّع البيولوجي الذي لا يوجد له بديل وخسارته لا يمكن تعويضها؛ ولكن حتى في هذه الحالة يمكن أن يكون لها دور غير مباشر من خلال تطوير المنتجات والعمليات التي يكون تأثيرها في حدِّه الأدنى على الموارد. وعلى سبيل المثال، يمكن المحافظة على الغابات الاستوائية من خلال تطوير نشاطات اقتصادية بديلة لا تقوم على قاعدة الموارد. ولكن هذا لن يحدث إلا إذا رُفع الدعم عن قطع الأخشاب وتربية المواشي والتحويل الزراعي، وإلاّ إذا دَفَعَتْ هذه النشاطات مقابل الخسائر التي تُحدثها في التنوع البيولوجي والوظائف الإيكولوجية للغابات.

كما يمكن التصدي للآثار البيئية العالمية مثل التغيُّر المناخي واستنزاف طبقة الأوزون عن طريق إدخال التلف البيئي العالمي في أسعار المنتجات من مثل الوقود الأحفوري وعن طريق التخلي عن استعمال بعض المنتجات مثل الكربونات الكلوروفية (CFCs). وتؤدي معارضة الدول ذات السيادة وغياب «الحكومة العالمية» إلى جعل التقدم حول مفهوم التحمُّل الداخلي (Internalizing) للتكاليف البيئية العالمية من الصعوبة بمكان؛ ومع ذلك، فإن تجربة السنتين الأخيرتين، التي تم التوصل خلالها إلى عدد من الاتفاقيات، بما فيها بروتوكول مونتريال، ومرفق البيئة العالمي وميثاق التنوع البيولوجي وغيرها، مدعاة للتفاؤل. وأصبحت ضرائب الكربون وتصاريح الإطلاقات القابلة للتبادل التجاري عالمياً، التي لم تكن تخطر لنا على بال قبل خمس سنوات، محلَّ بحث جدي في الوقت الحاضر.

والسؤال الثاني الذي يثار هو: *مع الأخذ بعين الاعتبار الضعف المؤسساتي في الكثير من الدول النامية، ما هي احتمالات قيام هذه الدول بإجراء الإصلاحات على السياسات والتغيرات المؤسساتية اللازمة لتسريع الاستجابة الاجتماعية والانتقال الديموغرافي؟* وليس السؤال فيما إذا كانت التغيرات على السياسات العالمية ستحدث في نهاية الأمر، بل فيما إذا كانت ستحدث بالسرعة الكافية لتجنُّب الخسائر أو التغيرات التي لا يمكن إحداث انعكاس في مسارها على الأنظمة البيئية المحلية والعالمية. ويفرض الطلب الضعيف على إصلاح السياسات والضعف المؤسساتي في الكثير من الدول النامية (وبعض الدول المتقدمة) أكبر التهديدات للبيئة من خلال عدم الفعالية والتخلف التنموي والتحولات الديموغرافية المُؤخَّرة. وتحدُّ مجموعة من التشخيص الخاطىء للمشكلة والقدرات التحليلية والمؤسساتية المحدودة والمصالح الخاصة ومجرَّد العجز والقصور الذاتي من كُلٍّ من الطلب الفعال على إصلاح السياسات والتغيُّر المؤسساتي وتحد من العرض الفعال لها. وينجم عن ذلك توازن منخفض المستوى من شأنه أن يطيل من عمر الحلقة المفرغة للتخلُّف التنموي والنمو السكاني السريع والتردي البيئي.

وحتى في ظل هذه الظروف، فإن التنبؤ بأن ما سيحدث هو النتيجة التي يقول بها مالثوس ليس له ما يبرِّره. إذ توحي التجربة أن السياسات سيئة التوجيه سينفضح أمرها، وأن فشل السوق سيصبح بادياً لكل ذي عينين، وأن الأسباب الحقيقية ستطفو على السطح وأن المصالح الخاصة ستتبدَّل وأن القدرة المؤسساتية ستتعزَّزُ وأن الطلب على إصلاحات السياسات سيتنامى. ومع ذلك فإن الوقت الذي يذهب سدى ليس بدون عواقب. إذ تجد الدول نفسها وقد أصبح سكانها أكثر عدداً وقاعدة مواردها أصغر حجماً وأن مهمتها غدت أكثر صعوبة.

والسؤال الأخير الذي يمكن توجيهه هو: *هل النمو السكاني نفسه هو أحد العوامل التي تحدُّ من القدرة الاستجابية وتجعل الإصلاحات أكثر صعوبة؟ وهل التخطيط الأسري الذي يجري تشجيعه بنشاط له دلالته في الإبقاء على النمو السكاني عند مستوى منخفض حتى تقوم الدولة ببناء قدرتها على الإصلاح؟*

في الوقت الذي يميل النمو السكاني فيه إلى تعقيد المشاكل البيئية وتفاقمها، فإن تخفيض معدل النمو في غياب الإجراءات الأخرى قد لا يؤدي إلي تخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية. ومن المؤكد أنه لا يوجد هناك تبرير للإجراءات التعسفية «للتحكُّم» في عدد السكان لعدّة أسباب. أولاً، حتى لو هبطت نسبة المواليد في الحال، فإن تخفيض الأعداد بنسبة كبيرة تؤدي إلى إحداث اختلاف رئيسي سيستغرق سنوات كثيرة. وثانياً، من غير المحتمل استدامة أي تخفيض في نسبة المواليد على المدى البعيد بدون تغييرات في معيقات الطلب على الأطفال؛ فوجود الموارد التي يباح الوصول لها بحرية يمكن له نفسه أن يشجِّع الأسر منخفضة الدخل على إنجاب أطفال أكثر لا أقل. وثالثاً، إذا ظلت أسعار الموارد أدنى من الحدِّ المطلوب، فإن أي تخفيض في الضغوط عليها ينجم عن إبطاءٍ في النمو السكاني يمكن أن يسيطر عليه الآخرون وبخاصة المصالح التجارية التي تقف متأهبة للإفادة من السعر دون الحد المطلوب. ورابعاً، قد يكون الضغط السكاني على الموارد المحدودة هو الرافعة التي تحفز إصلاحات السياسات التي هناك حاجة ماسة جداً لها وتحفز التغير المؤسساتي والابتكار التكنولوجي؛ أما رفع الضغوط فقد يمدُّ في أجل السياسات غير المستديمة.

إن الأعمال الرامية لتخفيض عدد السكان ولحماية البيئة ينبغي لذلك، أن تسير جنباً إلى جنب ويداً بيد، وينبغي أن تتألَّف من الإجراءات التالية: ١) فيما يتعلق بالبيئة، ينبغي أن يكون تركيز المساعدة الخارجية والضغوط الخارجية على إصلاح السياسات وبناء القدرات؛ ٢) حتى يحدث التسارع في الانتقال الديموغرافي، ينبغي أن تصبح خدمات التخطيط الأسري متاحة لأولئك الذين يرغبون فيها ويحتاجونها؛ ٣) ينبغي التركيز على التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي يساعد على خلق الطلب على التخطيط الأسري؛ وينبغي أن يشمل هذا التعليم والصحة وإجراءات العمالة التي تفيد النساء، والقيام بإصلاحات على الأسعار البيئية، بصورة خاصة.

توزيع الدخل والفقر والبيئة

التوزيع غير العادل بصورة فاضحة في الدخل، حتى في الاقتصاد المتنامي على نحو سريع، يعني أن جزءاً من الدولة أو قطاعاً من قطاعات السكان لا يمرُّ بمرحلة نمو، بل بركود

و حتى تردٍ اقتصادي. وفي معظم الدول النامية، فإن هذا قد يعني أن جزءاً كبيراً من السكان يعاني من فقر مستمر أو حتى فقرٍ يزداد سوءا. والأثر السلبي للفقر على البيئة أمر مقرر بصورة جيدة: ١) لما كان مستقبل الفقراء غير آمن، فإنهم يميلون إلى اتخاذ القرارات التي تلبي حاجاتهم الآنيَّة ويستبعدون المستقبل إلى حَدٍّ كبير جداً؛ ٢) لا يوجد سوى طلب قليل على الخدمات البيئية عند مستوى مجرد البقاء المعيشي وتعتبر الانفاقات البيئية ترف لا يمكن تحمله؛ ٣) يفتقر الناس الفقراء إلى التكنولوجيا اللازمة لاستغلال واستعمال الموارد الطبيعية بفاعلية؛ ٤) يفتقر الناس الفقراء إلى الحصول على القروض المؤسساتية للاستثمار في تحسين الأراضي والمحاصيل الدائمة طوال السنة والمحافظة على التربة؛ ٥) وقدرة الناس الفقراء على التوفير وتعليم أطفالهم والحصول على فرص العمل البديلة محدودة جداً.

ووجدت دراسات أجريت في تايلند والفلبين ودول أخرى أن الفقر (بجانب الكثافة السكانية) سبب رئيسي في إزالة الغابات. ففي بانكوك ومانيلا، يشكِّل الفقر بين سكان الأحياء الفقيرة وواضعي اليد على الأراضي والعمال في القطاع غير الرسمي مصدراً رئيسياً، وإن لم يكن المصدر الوحيد، للمشاكل البيئية، مثل الإختناقات وتلوُّث المياه وتراكم النفايات الصلبة. وإلى الحد الذي يساعد تدني نسبة المواليد عنده في تخفيض الفقر بين فقراء الريف والمدن، فإن البيئة تستفيد هي الأخرى من ذلك. والتدخُّلات التي تساعد على تحسين نوعية السكان سيكون لها آثار مفيدة على تحسين البيئة، وذلك عن طريق زيادة فرص الناس، وبخاصة إذا ارتبطت بصلاحيات متزايدة مثل فلاحة الأرض والمزيد من الحصول على العمل الرسمي.

وعلى أية حال، ليس الفقر المطلق وحده بل الفقر النسبي كذلك من الأمور المضرَّة بالبيئة. فقد تتحسَّن مستويات الدخل في طول البلاد وعرضها مع النمو الاقتصادي، أما إذا اتسعت الفجوة، بين المناطق الريفية والمدينية أو بين الزراعة والصناعة أو بين إقليم وآخر، بصورة مزمنة، فإن من المحتمل أن البيئة بدورها سوف تعاني كذلك. وقد تشجِّع الآمال المتزايدة، التي يغذيها النمو الاقتصادي العام ووسائل الإعلام وأنماط الاستهلاك المتغيِّرة في المناطق المدينية في ظلِّ بيئة تتفاوت فيها تكاليف فرص العمل بدرجة كبيرة جداً والحِراك

المحدود، السلوك الاستغلالي تجاه قاعدة الموارد والبيئة. وتشمل الأمثلة على ذلك تقصير دورة الحرث وحصد الأشجار قبل نضوجها وتحويل نفقات المحافظة على الموارد إلى امتلاك الموجودات الاستهلاكية التي تعمّر طويلاً مثل السيارات والبيوت الحديثة. وقد تؤدي تفاوتات الدخل المتّسعة أيضاً إلى تسارع الهجرة (وهي تمثّل بنية أساسية مدينية طاغية) وتوسّع الأحياء الفقيرة في المدن وتؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. وقد تساعد تخفيضات حجم السكان والتوزيعات العمرية السلبية، التي يحدثها تدني نسبة المواليد، إلى المساعدة على تضييق فجوة الدخل المتسعة وبالتالي تقلّل من الضغوط على البيئة. ويمكن للتدخلات السكانية النوعية مثل رفع سويّة التعليم والتدريب، والوعي البيئي المتزايد، والمشاركة المحليّة في تحسين البيئة أن تعزّز الاتجاهات الكامنة وراء ذلك التي أحدثها التغيّر الديموغرافي النوعي.

الأدلّة التجريبية على الصلة بين السكان والبيئة

توجد الكثير من الأدلة التجريبية على الصلة بين الكثافة (أو النمو) في عدد السكان والتردي البيئي في الدراسات التي تحاول تفسير الاختلافات في إزالة الغابات بين المناطق المختلفة ومع مضي الوقت، مع قيام النتائج بتبني الرأي القائل إن الكثافة (أو النمو) في عدد السكان تسهم بصورة ذات دلالة في إزالة الغابات، إما مباشرة أو من خلال التفاعل مع المحدِّدات الأخرى لإزالة الغابات مثل الفقر والسياسات الحكومية. وتقدم تعرية التربة والتلوث دلائل إضافية على ذلك.

إزالة الغابات

وجدت دراسة قياسية إقتصادية لأسباب إزالة الغابات في شمال شرق تايلند خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ أن الكثافة السكانية كانت أهم الأسباب المؤدية إلى إزالة الغابات، ويأتي بعدها سعر الحطب والفقر.[٢٧] وكانت المحدِّدات الأخرى لإزالة الغابات هي محصول المزارع المنخفض والموقع الذي تقوم عليه الغابات. ولا بد من توقُّع أن يكون عدد السكان هو السبب المسيطر في الإقليم الأكثر فقراً والأكثر سكاناً في تايلند؛ فكُلٌّ من الكثافة السكانية والنمو السكاني في الإقليم عاليان نسبياً، والنشاطات غير الزراعية نادرة وخصوبة التربة فقيرة. وفي حين أن هناك تدفق كبير من الهجرة الفعلية والدائمة إلى خارج

الإقليم الشمالي الشرقي، إلا أن قطع أشجار الغابات لاكتساب الأراضي الزراعية يظل مستمراً في كونه أكثر البدائل جاذبية لمعظم الداخليين الجدد في سوق العمل، نظراً لأن ذلك لا يتطلَّب إنفاقاً نقدياً ولا مهارات خاصة.

ومسلك آخر وُجد أن الكثافة السكانية المتزايدة تسهم من خلاله في إزالة الغابات في الشمال الشرقي من تايلند هو تقصير دورة الحِراثة من ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة إلى ما بين ٤ إلى ٦ سنوات، وهي عمليَّة تعيق إعادة تكوُّن الغابات وتحول الأراضي المقطوعة أو المحروقة أشجارها إلى أراضي عشبيَّة. واستجابة لذلك، يقوم المزارعون المتنقِّلون بالتحرك لقطع أشجار بقع أرضية جديدة، مما يقود إلى المزيد من إزالة الغابات. ولما كانت الأراضي المفتوحة حديثاً تميل إلى كونها ذات نوعيَّة أدنى وأكثر هشاشة، فإنها تحتاج إلى دورات فلاحة أطول زمنياً حتى تستعيد عافيتها الإنتاجية؛ وعوضاً عن ذلك، فإن الكثافة السكانية المتزايدة تُجبر المعنيين على اتباع دورات حِراثة أقصر.

وزيادة على ذلك، يفضِّل المزارعون، الذين يشكِّلون ٩٠ بالمائة من سكان الإقليم الشمالي الغربي (من تايلند)، استخدام حطب الوقود على غيره من مصادر الطاقة مثل الكيروسين الذي يتطلَّب نفقات نقدية. وكلما زاد سعر الكيروسين، كلما زاد معدَّل إزالة الغابات، على اعتبار أن كلَّ العوامل الأخرى متساوية.

كما وُجد أن الكساد الاقتصادي والتدني المطلق للدخل الريفي في أجزاء من شمال شرقي تايلند خلال السبعينات وأوائل الثمانيات كانا أيضاً من العوامل الهامة التي تسهم في فقدان الغابات. فقد وُجِدَ أن تدني بنسبة ١٠ بالمائة من معدل الدخل الحقيقي للفرد الواحد يؤدي إلى تدني في غطاء الغابات بنسبة ٤ بالمائة، مما يعكس الطلب المتزايد على أراضي الزراعة وحطب الوقود.

وخَلُصت دراسة ثانية، لأسباب إزالة الغابات في شمال شرق تايلند قامت بمدِّ الفترة الزمنية للدراسة حتى عام ١٩٨٨، إلى نتائج مشابهة.[٢٨] وظهر عدد السكان، مرة أخرى، كمساهم رئيسي في إزالة الغابات، مع زيادة ١٠ بالمائة في معدل النمو السكاني مما نجم عنه زيادة ٣,٣ بالمائة في إزالة الغابات. كما كان الفقر وأسعار المحاصيل والموقع عوامل مساهمة في ذلك لها دلالات إحصائية.

ومما يغري في هذه النتائج الاستنتاج بأن عدد السكان، على الأقل في شمال شرق تايلند خلال السبعينات والثمانينات، كان سبباً هاماً من أسباب إزالة الغابات. وعلى أية حال، هناك أربعة أسباب أخرى حالت دون قيام الناس بالاستجابة للكثافة السكانية المتزايدة بطرق بديلة، وهذه الأسباب هي: ١) وضع موارد الغابات المباح الحر أمام الجميع والذي يرتبط بالدخل الحقيقي الريفي الكاسد أو المتدني؛ ٢) غياب الأمن عن ملكية الأراضي وعدم إتاحة الحصول على القروض الذي صاحب ذلك من أجل الاستثمارات التي تحسِّن الأراضي من أجل زيادة الإنتاجية؛ ٣) شحُّ فرص العمل خارج إقليم شمال شرق تايلند الريفي؛ ٤) والمستويات المنخفضة في التعليم والمهارات التي تحدُّ من الحِراك. وفي الحقيقة، أكَّد تحليل لمستوى الأسرة أهمية التعليم وأمن ملكية الأرض في عملية الحصول على الدخل الريفي في شمال شرق تايلند، وبصورة غير مباشرة أهمية هذين العاملين في القضاء على العدوان على الغابات وإزالتها.[٢٩]

وحاول عدد من الدراسات إجراء تحليل بيانات مقطع عَرْضي على مستوى الدول. وكانت النتائج مختلفة. فقد وجدت إحدى الدراسات، التي استخدمت بيانات من ٣٨ دولة من دول جنوب الصحراء الإفريقية، علاقة ضعيفة بين معدلات نمو السكان وإزالة الغابات.[٣٠] وعلى أية حال، لم تؤكد بيانات حلقة نقاش حول دراسة أخرى لنفس الدول مستخدمة بيانات الفترة الزمنية ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ وجود علاقة بين عدد السكان وإزالة الغابات. ومع ذلك فإن دراسة أخرى وجدت علاقة قوية بين النمو السكاني وإزالة الغابات في أربع دول نامية إستوائية؛[٣١] على أية حال، فإن الذي كان عاملاً محدداً هاماً في إزالة الغابات في هذه الدراسة لم يكن ببساطة مجرد الكثافة السكانية، بل التفاعل بين السكان ومعدل دخل الفرد الواحد. وهذا يوحي بأن الكثافة السكانية تؤثِّر على البيئة بطريقة مختلفة في كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، أدت إعادة إجراء النموذج هذا مع إضافة ٢٧ دولة نامية إلى تخفيض كبير في كل من حجم وأهمية المدى الذي يصبح عنده عدد السكان مسؤولاً عن إزالة الغابات.

واستخدمت دراسة أخرى معامل الارتباط البسيط والتحليل البياني لبيانات مقطع عرضي

لعدد من الدول لتقصِّي العلاقة بين عدد السكان واستعمال الأراضي والبيئة في الدول النامية، وخَلُصت إلى أن العلاقة بين النمو السكاني وإزالة الغابات علاقة ضعيفة ومتوقِّفة على استبعاد دول خاصة «بعيدة عن المركز».[٣٢] ويدل التحليل الذي قام به مؤلف هذه الدراسة باستخدام بيان مقطع عرضي لكل دولة على حدة أن هناك علاقة قوية بين الكثافة السكانية وفقدان مواطن الحياة البريَّة، وعلاقة ضعيفة بين الكثافة السكانية وغطاء الغابات، ولا علاقة على الإطلاق بين التوسع في أراضي المحاصيل وإزالة الغابات. وعلى أية حال قد يكون هناك علاقة بين معدلات النمو السكاني والتوسع الزراعي: فقد تعرَّضت الدول التي يوجد فيها معدل نمو سكاني ما بين ١٫٠ و١٫٥ بالمائة في السنة إلى تدني في المناطق الزراعية، في حين كان العكس هو الصحيح بالنسبة للدول ذات معدلات النمو السكاني الأعلى.[٣٣] وبالمثل، كان التوسع في المناطق الزراعية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو السكاني في دراسة أخرى بعد أخذ عوامل أخرى مثل التجارة الزراعية وزيادات المحاصيل ودرجة إغلاق الحدود البرية بعين الاعتبار.[٣٤]

وأوصت إحدى الدراسات التحليلية أنه ينبغي على الدراسات المستقبلية التركيز على المستوى الأقل من مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى المقاطعات، وحتى الأفضل من ذلك التركيز على مستوى الأسرة أو المزرعة لأن «ذلك هو المستوى الذي تتخذ عنده قرارات استخدام الموارد، كما أن الأسرة والمزرعة هما العاملان المباشران اللذان ينبغي فهم سلوكهما على نحو أفضل بكثير.»[٣٥] ووجدت دراسة لمثل مستوى الأسرة هذا، باستعمال بيانات خاصة بـ ٤١٩ أسرة من مقاطعتين في الأمازون في شمال شرق الإكوادور، أن حجم الأسرة ومساحة الأرض والموقع وطول مدة الإقامة محدِّدات هامة بالنسبة لإزالة الغابات.[٣٦]

التربة والمياه والتلوث البحري

كما حظيت المظاهر الأخرى للتردي البيئي مثل تعرية التربة والتلوث باهتمام الدراسات التي تسعى لاختبار الرابطة بين السكان والبيئة، فقد وجد ريبتو (Repetto)، على سبيل المثال، أن الكثافة السكانية المتزايدة والفرص الاقتصادية المحدودة في المناطق المدينيَّة في جاوا أبقت على الضغوط على الأراضي، مما نجم عنه تعرية متزايدة للتربة وتردي في خصوبة التربة (إطار ١).

فقد توصَّلت أدبيات بحثيَّة كثيرة تقصَّت التفاعلات الشائكة للسكان وإنتاج الغذاء المرتبط به على البيئة إلى نتائج مختلطة. إذ يمكن للكثافة السكانية المتزايدة أن تسير يداً بيد مع المحافظة الايكولوجية المتحسِّنة أو التي تزداد سوءاً؛ ويمكن للبيئة أن تتردى نتيجة للأسعار والسياسات غير الملائمة بدون الكثافة السكانية المتزايدة. ويمكن لتكثيف الإنتاج الزراعي في الدول التي لا يوجد فيها المزيد من الأراضي ذات النوعية العالية كي تضمَّها إلى الزراعة أن يؤدي إلى حدوث مشاكل من نوع التكلفة البيئية والاقتصادية المتصاعدة، والتي ترتبط غالباً بالاستخدام المتزايد للأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات الزراعية. وتجد هذه الدراسات أن التكاليف قد تتصاعد وقد تهبط، وليس هناك ميل حتمي نحو المشاكل المتفاقمة؛ إذ إن الكثير يتوقف على دور التكنولوجيا والحوافز المناسبة.[٣٧]

ووجدت دراسة أجريت مؤخراً على ٤٢ نهراً معامل ارتباط وثيق بين مستوى التلوث البحري من النيترات ومستوى السكان في المستجمعات المائية، وتوقَّعت حدوث زيادة قدرها ٥٥ بالمائة من صادرات الأنهار من النيترات نتيجة لمضاعفة عدد السكان. وفي حين أن معامل الارتباط لا يعني السببيَّة (كما لا يعني ذلك التحليل التراجعي البسيط عندما يجري حذف بعض المتغيِّرات الهامة)، إلا أن النتائج مضطردة تماماً مع الفكرة التي يقول بها هذا الفصل.[٣٨] وإذا أخذ بعين الاعتبار غياب الآليات اللازمة للتمثُّل الداخلي للتكاليف البيئية لاستعمال الأسمدة والتخلص من مياه القاذورات والإطلاقات الصناعية واضطراب مستجمعات المياه (والدعم المباشر وغير المباشر لهذه النشاطات)، فليس مما يثير الدهشة أنه كلما كان عدد السكان أكبر كلما كان التلوُّث من النيترات أكثر. ومع ذلك فإن مستوى التطور (أو على الأقل مستوى الدخل بالنسبة للفرد الواحد) وصرامة وتنفيذ القوانين تلعب بالفعل دوراً في ذلك. وعلى أية حال، فإن إسقاط هذه العوامل من شأنه أن يجعل النتائج غير موضوعية وفي صالح علاقة أقوى بين السكان وإطلاقات النيترات مما لو كان في ظل توصيف أكثر اكتمالاً . ومرة ثانية ، فإن النمو السكاني يمكن أن يقلَّ أثره إلى النصف من إطلاقات النيترات المتزايدة لو أن الدمار المرتبط به أمكن تحميل نتائجه داخلياً على عاتق النشاطات المسيئة.

ووجدت دراسة ذات صلة بذلك أن النمو في استعمال النيتروجين يوازي على مستوى العالم أجمع النمو السكاني، رغم أن هناك اختلافات هامة بين الدول بناء على مساحة الأرض المتاحة ونوعيتها ومستوى التطوُّر والعادات الغذائية وغير ذلك.[٣٩] ولما كان ما يقرب من ٥٠ بالمائة من النيتروجين المستعمل يجد طريقه إلى كائنات المياه العذبة والبحر، ولما كان لا يوجد له بديل دائم في الوقت الحاضر، فإن كاتب هذا الفصل يشعر بالقلق من أن الزيادة في عدد سكان العالم البالغة ١٫٩ بليون على مدى الـ ٢٠ سنة القادمة ستؤدي إلى زيادة متناسبة في استعمال الأسمدة النيتروجينية المصنَّعة (التركيبيَّة) ومشاكل التلوُّث المرتبطة بذلك. وعلى أية حال، فإن حقيقة أن ٥٠ بالمائة من النيتروجين المستعمل يدخل متطفلاً الأجسام المائية وأن فعالية استعادته تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٧٠ بالمائة تدلُّ أن هناك مجالاً هائلاً لزيادة الفعالية وتخفيض الاستعمال والهدر المرتبط بذلك. ويحدث هذا بالفعل في اليابان، حيث خُفِّضت استعمالات النيتروجين بنسبة ١٠ بالمائة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، في حين ازداد الإنتاج الزراعي.[٤٠] كما أن استعمال الأسمدة لن يؤدي دائماً إلى مشاكل التلوُّث. فالمياه الجوفية في اليابان لم تتأثر بإحدى أعلى نسب معدلات التسميد في العالم. ومع التسعير الكامل للتكلفة والاستعمال الصحيح وإدارة استعمال الأراضي المرتبطة بذلك، فإن نمو الإنتاج الزراعي (سواء كان محفوزاً من قبل النمو السكاني أم لا) يمكن أن يُعفى من نصف استعمال الأسمدة المتزايد، والذي بدوره يمكن أن يُعفى من نصف النيتروجين المتطفِّل والذي يصبُّ في الأنظمة المائية.[٤١]

والوضع لا يختلف بالنسبة للموارد المائية. ففي حين تواجه المياه طلباً تنافسياً من الزراعة والصناعة ونمو المدن، فإن معظم الدول، بغض النظر عن درجة شحِّ المياه، تستمر في دعم مياه الري، وغير ذلك من الاستعمالات، وفي كثير من الحالات توفِّر هذه المياه مجاناً. وحتى أندونيسيا، التي يوجد فيها واحدة من أعلى النسب للفرد الواحد من هبة المياه العذبة في العالم تواجه أزمات مياه يجري التصدي لها جميعاً بلا استثناء من خلال المزيد من الإمداد عِوضاً عن إدارة الطلب. وتواجه كل من الهند وباكستان ومصر والأردن واليمن وتونس أزمات مياه حادة في نفس الوقت الذي تعاني فيه من تسرُّب المياه والملوحة نتيجة للإفراط في الري الذي له علاقة كبيرة بدعم المياه وليس له سوى علاقة قليلة بالنمو السكاني. ويمكن

مضاعفة فعالية استعمال المياه على الأقل وبالتالي تخفيض أزمات المياه والمشاكل البيئية المرتبطة بالإفراط في الري وجريان الكيماويات الزراعية، وبالتالي تلبية مطالب النمو السكاني والنمو الاقتصادي بدون الاصطدام بالعتبات الايكولوجية عند حافات نهاية عملها.

الخلاصة والاستنتاجات

من حيث المبدأ، لا ينبغي للنمو السكاني والكثافة المرتفعة، ضمن حدود، أن يؤدي إلى استنزاف الموارد والتردي البيئي. فالعلاقة بين السكان والبيئة ليست ثابتة ولا مباشِرة. ويتوسط هذه العلاقة الحِراك والوصول للأسواق وتوزيع الثروة والمؤسسات والسياسات الحكومية. وحيثما تشجِّع هذه العوامل الاستجابات السريعة والمرنة، فإن النمو السكاني يمكن أن يتحد مع، أو حتى يشجع التكثيف الزراعي والتصنيع والتغير التكنولوجي وهي العوامل التي تبلغ ذروتها في التنمية المستديمة. وحيثما لا تؤدي الأسواق وظيفتها والحِراك مقيَّد، والأراضي والثروة موزعتان توزيعاً ملتوياً والسياسات الحكومية تعارض أو تسدُّ منافذ الاستجابة الفردية والاجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى خلق مصيدة ذات مستوى منخفض، مصطنعة، حيث تؤدي عوائد الأراضي المتقلِّصة إلى استنزاف الموارد والتردي، بدلاً من الاستثمار والابتكار.

وتظهر التجارب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مجموعة مختلفة من النتائج المتعلِّقة بالتفاعل بين السكان والبيئة. وقامت بعض الدول - كوريا وتايوان وتشيلي والمكسيك وبوتسوانا وكينيا وموريشوس وزيمبابوي - بدرجات متفاوتة بقطع الصلة بين النمو السكاني والتردي البيئي من خلال مجموعة مترابطة من نمو الإنتاجية الزراعية المستديمة (بأسعار محاصيل مواتية وملكية أرض آمنة وقروض آمنة) وخلق فرص العمل خارج الزراعة. أما دول أخرى – الهند والفلبين وهندوارس ونيكارغوا وبيرو وجزء كبير من جنوب الصحراء الإفريقية- فقد مرَّت بنمو زراعي بطيء، وبصورة عامة بسبب السياسات المعاكسة (والتي ازدادت تفاقماً في بعض الأحيان بفعل الحروب والاضطرابات الأهلية والجفاف)؛ ولم تتمكن العمالة الفائضة من التحرك إلى خارج الزراعة بسبب نمو العمالة البطيء في المجالات الأخرى، وذلك نفسه جاء في الغالب نتيجة للسياسات سيئة التوجيه التي تحبِّذ الصناعات الكثيفة في رأس المال.

ويؤثر عدد السكان بأكثر ما يكون على الأنظمة البيئية المحلية في المجتمعات الريفية الفقيرة ذات الأسواق غير المتطوِّرة أو غير المكتملة والحكم الضعيف والسياسات التشويهية والحواجز المعيقة للحِراك والتوزيع الملتوي للدخل والموجودات والفرص الاقتصادية المحدودة جداً. وحتى في الدول التي تدنَّت فيها معدلات النمو السكاني بصورة سريعة إلى حَدٍّ كبير، كما هي الحال في سري لانكا وتايلند، فإن التردي البيئي يقارن بمثيله في الدول التي ظل عدد سكانها في نمو سريع. والعامل الحاسم هو فيما إذا كان التردي البيئي قد أُدخل في اتخاذ القرار الذي يقوم به الأفراد والجماعات عن طريق التحديد المناسب لحقوق الملكية وسياسات التسعير، وإلى القوانين (حيثما يكون ذلك ضرورياً)؛ وفي غالب الأمر كان العكس هو الصحيح، حيث تشجِّع سياسات الأسعار والضرائب والدعم السلوك المدمِّر للبيئة.

ويحتمل أن يمارس النمو السكاني الضغط بأكثر ما يكون على الموارد في المراحل الأولى من الانتقال الديموغرافي ويخفِّض من قدرة الاقتصادات والأفراد على دفع تكاليف الحماية البيئية. ولذلك، فإن تسريع الانتقال الديموغرافي، عن طريق برامج تخطيط الأسرة الطوعي والإجراءات الاجتماعية الاقتصادية التي تجعل العدد الكبير من الأطفال مرغوباً فيه بصورة أقل له ما يبرِّره تماماً. غير أن ذلك لن يحل بنفسه المشاكل البيئية؛ وفي الحقيقة، فإن وجود الموارد المباح الوصول الحر لها هو أحد العوامل التي تشجِّع قيام الأسر الكبيرة.

ولكي تجعل الحكومات الأنظمة البيئية مستدامة مع تقدُّم التنمية ينبغي عليها اللجوء إلى إصلاحات السياسات التي تزيد الإنتاجية الزراعية وحِراك العمالة. وتضم مثل هذه الإجراءات ملكية الأرض الآمنة والقابلة للتحويل ومعدلات فوائد محرَّرة وتشجيع للقروض الريفية وأسعار حافزة للمحاصيل، واستثمار في البنية الأساسية الريفيَّة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع العمالة خارج المزارع عن طريق رفع الحماية والدعم عن الصناعات الكثيفة في رأس المال، وتشجيع تنامي الصادرات، وبخاصة المنتجات الكثيفة في استخدام العمالة؛ ونشر وتحسين التعليم والتدريب، وبخاصة للنساء.

وعندما تصبح النساء متعلِّمات بصورة أفضل وأمامهن مجال أرحب للعمل، فإن دخل الأسرة سيزداد، مع أن العدد الكبير من الأطفال سيؤدي إلى الحد من مكتسبات الأمهات.

وسوف تتحسَّن تغذية أطفالهن وفرص بقائهم على قيد الحياة، وهو ما سيؤدي إلى تدني نسبة المواليد. كذلك، لما كانت النساء يتحملن جزءاً كبيراً من عبء جمع حطب الوقود والعلف والماء، وإدارة شؤون وموارد الأراضي، فإن زيادة تعليمهن ودخلهن من المحتمل أن تؤدي إلى الإدارة الأفضل. والكثير من السياسات اللازمة للتنمية وللسكان وللمحافظة على البيئة هي هي.

Notes

I am grateful to Robert Cassen for valuable suggestions, J.R. Seshazo for assistance with the research, and the Overseas Development Council for financial support. However, I do take sole responsibility for the views expressed, and for any errors or omissions.

[1] P.R. Ehrlich and A.H. Ehrlich, *The Population Explosion* (New York: Simon and Schuster, 1990).

[2] J. Simon, *Population Matters: People, Resources, Environment, and Immigration* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1990).

[3] C.L. Jolly, *Four Theories of Population Change and Environment*, paper presented at meetings of the Population Association of America, Washington, DC, March 1991.

[4] R.P. Shaw, "The Impact of Population Growth on Environment: The Debate Heats Up," *Environmental Impact Assessment Review*, Vol. 12, Nos. 1 and 2 (1992), pp. 11-36.

[5] I use the terms "open-access" and "common property" interchangeably to refer to resources subject to free and open access by the general public. These terms are not to be confused, but contrasted, with "communal property," to which access and use is regulated by the community through customs and traditional rights.

[6] It is not necessarily optimal for individual members of the household either. As Cynthia Lloyd notes in Chapter 6 in this volume, individual children may be better off with fewer siblings.

[7] Of course, a large number of children is desired for other reasons as well. In a cash-scarce household with no access to capital markets, children are a source of family labor during planting and harvesting; in the absence of social safety nets such as social security and retirement, children serve as insurance and retirement assets. These factors, combined with high child mortality and the low status of women, serve to explain the strong preference for large families in some poor countries.

[8] E. Boserup, *The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change Under Population Pressure* (Chicago: Aldine, 1965).

[9] Gershon Feder, Tongroj Onchan, Yongyuth Chalamwong, and Chira Hongladarom, *Land Policies and Farm Productivity in Thailand* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1988).

[10] K.M. Cleaver and G.A. Schreiber, *The Population, Agriculture, and Environment Nexus in Sub-Saharan Africa*, Agriculture and Rural Development Series, No. 9 (Washington, DC: World Bank, 1993).

[11] M.C. Cruz, C.A. Meyer, R. Repetto, and R. Woodward, *Population Growth, Poverty, and Environmental Stress: Frontier Migration in the Philippines and Costa Rica* (Washington, DC: World Resources Institute, 1992).

[12] Shaw, op. cit.; and S.D. Mink, *Poverty, Population and the Environment*, World Bank Discussion Paper No. 189, (Washington, DC: World Bank, 1993); and Cleaver and Schreiber, op. cit.

[13] T. Panayotou, *Green Markets: The Economics of Sustainable Development* (San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies Press, 1993).

[14] Timothy Dyson, London School of Economics, personal communication.

[15] This was demonstrated with respect to watershed destruction in Java in R. Repetto, "Soil Loss and Population Pressure on Java," *Ambio*, Vol. 15, No. 1 (1986), and more generally in R. Repetto, *Economic Policy Reform for Natural Resource Conservation*, Environment Working Paper (Washington, DC: World Bank, May 1988).

[16] T. Panayotou, *Getting Incentives Right: Economic Instruments for Environmental Management in Developing Countries*, working paper (Cambridge, MA: Harvard Institute for International Development, 1992); T. Panayotou, *Green Markets: The Economies of Sustainable Development* (San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies Press, 1993); Mink, op. cit.; Cleaver and Schreiber, op. cit.

[17] Cleaver and Schreiber, op. cit.

[18] Sopin Tongpan and T. Panayotou, *Deforestation and Poverty: Can Commercial and Social Forestry Break the Vicious Circle* (Bangkok: Thailand Development Research Institute, 1990).

[19] M. Tiffen, M. Mortimore, and F. Gichuki, *More People, Less Erosion: Environmental Recovery in Kenya* (Chichester: Wiley and Sons, 1994).

[20] Cleaver and Schreiber, op. cit.

[21] Jere Behrman, with Chalongphob Sussangkarn, *Population and Economic Development in Thailand: Some Critical Household Behavioral Relations*, report for The Human Resources and Social Development Program, Thailand Development Research Institute, January 1989, revised July 1989; Jere Behrman, with Chalongphob Sussangkarn, *Do the More Wealthy Save Less?* (Bangkok: Thailand Development Research Institute, July 1989).

[22] Externalities in economics are effects—good or bad—which result from individual actions but are not taken into account in individual decisions (commonly because there is no cost, incentive, or price to the individual). In such cases there are discrepancies between "private" and "social" costs and benefits. Externalities are "internalized" when pricing, taxes and subsidies, or regulation, bring individual decisions in line with what is socially desirable (see Chapter 9 in this volume).

[23] Where environmental externalities (spillovers or offsite effects) are widespread, secure property rights over resources are necessary but by no means sufficient conditions for the elimination of "excessive" environmental degradation. For example, secure property rights have not eliminated the topsoil loss in U.S. agriculture for two reasons: 1) part of the environmental damage from soil erosion, e.g., sedimentation of rivers and reservoirs is external to the farmer and hence he has no cause to consider it; and 2) farmers, like other individuals, tend to use a higher discount rate than what the society at large considers appropriate. Both of these reasons are failures of the market call for public sector interventions to regulate land use or preferably to internalize the external cost to the private farmer. But even then, no one should expect zero topsoil loss; such an outcome would be economically and ecologically unrealistic and unwarranted.

[24] T. Panayotou and Chalongphob Sussangkarn, "Structural Adjustment and the Environment: The Case of Thailand," in D. Reed (ed.), *Structural Adjustment and the Environment* (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

[25] T. Panayotou, *Empirical Tests and Policy Analysis of Environmental Degradation at Different Stages of Economic Development*, Working Paper for the International Labour Office (Geneva: World Employment Programme Research, 1993).

[26] Cruz et al., op. cit.

[27] T. Panayotou and Somthawin Sungsuwan, *An Econometric Study of the Causes of Tropical Deforestation: The Case of Northeast Thailand*, Development Discussion Paper No. 284 (Cambridge, MA: Harvard Institute for International Development, 1992).

[28] Tongpan and Panayotou, op. cit.

[29] Ibid.

[30] Cleaver and Schreiber, op. cit.

[31] Panayotou, *Empirical Tests and Policy Analysis*, op. cit.

[32] R.E. Bilsborow and M. Geores, *Population, Land Use, and the Environment in Developing Countries: What Can We Learn from Cross-National Data*, paper presented at the NAS Workshop on Population and Land Use, Washington, DC, 4-5 December 1991.

[33] Mink, op. cit.

[34] D. Southgate and D. Pearce, "Agricultural Colonization and Environmental Degradation in Frontier Developing Economies" (Washington, DC: World Bank, October 1988).

[35] Bilsborow and Geores, op. cit., p. 27.

[36] R. DeShazo, *Household Determinants of Deforestation*, Masters Thesis, University of North Carolina at Chapel Hill, Department of City and State Planning, 1993, p. 27.

[37] For some evidence of rising costs, see K.N. Ninan and H. Chandrashekhar, "The Green Revolution, Dryland Agriculture and Sustainability: Evidence from India," in G.H. Peters and B.F. Stanton (eds.), *Sustainable Agricultural Development*, Proceedings of the 21st International Conference of Agricultural Economists (Aldershot, UK/ Brookfield, VT: Dartmouth Publishing Company, 1992); C.L. Delgado and P. Pinstrup-Andersen, "Agricultural Productivity in the Third World: Patterns and Strategic Issues," paper to the AAEA/IFPRI Workshop, Orlando, Florida, July 1993, especially pp. 20-21. For a contrasting, positive experience, see M. Tiffen et al., op. cit.

[38] J.J. Cole, B.L. Beierls, N.F. Caraco, and M.L. Pace, "Nitrogen Loading of Rivers as Human-Driven Process," in M.J. McDonnel and T.A. Pickett (eds.), *Humans as Components of Ecosystems: The Ecology of Subtle Human Effects and Populated Areas* (New York: Springer-Verlag, 1993).

[39] Mink, op. cit.

[40] V. Smil, "The Critical Link Between Population Growth and Nitrogen," *Population and Development Review*, Vol. 17, No. 4 (December 1991).

[41] R. Rajagopal and R.L. Talcott, "Patterns in Groundwater Quality," *Environmental Management*, Vol. 7, pp. 465-474.

الفصل السادس

الاستثمار في الجيل القادم:
أثر نسبة المواليد العالية
على مستوى الأسرة

سنثيا بي لويد

الإمكانية البشرية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي مرهونة بجيل الأطفال الحاليين. وتسهم الأسرة والدولة في تطوير إمكانية الأطفال من خلال دعم حاجاتهم اليومية ومن خلال الاستثمار في صحتهم وتعليمهم. وفي الدول التي تكون الدولة فيها ضعيفة وذات سلطات تنفيذية محدودة، فإن الأسرة هي تحكم حصول الأطفال لا على موارد أسرهم فحسب بل، إلى حد كبير أو أقل، على حصولهم على الموارد العامة مثل تلك المتوافرة من خلال أنظمة الصحة والتعليم التي تموِّلها الحكومة. ولمّا كان الأطفال يعتمدون على والديهم (وغيرهم من أفراد أسرهم)، فإن من الصعب عليهم السعي للحصول على الرعاية الصحية أو حضور المدرسة بدون تعاون ودعم من أُسرهم.

وترتبط نسبة المواليد العالية على المستوى القومي بالجيل الأصغر المتزايد على نحو سريع؛ وهذا له آثاره على إجمالي كميَّة ونوعيَّة الخدمات العامة المتاحة للأطفال (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب). وزيادة على ذلك، ترتبط نسبة المواليد ارتباطاً مباشراً بنسبة عدد الأُسر الكبيرة ونسبة عدد الأطفال الذين يشبُّون في الأسر الكبيرة (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).[1] وتعني نسبة المواليد العالية، داخل الأسرة، المزيد من النسل بالنسبة للطفل

الواحد؛ وهذا له آثاره بالنسبة لعبء مسؤوليات الوالدين وبالنسبة لمستوى وتوزيع دعم الأسرة للأطفال واستثمارها فيهم. ولا تتغيَّر بِنيَة ووظائف الأسرة عند تدني نسبة المواليد فحسب، بل تتغيَّر كذلك تقسيمات المسؤوليات والموارد بين أفراد الأسرة – بين الوالدين والأطفال، وبين الأب والأم، وبين البنين والبنات.

وليست آثار نسبة المواليد العالية محايدة بالنسبة لجنس المواليد. ففي كل المجتمعات تكمن وظائف النساء الإنجابية الخاصة في صميم التقسيم الجنسي للعمل وإعداد الأطفال اجتماعياً لتسلُّم أدوارهم عند البلوغ.[٢] ولا يمكن أن تكون هناك نسبة مواليد عالية بدون تكريس جزء هام من حياة النساء إلى حمل الأطفال، مع كل ما في ذلك من مخاطر ومسؤوليات. وقد تعني نسبة المواليد المنخفضة في إطار فرص تحسين بقاء الأطفال على قيد الحياة، من ناحية، فترة زمنية أقصر لحمل الأطفال ومن ناحية أخرى فترة زمنية أطول من الحياة السليمة الصحيَّة عند البلوغ كي تكرَّس (من قبل النساء) إلى عدد أقل من الأطفال وغير ذلك من الأدوار.

ويقدِّم هذا البحث، الذي يأخذ مصالح الجيل القادم بعين الاعتبار، مراجعة حديثة للدلائل، وبصورة أساسية من الدول النامية، لتجارب الأسرة في مجال نسبة المواليد وحجم الأسرة وانعكاساتها على الاستثمار في جيل الشباب.[٣] ويمعن البحث النظر في تجربة الأطفال بصورة جماعية وبصورة فردية كذلك، ويتقصى الطرق التي تختلف من خلالها تجارب الأولاد والبنات. وتذهب المقالة إلى أبعد من الآثار المعروفة بصورة أكثر لنسبة المواليد العالية على صحة الأطفال وفرص تعليمهم – أي الاستنزاف الغذائي للأمهات كنتيجة للحمل المتكرر والضغوط على موارد الأسرة – إلى تقصِّي آثار نسبة المواليد على وصول الأطفال إلى الفرص فيما هو أبعد من المنزل وإلى إعدادهم اجتماعياً لأدوارهم عند البلوغ. كما تتقصى المقالة الصلات بين نسبة المواليد والمدى الذي يصبح الأطفال عنده مرغوباً فيهم وكذلك المساواة بين الإخوة والأخوات.

ويبدأ الفصل أولاً بتلخيص الحكمة المعهودة عن العلاقة بين «حجم الأسرة» والاستثمار في الأطفال ويقدِّم إطاراً لتحليل أربعة آثار على العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار

في الأطفال: ١) مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي، ٢) دور الدولة، ٣) ثقافة الأسرة، ٤) ومرحلة التحوُّل الديموغرافي.[٤] وبعد ذلك يعيد هذا الفصل تقويم الحكمة المعهودة ويتقصى الآثار الايجابية الكامنة لتدني نسبة المواليد على الاستثمار المتزايد في الأطفال.

الحكمة المعهودة: القيود المفروضة على موارد الأسرة

يُفتوض بصورة عامة أن الأطفال الذين لهم الكثير من الاخوة والأخوات أو الأخوة والأخوات الذين لا تكون بينهم سوى مسافات زمنية ضيِّقة لا يحتلُّون سوى مرتبة أقل من الأخوة والأخوات الأقل عدداً على مؤشرات التنمية البشرية مثل نسبة الوفيات والتغذية والتحصيل العلمي. ويُعتبر هذا نتيجة للقيود المفروضة على موارد الأسرة التي تجعل كلَّ طفل لا يحصل إلاّ على نصيب أصغر من موارد الأسرة، بما في ذلك دخل الأسرة ووقت الوالدين، أو موارد الأم الفيزولوجية والغذائية – وكلها أمور هامة لتنمية الطفل الرضيع والطفل الصغير. ويُنظر للأطفال الذين يولدون أولاً على أساس أنهم بداية يحظون بميزةٍ على غيرهم؛ أمّا الأطفال الذين يولدون فيما بعد فعليهم البدء في الحياة وهم يشاركون أخوة وأخوات أكثر في الحصول على موارد الأسرة. ورغم أن دخل الأسرة يمكن إدخاره لاستعماله في المستقبل للإفادة من موارد الأسرة بالتساوي بين الأطفال، فإنه لا يُتوقَّع للوالدين أن تكون لهم القدرة ذاتها لادخار مواردهما الأساسية، مثل وقتهما وطاقاتهما الجسدية. ولذلك فإن من المحتمل أن يجدا أن من الأكثر صعوبة عليهما حماية الأطفال الذين يولدون فيما بعد من عواقب القيود المفروضة على مواردهما.[٥]

والحكمة المعهودة، على الرغم من أن لها جاذبية بديهيَّة، تقوم على وجهة نظر خاصة لعلاقة الوالدين بالأطفال في الأسرة على أساس أن الأسرة وحدة اقتصادية محدَّدة يستهلك فيها الأطفال موارد الوالدين ولكنهم لا يسهمون فيها. كما تفترض هذه الحكمة زيادة على ذلك أن الوالدين ذوي الموارد المتماثلة يخصِّصون نفس النسبة من ميزانية الأسرة إلى أطفالهم مجتمعين بغض النظر عن عددهم – وهو افتراض يثيرالدهشة نوعاً ما، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظرة المقبولة على نطاق واسع القائلة إن الوالدين متعهدان غير أنانيين لأطفالهم وراغبان في تكييف مواردهما بحيث تلبي حاجات أطفالهما. ويُقدِّم العرض المختصر التالي

للأدلة التجريبية التي استخلصت من سلسلة واسعة من الدول النامية ما هو معروف عن استنزاف موارد الأمومة وتصفية موارد الأسرة كما ترتبط بحجم الأسرة من البيانات المتاحة، ويؤجِّل (هذا العرض) إلى مناقشة تالية الآثار الكامنة لهذه النتائج على الأطفال الذين يعيشون حالياً في الدول التي تظلُّ معدلات المواليد فيها عالية.

وفيات الأطفال

تكمن وراء الرسالة المألوفة حول المزايا الصحية للتخطيط الأسري – «صحَّة أفضل للأمهات والأطفال مع التخطيط الأسري» – الفكرة القائلة إن عدد مواليد أقل ومسافات زمنية أطول بينها سيؤدي إلى تخفيض وفيات الولادة وزيادة فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة. وتظهر دراسة تحليلية موسَّعة لعمليات مسح للمواليد من سلسلة من الدول النامية أُجريت ما بين أواسط السبعينات حتى أواخر الثمانينات أن متوسط الخطر النسبي لوفيات الأطفال بالنسبة للأطفال الذين يولدون بعد أقل من سنة ونصف بعد الولادة السابقة هو تقريباً ضعف خطر الوفاة بالنسبة للأطفال الذين يولدون بعد سنتين أو أكثر بعد ولادة آخر طفل. والأطفال الذين يولدون لأمهات صغيرات جداً (أقل من ١٨ سنة) يعانون أيضاً من أخطار وفيات عالية.[٦] وقد يفسِّر عدد من الآليات الممكنة هذه العلاقة، كل منها مرتبط بالقيود على موارد الوالدين التي تؤثِّر على الوضع الغذائي للطفل.[٧] وأول هذه الآليات هو الأثر الفيزيولوجي – استنزاف الأمومة – المرتبط بآثار الحمل ورضاعة الثدي على وضع الأم الغذائي مع تأثير ذلك على وزن المولود الجديد عند الولادة وتطوراته اللاحقة. وترتبط الآلية الثانية بالمنافسة بين الأخوة والأخوات على الموارد الغذائية التي تفسر جزئياً وليس كلياً بالفطام المبكِّر.[٨]

ومع تدنِّي نسبة المواليد، فإن أنماط الإنجاب تتغيَّر بطرق يحتمل أن يكون لها انعكاسات على فرص البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأطفال الأفراد. وتتضمَّن هذه تخفيضات تكافؤ المواليد الأعلى ومواليد الأمهات الصغيرات جداً والنساء الأكبر سناً بكثير؛ وهذه التخفيضات بدورها تخفِّض عدد المواليد الجدد الذين يواجهون أخطار الوفيات المتزايدة.[٩] وعلى أية حال، يمكن أن يكون للتغيّرات الأخرى في أنماط الانجاب التي تصاحب

أحياناً تدني نسبة المواليد – والأكثرهـا أهمية، تقصير مدة فترات الحمل نتيجة لتدني فترة إرضاع الثدي وبسبب الامتناع في فترة ما بعد الولادة – أثر معاكس.[١٠] وعندما تحدث هذه التغيّرات، فإن مزايا حجم الأسرة الأصغر لفرص بقاء الطفل الفرد على قيد الحياة قد تقلُّ بصورة كبيرة أو حتى قد تُلغي هذه المزايا تماماً. وفي الحقيقة، فإن من الممكن أن تُفسَّر العلاقة الإحصائية السلبية التي تشاهد عادة بين بقاء الطفل على قيد الحياة وترتيب الطفل بين أطفال الأسرة، إلى حَدٍّ كبير، عن طريق المسافات الزمنيَّة الأقصر بين المواليد للنساء اللواتي يلدن المزيد من الأطفال.[١١] وهكذا، فإن الآثار المترتبة على فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة من تدني المواليد في الدول التي تظل نسبة المواليد عالية فيها، هذه الآثار تعتمد على التغيرات الأخرى في أنماط الإنجاب.

صحة الأطفال وتغذيتهم

توفر البيانات المتاحة من أجزاء كثيرة من العالم النامي الدليل على أن الأطفال الصغار الذين لهم المزيد من الأخوة والأخوات الصغار لهم نتائج غذائية أسو على المدى البعيد[١٢] من الأطفال الذين لهم أخوة وأخوات أقل، حتى بعد تفسير أسباب الاختلافات في ترتيب المواليد وفي المسافات الزمنية بين المواليد.[١٣] وتدل الدلائل من الفلبين أن هذه الآثار ليست بهذا التأثير بالنسبة للوضع الغذائي الحالي (أو على المدى القصير)[١٤]. ورغم أن الوالدين يوزعان موارد الأسرة الحالية توزيعاً عادلاً بين الأطفال، إلاّ أنهم غير قادرين على تعويض الأطفال الذين يولدون فيما بعد بسبب المساوئ المتراكمة التي يعانون منها جراء توجُّب مشاركتهم موارد الأسرة (لا المالية فحسب بل أيضاً وقت الوالدين وعنايتهم) مع المزيد من الأخوة والأخوات أكثر مما عانى منه إخوتهم وأخواتهم الذين ولدوا قبلهم. وبصورة خاصة، قد يكون وقت الأم هو أكثر المعوقات أهمية. وفي الأوضاع التي تكون أنظمة المساعدة المتوسعة ضعيفة، فإن هذا غالباً ما يؤدي إلى رعاية أسوأ عندما يصبح الأخوة والأخوات الصغار هم المسؤولون عن ذلك.[١٥]

التحصيل العلمي

استثمارات الوالدين في الأطفال يعتمد بعضها على بعض إلى درجة عالية. والصحة الجيِّدة هي شرط مسبق لفعالية التعلُّم؛ كما أن الصحة أيضاً ترتبط ارتباطاً قوياً بالانتاج وأدوار العمل المستقبلية.

وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة للأطفال في سن المرحلة الابتدائية في نيبال علاقة وثيقة بين الأوضاع الغذائية للطفل على المدى البعيد والالتحاق بالمدرسة الابتدائية.[١٦] وفي نيكاراغوا، وُجد أن الوضع الغذائي للأطفال يرتبط ارتباطاً قوياً بمتوسط سنوات التحصيل التعليمي.[١٧] ويحمل عدد الأخوة والأخوات في ثناياه امكانية كامنة للتأثير على تعليم الأطفال المدرسي ليس مباشرة فحسب بل بصورة غير مباشرة كذلك من خلال تأثيره على التغذية والصحة.

وجرى تقصي آثار حجم الأسرة على تقدم الطفل في المدرسة من حيث سنوات الدراسة التي تم الحصول عليها وإكمال المستويات الهامة ونوعية التعليم في أوضاع مختلفة من الدول النامية وبصورة خاصة جداً في آسيا. فقد وُجد في عيّنة من ١٤ دراسة لالتحاق الأطفال بالمدارس حالياً أن ٢٨ مجموعة منفصلة من النتائج التجريبية عن التحصيل التعليمي و٧ دراسات عن معدلات التسرُّب من المدرسة أو معدلات إكمال التعليم المدرسي وكذلك مستوى استثمارات الوالدين في التعليم المدرسي (من حيث الانفاق) كانت عادة ولكن ليس دائماً ترتبط ارتباطاً سلبياً مع عدد الأخوة والأخوات.[١٨] ويختلف حجم هذه الآثار ودلالاتها الإحصائية اختلافاً كبيراً عبر الدول وعبر الجماعات داخل الدول.

ويؤثر الوالدان على تعلُّم الأطفال وبقائهم في المدرسة لا من حيث اعفائهم من الواجبات الأسرية الأخرى وقضاء بعض الوقت معهم ومساعدتهم على التعلم فحسب، بل أيضاً من خلال الاسهامات المالية لمدارس أطفالهم. والمستويات العالية من الإنفاق تمثِّل استثماراً أكبر في المدخلات التعليمية التكميلية مثل الكتب والمعلمين والمدارس الخاصة ذات النوعية الأفضل. وقد وجدت الدراسات القليلة التي تفحصَّت العلاقة بين أعداد الاخوة والأخوات وانفاقات الوالدين ونوعية المدارس آثاراً سلبية بصورة مضطردة.[١٩] ويؤيد هذا بصورة عامة أكثر الدلائل من الفلبين وتايلند التي تظهر تدنيات أكبر في الإنفاق بالنسبة للطفل الواحد من الانفاقات بالنسبة للبالغ الواحد مع ازدياد حجم الأسرة.[٢٠]

الوسط وأهميته

لا تبدو الصلة بين نسبة المواليد العالية والمستويات الأدنى من استثمارات الأطفال، رغم أنها ظاهرة بصورة عامة، أنها صلة صحيحة عالمياً أو هامة كمياً بالضرورة فيما عدا في بعض

الأوساط أو بالنسبة لمجموعات بعينها. وتدل الدراسات التي ذكرت سابقاً أن مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومستوى الانفاق الاجتماعي الذي تقوم به الدولة وثقافة الأسرة ومرحلة التحوُّل الديموغرافي هي محددات حاسمة للعلاقة بين نسبة المواليد ومستوى استثمار الأطفال.

مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية

هناك حاجة لمستوى ما من التقدم قبل أن يكون لحجم الأسرة أثرٌ على استثمار الأطفال. ففي البيئة التي لا يوجد فيها مدارس أو عيادات صحيَّة، ليس أمام الوالدين سوى طرق قليلة للتأثير مادياً على صحة أطفالهم أو تعليمهم المدرسي، سواء كانت مواردهم تتوزَّع على عدد قليل أو على عدد كبير من الأطفال. ووفقاً لما يقوله أحد المحللين، «لا يمكن لقضية المنافسة بين الأخوة والأخوات أن تكون ذات معنى إلاّ إذا كانت إضافة معتدلة من موارد الأسرة الموجهَّة إلى الطفل كافية لإحداث تحسينات كبيرة على رفاه ذلك الطفل.[٢١] وزيادة على ذلك، فإن العائدات المحتملة الكامنة للوالدين وأطفالهم من الاستثمار الصحي والتعليمي في الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييمات الوالدين لنوعية الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة لأطفالهم وللفرص المستقبليةالتي ستتاح لأطفالهم في سوق العمل، ويميل كلاهما للتحسُّن مع ازدياد التنمية.

وتجسَّدت أهمية مستوى التنمية في تحديد العلاقة بين نسبة المواليد ومستوى استثمار الأطفال في دراسة تحليلية مقارنة حديثة لأثر حجم الأسرة على الوضع الغذائي للأطفال في ١٥ دولة نامية. ووجد المؤلف أن الأثر السلبي لحجم الأسرة على الوضع الغذائي للأطفال قد ازداد مع تمكُّن نسبة أكبر من السكان من الحصول على مياه الشرب السليمة والخدمات الصحية. وزيادة على ذلك، فإن العلاقة السلبية بين حجم الأسرة والتحصيل العلمي من المحتمل أن تتحقق بصورة أكبر وتكون ذات دلالة إحصائية في المناطق المدينية مما هي عليه في الأوضاع الريفيَّة وفي الدول الأكثر تنمية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مما هي عليه في دول جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية.[٢٢] ويمكن إيجاد المزيد من الدلائل على أهمية التنمية للعلاقة بين حجم الأسرة واستثمار الأطفال في المقارنات عبر الأجيال في تايوان

ونيكارغوا وماليزيا، وفي كل حالة، لم يبد أن تعليم الوالدين قد تأثَّر بعدد ما كان لديهم من الإخوة والأخوات، في حين ظهرت آثار سلبية لحجم الأسرة في الجيل الحالي من الأطفال.[٢٣]

دور الدولة

عند أي مستوى خاص من مستويات التنمية، كلما كَبُر المدى الذي يجري عنده دعم الدولة لخدمات الأطفال، كلما قلَّت أهمية القيود المفروضة على موارد الوالدين الخاصة بالاستثمار في الأطفال. وعلى سبيل المثال، فإن احتمال أن يلتحق طفل بالمدرسة لا يتأثَّر إلى حد كبير بعدد الأخوة والأخوات الآخرين في مختلف عدد من الأوضاع الفقيرة نسبياً (مصر وغانا وباكستان).[٢٤] ومعظم الحكومات تلتزم بالتحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية،[٢٥] وأصغر أطفال المدرسة سناً (مابين الخامسة والثامنة) ليس لهم سوى قيمة منخفضة نسبياً في سوق العمل. وأهم محددات **التحاق** الأطفال بالمدرسة هي تعليم الوالدين واتاحة الوصول إلى مدرسة قريبة. ومن ناحية أخرى، فإن الأكثر احتمالاً هو أن يرتبط التحصيل العلمي بحجم الأسرة بسبب النفقات المتزايدة وتكاليف الفرص.[٢٦]

ويمكن استخلاص الدليل على هذه النقطة من الدراسة التحليلية المقارنة التي سبق الاستشهاد بها الخاصة بحجم الأسرة وتغذية الأطفال ومن مقارنة الاختلافات الإثنيَّة في ماليزيا. وبالنسبة لمجموعة من ١٥ دولة نامية، ترتبط كمية المساعدة للقطاع الزراعي (وهي مقياس للدعم الحكومي للغذاء) ارتباطاً قوياً بانخفاض في الأثر السلبي لحجم الأسرة على نمو الطفل.[٢٧] ففي ماليزيا، فإن النسبة الكبرى من المنح التعليمية الحكومية (فيما بعد المدرسة الابتدائية) والوظائف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص محجوزة للعنصر الماليزي. ورغم أن حجم الأسرة يبدو أن لا أثر سلبي له على التحصيل العلمي بين أفراد العنصر الماليزي، إلاّ أن هناك علاقة سلبية ظاهرة بين العنصرين الصيني والهندي في البلاد.[٢٨]

ثقافة الأسرة

في حين أن تقاسم الموارد هو مظهر مركزي من مظاهر الحياة الأسرية في كل الثقافات، إلاّ أن حجم وتركيب الوحدة الأسرية التي تحدث فيها التبادلات وكذلك نمط تدفقات الموارد بين الآباء والأمهات وبين البالغين والأطفال تختلف عبر الثقافات المختلفة. ويمكن لدائرة الأسرة التي

يجري فيها تقاسم الموارد أن تمتد جانبياً وكذلك رأسياً. وزيادة على ذلك، يمحن للأطفال المشاركة بصورة فاعلة في أعمال الأسرة ويقدّمون اسهاماً اقتصادياً هاماً بدءاً من سن صغير نسبياً.

وتميل الأوضاع الأكثر تقليدية إلى التأكيد على رفاه الأسرة المشتركة على حساب رفاه الفرد – ولربما كان ذلك لأن الأسرة تلعب دوراً مركزياً في إعادة توزيع الدخل. وفي مثل هذه البيئة، قد يكون استثمار الأطفال يجد دافعيته بصورة أكبر بفعل حاجات الأسرة المشتركة أكثر مما يتم ذلك بفعل الحاجات الفردية للطفل، مع احتمال حدوث التخصص بين أطفال الأسر الأكبر وغالباً وفق جنس الطفل وترتيبه بين المواليد. ولا يعني هذا القول أن الوالدين غير راغبين بالضرورة في الاستثمار في أطفالهم، بل يعني فقط أن احتمال قيامهم بذلك هو أقل إذا لم يكن هناك طموحات واضحة في الحصول على عوائد اقتصادية للأسرة، ككل من حيث احتمالات الفرص المحسَّنة للشباب المتعلم وعائدات مؤكدة بصورة معقولة.

وزيادة على ذلك، قد يكون للأمهات والآباء حوافز وقدرات مختلفة للاستثمار إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروفهم الاقتصادية شديدة الاختلاف. ورغم أن هناك الكثير من الأدلة على أن الأمهات أكثر توجُّهاً نحو الأطفال في انفاقهن من الآباء، فإن انعكاسات هذه الاختلافات بالنسبة لتخصيص الموارد بين الوالدين والأطفال ستعتمد على المكاسب النسبية للنساء واستقلالهن الذاتي الشخصي ودورهن في القرارات حول تخصيص الموارد الأخرى الخاصة بالأسرة.[٢٩] وقد تكون الأسر في المجتمعات التقليدية ذات نسبة المواليد العالية أقل توجهاً نحو الأطفال في انفاقاتها بسبب السلطة الأكبر للذكور داخل الأسرة والسلطة الأكبر لجيل الوالدين بالنسبة لجيل الأطفال.

والأكثر من ذلك هو أن مسؤوليات مساعدة الأطفال تمتد في بعض الثقافات إلى أبعد من والدي الطفل نفسهما لتشمل الأجداد والجدَّات، والعمَّات والأعمام والأخوة والأخوات الأكبر سناً. وعلى سبيل المثال، ففي جنوب الصحراء الأفريقية حيث إرضاع الأطفال شائع وحيث يشارك البالغون الآخرون من الأقارب يشاركون في تحمل مسؤولية رعاية الأطفال، فإن عدد الأطفال أقل أهمية في تحديد مستقبل الأطفال.[٣٠] فقد أظهرت مقارنة بين ثلاثة دول أمريكية

لاتينية وثلاثة دول من جنوب الصحراء الأفريقية في مجال العلاقة بين حجم الأسرة وأوضاع تغذية الأطفال على المدى البعيد أن ولادة الطفل في أسرة كبيرة له أثر سلبي كبير وذو دلالة احصائية على الوضع الغذائي للأطفال في البرازيل وكولومبيا وإلى مدى أقل في جمهورية الدومينكان. وبين الدول الافريقية لم تكن هناك أية علاقة مضطردة يبين حجم الأسرة وتغذية الطفل. ففي غانا، كان هناك أثر سلبي قليل وفي مالي والسنغال أثر إيجابي ولكن غير هام وليس له دلالة احصائية.[٣١] وفي مثل هذه المجتمعات، فإن إرضاع الأطفال والذي يزداد احتمال حدوثه مع ازدياد حجم الأسرة[٣٢] يؤدي إلى كسر حدود الاقتصاد الأسري وينشر أثر الأطفال الإضافيين على موارد الأسرة عبر شبكة أوسع من الأقارب.

وتأتي المزيد من الأدلة على أهمية دعم الأسرة الموسَّعة من دراسات التحصيل التعليمي للأطفال وفق حجم الأسرة في اسرائيل وكينيا.[٣٣] إذ بين العرب المسلمين في اسرائيل، حيث الأسرة الموسَّعة هامة في مساعدة الأطفال، فإن حجم الأسرة النواة (المصغَّرة) لا يؤثر على الحصول على التعليم. وعلى النقيض من ذلك، فإن حجم الأسرة أمر هام للحصول على التعليم بالنسبة ليهود إسرائيل، الذين يعيشون إلى حدٍ كبير في نطاق الدائرة الاقتصادية المصغَّرة. أمّا الأهمية الكامنة للأخوة والأخوات الكبار كمصدر من مصادر المساعدة التعليمية للأخوة والأخوات الأصغر سناً في الأسرة فإنها تجد الدليل عليها من العيِّنات الريفيَّة والمدينيَّة في كينيا، التي تظهر أن الأطفال الأكبر والأطفال الأصغر في الأسر الكبيرة (المكوَّنة من أكثر من ثمانية أفراد) يحققّون انجازاً أكبر من حيث التحصيل التعليمي من الأطفال الوسط بينهما.

ويبدو أن القيم التي ترتبط بالمشاركة بين أفراد الأسرة آخذة في التغيُّر بمرور الوقت نظراً إلى أن التنمية تحدث تحت تأثير الدول المتقدمة في الوقت الحاضر.[٣٤] ويؤدي ادخال التعليم الشامل إلى نسف البنية الاقتصادية للأسرة الموسَّعة التقليدية، وتضعف من سلطة الكبار على الصغار وسلطة الرجال على النساء، وتؤكِّد بصورة أكبر على الوحدة الزوجيَّة داخل الأسرة الأكبر.[٣٥] وتقلِّل مثل هذه التغيّرات من سيطرة الأسرة الكبيرة على توزيع المكاسب المالية المتحصِّلة من الاستثمار في الأطفال، في الوقت الذي تؤدي فيه إلى تركيز أكبر من استثمار الوالدين في أطفالهم البيولوجيين. وفي الأوضاع التي توفِّر فيها الأسرة الموسَّعة مصدراً هاماً

من مصادر مساعدة الأطفال، فإن هذا يمكن أن يقلّل من المنافسة على الحصول على نصيب من هذه الاستثمارات. وفي الوقت نفسه، فإن الفردية المتزايدة تزيد من القيمة المرتبطة بتحقيق الذات، وكنتيجة لذلك، تزيد من القيمة التي يضعها الوالدان على رفاه الأطفال كغاية في حد ذاتها لا كوسيلة من وسائل تماسك الأسرة ومساندتها.

مرحلة التحوُّل الديموغرافي

تمثّل مرحلة تحوُّل دولة ما من نسبة المواليد العالية إلى المنخفضة (أو «التحوُّل الديموغرافي») بعداً تاريخياً ختامياً يؤدي إلى التوصل إلى نسيج من تفسيرات النتائج. وللصلة بين التحسينات في بقاء الأطفال على قيد الحياة وتبني قوانين المواليد المقصودة آثار لا على مجرد العلاقة بين نسبة المواليد وحجم الأسرة فحسب، بل على الحافز لدى الوالدين للاستثمار في الأطفال.

ولا تتصل نسبة المواليد مباشرة بحجم الأسرة إلاّ عندما يكون خطر الموت على الأطفال متدنياً جداً. بل حتى وأن حجم الأسرة يمكن له أن يزداد في بادئ الأمر عندما تتدنى نسبة الوفيات، وبعد ذلك قد تظل مستقرة لبعض الوقت حتى تبدأ تدنيات نسبة المواليد في التفوق على تدنيات نسبة الوفيات. ومع تسارع معدلات نمو السكان قبل أن تبدأ تدنيات نسبة المواليد تعادل بصورة كاملة تدنيات نسبة الوفيات، فإن عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الواحدة يزداد بمعدل ٥ر٠ طفلاً، وبعد ذلك تبدأ تتدنى أولاً إلى حدود المستويات السابقة وبعد ذلك دونها.[٣٦]

ويوضح شكل ١ العلاقة بين نسبة المواليد والعدد المتوسط للأخوة والأخوات الذين هم على قيد الحياة بالنسبة للطفل الواحد (من سن صفر إلى ١٥ سنة) وذلك بالنسبة لمجموعة ١٩ دولة نامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينات، مع مرحلة التحوُّل الديموغرافي وكذلك مع بروز الإقليم كإقليم هام. أولاً، يبدو أن هناك عتبة من ٤ مواليد لكل امرأة تقريباً لا بدَّ من الوصول لها قبل أن تترجم التدنيات في نسبة المواليد إلى تقلصات في حجم الأسرة كما يتعرَّض لها الأطفال. وثانياً فإن نمط وتوقيت الصلة بين نسبة المواليد وحجم الأسرة هما متميِّزان في جنوب الصحراء الافريقية حيث تبدو الدول أن بها عدداً أقل من المتوقع من الأخوة والأخوات بالنسبة للطفل الواحد بالنسبة لمستوى نسبة المواليد فيها، وربما كان ذلك بسبب نسبة وفيات الأطفال الأعلى.

شكل ١. العلاقة بين اجمالي معدلات المواليد وعدد الاخوة والأخوات بالنسبة لكل طفل عمره ما بين صفر - ١٥ سنة

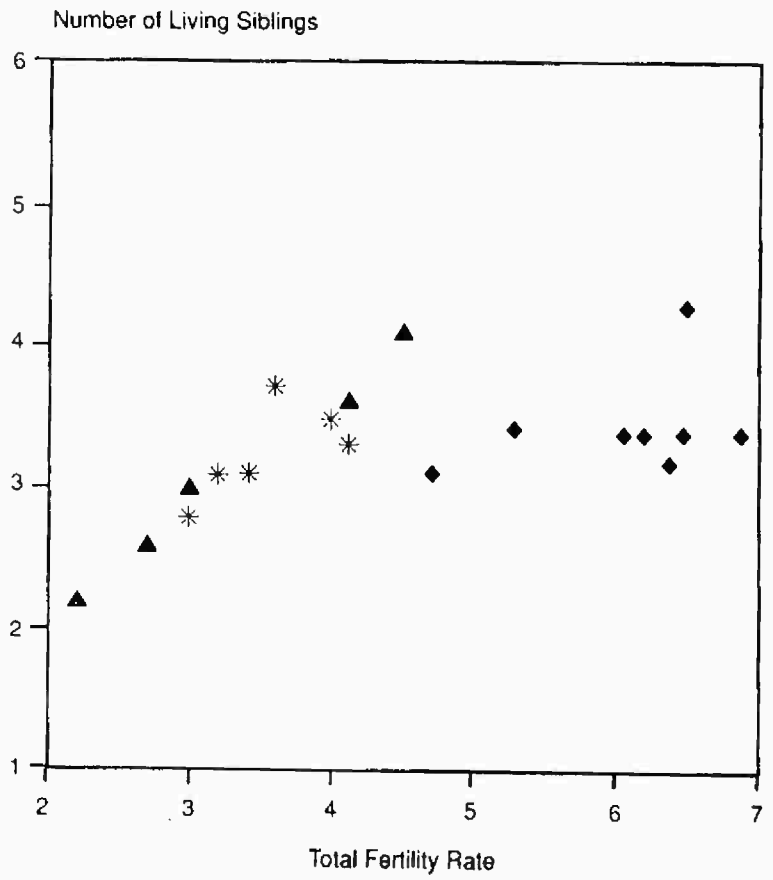

◆ جنوب الصحراء الافريقية ▲ شمال افريقيا وآسيا ✳ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

ملاحظة: البيانات لـ١٩ دولة نامية في ثلاثة أقاليم.

وينطوي التحول من «بناء الأسرة العشوائي الذي يعتمد على الحظ» إلى «بناء الأسرة الذي يعتمد على التنظيم»، من خلال تحسُّن بقاء الأطفال على قيد الحياة [٣٧] ومن خلال المعرفة الأوسع والتعليم على تطوير الشعور بالوكالة عن الذات، وإدراك متزايد بإتاحة الاختيار وامكانية التحسُّن الشخصي، وفي الأوضاع التي تكون فيها شبكات المساعدة في الأسر الموسَّعة هامة، الشعور الأكبر بواجب المرء تجاه أطفاله لا أطفال أفراد الأسر الأُخرى. ويأتي الحافز لدى الوالدين على السيطرة على نسبة مواليدهم في الأساس من الرغبة في القيام باستثمار أكبر في أطفالهم والثقة المتزايدة أن كلاً من الوالدين والطفل سيظلون على قيد الحياة فترة زمنية طويلة تكفي لجني ثمار العائدات من الاستثمار. وعند هذا الحد يستطيع الوالدان البدء في تصوُّر الامكانات البديلة لأنفسهم ولأطفالهم الآخرين التي يمكن أن يسمح بها عدد الأطفال الأقل. ولا يمكن لهذا أن يحدث حتى تسمح مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحدوث معدلات معقولة من العائدات على استثمار الأطفال وعندما تصبح تكاليف الاستثمارات كبيرة ويتحملها في الأساس والدا الطفل لا المجموعة الأكبر من الأقارب أو الدولة. وفي خلال مرحلة التحول هذه، يمكن توقُّع أن تكون تدنيات حجم الأسرة مرتبطة بالمستويات المرتفعة لاستثمار الأطفال من قبل الوالدين. وفي الحقيقة، تظهر النتائج الحديثة من تايلند، التي خرجت لتوِّها من إكمال تحوُّل ديموغرافي سريع جداً، علاقة قوية بين حجم الأسرة والالتحاق بالمدارس الثانوية الدنيا والعليا.[٣٨]

المواليد غير المرغوب فيهم: إعادة النظر في القيود على موارد الأسرة

حدود الأسرة، ومجال واتجاه المشاركة في الموارد داخل الأسرة، وتكاليف وعوائد استثمار رأس المال البشري كلها عوامل تؤثِّر على دافعيَّة الوالدين على الاستثمار في الأطفال وعلى ممارسات تنظيم الولادة كذلك. وظهور «المواليد غير المرغوبين» هي عَرَضٌ من أعراض تزايد طموحات الوالدين وازدياد وعيهم على البدائل المتاحة عن وضعهم الحالي ووضع أطفالهم. ويحتمل أن يكون لنسبة المواليد العالية أكثر الآثار السلبية على مستويات الاستثمار في الأطفال عندما يكون الأطفال غير مرغوب فيهم. وهكذا يصبح المواليد غير المرغوبين، بالارتباط مع المستويات الشائعة لمعدل الاستثمار في الطفل الواحد، مقياساً للإمكانيات غير

المتحقّقة لاستثمار الوالدين في أطفالهم في إطار اجتماعي اقتصادي وثقافي معيَّن.

إلى أي مدى تكون نسبة المواليد غير مرغوب فيها أو غير مخطّطة أو غير متوقعة؟ وقدِّر مؤخراً مجموع مستويات «لنسب المواليد غير المرغوبة» بالنسبة لعدد من الدول النامية، وبُني هذا التقدير على أسئلة حول مدى الرغبة في المولود التالي من الدراسات المسحيَّة الديموغرافية والصحيَّة.[٣٩] ويبدو أن هناك ٣٠ بالمائة من المواليد غير مرغوبٍ فيهم في الدول التي تصل معدلات المواليد فيها متوسطاً ما بين ٤ و٦، و١٦ بالمائة فقط في الدول ذات مستويات المواليد الأعلى، و٢٥ بالمائة في الدول التي يهبط متوسط مستويات نسبة المواليد إلى أقل من ٤. وبعبارة أخرى، عندما تبدأ نسبة المواليد في التدني في الأقاليم التي نسبة المواليد فيها عالية مثل جنوب الصحراء الافريقية والشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإن نسبة مئوية متزايدة من المواليد ستكون غير مرغوبة، وهذا يعني امكانية حدوث «استثمار دون المطلوب» متنامي في الأطفال وينسب حدوث ذلك مباشرة إلى الإفراط في المواليد.

وتوحي مراجعة الأدبيات الانثربولوجية على وجود الأدلة على الافراط في المواليد نتيجة للتغذية السيئة والصحة المعتلَّة وإهمال الوالدين للأطفال الذين سيكون لدى والديهم عدد كبير من الأطفال أو بين الفتيات اللواتي يفضّل والديهم الأولاد عليهن.[٤٠] وعندما يكون تفضيل الأبناء قوياً، فإن الوالدين قد يزيدوا في عدد المواليد على العدد الذي يفضلونه من الأطفال لمجرَّد تحصيل العدد الذي يرغبونه من الأبناء. وهكذا، فإلى الحدِّ الذي تكون نسبة المواليد العالية مردُّها جزئياً لتفضيل الوالدين جنساً على جنس آخر وليس مردُّها الحصول على أسرة كبيرة الحجم، فإن هناك آثاراً هامة للاستثمار الأقل من المطلوب، الانتقائي، في البنات.

ومن الصعب قياس نسبة المواليد غير المرغوبة قياساً مباشراً على مستوى الأسرة وذلك بسبب عزوف الوالدين ، وهو أمر يمكن تفهُّمه، عن القول بأن أطفالهم الحاليين هم أطفال غير مرغوب فيهم. ففي إحدى المحاولات القليلة التي أمكن التعرُّف عليها بين الأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع، وُجد أن الرغبة في الحصول على المولود عامل مستقل هام يفسِّر

الاختلافات في احتمالات بقاء الأطفال على قيد الحياة بالنسبة حتى يروا يوم عيد ميلادهم الأول في ريف تايلند.[٤١] ووجدت محاولتان جرتا مؤخّراً لتقدير نسبة المواليد غير المرغوبين أو غير المتوقعين أو حتى الذين ولدوا «زيادة» بالنسبة للأمهات فرادى في الهند وماليزيا، وجدتا (أي الدراستان) بصورة غير مباشرة أن وصول الولادات غير المخطَّطة أو غير المتوقَّعة كان لها آثار سلبية على استثمار الأطفال.[٤٢] وعلى أية حال، لا يمكن التوصُّل إلى استنتاجات عامة من هاتين الدراستين وحدهما لأن النتائج كانت مبنيَّة على عيِّنة صغيرة في حالة الهند،[٤٣] وعلى أساليب إحصائية غير مباشرة في حالة ماليزيا.[٤٤] وأهمية احتمال أن يكون الطفل غير مرغوب فيه على مستقبل هذا الطفل أهمية لا يمكن انكارها؛ ويتوجَّب على الأبحاث المستقبلية أن تولي هذه القضية عناية خاصة.

إطار موسَّع

ركَّزت المناقشة حتى هذا اليوم على العلاقة بين مستويات المواليد والمستويات المتوسطة لاستثمار الأسرة في الأطفال، وهي العلاقة المعروفة باسم *الأثر الناجم عن إضعاف الموارد*. وَوُجد أن هذا الأثر مشروط بصورة شديدة بالمستوى الإجمالي للمواليد والإطار الاجتماعي الاقتصادي، أي بمستوى المواليد غير المرغوب الذي يعمل كمؤشر على الأهمية الكامنة لهذه العلاقة في أوضاع محدَّدة. وعلى أية حال، فإن ثلاثة أبعاد إضافية للعلاقة بين نسبة المواليد والاستثمار في الأطفال قد تكون ذات أهمية أكبر على المدى البعيد: ١) *أثر الفرص المتاحة*، أي أثر نسبة المواليد على حصول الأطفال على موارد الاستثمار العامة التي يرغب الوالدين في توفيرها لأطفالهم؛ ٢) *أثر المساواة*، أي أثر نسبة المواليد على توزيع موارد الأسرة بين الأخوة والأخوات؛ ٣) *أثر ما بين الأجيال*، أي أثر نسبة المواليد على افتراض وجود أدوار غير تقليدية ونقل للفرص عبر الأجيال.

أثر الفرص المتاحة

يختلف توزيع أدوار العمل داخل الأُسر وفقاً لحجم هذه الأُسر بسبب الاختلافات في حجم العمل الذي ينبغي عمله وعدد أفراد الأسرة المتاحين لعمله، وكذلك بسبب الاختلاف في قوة المساومة بين الرجال والنساء وبين البالغين والأطفال داخل الأسرة، وكذلك

الاختلافات في طبيعة ووظائف الوحدة الأسرية. ويعمل الوالدان كحراس لبوابات أطفالهم التي يدخلون منها إلى عالم الفرص الذي يقع خارج الأسرة، ويقرران (أي الوالدان) نيابة عنهم كيف سيتم استخدام وقتهم وأين سيقضونه. وإذا كان هناك حاجة للأطفال للعمل داخل المنزل أو في مزرعة الأسرة، فسوف يكونوا أقل قدرة على اغتنام الفرص المتوفِّرة من خلال الاستثمار العام، مثل الخدمات الصحية أو الالتحاق بالمدرسة. وبالنتيجة، فإن الموارد العامة تستخدم بطريقة غير متساوية، حتى عند توزيعها بعدالة من قبل الدولة من حيث الجغرافيا والتكاليف. ويحتاج عمل الأسرة إلى إملاء حجم الموارد العامة المتاحة التي يستطيع الأطفال الحصول عليها والإفادة منها.

ورغم أن الأعداد الأكبر من الأطفال الصغار يزيد عبء العمل لكل أعضاء الأسرة الكبار إلاّ أن عبء عمل الأمهات يزداد بصورة غير متناسبة.[٤٥] وفي الحقيقة، فإن الوقت المكرَّس للأطفال مسؤول إلى حدٍ كبير عن الاختلافات في إجمالي وقت العمل بين الجنسين. والنتائج المترتبة على الأطفال الأكبر سناً نتيجة لأعباء الأم المتزايدة تتعلَّق مباشرة بالمساعدة المتاحة للأُسر الموسَّعة وللأدوار التي يتوقع أن يقوم بها الأطفال أنفسهم في الأسر الأكبر. والأخوة والأخوات الأكبر سناً هم مصدر أساسي لرعاية الأطفال بالنسبة للإخوة والأخوات الأصغر في الأسرة. وفي الحقيقة، فإن الأمهات اللواتي يتحملن مسؤوليات اقتصادية أكبر، في الأسرة المتزايدة، سيعتمدن غالباً على بناتهن للعمل كبديلات عن الأم بالنسبة لأطفالهن الأصغر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على تقدم بناتهن في المدرسة.[٤٦]

وتدل مراجعة للدراسات حول العوامل الأسرية المرتبطة بالدور الذي يلعبه العمل الذي يقوم به الأطفال على أن من من المحتمل أن الأطفال الذين لديهم اخوة وأخوات أكثر عدداً سيعملون ساعات أطول في المتوسط، وبخاصة عندما يكونوا بين أكبر الاخوة والأخوات سناً، من الأطفال الذين لديهم أخوة وأخوات أقل عدداً.[٤٧] وزيادة على ذلك، فإن البنات يتأثرن بذلك بصورة أشد من الأولاد. ففي الجزء الريفي من مقاطعة مهارشترا، يعمل الأطفال العاملون الذين لديهم إخوة وأخوات أكثر عدداً ساعات أطول من الأطفال العاملين

الذين لديهم أخوة وأخوات أقل عدداً، ويعود ذلك بدرجة كبيرة بسبب الوقت الأطول المكرَّس للعمل المنزلي.[٤٨] وفي الفلبين وبوتسوانا، وُجد أن عمل الأطفال المنزلي أكبر في الأسر التي لديها أطفال أكثر، وفي البرازيل وجد أن الأطفال الأكبر سناً (ما بين العاشرة والرابعة عشرة) ولهم اخوة وأخوات صغار (ما بين صفر وأربع سنوات) من المحتمل أن يكونوا منخرطين في قوة العمل ولكن مع آثار سلبية على حضورهم المدرسة.[٤٩]

أثر المساواة

الموارد المتاحة لطفلٍ معيَّن ليست هي نفسها مثل متوسط موارد الأسرة للطفل الواحد لأن الأخوة والأخوات يَفِدون على الأسرة تباعاً ولذلك يمرُّون بمرحلة الطفولة بصور مختلفة من حيث كل من منظور موارد الأسرة وتركيبة الأخوة والأخوات. وتتأثَّر العلاقة بين عدد الأخوة والأخوات، وموارد الأسرة المخصصة للأطفال، والاستثمار في طفل بعينه بالخصائص الفردية للأطفال وبخاصة الذكورة والأنوثة وترتيب المواليد. وحتى أكثر الوالدين إيماناً بالمساواة سيواجهون صعوبة في توزيع موارد الأسرة بالتساوي بين الأطفال بمرور الوقت، إذا أخذنا بعين الاعتبار المزيَّة الترتيبيَّة للأطفال الذين يولدون أولاً أو آخراً فيما يتعلق بوقت الوالدين المتاح. ويمكن للجنس أن يكون عامل تفريق هام. ولو كان للآباء أفكار متشدِّدة حول دور الإناث والذكور أو يعتقدون أن هناك فرصاً مختلفة تتاح للأولاد والبنات، فإنهم سيعاملون الأولاد والبنات بطريقة مختلفة وتزداد حرية الحركة لمثل هذا التفريق وفق عدد الأخوة والأخوات، وبالتالي فإن الأطفال الذين لهم إخوة وأخوات أقل من المحتمل أن يحظو بمعاملة أكثر مساواة.

وتوفِّر مقارنة آثار حجم الأسرة وفق جنس الأطفال وترتيب ولادتهم دليلاً على وجود اللامساواة الأكبر بين الأطفال الذين لهم كثير من الاخوة والأخوات. وعلى أية حال، فإن محاباة الأطفال متأخري الولادة أو متقدمي الولادة يتوقف على الإطار الثقافي وعلى البعد الخاص من استثمار الأطفال المأخوذ بعين الاعتبار. وعلى سبيل المثال، فإنه يبدو أن الأطفال متأخري الولادة لهم وضع غذائي طويل المدى أسوأ من اخوتهم وأخواتهم متقدمي الولادة.[٥٠]

وبالنسبة للتعليم، يختلف نمط اللاعدالة وفقاً لنظام مساعدة الأسرة. ففي إفريقيا فإن الطفل الذي يولد أولاً يجد محاباة من حيث الحصول على التعليم والتحصيل بالنسبة لإخوته أو أخواته القريبين منه على أمل أن الأخوة والأخوات الأكبر سيكونون قادرين في خاتمة المطاف على المساعدة في تعليم الأطفال الأصغر جداً في الأسرة. وتتطلَّب فعالية هذه الاستراتيجية فروقاً زمنية واسعة بين الأخوة والأخوات الأكبر والأصغر سناً، وهو ما يحتمل حدوثه بأكثر ما يكون في الأسر الكبيرة. وجاء مثل دراماتيكي على ذلك في دراسة للتحصيل العلمي في كينيا، التي أظهرت أن أصغر الأطفال في الأسر الكبيرة المؤلفة من ستة إلى ثمانية أطفال يحققون مستويات تعليمية أعلى بكثير جداً من اخوتهم وأخواتهم الأكبر منهم مباشرة.[٥١] ومن ناحية أخرى، فإن الأخوة والأخوات الأكبر سناً في آسيا – حيث نسبة المواليد أدنى وتمتاز بفترات عمرية أضيق بين أكبر وأصغر الأخوة – يتوجَّب عليهم في الغالب الانقطاع عن التعليم للمساعدة في رعاية الأطفال الأصغر في المنزل.[٥٢]

أثر ما بين الأجيال

سن البلوغ هي تلك الفترة من حياة الأطفال عندما يأخذون في الاستعداد لدورهم ككبار. وفي خلال هذه الفترة، فإن والد أو والدة الطفل من نفس جنسه، أو أي عضو بالغ له أهميته من بين أفراد الأسرة يصبح هو/ هي الدور النموذج في تشكيل توقعات الطفل أو «المعلم» الذي يتعلَّم منه مهارات معيَّنة. ولا يؤثِّر على المدى الذي يمارس الأطفال داخل الأسرة عنده البلوغَ بنفس الطريقة أو بطرق مختلفة حجمُ الأسرة في حدِّ ذاته فحسب بل كذلك الفترات الزمنية بين مولود ومولود والتوزيع الجنسي بين الاخوة والأخوات كذلك. وكلما كان عدد الأطفال في الأسرة أقل، كلما كانت فرص الاختلافات والتخصصات بين الأطفال أقل. والأقل احتمالاً هو أن تضم الأسر الأصغر عدداً كلاً من الأولاد والبنات. ومن المحتمل أن تكون الإختلافات وفق الجنس في عملية التأهيل الاجتماعي أقل حدَّة حيثما يكون أمام الأطفال فرصة القيام بمهام يجري تحديدها تقليدياً للجنس الآخر. وعلى العكس من ذلك، من المحتمل، في الأسر الكبيرة التي تضم أطفالاً من الجنسين، قيام كلٍّ من الأولاد والبنات بالتخصُّص في المهام التي تفرِّق بين الجنسين؛ وسينطوي هذا على آثار لتحصيلهم

العلمي وعلى ترتيبات معيشتهم وفي حالة الفتيات المراهقات، على توقيت معرفتهن الجنسية وزواجهن وكذلك وصول الطفل الأول.

وبسبب وجود فرصة تمثل الجنس الواحد (الذكور أو الإناث) بصورة غير كافية أو حتى عدم تمثيله في عدد أفراد الأسرة، فإنه قد يكون لدى الأطفال الأقل عدداً من الاخوة والأخوات فرصة التسامي على أدوار الجنسين التقليدية من حيث القيام بمهام عملٍ محدَّدة.[٥٣] وعلى أية حال، ستتوقَّف الفوائد المحتملة الكامنة للفتيات للحصول على مساواة أكبر في العمل وفق الجنس على ما إذا كانت الفتيات قادرات على الإفادة بصورة شخصيَّة من حيث الحصول الأكبر على الموارد والسيطرة عليها للمستقبل. وحيثما تكون مكانة النساء متدنيَّة والتمييز الجنسي داخل الأسرة واسع الانتشار، فلن تستفيد الفتيات من الحرية الأكبر في الحصول على أدوار جديدة. ففي المناطق الريفيَّة في ولاية مهاراشترا، على سبيل المثال، لا يبدو أن البنات يشاركن اخوتهن في موارد الأسرة الإضافية المتاحة لتعليم الأطفال في الأسر الأصغر عدداً. وعوضاً عن ذلك، فإن الحصول على التعليم الأكبر للأولاد الذين لهم اخوة وأخوات أقل يصبح ممكناً من خلال الوقت المتزايد الذي تسهم به أخواتهم في العمل في مزرعة الأسرة. وهكذا ففي حين أن الأكثر احتمالاً للبنات اللواتي لهن أخوة وأخوات أقل قيامهن بالأعمال المحجوزة تقليدياً للأولاد، فإن حصولهن على التعليم ليس أكبر من حصول الفتيات اللواتي يكبرن ولهن الكثير من الأخوة والأخوات وذلك بسبب استمرار حاجة الأسرة للمساعدة في العمل في مزرعة الأسرة.[٥٤]

وتتعلَّم البنات كيف يصبحن أمهات عن طريق مساعدة أمهاتهن على العناية بأطفالهن. وبحلول المراهقة المبكِّرة، فإن لدى البنات الامكانية الكامنة كي يصبحن هنَّ أنفسهن أُمهات. وقد يريح الزواج المبكِّر أوالأمومة المبكِّرة للفتاة والديها من بعض المسؤوليات الاقتصادية وفي والوقت ذاته يحرمهما (أي الوالدين) من المساعدة التي يمكن أن تقدمها. ويعني الزواج المبكر عادة أن ينتهي بترك الفتاة المدرسة، نظراً إلى أن الطالبات الحوامل والأمهات الصغيرات لا يجدن الترحيب في الفصول الدراسية.[٥٥] وفي الحقيقة، فإن من

الأخطار الخاصة على طالبات المدارس الحوامل وعلى أطفالهن الرضَّع هو محاولة الأم الصغيرة إخفاء حملها، الأمر الذي يؤدي إلى إهمالها لحاجاتها الغذائية الخاصة وحاجات طفلها.[٥٦]

وعندما تكون الأسرة كبيرة، فإن زواج الفتاة الأكبر سناً هو طريقة فعَّالة لجعل الأسرة الولود أصغر حجماً. ففي تايوان، على سبيل المثال فإن البنات الأكبر سناً في الأُسر الكبيرة غالباً ما يتزوجن في سن مبكرة، وهكذا يَتْرُن تعليمهن.[٥٧] وثَمَّة طريقة بديلة لذلك في أوضاع غرب افريقيا تتمثَّل في رعاية الأطفال (Child Fosterage) التي تنطوي على إرسال الفتاة وهي في سن المراهقة إلى أسرة ذات قرابة للمساعدة في رعاية أطفالهم. ففي غانا، فإن نسبة الفتيات المراهقات اللواتي يعشن بعيداً عن أمهاتهن هي أعلى من نسبة الأولاد المراهقين الذين يعيشون بعيداً عن أُسرهم. وبالنسبة للفتيات الريفيات بصورة خاصة فإن نسبة ترك المدرسة ونسبة العيش بعيداً عن الأسرة تزداد بصورة كبيرة مع كل أخ أو أخت أصغر سناً إضافي، وهو نمط لا يلاحظ بالنسبة للأولاد؛ وهؤلاء الفتيات أنفسهن من المحتمل أن يكنَّ أصغر سناً عند وقت زواجهن وعندحصول مولودهن الأول.[٥٨]

وفي معظم أنحاء العالم يميل الوالدان اللذان لهما أطفال أكثر إلى التمييز ضد الإناث من الأطفال في اعطاء فرص التعليم وغير ذلك من أنماط الاستثمار أكثر من الوالدين اللذين لهما أطفال أقل (ربما لأن حجم الأسرة المرغوب فيه لديهما هو في الحقيقة أصغر من حجم الأسرة اللازم لتحقيق عدد الأولاد الذي يرغبان فيه). وعندما تصل هؤلاء الفتيات إلى مرحلة البلوغ فإنهن يكنَّ قد تعلَّمن اجتماعياً القيام بأدوارٍ تقليدية أكثر، ويكن أقل معرفة بالعالم من حولهن، ويكون لهن مهارات تعويضيَّة أقل، ويكن أقل قدرة على الحصول على الموارد بأنفسهن. وبالنتيجة فهنَّ يكنَّ أكثر اعتماداً على أطفالهن وأقل احتمالاً في ممارسة طرق منع الحمل الحديثة ويحتمل أن يكون لهن أطفال أكثر من النساء الصغيرات اللواتي لهن أخوة وأخوات أقل. وهكذا فإن نسبة المواليد العالية تديم نسبة المواليد العالية وتقصِّر المسافة بين الأجيال وتزيد زخم النمو السكاني.

الجيل القادم: تكرار النمط أم كسر الطوق؟

تتشكّل طموحات وقدرات الأطفال في الدول النامية بفعل أُسرهم ومعلميهم وأقرانهم. وعلى الرغم من أن حياتهم تلامس التحديث، إلاّ أن القيم والتوقعات التقليدية تظل قوية. ويواجه أطفال اليوم فرصاً لم تكن متاحة لوالديهم عندما كانوا أطفالاً. وفي الوقت نفسه، تواجه الأسر أخطاراً جديدة نظراً إلى أنّ مستويات التعليم الأعلى وفرص العمل الأكثر حداثة تأخذ البالغين الصغار أبعد وأبعد عن والديهم الطاعنين في السن. وتعمل الأسر، وبخاصة الوالدين، كحراس بوابة لأطفالهم، ينظمون حصولهم على الفرص التي تقع خارج الأسرة ومحيطها المباشر.

في ظلّ هذه البيئة، فإن الأطفال الذين يشبُّون بين الكثير من الأخوة والأخوات يصبحون في وضع سيىء في الكثير من أجزاء العالم. فهناك قدرة استيعابية أقل في إطار المناخ الاقتصادي والبيئي الحالي أمام المجموعات الكبيرة الناجحة من الأولاد عمّا كان عليه الحال في الماضي، وبخاصة في جنوب الصحراء الافريقية وجنوب آسيا والشرق الأوسط، حيث يسير النمو السكاني بمعدلات غير مسبوقة، وتؤدي معدلات النمو هذه إلى زيادة سريعة في نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشرة. كما عانت الكثير من الدول ذات النمو السكاني السريع كذلك من تدنيات اقتصادية حادة في الثمانينات، وغالباً ما كانت مصحوبة بتعديلات هيكلية. فقد خُفِّضت ميزانيات القطاع الاجتماعي – وبخاصة الصحة والتعليم. وبالنتيجة ارتفعت التكاليف التي يدفعها الوالدان من أجل تعليم وصحة أطفالهم في الوقت الذي خُفِّضت فيه مستويات ونوعيات الخدمات العامة. ويمكن أن يكون لهذا المزيج من النمو السكاني السريع والتعديلات الاقتصادية آثار سلبية جداً على موارد الأسرة والمستوى الإجمالي للاستثمار في الأطفال.

وفي الأسر الأكبر حجماً والأكثر تمسكاً بالتقاليد، فإن بنية السلطة داخل الأسرة من المحتمل أن تكون تحت هيمنة الذكور بصورة أكبر وأقل توجهاً نحو الطفل في أنماط انفاقها. وأصبح وقت الوالدين ومواردهما مقيَّدة بصورة أكبر مما يحدُّ من الموارد المتاحة للاستثمار في كل طفل من الأطفال ومقلِّلة من قدرة الوالدين على مساعدة أطفالهم للإفادة من

الفرص الجديدة. ولهذه القيود على موارد الأسرة آثار سلبية على صحة الأطفال وعلى حصولهم على التعليم ويزيد من التزامات الأطفال الحالية والمستقبلية تجاه أسرهم.

وزيادة على ذلك، فإن التفريق والتخصص بين الأطفال – وخاصة بين البنات والأولاد – يصبح أكثر انتشاراً عندما يكون لدى الوالدين الكثير من الأطفال. وليس أمام الوالدين الذين يرغبون في الوصول إلى عالم أكثر حداثة في الوقت الذي يحتاجون فيه للمحافظة على عالمهم التقليدي من بديل سوى معاملة أطفالهم بطريقة تخلو من المساواة. ورغم أن بعض الأطفال الذين لهم الكثير من الاخوة والأخوات من الواضح أنهم قادرون على متابعة تعليمهم إلى المدى الذي تسمح به قدراتهم، فإن هذا يكون عادة على حساب أمهاتهم وغيرهم من الاخوة والأخوات الذين سيعملون بجدٍ واجتهاد أكثر نيابة عنهم. وقد يُطلب من البنات بصورة خاصة أن يقمن بأكبر قدر من التضحيات من حيث ساعات العمل الأطول والتعليم المُقَصَّر والزواج المبكِّر. وهكذا فإن نسب المواليد العالية تؤدي إلى اللامساواة بين الأطفال ما بين الأسر وكذلك بين الاخوة والأخوات داخل هذه الأسر.

وهذه الأشكال من اللامساواة بين الأسر لها عواقب طويلة المدى، وبخاصة اللامساواة بين الأولاد والبنات. فإذا وصلت البنات إلى سن البلوغ بقليل من التعليم، فإن من المحتمل أن يبدأن في الحمل وهن في سن صغيرة وأن يكون لديهنَّ فرص محدودة للكسب وأن يكون لهن سيطرة قليلة على قرارات تخصيص الموارد داخل أسرهن. ونتيجة لذلك، فإن دائرة الحرمان ستتكرَّر وأن نسبة المواليد من المحتمل أن تظل عالية في المستقبل. ومن ناحية أخرى، فإن الطفل الذي له اخوة وأخوات أقل من المحتمل أن يكون مرغوباً فيه، ومن المحتمل أن يُمنح امكانية أكبر للوصول إلى الموارد العامة عن طريق والديه/ والديها، ومن الأكثر احتمالاً أن يحصل على أدوار غير تقليدية سوف تؤدي إلى طموحات بالوصول إلى نسبة المواليد الأدنى في الجيل القادم.

وتدل الصلة بين نسبة المواليد العالية واللامساواة بين الاخوة والأخوات والتفريق في دور الجنسين على أن هناك بعض الاحتمالات لكسر دورة ما بين الأجيال التي تغرسها نسبة المواليد العالية المتواصلة. ومن بين أبرز هذه الاحتمالات الاجراءات التالية: ١) توفير خدمات

التخطيط الأسري عالي النوعية والاجهاض الآمن للجميع من النساء والرجال بغض النظر عن السن أو أوضاع الزواج؛ ٢) تطبيق التعليم المدرسي الابتدائي الاجباري لجميع الأطفال؛ ٣) تبني الاجراءات الصريحة الرامية لتخفيض التكاليف وزيادة قبول مبدأ تعليم البنات بطريقة مناسبة ثقافياً بما في ذلك توفير المدرسات والمواصلات والزي المدرسي مجاناً وغير ذلك؛ ٤) تطبيق حق الأطفال في الحصول على الدعم الاقتصادي من الأم والأب؛ ٥) والقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، وبخاصة في الأمور المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. ومن شأن مثل هذه الاجراءات تخفيض عدد المواليد غير المرغوبين وتزيد الرغبة في تكوين الأسر الصغيرة وتعزيز الأثر الايجابي لتدني نسبة المواليد على مستوى استثمار الأطفال ، وبالتالي تأجيل بداية الحمل وتخفيض الخطو بين الجيل القادم من البالغين الصغار.

Notes

The author acknowledges with much appreciation the important contribution of Niev Duffy to the preparation of this paper. She assembled, reviewed, and summarized a vast amount of literature from a variety of different disciplinary traditions that the author used to broaden the scope of the paper and enrich the treatment of the material. The author also thanks many valued colleagues for helpful comments on earlier drafts: Mark Montgomery, Robert Cassen, Niev Duffy, Judith Bruce, John Bongaarts, Susan Cochrane, Monica DasGupta, Sonalde Desai, Carolyn Makinson, and Timothy Dyson.

[1] The average number of children per mother is actually smaller than the average number of siblings per child because there are more children from large families than there are mothers with large families. Therefore as family size declines, the proportional decreases in mean number of siblings per child will be even greater than the proportional decline in fertility. Mary Jo Bane, *Here to Stay* (New York: Basic Books, Inc., 1976), p. 10.

[2] Cynthia B. Lloyd, "The Division of Labor Between the Sexes: A Review," in *Sex, Discrimination, and the Division of Labor* (New York: Columbia University Press, 1975), pp. 1-24.

[3] The most recent review of the empirical literature was a paper prepared for the National Research Council's Working Group on Population Growth and Economic Development. See Elizabeth M. King, "The Effect of Family Size on Family Welfare: What Do We Know?" *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence*, D. Gale Johnson and Ronald D. Lee (eds.), (Madison: University of Wisconsin Press, 1987), pp. 373-412.

[4] Throughout this paper, the term "family size" will be used to describe the number of siblings sharing the same parent. In common usage, the expression "family size" can imply other things such as the number of adults and children in a family or a household but in this context the term will be used exclusively as it relates most directly to fertility and number of surviving children.

[5] Peter H. Lindert, "Sibling Position and Achievement," *Journal of Human Resources*, Vol. XII, No. 2 (Spring 1977), pp. 198-219; David Heer, "Effects of Sibling Number on Child Outcome," *Annual Review of Sociology*, Vol. 11 (1985), pp. 27-47; and Brian Powell and Lala Carr Stellman, "Beyond Sibship Size: Sibling Density, Sex Composition and Educational Outcomes," *Social Forces*, Vol. 69, No.1 (September 1990), pp. 181-206.

[6] John Hobcraft, "Fertility Patterns and Child Survival: A Comparative Analysis," *Population Bulletin of the United Nations*, Vol. 33 (1992), pp. 1-31.

[7] These mechanisms are more fully discussed in Working Group on the Health Consequences of Contraceptive Use and Controlled Fertility, *Contraception and Reproduction: Health Consequences for Women and Children in the Developing World* (Washington, DC: National Academy Press, 1989), pp. 63-65.

[8] Obviously the existence of this competition requires that the preceding children are still alive.

[9] There has been much controversy in the literature about the implications of an increasing proportions of first order births (which are high risk) on overall mortality rates as fertility falls. John Bongaarts has shown that because of shifts in the distribution of births by parity, a fertility decline may have little effect on infant mortality rates. This point is less important here, however, because we are focusing on the family's and the child's experience and we are comparing larger vs. smaller families all of whom have had a first birth. John Bongaarts, "Does Family Planning Reduce Infant Mortality Rates?" *Population and Development Review*, Vol. 13, No. 2 (1987), pp. 323-334.

[10] John Hobcraft, "Child Spacing and Child Mortality," *Proceedings of Demographic and Health Surveys World Conference*, Vol. II (Columbia, MD: IRD/Macro International, Inc., 1991), pp. 1157-1182.

[11] Working Group on the Health Consequences of Contraceptive Use and Controlled Fertility, op. cit.

[12] The measure used in the nutrition literature to measure stunting or long term chronic malnutrition is a child's height for age measured as a standard deviation from the means for children of the same sex and age in a North American reference population.

[13] Sonalde Desai, "The Impact of Family Size on Children's Nutritional Status: Insights From a Comparative Perspective," *Fertility, Family Size, and Structure: Consequences for Families and Children*, C.B. Lloyd (ed.), (New York: The Population Council, 1993); Peter S. Heller and William D. Drake, "Malnutrition, Child Morbidity and the Family Decision Process," *Journal of Development Economics*, Vol. 6 (1979), pp. 203-235; Richard Lalou and Cheikh S.M. Mbacké, "The Micro-Consequences of High Fertility on Child Malnutrition in Mali," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op cit.; Barbara Wolfe and Jere Behrman, "Determinants of Child Mortality, Health and Nutrition in a Developing Country," *Journal of Development Economics*, Vol. 11 (1982), pp. 163-193; and Carol A.M. Clark, "Demographic and SocioEconomic Correlates of Infant Growth in Guatemala," Rand Note N-1702-AID/Rf, September 1981. The results of these studies are summarized in Cynthia B. Lloyd, "Investing in the Next Generation: The Implications of High Fertility at the Level of the Family," Population Council Working Paper No. 63 (New York: The Population Council, 1994), Appendix Table 1.

[14] Measured as weight for height, Susan Horton, "Child Nutrition and Family Size in the Philippines," *Journal of Development Economics*, Vol. 23, No. 1 (1986), pp. 161-176.

[15] Susan Joekes, "Women's Work and Social Support for Child Care in the Third World," Joanne Leslie and Michael Paolisso (eds.), *Women, Work and Child Welfare in the Third World* (Boulder, CO: Westview Press, 1989); and Alaka Malwade Basu, "Family Size and Child Welfare in an Urban Slum: Some Disadvantages of Being Poor but 'Modern,' " in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[16] Peter R. Moock and Joanne Leslie, "Childhood Malnutrition and Schooling in the Terai Region of Nepal," *Journal of Development Economics*, Vol. 20, No.1 (1986), pp. 33-52.

[17] Wolfe and Behrman, op. cit.

[18] All these studies are summarized in Appendix Tables 2-4 in Cynthia B. Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit.

[19] Nancy Birdsall, "A Cost of Siblings: Child Schooling in Urban Colombia," *Research in Population Economics*, Vol. 2 (1980), pp. 115-150; Andrew Mason, "Demographic Change, Household Resources, and Schooling Decisions," in Naohiro Ogawa, Gavin W. Jones, and Jeffrey G. Williamson (eds.), *Human Resources in Development Along the Asia-Pacific Rim* (Oxford: Oxford University Press, 1993); Basu, op. cit.; Zeba A. Sathar and Cynthia B. Lloyd, "Who Gets Primary Schooling in Pakistan: Inequalities Among and Within Families," Population Council Working Paper No. 58 (New York: The Population Council, 1993); and Cynthia B. Lloyd and Anastasia J. Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter? The Implications of Family Size for Children's Education in Ghana," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[20] John Bauer and Andrew Mason, "Equivalence Scales, Costs of Children, and Poverty in the Philippines and Thailand," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[21] Desai, op. cit.

[22] See Appendix Tables in Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit.

[23] Albert T. Hermalin, Judith A. Seltzer, and Ching-Hsiang Lin, "Transitions in the Effect of Family Size on Female Educational Attainment," *Comparative Education Review* (June 1982), pp. 254-270; Sudha Shreeniwas, "Family Size, Structure, and Children's Education: Ethnic Differentials Over Time in Peninsular Malaysia," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*: op. cit.; Jere Behrman and Barbara L. Wolfe, "Investments in Schooling in Two Generations in Prerevolutionary Nicaragua: The Roles of Family Background and School Supply," *Journal of Development Economics*, Vol. 27 (October 1987), pp. 395-419; and William Parish and Robert Willis, "Daughters, Education, and Family Budgets: Taiwan Experiences," *Journal of Human Resources*, Vol. 28, No. 4 (1993), pp. 863- 898.

[24] Relatively few studies have focused particularly on the determinants of school entry and none have found an important effect. See, for example, Sathar and Lloyd, op. cit.; Lloyd and Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter?" op. cit.; and Susan H. Cochrane, Kalpana Mehra, and Ibrahim T. Osheba, "The Educational Participation of Egyptian Children," in *Demographic Responses to Modernization*, Awad M. Hallouda, Samir Farid, and Susan Cochrane (eds.), (Cairo: CAPMAS, 1988). Nepal is an exception; see Dean T. Jamison and Marlaine E. Lockheed, "Participation in Schooling: Determinants and Learning Outcomes in Nepal," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 35, No. 2 (1987), pp.279-306.

[26] Even in Pakistan, where the government is not noted for its commitment to education, 82 percent of urban girls, 95 percent of urban boys, 79 percent of rural girls, and 91 percent of urban boys live within one kilometer of a primary school. See Sathar and Lloyd, op. cit.

[28] See Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit., Appendix Table 4.

[27] Desai, "Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," op. cit.

[28] Shreeniwas, op. cit.

[29] See Judith Bruce and Cynthia B. Lloyd, "Finding the Ties That Bind: Beyond Headship and Household," in L. Haddad, J. Hoddinott, and H. Alderman (eds.), *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Methods, Models and Policy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994).

[30] Desai, "Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," op. cit.

[31] Sonalde Desai, "Children at Risk: The Role of Family Structure in Latin America and West Africa," *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 4 (1992), pp. 689-717.

[32] Cynthia B. Lloyd and Sonalde Desai, "Children's Living Arrangements in Developing Countries," *Population Research and Policy Review*, Vol. 11 (1992).

[33] Yossi Shavit and Jennifer L. Pierce, "Sibship Size and Educational Attainment in Nuclear and Extended Families: Arabs and Jews in Israel," *American Sociological Review*, Vol. 56, No. 3 (1991), pp. 321-330; and Melba Gomes, "Family Size and Educational Attainment in Kenya," *Population and Development Review*, Vol. 10, No. 4 (1984), pp. 647-660.

[34] John C. Caldwell, "Towards a Restatement of Demographic Transition Theory," *Population and Development Review*, Vol. 2, Nos. 3 and 4 (1976), pp. 321-366.

[35] John C. Caldwell, "Mass Education as a Determinant of the Timing of the Fertility Decline," *Population and Development Review*, Vol. 6, No. 2 (1980), pp. 225-255.

[36] John Bongaarts, "The Projection of Family Composition Over the Life Course with Family Status Life Tables," in J. Bongaarts, T. Burch, and K. Wachter (eds.), *Family Demography* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 189-212.

[37] Cynthia B. Lloyd and Serguey Ivanov, "The Effects of Improved Child Survival on Family Planning Practice and Fertility," *Studies in Family Planning*, Vol. 19, No. 3 (1988), pp. 141-161.

[38] John Knodel, Napaporn Havanon, and Werasait Sittitrai, "Family Size and Children's Education in Thailand," *Population and Development Review*, Vol. 16, No. 1 (1990), pp. 31-62; John Knodel and Malinee Wongsith, "Family Size and Children's Education in Thailand; Evidence from a National Sample," *Demography*, Vol. 28, No. 1, pp. 119-132.

[39] "Unwanted fertility" is calculated as the difference between actual fertility rates and "wanted" fertility rates—the portion of the total fertility rate that is attributable to births among women who want more children at the time of the survey. See John Bongaarts, "The Measurement of Wanted Fertility," *Population and Development Review*, Vol. 16, No.3 (1990), pp. 487-506.

[40] Susan Scrimshaw, "Infant Mortality and Behavior in the Regulation of Family Size," *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 3 (1978), pp. 383-404.

[41] Paul D. Frenzen and Dennis P. Hogan, "The Impact of Class, Education, and Health Care on Infant Mortality in a Developing Society: The Case of Rural Thailand," *Demography*, Vol. 19, No. 3 (1982), pp. 391-408.

[42] One approach has been the use of data on twins because we can be sure that one of the pair was unplanned or unexpected. Mark Rosenzweig and Kenneth Wolpin, "Testing the Quantity-Quality Fertility Model: The Use of Twins as a Natural Experiment," *Econometrica*, Vol. 48, No. 1 (1980), pp. 227-240. An alternative approach has been to estimate a reproductive function and approximate the component of fertility that is not under the couple's control. Mark Rosenzweig and Paul Schultz, "Fertility and Investments in Human Capital: Estimates of the Consequences of Imperfect Fertility Control in Malaysia," *Journal of Econometrics*, Vol. 36, Nos. 1 and 2 (1987), pp. 163-184.

[43] Rosenweig and Wolpin, op. cit.

[44] Rosenweig and Schultz, op. cit.

[45] Elizabeth King and Robert E. Evenson, "Time Allocation and Home Production in Philippine Rural Households," in Mayra Buvinic, Margaret A. Lycette, and William P. McGreevey (eds.), *Women and Poverty in the Third World* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983); and Nancy Folbre, "Household Production in the Philippines: A Non-Neo-Classical Approach," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 32, No. 2 (1984), pp. 303-330.

[46] Basu, op. cit.; and Lloyd and Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter?" op. cit.

[47] Shireen J. Jejeebhoy, "Family Size, Outcomes for Children, and Gender Disparities: The Case of Rural Maharashtra," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.; Deborah DeGraff, Richard E. Bilsborrow, and Alejandro N. Herrin, "The Implications of High Fertility for Children's Time Use in the Philippines," C.B. Lloyd (ed.), (New York: The Population Council, 1993); and Eva Mueller, "The Value and Allocation of Time in Rural Botswana," *Journal of Development Economics*, Vol. 15 (1984), pp. 329-360.

[48] Jejeebhoy, op. cit.

[49] Deborah Levison, "Family Composition and Child Labor: Survival Strategies of the Brazilian Poor," paper presented at the Annual Meeting of the Population Association of America (1989).

[50] Jere Behrman, "Nutrition, Health, Birth Order and Seasonality: Intrahousehold Allocations Among Children in Rural India," *Journal of Development Economics*, Vol. 28, No. 1, pp. 43-62; Susan Horton, op. cit.; and Benjamin Senauer and Marito Garcia, "Determinants of the Nutrition and Health Status of Preschool Children: An Analysis with Longitudinal Data," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 39, No. 2 (1991), pp. 371-389.

[51] Gomes, op. cit.

[52] William Parish and Robert J. Willis, op. cit.

[53] Cynthia B. Lloyd and Anastasia J. Gage-Brandon, "High Fertility and the Intergenerational Transmission of Gender Inequality: Children's Transition to Adulthood in Ghana," paper presented at the Seminar on Women and Demographic Change in Sub-Saharan Africa, Dakar, Senegal (March 1993).

[54] Jejeebhoy, op. cit.

[55] Dominique Meekers, Anastasia J. Gage, and Li Zhan, "Preparing Adolescents for Adulthood: Family Life Education and School Expulsion in Kenya," Working Paper No. 1993-09 (University Park, PA: Population Research Institute, Pennsylvania State University, 1993).

[56] Thomas K. LeGrand and Cheikh S.M. Mbacké, "Teenage Pregnancy and Child Health and Mortality in the Urban Sahel," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[57] Parish and Willis, op. cit.

[58] Lloyd and Gage-Brandon, "High Fertility and the Intergenerational Transmission of Gender Inequality," op. cit.

الفصل السابع

المخاطرة والانجاب والحقوق: استعمالات بيانات الصحة الإنجابية

ديبورا مين، لين فريدمان، فريدا شهيد، وشويلر فراوتشي

تستطيع المرأة، إذا ما ناضلت ضد مزاجها وبنيتها الجسدية الطبيعية، أن تقوم بدرجة عالية من النجاح بكل الواجبات المنوطة بالرجل بحكم طبيعته، ولكن لا يستطيع الرجل بأية حال من الأحوال أن يهيئ نفسه لحمل وحضانة الأطفال.

– سيد أبوالأعلى المودودي (١٩٠٣ – ١٩٧٩)[1]

وحتى لو أن النساء ظللن يحملن حتى يضنيهن الحمل – أو ظللن يحملن حتى يستنزفهن الحمل في خاتمة المطاف – فإن ذلك لن يضرَّهن. ولندعهن يحملن حتى يستنزفهن الحمل. ذلك هو الهدف من وجودهن.

– مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦)[2]

ليست الصحة الإنجابية الآن، ولم تكن في يوم من الأيام قط، ببساطة، مسألة تتعلّق بمنع المرض. ويعود السبب في ذلك إلى أن قدرة المرأة على حمل الأطفال ترتبط باستمرارية الأسرة والعشيرة والمجموعة الاجتماعية؛ والسيطرة على الملكيَّة؛ والتفاعل بين المجتمعات الانسانية وبيئاتها؛ والعلاقة بين الرجال والنساء؛ والتعبير عن الغريزة الجنسيَّة. وهذه القدرة لذلك عُمْلة قيِّمة في كل مجتمع وهكذا يجري تنظيمها من قبل الأُسر والمؤسسات الدينيَّة

والسلطات الحكومية. وفي الحقيقة، ظلّت المجتمعات، طوال قرون، تخصّص مهمّة الإنجاب إلى النساء على أساس أنها واجبهن الوحيد أو الأساسي، وقبلت (أي المجتمعات) بالعواقب الصحية التي غالباً ما تكون وخيمة لتلك المهمّة؛ ويجري تفسير ذلك بالإشارة إلى فهم خاص «للطبيعة» ويجري تنفيذها وإضفاء الشرعيّة عليها من خلال القواعد والقوانين الخاصة بالدين والعادات.

والأقل وضوحاً، ولكنه قائم منذ أمد طويل بنفس القدر، هو مقاومة المرأة لمثل هذه التشريعات الخارجية. فقد تنظر المرأة إلى القدرة على حمل الأطفال على أساس أنها مصدر مكانتها في حياتها، ومفتاح بقائها الاقتصادي على قيد الحياة، وأصل قوّتها بين أفراد أسرتها ومجتمعها، أو أنها مصدر الرضا العاطفي العميق؛ أو قد ترى فيها على أنها أُسُّ الظلم الذي توقعه بها القوانين والبنى الاجتماعية، والعائق الذي يحول دون مشاركتها في شؤون مجتمعها، والعقبة في وجه تحقيق ذاتها، أو السبب وراء الكثير من الألم والقلق الشديدين. وعلى أية حال، مهما تكن الطريق التي تنظر بها المرأة إلى قدرتها الإنجابية في لحظة ما في حياتها، فإن هذه القدرة، بالنسبة لكل امرأة تقريباً، هي جزء حميمي أساسي من وجودها الجسدي وشعورها بالذات. ولذلك فإن السيطرة على المواليد أمر حاسم لقدرة المرأة على أن تصبح عاملاً فاعلاً في حياتها الخاصة بها وفي العالم من حولها. وفي الحقيقة ظلّت النساء على طول التاريخ وعرضه يقدِّرن حاجاتهن الخاصة ويطورن الطرق للتحكم في قدراتهن على الولادة، سواء صراحة أو كِتماناً، من خلال موانع الحمل والإجهاض.[٣]

ومن المنظور المجتمعي والفردي، إذن، فإن الجنس والحمل وولادة الأطفال ظلت تنطوي على شيء آخر كذلك – ذلك هو *المخاطرة*. والواضح بأكثر ما يكون هو أن هناك المخاطرة بحدوث الأمراض أو الضرر الجسدي الذي يمكن أن يحدث من ممارسة الجنس والحمل والولادة – ومن الوسائل المستخدمة في تسهيل هذه الأمور أو منعها أو التحكُّم فيها. إلاّ أنه لما كان الإنجاب نشاطاً مُحْكماً اجتماعياً وثقافياً، فإنه ينطوي على عدد كبير من المخاطر الأخرى كذلك: فالجنس والحمل والولادة – ووسائل تنظيمها – بصورة أساسية بأكثر ما يكون، تفرض مخاطر على النظام الاجتماعي وعلى دور النساء فيه. وفي أحد معانيه الهامة،

فإن مفهوم «الصحة الانجابية» إنما يدور حول إدارة هذه المخاطر: ما هي، وكيف يمكن تقويمها، وكيف ومَنْ ينبغي أن يتحكَّم فيها.

وفي هذا البحث، سنقدِّم مراجعة للبيانات المتعلِّقة بالأوبئة في عدة مجالات رئيسية من مجالات الصحة الانجابية، وكذلك بعض السياسات والبرامج التي جرى تطويرها من هذه البيانات أو التي تبرِّرها هذه البيانات. وفي القيام بذلك، سيجري بحث الطرق التي تقوم بيانات المخاطرة من خلالها بالتأثير على سياسات وبرامج الصحة الانجابية والدور الذي ينبغي أن تلعبه مبادئ الحقوق في دعم هذا التأثير أو في التخفيف منه.

الصحة الإنجابية ودور المخاطرة

يستخدم تعبير المخاطرة على أربع مستويات مختلفة في المجال الصحي. أولاً، على *المستوى السكاني*، حيث يستخدم البحث الوبائي لقياس المخاطرة عن طريق دراسة العلاقة المتبادلة بين «عوامل المخاطرة» (على سبيل المثال سن الأمومة) ونتائجها (على سبيل وفيات الأمهات). ومثل هذه العلاقات المتبادلة قد تكون دليلاً على السببيَّة ولكنها ليست برهاناً عليها.

ثانياً، على *المستوى الإكلينيكي*، حيث يقوم اختصاصيو الصحة بترجمة قياسات مخاطر الأوبئة إلى خطوط إرشادية لتقديم المشورة أو معالجة الأفراد من المرض. وهذه عملية مشحونة بعدم اليقين لأنه في حين يمكن للبيانات أن تعطي معلومات عن أي نوع من الناس يحتمل، بأكثر ما يكون، أن يتعرَّضوا لنتيجة ما، إلاّ أنها (أي البيانات) لا تعطي معلومات عمّا إذا كان فرد بعينه سيتعرَّض لتلك النتيجة.

ثالثاً، على *المستوى الفردي*، حيث تكون المخاطرة قضية شخصية لكل مريض أو زبون. فقد وصفت ساندرا غيفورد (Sandra Gifford)، عندما كتبت حول الطرق الكثيرة التي يجري من خلالها فهم المخاطرة والتعرُّض لها في حالة مرض الثدي الحميد (وهو عامل مخاطرة لحدوث سرطان الثدي)، هذه المخاطرة على أنها «مخاطرة الحياة.. النوعية والذاتية والغاية في الابهام والغموض».[٤] ولا يمكن فهم الطريقة التي تتمثَّل المرأة وتتفهم وتتصرَّف من خلالها إزاء المعلومات التي يقدمها لها الاكلينيكي حول مخاطرتها إحصائياً إلاّ ضمن الظروف الأوسع في

حياتها وفي تجاربها الشخصيّة. وهكذا «تظهر الاحتمالات الذاتية (غير الموضوعية) من تفاعل القيم الشخصية والاجتماعية حول تكاليف المستقبل المجهول».*

وهذه الأنواع الثلاثة من المخاطرة لها انعكاساتها الواضحة على برامج الصحة الانجابية. وعلى سبيل المثال، تدل الدراسات الوبائية أن النساء في الأربعينات من العمر، كمجموعة من النساء، عرضة «للمخاطرة الشديدة» المتمثّلة في وفيات الأمهات. ولذلك فإن المستشار الصحي الذي تتوافر لديه هذه المعلومة قد يقول لامرأة في الأربعين من عمرها بأن الحمل «خَطِر» عليها، وبالتالي قد ينصحها بالتكاليف والفوائد التي تمتاز بها مختلف طرق تجنّب الحمل. ويتوجّب على هذه المرأة بعد ذلك أن تفكّر ملياً في هذه المخاطر الصحية المحددة بالإضافة إلى سلسلة كاملة من المخاطر الاجتماعية التي تنجم عن دورها كزوجة وشريك جنسي وأم. وعلى سبيل المثال، ما هي العواقب التي ستنجم عن استعمال موانع الحمل على علاقاتها (الجنسية وغيرها) مع زوجها؛ وما هي العواقب الناجمة عن ولادة أو عدم ولادة طفل إضافي على ظروفها الاقتصادية الحالية وأمنها المستقبلي ومكانتها في مجتمعها أو مدى سلطتها بين أفراد أسرتها؟

وأخيراً، على *المستوى السياسي*، يمكن استخدام بيانات المخاطرة لأغراض مختلفة كثيرة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون ذات فائدة للقرارات الخاصة بتخصيص الموارد داخل الميدان الصحي. ولكنّ بيانات المخاطر لها قوّة تأثيريّة كبيرة. ولذلك فقد استخدمت بفعالية لدعم، وحتى إخفاء، ما هو موضوعات في البرامج السياسيّة في الأساس. وبينما تصبح الصحة الانجابية هدفاً هاماً ومقبولاً بصورة متزايدة في المجال الصحي الدولي، فإن من الأمور الحاسمة أن نبدأ في دراسة كيف يمكن للأبحاث الصحية القيام بإضاءة الطريق – وفي بعض الأحيان ترك هذه الطريق مظلمة – أمام أهداف السياسيين والعاملين على توفير الخدمات والمدافعين عن صحة المرأة وهم يناقشون الاتجاهات التي ينبغي على سياسات السكان والصحة الانجابية التطلع نحوها.

المخاطرة ودور الحقوق

تلعب البيانات الوبائية دوراً حاسماً في الميدان الصحي، لا لأنها تشرح العمليات

البيولوجيّة فحسب، بل لأنها تشكّل الطريقة التي نفكّر بها في الصحة والمرض وترشد خيارات البرامج والسياسات. ومثل هذه الخيارات لا يمكن أن تكون خالية من القيمة، لأنها تتطلّب حتماً **مَن** يزن المخاطر والفوائد التي تصفها البيانات **ومَن** يتخذ القرارات الخاصة بالسياسات والبرامج التي تؤثّر على **مَن** سيتحمّل المخاطر **ومَنْ** سيحصد الفوائد. ولا يتضح دائماً أن مثل هذه القرارات المحمّلة بالقيمة يجري بالفعل اتخاذها، ويعود ذلك جزئياً بسبب بيانات المخاطر، التي تُصاغ في لغة إحصائيات ولغة علمية تبدو وكأنها لغة محايدة، ولكنها تخفي حقيقة المخاطر التي تكمن وراءها. ولكن حتى صانع القرار الذي يعمل بحسن نيّة والذي لا يستهدف إلاّ تحسين صحة النساء الانجابية لا بدّ له، عن علم أو بدون علم – ولكن بطريقة لا يمكن تجنبها – من اتخاذ مثل هذه القرارات.

وتوضح المرأة التي هي في الأربعين من عمرها والمعرَّضة للخطر الشديد التي وصفنا حالتها أعلاه هذه النقطة. فإذا كان المعيار الوحيد الذي يوجّه القرارات حول الصحة الانجابية لهذه المرأة هو مصلحتها البيولوجية الجسدية، إذن فلا ينبغي لها أن تصبح حاملاً ولا تستخدم أكثر طرق منع الحمل إتاحة لأنه سيكون هناك على الدوام خطر الأعراض الجانبية وفشل موانع الحمل. وفي الحقيقة، إذا أخذنا بعين الاعتبار احتمال التقاط عدوى مرض ينتقل جنسياً، فلا ينبغي لها أن تتعاطى الجماع الجنسي على الإطلاق. ورغم أن الامتناع عن الزواج قد يضمن بقاءها خالية من مثل هذا المرض، فإن هذه ستكون نتيجة سخيفة من جميع أوجهها: ففي مجال الصحة الإنجابية، لا يمكن فصل الرفاه الجسدي ببساطة عن الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي لحياة المرأة.

لذلك فإن بيانات المخاطر يمكن لها أن تُرشد الخيارات حول صحة النساء، ولكنها لا تستطيع توفير أساس أو مبدأ لتقييم العوامل التي تصفها. وللقيام بتلك المهمة، فإن «للحقوق الانجابية» دوراً حاسماً تؤديه. إذ تتطلب الكرامة الأساسية للمرأة ككائن انساني لا أن ينظر إليها ببساطة كمجرد والدة أطفال أو مربية لهم بل كإنسان كامل الانسانية لها الحق في السيطرة على وجودها الجسماني، وكعامل أخلاقي قادر على الفهم واتخاذ القرارات فيما يتعلّق بحياتها الخاصة بها. وهذا المبدأ يؤخذ من بنود متعدّدة في وثائق حقوق الإنسان

المحدَّدة الموقَّعة من قبل عشرات الدول من كل قارة من قارات الأرض.[٦] وفي بعض الأحيان يوجَّه النقد إلى مثل هذه الوثائق القانونية على أساس أنها «غربيَّة» في أصلها وأسلوب صياغتها. ولكنَّ المبادئ الأساسية التي تعبِّر عنها لها في الحقيقة صداها في الكثير من التقاليد غير الغربية في طول العالم وعرضه.[٧]

ومن أجل فهم الانعكاسات الصحيَّة لبيانات المخاطر، يمكن اشتقاق ثلاثة خطوط إرشادية محدَّدة من المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان. أولاً، إذا كانت المرأة ينبغي أن تكون أكثر من وسيلة للوصول إلى هدفٍ ما خارجي وغير محدَّد قد تشارك أو لا تشارك هي نفسها فيه، مثل أن يكون لها ورثة من الذكور أو تخفيض معدلات نسبة المواليد العالية أو اشباع الرغبات الجنسية لشخص آخر – عندها ينبغي فهم الصحة الانجابية ذاتها من وجهة نظر المرأة. ونعني بهذا أنه ينبغي فهم العوامل البيولوجية المسترشدة بالبيانات الوبائية على أساس أنها عنصر واحد فحسب من عناصر العملية الانجابية. وينبغي فهم العناصر البيولوجية وغير البيولوجية في العملية الإنجابية من منظور كيفيَّة ممارسة المرأة لها. ثانياً، ينبغي تحديد الوزن الذي يُعطى إلى أي مخاطرة أو فائدة بعينها في عملية اتخاذالقرارات بأكملها، أولاً وقبل كل شيء، من قبل المرأة نفسها، بناء على فهمها هي لظروفها الخاصة بها. وينبغي على القائمين على توفير الخدمات الصحية وصانعي القرار أن يقدِّروا ويثقوا بحكم المرأة على ما هو «خير» لها نفسها، حتى لو كان ذلك الحكم يبدو «خاطئاً» أو «غير صحيح» من منظور شخص خارجي. وثالثاً، تتأثر وجهة نظر المرأة حول صحتها الانجابية والقرارات التي تتخذها بالكثير من العوامل – بما في ذلك النظام الصحي نفسه. وهكذا ينبغي على النظام الصحي أن يعطي الأولوية لخلق الظروف التي تعطي معنى إيجابياً ودعماً لحق المرأة في اتخاذ القرارات المستنيرة حول حياتها الإنجابية.

وتستعرض الأقسام التالية من هذا الفصل البيانات الخاصة بثلاثة مجالات محدَّدة من مجالات الصحة الإنجابية – أمراض الأمومة ووفياتها، وأمراض موانع الحمل ووفياتها، والأمراض المنقولة جنسياً – وبعد ذلك يجري تفحُّص انعكاساتها على البرامج والسياسات الصحيَّة على ضوء مبادئ الحقوق الإنجابية.

العلاقة بين المواليد والصحة الإنجابية

سواء حَبِلت المرأة وحَمَلت أم لا – ومتى وكم مرَّة وفي ظل أية ظروف تقوم بذلك، فإن ذلك له أثر هام على صحتها. وقد عرف الناس هذا منذ زمن في طول العالم وعرضه.[٨] على أية حال، فإن فهمنا لهذا العلاقة يستمر في التطور. ورغم أن الحَبَل والولادة لهما مخاطر محدَّدة، فإنَّ الشيء ذاته ينطبق على مختلف وسائل تجنُّب الحمل. ووفيات الأمومة وأمراضها، ومخاطر منع الحمل ومزاياه هي الطرق الرئيسية التي تؤثر المواليد فيها على الصحة الإنجابية.

أمراض الأمومة

القليل نسبياً هو المعروف عن الأمراض المرتبطة بالحمل في الدول النامية. وأحد الأسباب قد يكون الأولوية المنخفضة السائدة في كل مكان تقريباً التي تُعطى لقضايا صحة المرأة.[٩] وهناك أيضاً أسباب فنيَّة لشحِّ المعلومات. وعلى سبيل المثال، فإن معظم التعقيدات غير القاتلة مثل النزيف والعدوى تزول بدون أية أعراض خارجية. أمّا التعقيدات الأخرى، مثل تدلِّي الرحم (الحالة التي يتدلى فيها رحم المرأة إلى داخل المهبل)، فيصعب اكتشافها بدون إجراء فحص على يد الطبيب النسائي. وإدخال مثل هذا الفحص في الدراسات المسحيَّة – من أجل قياس مدى انتشاره – أمر مكلف وغالباً ما يكون هناك اعتراض عليه من الناحية الثقافية.

وفي الحقيقة فإن الحياء المرتبط بالمشاكل الطبيَّة النسائية هو حاجز رئيسي في وجه معالجة هذه المشاكل. والناسور التوليدي مثال جيد على ذلك. ومثل هذه الحالة تتأتي عادة بسبب الطَلْق المطوَّل والولادة الصعبة،التي يحدث خلالها شق فتحة بين الرحم أو الشرج والمهبل، مما ينجم عنه غُلمة (أو انقياد للشهوة الجنسية) مزمنة. ويُحتمل أن يحدث الناسور بأكثر ما يكون بين السكان الذين يبدأ النشاط الجنسي وحمل الأطفال عندهم في سن مبكِّرٍ جداً (تحت سن السادسة عشرة) ويكون الحصول على الرعاية الطبية التوليدية محدوداً.[١٠] وجرى توثيق هذه الحالة بأفضل ما يكون في شمال نيجيريا، حيث هناك قوائم انتظار طويلة لعمليات المعالجة الجراحية من الناسور.[١١] ومع ذلك، فإنه يفترض أن هناك حتى نساء أكثر من ذلك لديهنَّ هذه الحالة لا يلجأن إلى الرعاية الطبيَّة لأنها تعتبر مخجلة – مخجلة، في

الحقيقية، إلى حدٍّ أن الكثير من النساء يهجرهن ازواجهن واسرهن.

وباختصار، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب تقدير مدى انتشار المشاكل الصحية المزمنة المتعلّقة بالحَبَل والولادة بدرجة كافية من الدقّة، ألاّ أن هناك معلومات تكفي للقول إن هذه المشاكل الصحية تسبّب الكثير من المعاناة في الدول النامية.

وفيات الولادة

أكثر الطرق دراماتيكية التي تؤثر المواليد من خلالها على صحة المرأة هي وفيات الولادة.[١٣] فالوفيات الناجمة عن الحَبَل والاجهاض والولادة – التي أصبحت نادرة جداً الآن في الدول المتقدمة – لا زالت حوادث يومية في الدول النامية. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن ٥٠٠ ألف وفاة ولادة تحدث في العالم أجمع كل عام، وجميعها تقريباً في الدول النامية.[١٤] والتناقض بين الدول المتقدمة والنامية هو أكبر في وفيات الولادة مما هو عليه في أي مؤشّر صحي آخر. إذ إن واحدة فقط بين كل ١٠ آلاف امرأة في أوروبا الشمالية تتوفّى لأسباب أمومية، في حين يقدّر أن واحدة بين كل ٢١ امرأة في افريقيا ستتوفى بسبب الحَبَل أو الولادة.[١٥] وهناك حوالي ٣٠٠ حالة وفاة كل عام بسبب الولادة في الولايات المتحدة، في حين أن العدد يصل إلى ٢٨ ألف وفاة في العام في بنغلادش (التي يصل عدد سكانها إلى أقل من نصف عدد سكان الولايات المتحدة) كل عام.[١٦]

وهناك ثلاثة من عوامل المخاطرة في وفيات الولادة سيجري بحثها هنا – سن المرأة وإنجابيتها، والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل والرغبة في الحمل الحالي.

سن الولادة والإنجابيّة. أظهرت العديد من الدراسات أن فرص موت المرأة نتيجة للحمل والولادة تتأثّر بسنّها وإنجابيتها.[١٧] وتوجد مثل هذه الآثار في الدول النامية والمتقدمة على حَدٍّ سواء. ومن الناحية النموذجية، فإن وفيات الولادة هي أدنى ما تكون بين النساء اللواتي يلدن وهن ما بين سن العشرين حتى الرابعة والعشرين وبين النساء اللواتي يلدن للمرة الثانية أو الثالثة (الانجابية الأولى والانجابية الثانية).[١٨]

ورغم أن السن والانجابية مترابطان، إلاّ أن كلاً منهما له أثر مختلف على الوفيات. وبعبارة أخرى، فبين النساء اللواتي في سن الثلاثين حتى الرابعة والثلاثين فإن اللواتي يلدن

للمرة الخامسة يحتمل أن تموت الواحدة منهن أكثر من اللواتي يلدن للمرة الثانية. ولربما تعود هذه العلاقات إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والبيولوجية. وعلى سبيل المثال، فإن النساء الصغيرات جداً في السن يحتمل بصورة خاصة أن يتكوَّن لديهن طَلْقٌ معوَّق لأن عظام الحوض عندهنَّ غير مكتملة النمو. كما يحتمل أيضاً أنهن يكن أكثر عرضة للوفاة من تعقيدات الإجهاض لأنهن غير متزوجات بصورة أكثر من كونهن متزوجات وبالتالي فإنهن من المحتمل أن يلجأن إلى الإجهاض وانهنَّ يفتقرن إلى المال اللازم لإجراء عملية إجهاض آمنة كذلك.

ومفهوم المخاطرة النسبية (relative risk) من الموت موتاً ولادياً يشير إلى احتمال وفاة نساء في مجموعة ما مقارنة بوفاة نساء من مجموعة أخرى (على سبيل المثال نسبة للنساء في أوائل العشرينات من العمر، فإن النساء الأخريات من غير هذه المجموعة يواجهن خطراً أعلى درجة). والمخاطرة النسبية هي احدى الطرق لوصف البيانات أو المعطيات، ولكن هناك كذلك طرقاً أخرى صحيحة. وطريقة عرض المعطيات الأكثر ملاءمة تعتمد على كيفية استخدام هذه المعطيات. ويوضِّح جدول المخاطرة النسبية، وكذلك الطرق الأخرى لعرض معطيات الوفيات وفق المجموعات العمرية لمنطقة متلاب (matlab) في بنغلادش. ولاحتساب المخاطرة النسبية، يمكن مقارنة نسبة وفيات الولادة (أي عدد الوفيات في كل ١٠٠٠ ولادة تكتب لها الحياة) لمختلف الفئات العمرية بالمقارنة مع النساء ذوات أدنى نسبة (وفي هذه الحالة النساء ما بين سن الـ٢٠ حتى ٢٩). وعلى سبيل المثال، كانت وفيات الولادة أعلى بأربع مرات تقريباً في الفئة العمرية ١٠ – ١٤ سنة منها بين النساء في سن ٢٠ حتى ٢٩ سنة.

وطريقة أخرى للنظر في نفس البيانات (أو المعطيات) هي بإظهار *المخاطرة المطلقة* (absolute risk). ففي كل ١٠٠٠ امرأة صغيرة السن ما بين ١٠ و١٤ سنة اللواتي أنجبن، هناك ١٧٫٧ توفين لأسباب تتعلَّق بالولادة. وهكذا فإن المخاطرة المطلقة للوفاة بسبب الولادة كانت ١٨ في ١٠٠٠. أو، إذا أردنا إعطاء جانب مشرق نقول إن فرص بقائهن على قيد الحياة كانت ٩٨٢ بين كل ١٠٠٠.

جدول ١. وفيات الولادة والمواليد وفق السن في متلاب في بنغلادش، ١٩٦٨ - ١٩٧٠

نسبة وفيات الولادة	المخاطرة النسبية الولادة أ	الولادات الحيّة لوفيات الولادة ب	عدد وفيات في العام	الولادة
السن				
١٤-١٠	١٧ر٧	٣ر٩	٥٠٩	٩
١٩-١٥	٧ر٤	١ر٦	٣٩٠٧	٢٩
٢٩-٢٠	٤ر٥	١ر٠	١١٢٨٦	٥١
٣٩-٣٠	٥ر٨	١ر٣	٤٦٦٧	٢٧
٤٩-٤٠	٦ر٧	١ر٥	٤٤٧	٣

أ عدد وفيات الولادة في كل ١٠٠٠ ولادة حيّة.

ب المخاطرة النسبية هي نسبة المرض عند أولئك اللواتي يكون لديهن عامل مخاطرة خاص بالنسبة لأولئك اللواتي ليس لديهن ذلك العامل. وتحتسب لكل مجموعة عمرية بتقسيم نسبة وفيات الولادة لتلك المجموعة على أدنى نسبة وفيات ولادة (في هذه الحالة النساء ما بين ٢٠ - ٢٩ سنة).

Source: Lincoln C. Chen et al., "Maternal Mortality in Rural Bangladesh," *Studies in Family Planning*, Vol. 5, No. 11 (November 1974), p. 337.

ومع ذلك فثمة طريقة ثالثة لتحليل نفس المعطيات هي النظر إلى التوزيع العمري للوفيات (age distribution of deaths) والتي تعطي صورة مغايرة تماماً. فمجموعة سن العشرسنوات ذات العدد الأكبر من وفيات الولادة هي بالفعل نفس المجموعة العمرية ذات الخطر النسبي الأدنى، أي النساء من سن الـ٢٠ إلى سن الـ٢٩. وكان ٤٣ بالمائة من جميع وفيات الولادة بين النساء في هذه المجموعة. وسبب هذا الذي يبدو تناقضاً هو أنه كان هناك ولادات في هذه المجموعة أكثر من أي مجموعة أخرى. وهكذا، فحتى وإن كانت المخاطرة النسبية عندهن أدنى، فإنه كان هناك وفيات في هذه المجموعة أكثر من أي مجموعة أخرى.

ومن المهم الاعتراف بمختلف طرق تفسير نفس المجموعة من المعطيات لأن حالة التفسير يمكن أن تؤثّر على البرنامج والانعكاسات على السياسات التي يجري استخلاصها. والتفسير القائم على المخاطرة النسبية هو أكثر هذه الطرق ملاءمة لغرضين اثنين. الأول هو لدراسة السببية على مستوى السكان؛ فإيجاد نسبة عالية من المخاطرة النسبية (على سبيل المثال بالنسبة لسرطان الرئة بين المدخنين كثيراً جداً) يعزّز الحجّة القائلة بالعلاقة السببيّة

والسبب الثاني هو لإرشاد الممارسة الكلينيكية؛ إذ يهتم الأطباء بالمخاطرة النسبية لأنها تساعدهم على تحديد النصيحة والمعالجة للمرضى كلٌ على حده.

والمخاطرة النسبية بصورة عامة أقل ملاءمة للأغراض الأخرى. وعلى سبيل المثال، قد يكون، من وجهة نظر المرأة نفسها، احتمال بقاؤها هي على قيد الحياة – وليس فرص بقائها على قيدة الحياة مقارنة بالنساء الأخريات – أكثر ما يكون صلة بالموضوع. كذلك قد لا تكون المخاطرة النسبية ملائمة على المستوى السكاني أيضاً؛ فلو كان هناك تصميم برنامج لتخفيض وفيات الولادة، فإن استهداف النساء المعرضات للخطر بأكثر ما يكون اللواتي هن أقل من ٢٠ عاماً وأكبر من ٤٠ عاماً قد يعني اهمال غالبية النساء اللواتي يتوفين.

المسافة الزمنية بين الحمل والحمل. ترك المسافات الزمنية بين الحمل والحمل له أثر كبير على بقاء الطفل على قيد الحياة.[١٩] وغالباً ما يقال إن فترات الحمل تؤثر على صحة الأم كذلك. وعلى أية حال، فنحن لا ندري عن أي دليل واضح أن الوفيات هي أعلى بصورة ذات دلالة بين النساء اللواتي ولاداتهن متقاربة جداً. ولسوء الحظ ، فإنه لم يجر دراسة أثر ذلك على الوفيات دراسة كافية، رغم أن من المؤكد أن من المنطقي القول إن المسافات الزمنية المتقاربة جداً بين الحمل والحمل لها بعض الأثر على صحة المرأة حتى ولو لم يكن هذا الأثر قاتلاً.

ويوضح القول، بأن نقص التوثيق نادراً ما تجري ملاحظته، الاتجاه إلى الافتراض بصورة أوتوماتيكية أن النساء والأطفال لديهم نفس الحاجات الصحيَّة.[٢٠] وما هو في صالح الأم هو عادة في صالح طفلها، ولكنَّ العكس ليس صحيحاً دائماً. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة وزن الطفل حديث الولادة سيزيد من احتمالات بقائه على قيد الحياة، ولكنَّه قد يزيد من عدد النساء اللواتي لايستطعن الولادة ولادة طبيعية.[٢١] وبدون الحصول على الرعاية التوليدية الطارئة، فإن الكثيرات من مثل هؤلاء النساء سيصبح لديهن طَلْقاً معاقاً ويتشوَّهن حتى وفاتهن.

الرغبة في الحمل. لا تتضمن قائمة عوامل المخاطرة في وفيات الولادة فيما إذا كان حَمْل مرغوباً فيه أم لا. ومع ذلك حيثما لا يتاح للنساء الحصول على خدمات الاجهاض الآمن، فقد يكون هذا حقيقة أكثر عوامل المخاطرة شدَّة على الإطلاق. والجدير بالملاحظة أنه حيثما

يتاح الاجهاض الآمن القانوني، فإن معدلات وفيات الحالات الإجهاضية تكون منخفضة جداً؛ ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا تزيد نسبة معدل الوفيات الاجهاضية عن ٤ر٠ في كل ١٠٠ ألف حالة، أو أقل من تُسع نسبة مخاطر الولادة.[٢٢]

وبسبب العقوبات القانونية والاجتماعية، فإنه يصعب الحصول على البيانات الخاصة، بالوفيات الإجهاضية في الكثير من الدول. وحتى مع هذا، فهناك الكثير من الدلائل على أن هذه الحالة واحدة من مشاكل الصحة الانجابية الرئيسية للنساء في الدول النامية. فقد وجدت دراسات المجتمعات في بنغلادش وكوبا وأثيوبيا والهندعلى أن ١٤ إلى ٢٤ بالمائة من كل وفيات الولادة تعود إلى الإجهاض.[٢٣] وازداد عدد النساء اللواتي يترددن على مستشفى كينياتا في نيروبي للمعالجة من التعقيدات الناجمة عن الإجهاض غير المشروع بمرور الوقت؛ إذ بحلول أواخر الثمانينات كان هناك حوالي ١٠ آلاف امرأة يتعالجن من هذه الحالة كل عام.[٢٤]

ويمكن لتحسين الحصول على طرق منع الحمل الحديثة تخفيض عدد الوفيات من الإجهاض غير المشروع، ولكن هذه الطرق لا يمكن أن تقضي عليه. وأحد أسباب ذلك هو أنه حتى المعدلات المنخفضة لفشل موانع الحمل ينجم عنها أعداد كبيرة نسبياً من حالات الحمل. وعلى سبيل المثال، فإن معدل فشل لموانع الحمل بنسبة واحد بالمائة في احدى الطرق التي تستخدمها مليون امرأة ينجم عنها ألف حالة حمل غير مرغوب فيه كل عام. وزيادة على ذلك، هناك مختلف العوامل الاجتماعية والمالية والعملية والنفسية التي تسهم في حالات الحمل غير المرغوب فيه. ولذلك فسيظل هناك طلب على الدوام على الإجهاض، مهما يكن مستوى استعمال موانع الحمل. وبالنتيجة، فإن أية محاولة جادة لتخفيض الوفيات الناجمة عن الإجهاض لا بدَّ ببساطة أن تذهب إلى ما هو أبعد من تحسين الوصول إلى موانع الحمل؛ إذ ينبغي أن تحسِّن هذه المحاولة من الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن.

ويفترض بصورة عامة أن التخطيط الأسري الأفضل وبرامج الرعاية ما قبل الولادة هي أفضل حلول لوفيات الولادة. ولا يوجد في الأدبيات ما يدعِّم هذا الافتراض. وعلى سبيل المثال، يقال دائماً إن برامج التخطيط الأسري سوف تخفِّض من وفيات الولادة عن طريق

منع الحمل شديد الخطورة. فقد أظهرت دراسة قام بها كوينغ وآخرون (Koing et al) في متلاب في بنغلادش عام ١٩٨٨، أن ازدياد استعمال طرق منع الحمل الحديثة أدى بالفعل إلى تخفيض وفيات الولادة بدرجة كبيرة بين السكان.[٢٥] فقد انخفض معدَّل وفيات الولادة في كل ١٠٠ ألف امرأة في سن الإنجاب من ١٢١ في عام ١٩٧٦ إلى ٦٦ في عام ١٩٨٥. ولكنَّ برنامج التخطيط الأسري لم يخفِّض وفيات الولادة «إلاّ عن طريق تخفيض أعداد الحوامل والمواليد فحسب».[٢٦] وبالنتيجة، رغم أنه كان هناك انخفاض كبير في عدد وفيات الولادة بين السكان، إلاّ أنه لم يكن هناك أي تغيير له دلالة في مخاطر الموت بين النساء الحوامل (أي الوفيات بين كل ١٠٠ ألف مولود حي).ومتى ما أصبحت المرأة حاملاً، فإن من المحتمل أن تموت موتة ولادة تماماً بمثل ما كان يحتمل أن تموت كما في السابق.

وهكذا يمكن للتخطيط الأسري أن يخفِّض إجمالي عدد وفيات الولادة بين السكان، ولكن هذا هو مجرَّد حَلٌّ جزئي إلى مشكلة وفيات الولادة لأنها لا تفعل سوى القليل لتخفيض الوفيات بين النساء الحوامل. ولذلك، لا تساعد على ضمان أن المرأة التي تختار أن يكون لها ولد يمكن أن تفعل ذلك بأمان. وفي الحقيقة، فإن أكثر الطرق الموثوق بها دراماتيكية في تغيير فرصة بقاء المرأة على قيد الحياة بعد ولادة الطفل هي جعل الرعاية التوليدية الطارئة متاحة على نطاق واسع.

ومفتاح فهم هذا هو الاعتراف بحقيقتين. أولاً، كما تظهر بيانات دراسة حالة متلاب والكثير من الدراسات الأخرى، فإن العدد الأكبر من وفيات الولادة تحدث بالفعل للنساء اللواتي في فئة «المخاطرة المنخفضة».[٢٧] وهذا يعني أن معطيات المخاطرة لا تمكننا من التنبؤ بمعظم وفيات الولادة. وثانياً، معظم حالات مضاعفات التوليد الخطيرة ليست غير قابلة للتنبؤ بها فحسب، بل إنها لا يمكن منع حدوثها كذلك. وقد ظهر هذا جلياً في دراسة توقعيَّة لمنطقة ريفية في غامبيا. ففي هذه الدراسة، قام مجلس الأبحاث الطبية في بريطانيا العظمى بتوفير رعاية مثالية لما قبل الولادة لنساء حوامل؛ وتم إجراء فحوص المخاطرة مرتين خلال الحمل؛ وأجريت فحوصات بولية لاكتشاف إنسمام (أي تسمُّم) الدم؛ ورتِّبت زيارة واحدة في الشهر لكل إمرأة؛ وجرت معالجة كل مرض تم اكتشافه. على أية حال لم يكن هناك أي مرفق صحي قريب كي يمكن اجراء معالجة تعقيدات الوضع. وعلى الرغم من الرعاية

ما قبل الولادة، فإن معدل وفيات الولادة كان عالياً بدرجة خيالية – أي ما يعادل أكثر من ٢٠٠٠ حالة وفاة ولادة بين كل ١٠٠ ألف مولود حي. وعند مراجعة البيانات، وجد الباحثون أن عوامل المخاطرة لم تساعد على التعرف على أي النساء كان يحتمل أن يتوفين.[٢٨]

وحتى لو لم نكن قادرين على التنبؤ بتعقيدات التوليد (الوضع) أو منعها، فإننا نعرف بالتأكيد كيفية معالجتها. فلو حصلت المرأة المعنية برعاية توليدية طارئة مناسبة سريعة، فإن الغالبية العظمى من وفيات الولادة يمكن منعها. والحصول على مثل هذه الرعاية، وليس مجرد مستوى المعيشة الأعلى بصورة عامة هو المسؤول عن إحداث الفرق في معدلات وفيات الولادة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[٢٩]

وفيَّات وأمراض منع الحمل

بحثت مقالة بيرال (Beral) في المجلة الطبية البريطانية عام ١٩٧٩ في مفهوم «الوفيات الانجابية» الذي لا يشمل وفيات الولادة فحسب بل الوفيات الناجمة عن الأعراض الجانبية لموانع الحمل كذلك.[٣٠] وأوضحت بيرال أنه بحلول عام ١٩٧٥ كان أكثر من نصف الوفيات الانجابية في انجلترا وويلز يعزى إلى الآثار الجانبية لموانع الحمل.

وكان هذا إعلاناً مثيراً للدهشة. ولكي يمكن فهمه على حقيقته، على أية حال، يحتاج المرء إلى فهم ما يمكن أن يقال عنه إنه «مفارقة منع الحمل». فإذا كان للتدخُّل لمنع المرض (على سبيل المثال، التطعيم ضد السعال الديكي) له آثار جانبية قاتلة، مهما تكن نادرة عندئذ فإن بعض الوفيات المتعلقة بالحالة التي قصد من التدخُّل أن يمنعها (السعال الديكي في المثل) ستحدث (أي الوفيات) بسبب هذا التدخُّل. وكلما كان التدُّخل أكثر فعالية في منع الحالة الأصلية (السعال الديكي)، وكلما كان هذا التدخل أكثر انتشاراً كلما كانت نسبة الوفيات نتيجة للتدخُّل الوقائي (التطعيم) أعلى. وبطبيعة الحال فإن إجمالي عدد الوفيات سيكون أقل.

وكما تطبَّق على طرق منع الحمل الحديثة، فإن مفارقة التدخُّل تؤدي إلى ذلك النوع من النتائج التي أوردتها بيرال في مقالتها. إذ كلما كانت وسائل منع الحمل أكثر فعالية، وكلما كان استعمالها أوسع انتشاراً، كلما كانت أعلى نسبة الوفيات الإنجابية التي ستكون مرتبطة بالآثار الجانبية لموانع الحمل. وبطبيعة الحال، فإن إجمالي عدد الوفيات الإنجابية سيكون قد انخفض إلى درجة كبيرة.

ولا يعني هذا استبعاد أخطار منع الحمل. فهذه تستحق اهتماماً جاداً، وقد حظيت بالفعل بهذا الاهتمام على الأقل في الأوساط البحثيَّة. فقد دُرِسَت الأعراض الجانبية لوسائل منع الحمل بأفضل ما يكون في الدول المتقدمة، حيث من الممكن أحياناً مراقبة مجموعة كبيرة من النساء على فترات زمنية طويلة – على سبيل المثال من خلال الخدمة الصحية القومية البريطانية، أو منظمة كايسر – بيرمانينتي (Kaiser - Permanente) للخدمات الصحية في كاليفورنيا. ونتيجة لتحليل ونشر هذه البيانات، فإن خيار المخاطرة النسبيَّة لا المطلقة تسبِّب في حدوث بعض الفوضى وسوء الفهم.

وقامت دراسة لـ هارلاب وآخرين (Harlap et al) بعمل ممتاز في مراجعة الأدبيات ووضع الاستنتاجات في منظورها الصحيح.[٣١] وعلى سبيل المثال، يزيد استعمال موانع الحمل الفميَّة الوفيات بمرض الأوعية الدموية القلبية بين النساء الأكثر تقدماً في السن والمدخِّنات، ولكنه (أي استعمال موانع الحمل الفميَّة) أيضاً ينقذ حياة الكثيرين كما يوضح جدول ٢ في الولايات المتحدة. ولا يعكس عدد الوفيات المرتبط بمختلف أنواع نظم منع

جدول ٢. الوفيات السنوية المقدَّرة وفق السن ونظام منع الحمل في الولايات المتحدة

نظام منع الحمل	سن ٢٠-٢٤	سن ٣٠ ٣٤	سن ٤٠-٤٤
بدون أية طريقة	٥ر٤	٦ر٣	٢٠ر٦
بدون أية طريقة واجهاض	٢ر٠	١ر٩	٥ر٣
غشاء/ غطاء	١ر١	٠ر٩	٣ر١
وسيلة ما بين الرحم	٠ر٢	٠ر١	٠ر٦
منع حمل فمي	١ر٣	١ر٨	١ر٩
هرمونية طويلة المدى	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٦
تعقيم أنبوبي	١ر٢	١ر١	١ر٣

Source: S. Harlap, K. Kost, and J. Darroch Forrest, *Preventing Pregnancy, Protecting Health: A New Look at Birth Control Choices in the United States* (New York: Alan Guttmacher Institute, 1991) pp. 98–99.

الحمل آثارها الجانبية فحسب بل أيضاً خطر الموت أثناء الحمل غير المخطط. ولهذا السبب فإنه تُنسب بعض الوفيات إلى طرق ليس لها آثار جانبية خطيرة معروفة – على سبيل المثال الغشاء الواقي من الحمل.

كذلك يلقي البحث المكثَّف الذي يجري الآن، الضوء على المرض الذي يتسبَّب ويُمنع بفعل طرق منع الحمل. فمن حيث الأعراض الجانبية التي تكون خطيرة بدرجة تكفي لإدخال المرأة المعنيَّة المستشفى، فإن استعمال موانع الحمل الفميَّة يتوقَّع أن يكون مرتبطاً بإدخال ١٣٣ حالة إضافية إلى المستشفى في الولايات المتحدة كل عام في كل ١٠٠ ألف مستخدِمة لهذه الطريقة في سن ١٥ حتى سن ٤٤.[٣٢] ومعظم حالات الإدخال إلى المستشفى هذه (٩٣ حالة) ستكون مرتبطة بمرض المثانة الصفراء، وسبعة بالسرطان التوسعي وأربعة بمرض الأوعية القلبية. ومن ناحية أخرى، يُقدَّر أن أكثر من ١٥٠٠ حالة ادخال للمستشفى سيكون بالإمكان تفاديها كلّ عام في نفس العدد من الناس (أي ١٠٠ ألف) عند استعمال موانع الحمل الفميَّة. ومعظم حالات الادخال إلى المستشفى هذه ستكون لعمليات قيصرية (١٠٧٥)، واجهاض ذاتي (٢٦٥) وحَبَل خارجي (١٣٩) التي كان من الممكن أن تحدث أثناء الحمل الذي تمَّ تفاديه باستعمال موانع الحمل الفمي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نفس هذا العدد من النساء. سيمنع استعمال منع الحمل الفمي إدخال حالات للمستشفى بسبب الأكياس المبيضية (٨٧ حالة في العام) ومرض الثدي الحميد (٢٣)، وسرطان المبيض وبطانة الرحم (٥) من بين حالات أخرى.

ولسوء الحظ هناك معلومات أقل بكثير من الدول النامية، رغم أن الباحثين لم يجدوا دليلاً على آثار جانبية خطيرة أخرى أو نسبة وفيات أعلى نتيجة لاستعمال موانع الحمل. وأجريت دراسات على الوفيات الانجابية موازية في بالي في أندونيسيا، والمنوفيَّة في مصر في أوائل الثمانينات على أيدي فورتني (Fortney) وزملائها.[٣٣] وكانت الاستنتاجات بصورة عامة منسجمة مع الاستنتاجات من الدول النامية. وفي كلٍّ من الموقعين، كان أمام المستخدمات لموانع الحمل الفمية في سن الـ٣٠ أو الأكبر سناً خطر الموت من أمراض الأوعية القلبية بمقدار ضعف الخطر الذي يتهدَّد اللواتي لا يستعملنها. وحتى مع ذلك فإن

المخاطرة المطلقة بالموت نتيجة لاستخدام موانع الحمل كانت أقل: أربع وفيات في المنوفية واثنتان في بالي لكل ١٠٠ ألف مستعملة لها في العام. وبالمقارنة كان الحبل والولادة أخطر ١٢٠ مرّة من استعمال موانع الحمل لمدة سنة في بالي و٤٨ مرّة أخرى أخطر في المنوفية.

وهكذا، عندما تؤخذ أدبيات مخاطر وفوائد موانع الحمل ككل، فإن ما يظهر هو النتيجة القائلة إن الحمل، على المستوى السكاني، هو أكثر خطورة دائماً من استعمال موانع الحمل.

الأمراض المنقولة جنسياً

على النقيض من وفيات الولادة، فإن الأمراض المنقولة جنسياً (STDs) مشكلة صحية عامة خطيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإنه في عام ١٩٩٠ وحده، كان هناك ٢٥٠ مليون حالة جديدة من حالات الأمراض المنقولة جنسياً بين الرجال والنساء، فيهم ١٢٠ مليون مصابون بالتريكوموناس (Trichomoniasis)، و٢٥ مليون بالسيلان (gonorrhea)، و٢٠ مليون بهيربس الأعضاء التناسلية (genital herpes)، و٣ر٥ مليون بالسفلس (Syphilis)، و٢ر٥ مليون بالتهاب الكبد من نوع B (hepatitis B)، ٢ مليون بالقرحة التناسلية (chancroid)، ومليون بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، وهو الفيروس الذي يسبّب نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز (AIDS).[٣٤] ورغم أن هناك نقصاً خطيراً في أنظمة الإبلاغ عن مثل هذه الحالات[٣٥]، إلاّ أنه يبدو فعلاً أن حدوث الكثير من الأمراض المنقولة جنسياً وانتشارها آخذ في الازدياد. وزيادة على ذلك، يبدو أن هناك أثراً تداؤبياً بين الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من الأمراض المنقولة جنسياً، وخاصة تلك التي تسبب إصابة الأعضاء التناسلية (وهكذا توفّر مداخل لدخول مرض نقص المناعة البشرية).

والعواقب الصحية لمئات الملايين من الحالات الجديدة من الأمراض المنقولة جنسياً كل عام هي عواقب مذهلة. فهي تشمل الآلام المزمنة في البطن عند النساء، ومشقّة واحتمال تآكل الأعضاء التناسلية عند الرجال والنساء، وفقر الدم وإصابات العين التي تؤدي إلى العمى عند الأطفال الرضّع المصابين بالمرض عند الولادة. ومع أن معظم هذه الحالات يمكن

السيطرة عليها بالعلاج، إلاّ أن الكثير منها ليس كذلك. وحظي مرض الإيدز بمعظم العناية، ولكنَّ الأمراض المنقولة جنسياً يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات مميتة كذلك. وتضم هذه التعقيدات ولادة الجنين ميِّتاً والحمل الخارجي وسرطان عنق الرحم.[٣٦]

كما يمكن للأمراض المنقولة جنسياً أن تؤثِّر أيضاً على الخصوبة. وأكثر الآثار المؤكدة هي عدم الخصوبة المرتبطة بجَرْح قنوات فالوب (fallopian tube)، ويحدث هذا في معظم الأحيان عند وجود المرض الحوضي الإلتهابي (PID) والذي ينشأ غالباً من عدوى السيلان والكلاميديا (Chlamydia). وأفضل إجراء لأثر الأمراض المنقولة جنسياً على الخصوبة لا يضم عدم الخصوبة بل أيضاً ضعف الخصوبة المرتبطة بـ «الهدر الحَمْلي» (على سبيل المثال إسقاط الجنين بسبب السفلس) وكذلك وفيات الأطفال المرتبطة بهذه الأمراض (مثل الوفيات التي يسبِّبها الهربيس أو الإيدز). والمشكلة التراكمية لعدم الانجاب مشكلة حادة بصفة خاصة في أجزاء من جنوب الصحراء الافريقية؛ ففي الغابون، هناك ٣٢ بالمائة من الأزواج ليس لديهم أطفال بصورة خارجة عن إرادتهم؛ وفي الكونغو وزائير تصل هذه النسبة إلى ٢١ بالمائة.[٣٧] وبالمقارنة فإن أقل من خمسة بالمائة من الأزواج في الولايات المتحدة يعانون من هذه المشكلة.

الانعكاسات على البرامج والسياسات

انصبَّ التأكيد الأعظم في برامج الصحة الإنجابية كما جرى تطويرها على مدى العقود القليلة الماضية على تشجيع التخطيط الأسري وتوفير العناية بعد الولادة. وهذا التأكيد يعود في جزء منه إلى تأثير أهداف السياسات التي لا تتعلق مباشرة بصحة المرأة في حد ذاتها – ومن أهم هذه الأهداف، تخفيض النمو السكاني وبقاء الأطفال على قيد الحياة. وجرى في السنوات الأخيرة جهد جاد لتوضيح أن برامج التخطيط الأسري ورعاية الأطفال بعد الولادة هي أيضاً هامة لصحة المرأة، ولاستخدام العناية بصحة المرأة كسبب منطقي آخر لدعم تلك البرامج. وفي الحقيقة، فإن البيانات الوبائية تظهر فعلاً أن التخطيط الأسري يمكن أن يكون هاماً للغاية بالنسبة لصحة المرأة.

ولكنَّ مبادئ الحقوق التي تعرَّضنا لها فيما سبق تقتضي تأكيداً مختلفاً إلى حَدٍّ ما في

السياسات والبرامج الخاصة بالصحة الإنجابية. ولربما كانت أفضل طريقة للتعبير عن الفرق بين الطريقة الأكثر تقليدية والطريقة التي يعبَّر عنها في هذا الفصل هي هذه: إننا لا نبدأ بالسؤال عمّا إذا كان نوع معين من البرامج يحسِّن من صحة المرأة أم لا، بل بالسؤال عن ما هي طبيعة مشاكل المرأة الصحية، وبعد ذلك نسأل أي البرامج هي الأفضل للتصدي **لهذه** المشاكل.

وهذا يعني البدء من منظور للصحة، وبخاصة ما يتعلق بالجنس والانجاب – كما تمارسها النساء. ومن نقطة البداية هذه، لا يكفي أن نوضح أن تدخلاً ما من قبل نظام الرعاية الصحية، من خلال الدراسات الوبائية، مرتبط بالتحسينات على صحة النساء. ومن وجهة نظر المرأة، فإن أي تدخلٍ معيَّن يحسِّن من صحتها قد لا يكون له معنى أو أهمية إذا كان هذا الإجراء أو التدخل يتجاهل ما تراه هي أنه يمثِّل مشاكلها الصحيَّة الحقيقية. وفي الحقيقة، قد يكون الإجراء أو التدخل أسوأ من مجرد كونه لا معنى أو أهمية له، لأن نظام الرعاية الصحية الذي يتوجَّه بصورة كبيرة جداً إلى أهداف (سواء جرى التعبير عنها في مصطلحات صحيَّة أو مصطلحات أخرى مثل المصطلحات السكانية) لا تتفق مع أوليات المرأة في حياتها، يمكن أن يعمل فعلاً ضد الاستراتيجيات التي طوَّرتها هي لضمان بقائها وبقاء أسرتها على قيد الحياة، بل ومن الممكن أن تقضي على جهودها في التحكم في وجودها الجنسي والإنجابي.

وقد يكون هذا التنافر بين إدراك المرأة لصحتها ورفاهيتها وإدراك النظام لما يعتبره «خيراً» لها أو مجتمعها الأوسع حتى هو المسؤول جزئياً عن الفجوة المزعجة بين معرفة النساء بالتخطيط الأسري مقرونة برغبتهن في تنظيم خصوبتهن من ناحية وانتشار استعمال موانع الحمل من جهة أخرى.[٣٩]

وتوفِّر باكستان مثلاً حسناً على ذلك. إذ على الرغم من أن لديها برنامجاً من بين أوائل البرامج الرسمية للتخطيط الأسري في العالم (أُنشئت رابطة الباكستان للتخطيط الأسري عام ١٩٥٣)، إلاّ أن انتشار استعمال موانع الحمل ظل منخفضاً (١٢ بالمائة) وظلت نسبة المواليد عالية جداً. وإجمالي معدل المواليد (أي إجمالي عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم

المرأة في المتوسط عند مستويات المواليد الحالية) هو ٨ر٦.[٤٠] وتشير المحاولات الرامية لتحليل مكمن الخطأ في البرنامج الباكستاني، أول ما تشير، إلى استرايجيات جانب الإمداد وبرامج «الإغراق في موانع الحمل» في الستينات وأوائل السبعينات. ومن الواضح أن هذه البرامج عانت من سوء الإدارة وغيرها من المشاكل الفنية وفشلت في الاعتراف بأن نسبة المواليد العالية كانت مرغوبة اجتماعياً وكان يُنظر إليها على أنها منطقية اقتصادياً للكثير من الأسر.[٤١] وفي السنوات التي أعقبت ذلك، غيَّر البرنامج من استراتيجياته للتأكيد على خَلْق الطلب والتسويق الاجتماعي لبعض أنواع موانع الحمل. ومع ذلك فإن انتشار موانع الحمل لم يكد بالكاد يتزحزح عما هو عليه.

وتلمِّح الدراسات المسحيَّة الحديثة للنساء اللواتي أوضحن أن «طلباتهن لم تلبَّ» بنسبة ٥٨ بالمائة ومعرفة بموانع الحمل بنسبة ٥٠ بالمائة لأسباب المشكلة الحقيقية. فالنساء في باكستان وقعْن في مأزق مزدوج. فالقوانين والعادات والسياسات تُقيِّد بصورة صارمة قدرتهن على الحصول على التعليم والمهارات أو فرص العمل التي قد تغيِّر من أنماط اعتمادهن الاقتصادي الذي يتعارض مع قدرتهن على القيام بالخيارات المستقلة ذاتياً حول حياتهن، والذي (أي اعتماد النساء الاقتصادي) يستمر في جعل عدد المواليد العالي أكثر الطرق ضماناً للأمن الاجتماعي والاقتصادي. ومما يزيد الأمر سوءاً، فشل برنامج التخطيط الأسري الباكستاني في التصدي لهذه المشاكل الملحَّة، تاركاً النساء لا حول ولا قوة لهن كما كان الأمر في السابق.

فالبرنامج الذي تسيِّره، أولاً وقبل كل شيء، الأهداف الديموغرافية لا يقوم بأية محاولة فعلاً لتحديد حاجات ورغبات النساء اللواتي يمثلن زبائنه.[٤٢] وزيادة على ذلك، يتشكَّل البرنامج على ضوء المواقف الاجتماعية التي تنكر على المرأة الوكالة عن نفسها بصورة كاملة (على سبيل المثال، عن طريق فرض شرط موافقة الأسرة والزوج على خدمات موانع الحمل، وبخاصة الإجهاض). وبالنتيجة، لا تكاد الخدمات تكون قد بدأت التصدي لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية بنفس الأولوية التي تريدها النساء. ولا يثير سوى القليل من العجب القول إنه حتى النساء اللواتي يرغبن في إيجاد الطرق للتحكم في خصوبتهن لم يقمن بالإفادة من

خدمات التخطيط الأسري الحكومية، بعد أن وقعن بين براثن البنى الاجتماعية التي تنكر عليهن الحقوق الأساسية من جهة والخدمات الصحية التي لا تظهر سوى القليل من الاهتمام بحاجاتهن الاجتماعية أو الجسمانية أو الفزيولوجية من جهة أخرى.

وهكذا، فإن إعادة تكوين المفاهيم حول أي القضايا هي اللازمة للصحة الانجابية هي شرط مسبق لتطوير البرامج والسياسات التي تمكّن النساء من تحقيق قدر أكبر من السيطرة على حياتهن. ولكنّ القول ببساطة أنه يتوجّب على النظام صياغة القضايا الصحيّة كما تراها النساء وكما يجرّبْنها لا يعدو كونه الخطوة الأولى. فالمعطيات الوبائية تجعل من الواضح بصورة وفيرة أن الخيارات في مجال الصحّة الإنجابية ليست واضحة كالشمس؛ فهي تتطلب جميعاً وبلا استثناء الموازنة بين المخاطر والفوائد.

وأحد الأسئلة الهامة بالنسبة لبرامج الخدمات، إذن، هو وجهة نظر مَن حول المخاطر ينبغي أن تحكم الخيارات التي سيجري تبنيها حول حياة المرأة كفرد بالنسبة للحمل وولادة الأطفال؟ وينبغي أن يكون الجواب على هذا السؤال واضحاً: ينبغي أن يتوافر للمرأة أفضل معلومات ممكنة حول مخاطر وفوائد الخيارات المتاحة؛ وينبغي أن يسمح لها بتقدير تلك المعلومات في إطار حياتها الخاصة بها؛ وينبغي أن يسمح لها باتخاذ القرارات حول شؤونها الجنسيّة وحول الحمل و/ أو ولادة الأطفال بناء على حساباتها هي للعوامل اللازمة لذلك.

ولا بدّ من احترام حق المرأة الأساسي في اتخاذ هذه القرارت من قبل البرامج الصحيّة، لا لأن هذا الحق موجود في القانون فحسب[٤٣]، بل أيضاً لأنه يتعلق بالصحة في الأساس كذلك. فقدرة المرأة على السيطرة على حياتها الانجابيّة والجنسية الخاصة بها هي نفسها لها انعكاسات على صحتها ورفاهيتها ككل.[٤٤] وببساطة، فإن هذا الخيار له «قيمة صحيّة» في حق ذاته. وبالنتيجة، فحتى في المجتمعات التي تكون حياة النساء فيها مقيّدة بسلسلة عريضة من القوانين والعادات، فإن الثقة بخيارات المرأة واحترامها يمكن أن يكون لها ولا بدّ أن يكون لها مكانة صريحة وواعية وإيجابية في برامج الصحة الإنجابية.

وتدعّم معطيات متزايدة وجهة النظر القائلة إن البرامج التي تفشل في احترام قدرات المرأة على تقييم السلسلة الكاملة للظروف التي تؤثر على حياتها لن تكون ناجحة على المدى

الطويل. وليست المشكلة في برامج التخطيط الأسري هي نقص الطلب – فالنساء يرغبن في أن يكنَّ قادرات على التحكم في خصوبتهن.[٤٥] فالعدد المذهل من الوفيات من عمليات الإجهاض السريَّة من المؤكَّد أنها شاهد على هذه الحقيقة. والمشكلة في برامج تخطيط الأسرة هي في ضعف نوعية هذه البرامج. وتظهر التجربة أنه حيثما تكون برامج التخطيط الأسري محكومة خاضعة لسيطرة الأهداف الديموغرافية، وحيثما تقدَّم الخدمات بطريقة تستبعد أو لا تحترم رأي المرأة فيما يتعلق بصحتها ورفاهيتها هي، فإن المرأة سترفض في خاتمة المطاف «الانصياع» إلى التوصيات التي يقدمها الأوصياء حول «ما هو خيرٌ وما هو شر لها».

وعلى العكس من ذلك، توضِّح العديد من الدراسات أن برامج التخطيط الأسري التي توجِّه للوقائع والضغوط على حياة النساء – التي تجعل الحصول الفعلي للمعلومات المفيدة وتوفِّر هذه المعلومات وتقدِّم مختلف الطرق للإفادة منها، وتعامل النساء وخياراتهن بالاحترام اللازم – ستكون أكثر نجاعة.[٤٦] وتوضح الدراسات أنه كلما كانت الطرق المختلفة المتاحة أوسع قاعدة، كلما زاد عدد الأزواج الذين سيستفيدون من هذه الطرق. فقد وجد لابهام (Lapham) ومولدن (Mauldin)، على ضوء بيانات من ٣٦ دولة، أن انتشار موانع الحمل يزداد بحوالي ١٢ بالمائة بالنسبة لكل طريقة إضافية تعرض للاستعمال؛ وبصورة عامة، فإن الدول التي تقدِّم خمس أو ست طرق يتاح الوصول لها في الحال ينتشر استعمال موانع الحمل فيها بأكثر من ضعف الدول التي لا تقدم سوى طريقة أو طريقتين.[٤٧]

ومن نواحي أُخرى كذلك، لم تكن العلاقة بين برامج التخطيط الأسري والأمراض المنقولة جنسياً علاقة مريحة تماماً. وعلى سبيل المثال، يشكِّل الاعتماد الحالي على أساليب منع الأمراض المنقولة جنسياً والتي هي أيضاً أساليب لمنع الحمل في الوقت ذاته قصوراً خطيراً في الخيارات المتاحة للنساء، وخاصة لأن أكثر الأساليب الخاصة بمنع الأمراض الجنسية شيوعاً وفعالية – الكوندوم (Condom) – يقع تحت سيطرة الرجال. وهناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث لايجاد طرقٍ يمكن للنساء من خلالها أن يحملن دون أن يتعرضن للإصابة. وطالب شتين (Stein) وآخرون بتطوير مبيدات للجراثيم تسمح بالحمل ولكنها تمنع الإصابة.[٤٨] وفي الوقت الحاضر يتعرّض عدد كبير من النساء للأمراض المنقولة جنسياً وهن

يحاولن أن يحملن؛ ويرى البعض أن الموارد المخصصة لتطوير التكنولوجيات التي تحسِّن هذه القضية لم تكن تسير على قدم المساواة مع حجم المشكلة.[٤٩]

وبالمثل، يمكن للتخطيط الأسري أن يقلل من وفيات الولادة، ولكنه (أي التخطيط الأسري) لا يستطيع مساعدة المرأة على القيام بالحمل الآمن. ولا يمكن أن يقوم بذلك إلاّ في حالة الوصول إلى العناية التوليدية الطارئة. ومع ذلك، فإن مثل هذه العناية نادراً ما تحظى بالأولوية التي من المؤكد أنها تستحقها. وفي أغلب الأحيان، تكرِّس برامج «الأمومة الآمنة» مواردها لبرامج الغربلة المصمَّمة للتعرف على النساء المعرَّضات للخطر الشديد. ولا يمكن تبرير هذه البرامج لا على أسس صحية ولا على أساس التكلفة. وغالباً ما يقول مخططو البرامج أن الرعاية التوليدية الطارئة هي باهظة التكلفة. وعلى أية حال، أصبح في العديد من الدول النامية (مثل الهند وبنغلادش) بالفعل هيكلية صحيَّة تتألف من المستشفيات والمراكز الصحية والأطباء والممرضين والممرضات وأعضاء الهيئات شبه الطبية المساعدة. حقيقة تقوم الحكومة والناس بدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية، ولكن أنظمتها لا تعمل بصورة حسنة. وماذا سيكون أقل جدوى اقتصادية من دفع تكاليف شيء لا تتلقَّاه؟

وفي الدول الأخرى، فإن البنية الأساسية أضعف من ذلك بكثير. وحتى في هذه الحالة، فإن توفير الرعاية التوليدية الطارئة قد تكون ذات جدوى اقتصادية إذا ما قيست من حيث فعاليتها بالنسبة لتكاليفها. وعلى سبيل المثال، فإن تدريب القابلات التقليديات (TBAs) قد يكون زهيد التكلفة بالنسبة للقابلة المتدرِّبة الواحدة، ولكن تدريب القابلات التقليديات لا يستطيع منع أو معالجة معظم التعقيدات التوليدية. ولذلك، فإنه مقابل تلافي الوفاة الولادية الواحدة، فإن تدريب القابلات التقليديات أكثر تكلفة بكثير من تحسين مستوى المراكز الصحية لتوفير الرعاية التوليدية الطارئة الأساسية ومن تحسين المستشفيات في الأقاليم وذلك من أجل توفير الرعاية الطارئة الشاملة. فقد وجدت دراسة حاولت استكشاف الجدوى الاقتصادية لهذا الأمر أن تدريب القابلات التقليديات وتوفير العناية بعد الولادة كانت تكّلف، لتلافي الحالة الواحدة من وفيات الولادة، أكثر من ثلاثة أضعاف تكلفة توفير التخطيط الأسري أو تكلفة تحسين المراكز الصحية والمستشفيات الإقليمية.[٥٠]

والمبدأ الذي يُطالب به في هذ المقال – وهو أن برامج التخطيط الأسري ينبغي أن تصمَّم لمساعدة النساء على التحكم في حياتهن الإنجابية – لا ينبغي أن يُفهم على أنه يستثني الرجال من برامج الصحة الإنجابية. ومن الواضح أن البرامج التي تعالج مقاومة الذكور لموانع الحمل والتخطيط الأسري ستساعد النساء على تنفيذ الخيارات التي يقررن اللجوء لها. وعلى الرغم من أنه من الأمور الهامة أيضاً الاعتراف بدور الرجال بالنسبة للجنس وموانع الحمل والتخطيط الأسري ومسؤولياتهم نحو هذا الدور، إلاّ أنه ينبغي الحرص على ضمان أن إشراك الرجال في ذلك لا يحدُّ من الاستقلالية الذاتية للنساء، كما ورد في التقارير أن الأمر كذلك على سبيل المثال، في البرامج التي تستهدف الرجال في باكستان.[٥١] ومما لا شك فيه، أن هذا يعني أنه لا يوجد هناك طريقة «صحيحة» واحدة فقط لاشراك الرجال في برامج الصحة الإنجابية؛ ومن المؤكد أن الكثير من القرارات، من مثل فيما إذا كان من اللازم دمج البرامج للرجال والنساء أو فصلها عن بعضها بعضاً، سيتوقف على الاعتبارات المحلية الثقافية منها والعملية.

وزيادة على ذلك، ففي كل بيئة من البيئات، هناك أيضاً حاجات صحيَّة جسمانية وسيكولوجية لها علاقة بالإنجاب، مثل التحكم في المواليد وتجنُّب الأمراض الجنسية. وحيثما قامت البرامج عالية النوعية ذات الحواجز القليلة للحصول عليها بمخاطبة الحاجات الصحية الإنجابية للرجال، كانت النتائج إيجابية. وعلى سبيل المثال، قامت رابطة التخطيط الأسري في هندوراس بإيجاد خدمات كلينيكية شعبية خاصة بالرجال. وفي مدينة نيويورك تقوم جامعة كولومبيا بتشغيل عيادة للشباب من الرجال، تعتني بالحاجات الخاصة للبالغين الذكور؛ ويتعامل البرنامج مع الرجال في المراحل الأولى من نشاطهم الجنسي وظل يكافح لتلبية حاجات الطلب المتَّسع. وفي بعض الأوضاع، تجتذب البرامج التي تتعامل مع النساء والرجال كأزواج قطاعات أخرى من الناس الذين تقوم على خدمتهم.[٥٢]

استخدام البيانات ومحدوديتها

يمكن أن يساعد تمييز المخاطر على المستويات السكانية والكلينيكية والفردية على توضيح أي وجهات النظر التي تطرحها البيانات هي الأكثر ما تكون ملاءمة للتصدي للمشاكل التي يواجهها مختلف صانعو القرارات. وقد أوضح هذا البحث، على سبيل المثال أن استخدام

المخاطرة النسبية غير ملائم في العادة لتصميم برامج الصحة الإنجابية لأنها لا تساعد على التعرف على الأولوليات من منظور السكان (الصحة العامة)، أو منظور المرأة على حدة وحتى في الأوضاع الكلينيكية، فإن التأكيد على المخاطرة النسبية قد يكون مُشْكِلاً لأنه يعكس وجهة نظر المختص الكلينيكي وليس وجهة نظر المرأة. وفي نهاية الأمر، فإن أية وجهة نظر ينبغي أن تحكم اتخاذ القرار هي مسألة علمية خاصة بالصحة أقل مما هي مسألة أخلاقية ومتعلقة بالسياسات في مسائل الحقوق.

ومبادئ الحقوق الإنجابية التي بدأنا في توضيحها يمكن لها أن تساعد على الإجابة على هذه الأسئلة. ويمكن لإبقاء الحقوق في مقدمة المناقشة حول الصحة أن يأتي بمنظور لازم لاستعمال البيانات الوبائية على المستوى السياسي الأوسع كذلك. وتساعد قضيتان محددتان تتعلقان ببيانات المخاطرة قمنا بمناقشتهما في هذا البحث على توضيح هذه النقطة. الأولى تتعلّق بالاستعمالات السياسية لبيانات مخاطر منع الحمل. والثانية تتعلق بمفاهيم الجماعات المعرَّضة للمخاطرة في تاريخ المحاولات للسيطرة على انتشار الأمراض الجنسيَّة.

والبيانات التي توضح أن منع الحمل دائماً تقريباً تمثِّل مخاطر وفاة أدنى مما يمكن لولادة الأطفال أن تفعله تبرِّر – أو حتى تستوجب – جعل موانع الحمل متاحة ويمكن الحصول عليها لجميع النساء. ولكنَّ البيانات نفسها استخدمت لتبرير البرامج السكانية التي لا تُعطَى النساء بموجبها سوى القليل من خيار منع الحمل أو لا تعطى أي خيار على الإطلاق. وهذه هي الحال، على سبيل المثال، في فيتنام (حيث تقدم برامج التخطيط الأسري وسائل لداخل الرحم (IUDs)، بصورة محدودة تقريباً) وفي أجزاء من الهند (حيث لا زال التخطيط الأسري يركز على التعقيم)[٥٣]. وكما يبحث ديكسون – مولر (Dixon - Muller) وجيرمين (Germain) في مقالة ينتقدان فيها الاعتماد على مفهوم ضيِّق جداً للمخاطرة النسبية، فإن مثل هذه السياسات لا تتجاهل المستويات المختلفة للمخاطرة بين مختلف الجماعات النسائية فحسب، ولكنها تفشل في الاعتراف بسلسلة واسعة من الاهتمامات الصحية الأخرى وغير الصحيَّة وبالطريقة التي يمكن لأي إمرأة أن تقيّم هذه الاهتمامات في إطار حياتها الخاصة.[٥٤]

وهذه البرامج، في أسوأ حالاتها، يمكن أن تصل إلى حَدِّ القسر عندما تنكر على المرأة الحصول على المعلومات أو الخيارات فيما يتعلق بموانع الحمل، بينما، في الوقت ذاته، تزرع

الخوف في قلبها عندما تبالغ في مخاطر ولادة الأطفال. وفي الحقيقة، فإن برامج توصيل الخدمات التي تركّز على تحقيق انصياع المريضات لتوصيات الجهات المزوِّدة للخدمات وتتجاهل القضايا التي قد تكون هامة بصورة حاسمة في حياة المرأة كفرد تنزع إلى تغذية المواقف التنازلية – أي النظر للنساء وكأنهن عاجزات عن القيام بالإختيار «الصحيح» حول صحتهن.[٥٥] وحيثما تتضمَّن السياسات السكانية أهدافاً تقوم على «الذين يتقبَّلون الموانع» التي ينبغي على القائمين على توفير الرعاية الصحية تحقيقها وإلاّ أصبحوا عرضة للجزاءات، فإن الوضع يصبح معداً لإساءة الاستعمال.[٥٦]

وأدى استعمال البيانات الصحية لتبرير برامج التخطيط الأسري ذات النوعية السيئة، وحتى القسريَّة إلى فتح النيران من قبل الكثيرين من نشطاء الصحة والحقوق. ومع ذلك فإن هذه البيانات ذاتها استخدمت من قبل أعداء مثل هذه السياسات للمبالغة في مخاطر موانع الحمل، وللدعوة، على ذلك الأساس، لسياسات ستقوم بمنع بعض أنواع موانع الحمل كلية أو تجعل الحصول عليها معقداً بصورة غير ضرورية، وعلى سبيل المثال، تقوم بعض جماعات نشطاء صحة المرأة في الولايات المتحدة وفي دول أخرى بالعمل على حظر نوربلانت (Norplant) كلية، بدلاً من العمل على تحسين الخدمات لارشاد الزبائن وإزالة هذه الوسيلة بناء على طلب ذلك.[٥٧]

ومسألة أي مستوى من مستويات السلامة ينبغي البرهنة عليه وأي نوعية من الخدمات ينبغي أن يكون متاحاً قبل توزيع أي نوع من موانع الحمل ينبغي توزيعه مسألة شائكه وصعبة. ولكن الفشل في الاعتراف بوجود اختلافات واسعة في حاجات وإدراك سلامة/ مخاطر النساء فرادى – وحقهن في الحصول على المعلومات والوسائل اللازمة لعمل الخيارات القائمة على المعرفة حول التحكم في انجابيتهن الخاصة بهن – يمكن أن يكون متجاهلاً لحقائق حياة النساء عندما يأتي الأمر من نشطاء الصحة بقدر ما يأتي من أصحاب الدعوة للتحكُّم في عدد السكان. والأمر المشترك بين هذه المحاولات المختلفة للتأثير على سياسات منع الحمل هو الاعتقاد الضمني أن كلَّ نصير لسياسة من السياسات يعرف ما هو الأفضل للنساء. ومثل هذا الاعتقاد ينبغي الاعتراف بأنه موجود وبالتالي رفضه؛ ولا ينبغي أن يسمح له أن يختفي وراء ما يفترض أنه حياد أو موضوعية البيانات.

وهناك طرق أخرى، ربما كانت حتى أكثر مكراً (أي نامية على نحو تدريجي إلى حدٍّ

يمكنها من الرسوخ قبل أن تكتشف)، من الطرق التي بموجبها جرى استغلال بيانات المخاطرة لتشجيع برامج اجتماعية وسياسية. ولاستعمال الأدلة التي تبدو موضوعية وعلمية لتبرير الإجراءات، التي تتخفّى وراء تحسين الصحة، المصمَّمة لتنظيم سلوك النساء فرادى اللواتي حياتهن تتحدى – سواء بالاختيار أو بالضرورة – المعايير التقليدية للزوجيَّة والأمومة تقليد طويل في القانون والسياسات.[٥٨] ولا يبدو هذا أكثر وضوحاً مما هو في مجال تنظيم الأمراض الجنسيَّة، حيث عانت صحة النساء الإنجابية من مجموعة من الإهمال واللوم، والتي غالباً ما تصبح ممأسسة من خلال البرامج القائمة على التمثيل غير الدقيق للمخاطرة.[٥٩]

وتاريخ جهود السيطرة على الأمراض الجنسيَّة حافل بالمغامرات السيئة،[٦٠] ومع ذلك لا تبدو الكثير من السياسات الحالية قد استفادت من الدروس الماضية الهامة. ووباء إلقاء اللوم المرتبط بوباء الإيدز المتفشي يوفِّر مثالاً حديثاً.[٦١] فقد غذَّت الدراسات الوبائية في أوائل الثمانينات الفكرة الشائعة القائلة بالجماعات شديدة التعرض للمخاطر والتي أصبحت الترامبولين (أوالمنصّة البهلوانية) للتمييز ضد جماعات الأقليات غير المحبوبة مثل الهايتيين والرجال المخنَّثين في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الأدلة من الدول الأخرى على مخاطر فيروس المناعة البشرية (HIV) على النساء، إلاّ أنه لم تجر دراسة هذه المخاطر بصورة مناسبة في الولايات المتحدة – وذلك، إلى حَدٍّ كبير نتيجة للمفهوم السائد أن الإيدز هو متلازمة خنثوية رجاليَّة.[٦٢] وقامت الآن الوكالات الرسمية مثل مراكز السيطرة على الأمراض والبرنامج العالمي عن الإيدز التابع لمنظمة الصحة العالمية، التي ساعدت على تشكيل الاستجابة العالمية للإيدز، بإعادة تعريف علم الأعراض الكلينيكي للإيدز كي يشمل الإصابات الانتهازية التي تعاني منها النساء بصورة فريدة بحيث يمكن الآن تحديد عددها. كما انتقلت أيضاً بعيداً عن العنوان القائل بـ ***المجموعات المعرضّة للمخاطر الشديدة*** إلى التركيز على ***السلوك القائم على المخاطر الشديدة***. ومن نواحي كثيرة، على أية حال، فإن ردود الفعل على هذه البيانات جاءت قليلة جداً ومتأخرة كثيراً. وذلك، في الحقيقة، لأن المومسات، في أجزاء كثيرة من العالم، يستثنين من برامج منع الإيدز بحجة أنهن حاملات للعدوى.[٦٣] وتوضح الكثير من الدراسات أن نسبة كبيرة من المومسات هن حاملات لفيروس نقص المناعة، ولكنَّ القليل من هذه الدراسات توضِّح أن معظم النساء حاملات هذا الفيروس لسن مومسات.[٦٤]

وهنا فإن نسبة (من نَسَبَ) المنع المستهدف معقد بصورة مضاعفة. وليس مستغرباً، أن النساء كنَّ مستهدفات لأنه ينظر لهن على أساس أنهن مسؤولات بصورة فريدة عن الوظيفة الإنجابية، وبخاصة وأن نقل فيروس نقص المناعة قبل الولادة هي مشكلة متنامية. ولكنَّ النساء بالإضافة إلى ذلك مستهدفات لأنه ينظر لهن على أنهن الناقل الرئيسي لنقل الإيدز بين البالغين من السكان، وفي معظم الأحوال من خلال البغاء. وهكذا فإن النساء المصابات بفيروس نقص المناعة يخاطرن بالوقوع في الحجز في الكثير من الدول، بما فيها الولايات المتحدة.[٦٥] ورغم أنه يلاحظ أحياناً أن النساء أكثر احتمالاً أن يصبن بالفيروس خلال تعرضهن لمرة واحدة مع الرجال أكثر مما هو عليه الحال بالعكس[٦٦]، فإن نقل الإيدز عن طريق لقاء الجنس الآخر (أي الجماع الطبيعي) أصبح أحياناً دعوة لاستهداف المومسات، ولكن ليس زبائنهن الذين ينقلون الاصابة إلى أسرهم في بيوتهم. ولا نعني بهذا القول أن البرامج الخاصة بالتصدي لبائعات الهوى هي برامج سيئة التوجيه أو لا لزوم لها؛ ولكننا على أية حال نعترض عندما تكون هذه البرامج هي محط الاهتمام الرئيسي للبرامج القومية أو أنها تُعلن بطريقة تضع اللوم على بائعات (أو بائعي) الهوى وتقلل من أهمية مصادر المخاطرة الأخرى.

الاستنتاج

حاول هذا الفصل إضاءة الطرق التي تستخدم فيها الدراسات الوبائية أو يساء استخدامها كدليل للسياسات والبرامج التي تؤثر على الصحة الانجابية للنساء. ويرى هذا الفصل أن المخاطرة النسبية لا تكون عادة القياس الملائم للمخاطرة، لأنها لا تعكس منظور الزبائن ولا الانعكاسات الصحية العامة المحتملة. وتحتاج البرامج والسياسات أن تسترشد أولاً وقبل كل شيء باحترام الكرامة الأساسية والحقوق الخاصة بالنساء كبشر. ولبُّ هذه الحقوق هو احترام قرارات المرأة، وهي التي لا تقوم على الاعتبارات الصحية فحسب بل على اعتبارات شخصية واقتصادية وعملية مختلفة كذلك. ولا يمكن أن تكون البرامج التي تزعم أنها تشجِّع الصحة الانجابية ناجحة بصورة تامة ما لم توفِّر للنساء المعلومات والوسائل اللازمة لتنفيذ حسابات المخاطرة/ الفائدة الخاصة بهن.

Notes

[1] S. Abdul A'la Maududi, *Purdah and the Status of Women in Islam* (Lahore: Islamic Publications LTD., Ninth Edition, 1987, first published in 1993 in Urdu and translated into English in 1972), p. 121. Maududi, an internationally recognized scholar of Islam, was the head of the right-wing, fundamentalist political party in Pakistan, the Jamaat-e-Islami.

[2] M. Luther, "The Estate of Marriage," (1552) in Volume 45 of Luther's Works, *The Christian in Society II* (Philadelphia, PA: Muhlenberg Press, 1962), p. 46.

[3] L. Gordon, *Woman's Body, Woman's Rights*, revised edition (New York: Penguin Books, 1990); and A. McLaren, *Reproductive Rituals* (New York: Methuen & Co., 1984).

[4] S.M. Gifford, "The Meaning of Lumps: A Case Study of the Ambiguities of Risk," in C.R. James, R. Stall, and S.M. Gifford (eds.), *Anthropology and Epidemiology: Interdisciplinary Approaches to the Study of Health and Disease* (Dordrecht, Holland: D. Reidel, 1986), p. 220.

[5] Ibid., p. 233.

[6] R.J. Cook, *Human Rights in Relation to Women's Health* (Geneva: World Health Organization (WHO), 1993).

[7] Abdullahi Ahmed An-Na'im, *Toward an Islamic Reformation: Civil Liberties, Human Rights, and International Law* (New York: Syracuse University Press, 1990); and R. Thandabantu Nhalapo, "International Protection of Human Rights and the Family: African Variations on a Common Theme," *International Journal of Law and the Family*, Vol. 3, 1989, pp. 1-20.

[8] A.R. Omran and C.C. Standley (eds.), *Family Formation Patterns and Health: An International Collaborative Study in India, Iran, Lebanon, Philippines, and Turkey* (Geneva: WHO, 1976).

[9] In the United States, this problem is receiving attention in the Women's Health Equity Act, an omnibus legislative package consisting of 32 separate pieces of legislation now pending in the U.S. Congress (e.g., Pharmaceutical Testing Fairness Act, H.R.2795); and R.L. Kirschstein, "Research on Women's Health," *American Journal of Public Health*, Vol. 81 (1991), pp. 291-293.

[10] F. Tazhib, "Vesico-Vaginal Fistula in Nigerian Children," *The Lancet* (7 December 1985), pp. 1291-93.

[11] Ibid.

[12] M. Murphey, "Social Consequences of Vesico-Vaginal Fistula in Northern Nigeria," *Journal of Biosocial Science*, Vol. 13 (1981), pp. 139-150.

[13] According to the World Health Organization (WHO), maternal mortality is "the death of a woman during pregnancy or within 42 days of the termination of pregnancy, irrespective of the duration or site of pregnancy, from any cause related to or aggravated by the pregnancy or its management, but not from accidental causes." Since induced abortion is, in effect, a form of pregnancy management, abortion deaths are included. See WHO, *International Classification of Diseases 9* (Geneva: WHO, 1977).

[14] C. AbouZahr and E. Royston, *Maternal Mortality: A Global Factbook* (Geneva: WHO, 1991).

[15] R.W. Rochat, in *Preventing the Tragedy of Maternal Deaths: A Report on the International Safe Motherhood Conference, Nairobi, February 1987*, A. Starrs (ed.), (Washington, DC: World Bank, 1987), p. 13.

[16] U.S. Department of Health and Human Services, *Vital Statistics of the United States 1988* (Hyattsville, MD: U.S. Department of Health and Human Services, 1991); and R.C. Carriere, "Why the Other Half Dies—Maternal Mortality in Bangladesh," statement at the First International Conference on Obstetrics and Gynecology, UNICEF, Dhaka, 11 December 1992.

[17] D. Nortman, *Parental Age as a Factor in Pregnancy Outcomes*, Reports on Population/Family Planning No. 16 (New York: The Population Council, 1974).

[18] L.C. Chen et al., "Maternal Mortality in Rural Bangladeah," *Studies in Family Planning*, Vol. 5, No. 11 (November 1974), pp. 334-341.

[19] J. Hobcraft, J. McDonald, and S. Rutstein, "Child Spacing Effects on Infant and Early Childhood Mortality," *Population Index*, Vol. 49, No. 4 (1983), pp. 585-618.

[20] A. Rosenfield and D. Maine, "Maternal Mortality: A Neglected Tragedy: Where is the 'M' in 'MCH'?" *The Lancet*, Vol. 2 (15 July 1985), pp. 83-85.

[21] K.A. Harrison, "Predicting Trends in Operative Delivery for Cephalopelvic Disproportion in Africa," *The Lancet*, Vol. 335 (7 April 1990), pp. 862-862.

[22] S. Harlap, K. Kost, and J. Darroch Forrest, *Preventing Pregnancy, Protecting Health: A New Look at Birth Control Choices in the United States* (New York: Alan Guttmacher Institute, 1991), p. 95.

[23] D. Maine, *Safe Motherhood: Options and Issues* (New York: Center for Population and Family Health, 1991).

[24] F.M. Coeytaux, "Induced Abortion in Sub-Saharan Africa: What We Do and Do Not Know," in *Studies in Family Planning*, Vol. 19, No. 3 (May/June 1988), pp. 186-190.

[25] M.A. Koenig et al., "Maternal Mortality in Matlab, Bangladesh: 1976-85," in *Studies in Family Planning*, Vol. 19, No. 2 (March/April 1988), pp. 69-80.

[26] Ibid., p. 77. The reason is that increased use of contraceptives "led to a shift in the pattern of childbearing away from one high-risk group (older, high parity women) but toward another subgroup with equivalent or even higher mortality risks (younger, nulliparous women)."

[27] Kasongo Project Team, "Antenatal Screening for Fetopelvic Dystocias: A Cost-Effectiveness Approach to the Choice of Simple Indicators for Use by Auxiliary Personnel," *Journal of Tropical Medicine and Hygiene*, Vol. 87, No. 4 (August 1984), pp. 173-183. See also A.M. Greenwood et al., "A Prospective Study of the Outcome of Pregnancy in a Rural Area of The Gambia," *Bulletin of the WHO*, Vol. 65, No. 5 (1987), pp. 635-643.

[28] Ibid.

[29] I. Loudon, "On Maternal and Infant Mortality 1900-1960," *Social History of Medicine* Vol. 4, No. 1 (April 1991) pp. 29-73. This fact was further demonstrated by a study of maternal mortality in the Faith Assembly of God, a religious community in the United States whose members do not make use of modern medical care, even in emergencies. This community is prosperous, and its members are well educated and well fed. Yet, in 1982 alone, there were 872 maternal deaths per 100,000 live births in this community. This is about 100 times higher than the level of maternal mortality in the U.S. population as a whole, and even higher than the current level cited for Bangladesh (see note 14).

[30] V. Beral, "Reproductive Mortality," *British Medical Journal*, Vol. 2 (1979), pp. 632-634.

[31] Harlap et al., op. cit.

[32] Ibid., p. 89.

[33] J. Fortney et al., "Reproductive Mortality in Two Developing Countries," *American Journal of Public Health*, Vol. 76 (1986), pp. 134-138.

[34] WHO, "Sexually Transmitted Infections Increasing—250 Million New Infections Annually," *WHO Features*, Vol. 152 (December 1990), pp. 1-6.

[35] G.M. Antel, "The World Picture," in *Sexually Transmitted Diseases: Proceedings of a Conference Sponsored Jointly by the Royal Society of Medicine of the RSM Foundation 1975* (New York: Academic Press, 1976), pp. 25-31.

[36] Population Reports, "Controlling Sexually Transmitted Diseases," Series L, No. 9 (June 1993).

[37] A. Meheus, "Women's Health: Importance of Reproductive Tract Infections, Pelvic Inflammatory Disease and Cervical Cancer," in *Reproductive Tract Infections*, A. Germain et al. (eds.), (New York: Plenum Press, 1992).

[38] J.R. Wilkie, "Involuntary Childlessness in the United States," *Zeitschrift Fur Bevolkerungswissenschaft*, Vol. 10, No. 1 (1984), pp. 37-52.

[39] S.W. Sinding, J. Ross, and A. Rosenfield, "Seeking Common Ground: Unmet Need and Demographic Goals," *International Family Planning Perspectives*, Vol. 20, No. 1 (March 1994), pp. 23-27. For a critique of the definition of "unmet need" and "unmet demand," see also R. Dixon-Mueller and A. Germain, "Stalking the Elusive Unmet Need," *Studies in Family Planning*, Vol. 23, No. 5, (September/October 1993), pp. 330-335.

[40] United Nations, *World Population 1992* (New York: United Nations, 1992). A recent review of the demographic data on Pakistan concludes that estimates of the total fertility rate in the 1980s range from 6.0 to 6.9 and that "there is no consensus on the fertility levels in Pakistan." Z.A. Sathar, "The Much-Awaited Fertility Decline in Pakistan: Wishful Thinking or Reality?" *International Family Planning Perspectives*, Vol. 19, No. 4 (December 1993), pp. 142-146.

[41] W.C. Robinson, M.A. Shah, and N.M. Shah, "The Family Planning Programme in Pakistan: What Went Wrong?" *International Family Planning Perspectives*, Vol. 7, No. 3 (September 1981); and Z.A. Sathar, *Population Policy and Demographic Change in Pakistan*, Seminar on 8th Five-Year Plan, Planning Commission, Government of Pakistan, December 1991.

[42] Sathar, *Population Policy and Demographic Change in Pakistan*, op. cit.

[43] Article 16, "Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women," 18 December 1979, U.N. Doc. A/RES/34/180; L.P. Freedman and S.L. Isaacs, "Human Rights and Reproductive Choice," *Studies in Family Planning*, Vol. 24, No. 1 (1993), pp. 18-30; and R.J. Cook, "International Protection of Women's Reproductive Rights," *New York University Journal of International Law and Politics*, Vol. 24 (1992), pp. 647-727.

[44] R. Dixon-Mueller, *Population Policy and Women's Rights* (Westport, CT: Praeger, 1993).

[45] Sinding, Ross, and Rosenfield, op. cit. See also Dixon-Mueller and Germain, op. cit.

[46] J. Ross, M. Rich, and J. Molzan, *Management Strategies for Family Planning Programs* (New York: Center for Population and Family Health, Columbia University School of Public Health, Columbia University School of Public Health, 1989) and the sources cited therein.

[47] R.J. Lapham and W.P. Mauldin, "Contraceptive Prevalence: The Influence of Organized Family Planning," *Studies in Family Planning*, Vol. 16, No. 3 (May-June 1985), pp. 117-137.

[48] Z. Stein, "HIV Prevention: The Need for Methods Women Can Use," *American Journal of Public Health*, Vol. 80 (1990), pp. 460-462.

[49] C.J. Elias and L. Heise, "The Development of Microbicides: A New Method of HIV Prevention for Women," Working Paper No. 6 (New York: The Population Council, 1993).

[50] Maine, op. cit., pp. 46-53.

[51] International Planned Parenthood Federation, Open File, November 1993, p. 8, citing Depthnews Women's Feature, August 1993.

[52] One example of a reproductive health program that includes both separate services for men and women *and* services designed to treat men and women as couples is the main STD/HIV clinic run by the Trinidadian government in Port-of-Spain.

[53] J. Allman et al., "Fertility and Family Planning in Vietnam," *Studies in Family Planning*, Vol. 22, No. 5 (September/October 1991), pp. 308-317.

[54] A. Germain and R. Dixon-Mueller, "Whose Life Is It Anyway? Assessing the Relative Risks of Contraception and Pregnancy," *Four Essays on Birth Control Needs and Risks* (New York: International Women's Health Coalition, 1993).

[55] J.A. Gupta, "People Like You Never Agree to Get It: Visit to an Indian Family Planning Clinic," *Reproductive Health Matters*, No. 1 (May 1993).

[56] Davidson Gwatkin, "Political Will and Family Planning: The Implications of India's Emergency Experience," *Population and Development Review*, Vol. 5, No. 29 (1979).

[57] B. Mintzes, A. Hardon, and J. Hanhart (eds.), *Norplant: Under Her Skin* (The Netherlands: Women's Health Action Foundation and WEMOS, 1993).

[58] See, for example, C. Smart, "Disruptive Bodies and Unruly Sex: The Regulation of Reproduction and Sexuality in the Nineteenth Century," in C. Smart (ed.), *Regulating Womanhood: Historical Essays on Marriage, Motherhood and Sexuality* (New York: Routledge, 1992); R. Hubbard, M.S. Henifin, and B. Fried (eds.), *Biological Woman: The Convenient Myth* (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Co., Inc., 1982); V. Sapiro (ed.), *Women, Biology, and Public Policy* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1985); and S.J. Gould, *The Mismeasure of Man* (New York: W.W. Norton, 1981).

[59] The combination of blame and neglect is not confined to STD regulation. Wendy Chavkin has pointed out that there are relatively few drug treatment programs in the United States that will accept pregnant women. Yet rather than ensure that such women can get treatment, women are often demeaned and penalized for the potential harm to which they may be exposing the fetus, and in some instances are even imprisoned to prevent further drug use. See "Drug Addiction and Pregnancy: Policy Crossroads," *American Journal of Public Health*, Vol. 80, No. 4 (April 1990), pp. 483-487.

[60] A. Brandt, *No Magic Bullet: A Social History of Venereal Disease in the United States Since 1880*, exp. ed. (New York: Oxford University Press, 1987); and J.R. Walkowitz, *Prostitution and Victorian Society: Women, Class, and the State* (New York: Cambridge University Press, 1980).

[61] Renée Sabatier et al., *Blaming Other: Prejudice, Race, and Worldwide AIDS* (Washington, DC: Panos Institute, 1988).

[62] E. Fee and N. Krieger, "Understanding AIDS: Historical Interpretations and the Limits of Biomedical Individualism," *American Journal of Public Health*, Vol. 83, No. 10 (October 1993), pp. 1477-860.

[63] N. Ferenic, P. Alexander, G. Slutkin, and P. Lamptey, "Effectiveness and Coverage of Sex-Work Interventions in Developing Countries," *AIDS Health Promotion Exchange*, Vol. 1 (1992), pp. 14-16.

[64] Elias and Heise, op. cit., pp. 6-7.

[65] R. Bayer and A. Fairchild-Carrino, "AIDS and the Limits of Control: Public Health Orders, Quarantine, and Recalcitrant Behavior," *American Journal of Public Health*, Vol. 83, No. 10, pp. 1471-1476; and *AIDS and the Law*; see also M. Bruyn, "Women and AIDS in Developing Countries," *Social Science and Medicine*, Vol. 34, No. 3 (1992), pp. 249-262.

[66] European Study Group on Heterosexual Transmission of HIV, "Comparison of Female to Male and Male to Female Transmission of HIV in 563 Stable Couples," *British Medical Journal*, Vol. 304, pp. 809-813.

الفصل الثامن

الهجرة الدولية والمواليد والتنمية

مايكل اس تيتلباوم وشارون ستانتون رسل

أصبحت الهجرة الدولية مؤخراً، التي ظلت زمناً طويلاً موضع تجاهل في مناقشات السكان والتنمية، قضية رئيسية في مناقشات السياسات المحلية والدولية. وتعني الاتجاهات المتوقعة في الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية أن هناك احتمالات كامنة كبيرة لاستمرار الزيادات في حركات السكان الدولية. وهذا يفرض تحديات أساسية:

- إلى «النظام العالمي الجديد» الآخذ في الظهور في فترة ما بعد الحرب الباردة (أو لربما كانت الهجرات جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام الجديد)؛
- إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية المتمثل في الدول ذات السيادة؛
- إلى نظام الهجرة الدولي الذي بُني بكل معاناة والذي أصبح مهدداً الآن أكثر من أي وقت مضى؛ وأخيراً
- إلى البقاء على قيد الحياة السياسية بالنسبة للحكومات والأحزاب السياسية الديمقراطية الملتزمة بالتسامح مثل فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا.

ورغم أنه لا يتحرك قط سوى أقليَّة صغيرة من سكان العالم عبر الحدود الدولية كمهاجرين، إلاّ أن الآثار الكامنة المحتملة على مختلف نواحي السكان (مثل التغيرات

الديموغرافية المحيطة بالمواليد وحجم ونمو السكان والبنية العمرية والتركيبة السكانية الداخلية) وعلى التنمية ليست هامة وذات دلالة فحسب بل شائكة كذلك.

ويمكن أن يُنظر للهجرة الدولية بأفضل ما يكون كنقطة مركزية للتقاطع بين التفاضليات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية. ومع اتساع هذه التباينات تتسع الاحتمالات الكامنة (رغم أنه ليس من الضروري تحقيق هذه الاحتمالات) أمام الهجرة الدولية.

ويستكشف هذا الفصل العلاقات بين نسبة المواليد والحركات السكانية الدولية والتنمية. ويستعرض الفصل أنماط واتجاهات الهجرة الدولية وينظر في سلسلة القوى التي تخلق الاحتمالات الكامنة المتزايدة للحِراك؛ كما يناقش الاستجابات لهذه القوى والاتجاهات؛ ويتفحص الصلات بين الهجرة الدولية ونسبة المواليد والتغيّر الديموغرافي الكامن وراء ذلك، وكذلك الصلات بين الحركات السكانية الدولية والتنمية الاقتصادية في دول الهجرة.

اتجاهات في الهجرة الدولية

الحجم والتركيبة

غالباً ما تكون إحصائيات الهجرة الدولية غير دقيقة وغير كاملة وبصورة عامة تتخلّف عدة سنوات إلى الوراء، مما يجعل التقديرات العالمية الموثوقة أمراً صعباً. ويقدِّر قسم السكان التابع للأمم المتحدة، باستعمال أحدث الأرقام العالمية، المبنيَّة على جولة تعداد عام ١٩٨٠ وبيان المهاجرين لنفس العام، أن حوالي ١٠٠ مليون مهاجر كانوا يعيشون خارج الدول مسقط رأسهم أو التي يتمتّعون بجنسيتها منذ حوالي عام ١٩٨٥.[١] ويضمُّ هذا الرقم أولئك الذين سُجِّلوا في التعداد كمولودين أجانب أو كمواطنين أجانب، وكذلك حوالي ١٢ إلى ١٣ مليون لاجئ كما وردوا في تقارير ذلك الوقت الصادرة عن المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة (UNHCR) وعن وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل (UNRWA). ويضم رقم الـ١٠٠ مليون حوالي ٣٦ مليون في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأكثر من ٢٣ مليون في أوروبا الشرقية والغربية؛ وأكثر من ٢٠ مليون في الولايات المتحدة وكندا؛ و١٠ ملايين في جنوب الصحراء الافريقية؛ و٦ ملايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و٤ ملايين في أوقيانوسيا (أنظر شكل ١).[٢]

شكل ١. المهاجرون الذين كانوا يعيشون في أقاليم العالم حوالي عام ١٩٨٥ (بالملايين)

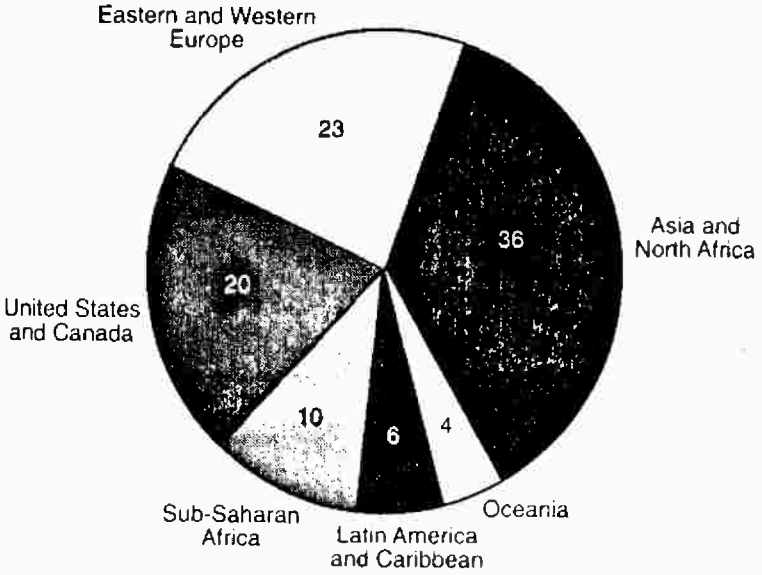

ملاحظة: لا يصل مجموع الأعداد إلى ١٠٠ مليون بسبب التقريب

Source: Data from U.N. Population Division. See Population Reference Bureau, Inc., *Population Today* (March 1994), p. 2

ومّما لا شكَّ فيه أن هذه الأرقام «التقديرية العشوائية» في أفضل حالاتها قد ازدادت في السنوات الأخيرة نتيجة لكل من الحدود الدولية المتغيِّرة وزيادة الحِراك الدولي. وعلى سبيل المثال، لا تضم هذه الأرقام الأكثر من ٧٠ مليون مواطن من الاتحاد السوفييتي السابق الذين يعيشون الآن خارج حدود دولتهم العرقية «الخاصة» بهم؛[٣] كما لا تضم تقديرات عن أعداد المهاجرين بصورة غير مشروعة أو الأشخاص الذين أُبعدوا عن أراضيهم لأسباب خارجية ولم يردوا في مصادر التعداد أو اللاجئين.

ويختلف المهاجرون الدوليون بقدر اختلاف دوافعهم للهجرة. فبعضهم من المستوطنين، الذين تكون هجرتهم – سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، هجرة دائمة في الأساس؛ أمّا غيرهم

فيكونوا قد هاجروا (على الأقل في المرحلة الأولى) هجرة مؤقتة. وبدأ بعض المراقبين ينظرون في دور العوامل البيئية في خلق فئة ثالثة يطلق عليها اسم «المهاجرين البيئيين». وبصورة عامة، يميل المهاجرون إلى كونهم بالغين شبابا. وما بين ٤٠ و٦٠ بالمائة من جميع المهاجرين الدوليين في طول العالم وعرضه – وأكثر من نصف اللاجئين – هم نساء وفتيات.[٤] وفي بداية عام ١٩٩٣، عُرِّف حوالي ١٩ مليون من الناس رسمياً على أنهم لاجئون.[٥] وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد مساوٍ تقريباً من الناس الذين يجبرون على الهجرة في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين.

الأنماط الإقليمية

لا يمكن إلقاء الضوء إلاّ على بعض الأنماط والاتجاهات الاقليمية للتحركات السكانية العالمية في هذا الفصل المختصر. وعلى أية حال، هناك نقطتان تستحقان التأكيد. الأولى، هي أن السواد الأعظم من سكان العالم، ومن سكان كل دولة من الدول، لا يتحركون قط عبر الحدود الدولية؛ ولم تجر هجرة أعداد كبيرة حتى في حدود ١٠ بالمائة من السكان، إلاّ في الحالات الأقصى تطرفاً مثل كوبا وأفغانستان وهايتي والسلفادور. والنقطة الثانية هي أنه على الرغم من أن اتجاهات الهجرة الدولية قد اجتذبت أقصى اهتمام ظاهر من قبل الدول الصناعية الغربية، إلاّ أن أكثر من نصف الهجرة الدولية تتم ما بين الدول النامية (أي من دول الجنوب إلى دول الجنوب) ويلي ذلك (من حيث الحجم) الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال ثم الهجرة من الشرق إلى الغرب.

ومرّت *آسيا*، التي يوجد فيها حوالي ٣٦ مليون مهاجر، بتحركات سكانية كبيرة ومفاجئة. ففي عام ١٩٩٣، كان هناك أكثر من ٧ ملايين من اللاجئين، بينهم أكثر من ٤ر٥ مليون أفغاني و٧ر٢ مليون فلسطيني.

ومثل حرب الخليج الفارسي (هكذا) عام ١٩٩١، كان أحد المظاهر الرئيسية للهجرة الدولية إلى غرب آسيا هو هجرة العمالة إلى دول الخليج الغنية بالنفط، والتي استضافت ٧ ملايين عامل مهاجر تقريباً وأفراد أسرهم في أواخر الثمانينات.[٦] وكان هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية في مجرى هذه الهجرة على مدى العقد الماضي. أولاً كان هناك العدد المتزايد من الآسيويين، أي ما يصل إلى ١٢ بالمائة من إجمالي المهاجرين إلى دول الخليج في عام ١٩٧٠

إلى ٦٣ بالمائة في عام ١٩٨٥. وثانياً كان هناك النسبة المتنامية من النساء بين صفوف المهاجرين للعمل. وثالثاً على الرغم من التوقعات بحدوث تدني هائل من هجرة العمل في الثمانينات، إلاّ أن عدد المهاجرين ظل على ما يبدو مستقراً أو ازداد بصورة طفيفة. وبعض هؤلاء العمال الأجانب، بالإضافة إلى الكويتيين والشيعة العراقيين والأكراد كانوا بين الـ٥ر٤ مليون من الناس الذين اقتلعوا من أماكنهم في أعقاب غزو العراق للكويت.

ومنذ انتهاء حرب الخليج، بدأ العمال الآسيويون وبعض العمال العرب (وبخاصة المصريين) في العودة إلى الخليج، حيث من المحتمل أن تستمر الحاجة للعمال الأجانب. وعلى أية حال، فلربما كان الأكثر دلالة هو ازدياد هجرة العمال داخل شرق وجنوب شرق آسيا. فقد أصبح هذان الاقليمان أكثر أقاليم العالم ديناميكية اقتصادياً، والهجرة الدولية داخل آسيا تتجه بصورة متزايدة إلى جهات متنوّعة – وبخاصة إلى الاقتصادات الصناعية الجديدة مثل هونغ كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان وكذلك بروناي وماليزيا واليابان.[٧] ونسبة متزايدة من المهاجرين الآسيويين هن نساء يهاجرن للعمل في الخدمة المنزلية والصناعة الترفيهية.

وجنوب *الصحراء الافريقية* به ثاني أكبر تجمُّع من اللاجئين (بعد آسيا) والذي بلغ التعداد الرسمي فيه ٥ر٤ مليون في نهاية عام ١٩٩٢، ولربما كان هناك عدد مماثل من المرحَّلين خارجياً.[٨] ومعظم الهجرة الطوعية تتوجَّه لدول أخرى داخل جنوب الصحراء الافريقية، على الرغم من زيادة تدفقها إلى أوروبا. وهجرة العمل أمر هام في طول افريقيا وعرضها وبخاصة بالنسبة للدول الافريقية الوسطى والغربية والجمهورية جنوب افريقيا. وتميل تدفقات الهجرة الافريقية إلى كونها سريعة التقلُّب، وتتغيَّر فجأة استجابة للنزاعات والكوارث الطبيعية.

وداخل *أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي* ومنهما، فإن أكثر الجوانب بروزاً من جوانب الهجرة الدولية هو الجاذبية الطاغية لعدد قليل من الدول وبخاصة الولايات المتحدة والأرجنتين وفنزويلا. ولدى المكسيك إلى حدٍ كبير أكبر عدد من المهاجرين، الذين تتواجد الغالبية العظمى منهم في الولايات المتحدة؛ فقد كان هناك حوالي ٣ر٤ مليون مكسيكي جرى تسجيلهم في إحصاء عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة.[٩] كما أن كولومبيا وكوبا أيضاً دولتان هما مصدران رئيسيان، من كل منهما هناك حوالي ٧٥٠ ألف مهاجر؛ وثلاثة أرباع

الكولومبيين تقريباً يتوجهون إلى فنزويلا المجاورة، بينما بالنسبة للباقي – وكذلك لمعظم الكوبيين – فإن الولايات المتحدة هي الجهة المفضَّلة. وبدأت الهجرة بين دول أمريكا اللاتينية تأخذ في الازدياد؛ إذ ما بين السبعينات والثمانينات، تنامى عدد الأمريكيين اللاتين في الإقليم ولكن خارج بلادهم الأصلية من أقل من مليون إلى ما يقرب من مليونين. وكانت التحركات بصورة أساسية تتجه إلى الأرجنتين وفنزويلا ولكن أيضاً من وإلى البرازيل، ومن السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا. ويذكر المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة أنه كان هناك أكثر من ٨٨٥ ألف لاجئ في أمريكا اللاتينية عند نهاية عام ١٩٩٢؛ وعلى أية حال، فإن هذا الرقم يضم ٧٢٠ ألف من الناس الذين أفادت تقارير الحكومات المضيفة على أنهم كانوا في ظروف شبيهة بظروف اللاجئين. وباستثناء هؤلاء فإن العدد الكلي يهبط إلى ١٦٥ ألف.[١٠]

وتتميَّز الولايات المتحدة وكندا واستراليا بأنها الدول التقليدية للمهاجرين.[١١] ففي كل من السنوات العديدة الأخيرة سمحت الولايات المتحدة بادخال ما بين ٧٠٠ ألف و٨٥٠ من اللاجئين الدائمين؛[١٢] ولا يشمل هذا طالبي اللجوء، والناس الذين يسمح لهم بالدخول بتأشيرات دخول لغير الهجرة، و٣٫١ مليون من الغرباء الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة وحصلوا على المشروعية منذ قانون إصلاح ومراقبة الهجرة لعام ١٩٨٦. ويجيء حوالي نصف المهاجرين الدائمين من مواطنهم الأصلية في آسيا و٤٠ بالمائة أخرى من نصف الكرة الغربي (ومعظمهم من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي).[١٣] وعلى أساس التغيّرات التي جرى تفعيلها على قانون الهجرة لعام ١٩٩١ فإن من المتوقع أن ترتفع أعداد المهاجرين إلى ما بين ٨٠٠ ألف ومليون خلال التسعينات.[١٤] وبالإضافة إلى ذلك، وبداية بعام ١٩٩٣، كان هناك ما يقدَّر بـ٣٫٥ مليون من المقيمين بصورة غير مشروعة في الولايات المتحدة (مع إضافة ربما تصل إلى ٣٠٠ ألف كل عام)، والغالبية العظمى من أمريكا اللاتينية.[١٥] وتتوقع كندا، وفق خطة هجرة جديدة لخمس سنوات بدأ سريانها في عام ١٩٩١، «نمواً» معتدلاً تحت السيطرة «في الهجرة، مع ارتفاع المعدلات السنوية من ٢٠٠ ألف في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٠ ألف في ١٩٩٣ – ٩٥. ومرَّت استراليا بارتفاع في صافي الهجرة السنوية خلال النصف الثاني من الثمانينات، بَلَغَ ذروته عند ١٦٤ ألف في عام ١٩٨٩، وأعقبه تدنيات كبيرة إلى ١٠٢ ألف تقريباً في عام ١٩٩٢.[١٦] ومرَّت كل من أمريكا الشمالية واستراليا بهجرة متزايدة من الدول الآسيوية وكذلك بأعدادٍ متزايدة من طالبي اللجوء.

أمّا الهجرة إلى أوروبا الغربية فتأتي في معظمها – وبصورة متزايدة – من خارج الإقليم وبصورة خاصة من المغرب وتركيا ويوغسلافيا السابقة. بالإضافة إلى ذلك هناك أعداد متزايدة من أوروبا الشرقية وجنوب الصحراء الافريقية وآسيا – والكثير منهم يأتون كطالبي اللجوء. وفي حين أن ألمانيا وإلى حدٍ أقل فرنسا وسويسرا تستمر في استقبالٍ أكبر الأعداد من المهاجرين، فإن دول أوروبا الجنوبية أصبحت موانئ هامة جديدة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الحقيقة، تحولت ايطاليا واسبانيا واليونان، في السنوات الأخيرة، من دول ذات تاريخ طويل في الهجرة إلى دول ذات هجرة داخلية صافية.

وحفزت التغيّرات السياسية الدراماتيكية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق الاهتمام بالتوقعات الخاصة بهجرة واسعة النطاق إلى أوروبا الغربية. وحتى الآن لم تحدث تدفقات هائلة غير منظمة؛ ومع ذلك، فإن حركة سكانية كبيرة ترتبط بهذه التغيّرات. وبصورة خاصة، هاجرت جماعات عرقية مختارة (من الألمان واليهود والأرمن واليونانيين) من دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى الجزء الغربي من ألمانيا وإلى النمسا وإلى جهات أخرى. وزيادة على ذلك، هناك تخمينات واسعة النطاق حول ضغوط أكبر وشبكة تتعلق بالهجرة الخارجية من الجمهوريات السوفييتية السابقة ويوغسلافيا ورومانيا وأماكن أخرى في شرق ووسط أوروبا. كما أن هناك أيضاً تحركات سكانية بين روسيا والجمهوريات الأخرى، كما توجد أدلة على هجرة غير مسجلة متنامية إلى كل من داخل بولندا من الشرق وخارج بولندا إلى الغرب.

القوى الكامنة وراء الهجرة الدولية والعوامل التي تزيد من حدّتها[١٧]

لا توجد هناك نظرية واحدة وحيدة مكتملة النمو للهجرة الدولية.[١٨] بل عوضاً عن ذلك، يستخدم المحلّلون مجموعة مختلفة من المفاهيم التنظيمية (التي غالباً ما تستقي من الملاحظات حول الهجرة الداخلية) لبحث الحركات السكانية الدولية. وأحد المفاهيم الأكثر كلاسيكية هو صيغة «الدفع والجذب» والتي تؤكّد على عوامل «الدفع» في مناطق أوطان المهاجرين الأصلية وعوامل «الجذب» في المناطق التي يقصدونها. ونسخة أخرى من هذه المفاهيم هي التحليلات التي تؤكد على «العرض» و«الطلب.» ويرى المنظّرون لـِ «أنظمة العالم» أن الهجرة إنما تنجم على امتداد النظام الرأسمالي العالمي إلى المناطق النامية

«الهامشية». ويميل علماء اقتصاد السوق الكلاسيكي الجديد من مدرسة رأس المال البشري إلى النظر للهجرة كنتيجة لحساب التكاليف والعوائد التي يقوم بها الأفراد بناء على تفاوت معدلات الأجور واحتمال الحصول على العمل. ويؤكّد آخرون على أهمية الأسرة كوحدة لاتخاذ القرارات ويؤكدون على دور الهجرة كاستراتيجية لتخفيض المخاطرة وتسوية التقلبات في دخل الأسرة حتى في غياب معادلات الأجور.[١٩]

ولا زال آخرون (وبخاصة علماء الاجتماع) يشيرون إلى الدور الهام لا للخصائص الفردية والمنزلية فحسب، بل كذلك إلى خصائص شبكات المجتمع والأسرة والعرق والقرابة في صياغة وإدامة أنماط الهجرة. ويعتبر بعض علماء الديموغرافيا والجغرافيا والتاريخ أن الهجرات المرتبطة جغرافيا واقتصادياً في بعض الفترات على أساس أنها «أنظمة هجرة.» ويؤكد علماء السياسة وغيرهم من المحلّلين على أن الهجرة الدولية ليست ببساطة ناجمة عن قوى الأسواق أو سلوك الأفراد أو الأسر ولكنها، عوضاً عن ذلك، تتأثّر بدور الحكومات، سواء في خلق الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تشجّع (أو تُجبر) على الهجرة أو في ممارسة حقوق السيادة على التحكم في الدخول إلى البلاد.

والكثير من وجهات النظر هذه جرى تضمينها في مناقشات هذا الفصل للهجرة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تفرّق هذه المناقشة تفريقاً حاداً بين مختلف القوى الدافعة التي تكمن وراء الحركات السكانية الدولية والعوامل المتوسطة التي تستطيع تحديد فيما إذا كانت حركة سكانية ما ستحدث أم لا.

وأخذت القوى المختلفة التي تكمن وراء الحركات السكانية الدولية في التنامي بصورة كبيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية، ويمكن توقّع استمرارها كذلك في العقد القادم. وتشمل هذه القوى:

■ أدّت الزيادة الديموغرافية الدراماتيكية في العقود الثلاثة الماضية (التي جرى توثيقها في مكان آخر من هذا الكتاب)، (ومن خلال تخلُّف زمني ما بين ١٥–٢٠ عاماً) إلى نمو سريع في العمالة، وبخاصة بين مجموعات البالغين الشباب التي يُعرف عنها أنها أعلى الهجرات كثافة. ففي خلال العقدين من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠، ازداد عدد السكان الفعالين اقتصادياً في دول العالم النامي بنسبة ٥٩ بالمائة أو حوالي ٦٥٨ مليون من الناس. وبالمقارنة، لم يزد عدد السكان الفعالين اقتصادياً في الدول المتقدمة إلاّ بنسبة ٢٣ بالمائة، أو ١٠٩ مليون (انظر الجدول ١)؛

جدول ١ السكان النشطون اقتصادياً، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ و١٩٩٠ - ٢٠١٠

	النشطون اقتصادياً أ (مليون)			الزيادة ١٩٧٠ - ١٩٩٠		الزيادة ١٩٩٠ - ٢٠١٠	
	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠١٠	(مليون)	٪	(مليون)	٪
العالم	١٥٩٧	٢٣٦٤	٣١٤٧	٧٦٧	٤٨	٧٨٣	٣٣
الدول النامية	١١٢٠	١٧٧٨	٢٥١١	٦٥٨	٤٩	٧٣٣	٤١
الدول المتقدمة	٤٧٧	٥٨٦	٦٣٦	١٠٩	٢٣	٥٠	٩
أمريكا اللاتينية	٩١	١٥٨	٢٤٦	٦٧	٧٤	٨٨	٥٦
إفريقيا	١٤٨	٢٤٣	٤٢٥	٩٥	٦٥	١٨٣	٧٥
جنوب آسيا	٤٣٢	٦٦١	٩٧٧	٢٢٩	٥٣	٣١٦	٤٨
شرق آسيا	٥٠١	٧٧٦	٩٢١	٢٧٤	٥٥	١٤٥	١٩
أقيانوسيا	٨	١٢	١٦	٤	٤٩	٣	٢٨
الاتحاد السوفييتي	١١٧	١٤٧	١٦٧	٢٩	٢٥	٢١	١٤
أوروبا	٢٠٤	٢٣٢	٢٣٩	٢٨	١٤	٧	٣
أمريكا الشمالية	٩٦	١٣٥	١٥٦	٣٩	٤١	٢٠	١٥

أ بيانات ١٩٩٠ و٢٠١٠ هي مجرد توقعات.

Source: *Economically Active Population 1950–2025* (Geneva: ILO, 1986), Vol. V, Table 2.

■ على مدى العقدين من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠ يتوقَّع أن يكون نمو قوة العمل في الدول النامية أكبر بدرجة كبيرة من حيث الأعداد المطلقة (٧٣٣ مليون) وأقل نوعاً ما من حيث النسب المئوية (٤١ بالمائة) مما كان عليه في العقدين السابقين على ذلك. إذ لمَّا كانت تدنيات نسبة المواليد لم تحدث بعد في أجزاء كثيرة من إفريقيا، فإن السكان النشيطين اقتصادياً يمكن أن يزدادوا بنسبة تصل إلى ٧٥ بالمائة (باستثناء آثار وفيات الايدز غير المعروفة)؛ وأخيراً

■ بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، فإن التفاوتات الاقتصادية المتزايدة بين الدول من حيث الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة – تزيد الحوافز للحِراك الدولي. ويشكّل الطلب على العمالة في المناطق المستقبلة، والبطالة ونقص العمالة من المواطن الأصلية قوى هامة في دفع الهجرة الدولية.

ولا تخلق هذه القوى الديموغرافية والاقتصادية سوى امكانية كامنة للهجرة الدولية. أمّا إذا ما كانت الهجرة ستحدث فعلاً أم لا فذلك يتوقف على العوامل المتوسطة التي قد تُعجِّل أو قد لا تعجِّل في تدفقات الهجرة. وتضم هذه العوامل المُعجِّلة:

■ التقدم التكنولوجي، وبخاصة في النقل والاتصال، والذي حول وجه الحياة فعلاً في الدول الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية وبدأ بفعل الشيء ذاته في المناطق التي كانت معزولة في السابق في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

■ قيام أصحاب العمل في الدول المستقبلة بتشغيل المهاجرين الذي يتم أحياناً بتسهيلات من قبل حكومات هذه الدول؛

■ تطوير شبكات اجتماعية كثيفة بمرور الوقت عبر الحدود، مما خلق بنية أساسية اجتماعية للهجرة الدولية؛

■ المنافسة المتزايدة بين الاقتصادات ذات الأجور العالية في الدول الصناعية واقتصادات الأجور المنخفضة في الكثير من الدول النامية؛

■ القرارات الحكومية (الصريحة والضمنية) لتشجيع تصدير أو استيراد العمالة كنوع من السياسات العامة؛ وأخيراً

■ الزيادة في العنف والقمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان والتوترات الاثنية وهي، بالإضافة، تؤثر على أناس كثيرين آخرين بسبب النمو السكاني السريع في الدول وأقاليم كثيرة.

وأصبحت الهجرة الدولية أكثر تقلّباً وغير متوقعة بصورة متزايدة لأسباب سياسية بقدر ما هي لأسباب اقتصادية. وهذا واضح بصورة خاصة في العدد المتزايد من الناس الذين يوصفون رسمياً على أنهم لاجئون؛ ووفقاً للمندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة (UNHCR)، ارتفع عدد المهاجرين على نحو سريع خلال الثمانينات، من ٨ر٢ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ١٩ مليون في أوائل عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٤ مليون من الناس لا يُعترف بهم رسمياً كلاجئين ولكنهم يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين أو أنهم مرحَّلون داخلياً، مما يصل بالرقم الإجمالي إلى ٤٣ مليون تقريباً.[٢٠]

وسواء جرى الاعتراف بهم كلاجئين أم لا، فإن معظم المهاجرين المُكْرهين الذين يعبرون الحدود الدولية يلجؤون إلى الدول النامية، رغم أن أعداداً كبيرة – وحتى عهد قريب أعداداً متزايدة – منهم يدخلون إلى الدول الصناعية وبعد ذلك يطالبون باعتبارهم لاجئين أو «لاجئين سياسيين».[٢١] وارتفع عدد المطالبين بحق اللجوء في الدول الأوروبية من ٦٥ ألفاً في عام ١٩٨٣ إلى ٦٩٠ ألفاً في عام ١٩٩٢، حيث استقبلت المانيا العدد الأكبر منهم.[٢٢] ونشأت معظم المطالبات بحق اللجوء في أوائل التسعينات في أوروبا الشرقية، ولكنَّ أعداداً كبيرة منهم تأتي من بلاد أبعد من ذلك، بما فيها سري لانكا والصومال وغانا. وعلى أية حال، فقد جعل تحرير الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، مضافاً له الأوضاع الاقتصادية المتردية في أوروبا الغربية بالكثير من حكومات أوروبا الغربية تتساءل حول مصداقية معظم طلبات اللجوء وتغيِّر سياساتها المتعلقة باللجوء. وبالنتيجة، يعتقد أن عدد طالبي اللجوء قد هبط في عام ١٩٩٣ بحوالي ١٤٠ ألف. وتحديد الذين ينطبق عليهم وصف «اللاجئين» أخذ يزداد صعوبة نتيجة لاختلاط الحدود بين الأسباب «السياسية» والأسباب «الاقتصادية» بصورة متزايدة.

المواقف وردود الأفعال

ردود الأفعال في دول المنشأ

أصبحت الهجرة الخارجية طريقة حياة في الكثير من الدول النامية، مع قيام بعض الحكومات بتشجيع تصدير العمالة. فقد اتبعت حكومات متنوعة مثل تركيا والفلبين وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وبنغلادش وسري لانكا وجامايكا وكوبا وبربادوس والمكسيك والسلفادور ونيكارغوا مثل هذه السياسات في أوقات مختلفة، وفي معظم الحالات بصورة ضمنية وليس بصورة صريحة.

وتظهر الدول المصدرة للعمالة بصورة عامة درجة كبيرة من التناقض حول الهجرة واسعة النطاق لمواطنيها. فمن جهة، توفّر الهجرة فرص عمل بأجور مرتفعة نسبياً، وجذابة بصورة خاصة للحكومات التي تناضل للحاق بخطو الزيادة السريعة في قوة العمل لديها. وفي بعض الدول (مثل مصر وسري لانكا والهند) تخرّج الأنظمة التعليمية عدداً من المؤهلين تأهيلاً جامعياً عالياً أكبر بكثير مما تستطيع حاجتها المحلية استيعابه؛ وتوفّر الهجرة، عن طريق توفيرها فرص العمل للعمال غير المهرة والمهرة، مخرجاً من الإحباط وخيبة الأمل محلياً اللذين قد يؤديان بدون ذلك إلى مشاكل سياسية خطيرة. كما يمكن للهجرة أيضاً أن توفر تدفقات مالية كبيرة إلى دول المنشأ من تحويلات العملات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، ترحّب بعض الحكومات، بل وتشجّع، هجرة بعض الجماعات العرقية المختارة والمنشقين السياسيين.

ومن جهة أخرى، تعبّر حكومات دول المنشأ عن قلقها من أن الهجرة تحرم دولها من أفضل مواردها البشرية، وتمثل تحويل الاستثمار التعليمي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وتؤدي إلى الاساءة والاستغلال لعمالها.[٢٣] كما يمكن للهجرة الخارجية أيضاً أن تسبّب مخاطر حدوث مشاكل اقتصادية خطيرة نوعاً ما وأحياناً دراماتيكية تتطلّب تكيّفات مفاجئة عندما يعود المهاجرون على حين غرّة وبأعداد كبيرة. ففي أعقاب الغزوة العراقية للكويت في عام ١٩٩٠، وجدت حكومات المليون ونصف مليون أجنبي تقريباً الذين كانوا في الكويت نفسها على حين غرة مسؤولة عن حماية أعداد كبيرة من مواطنيها ونقلهم بصورة طارئة

وإعادة استيعابهم، وفي الوقت نفسه تعاني من ألم وقف تحويلات العملات الصعبة. وكانت الأردن واليمن أكثر الدول المتأثرة بصورة خطيرة من جراء ذلك، ولكن كان هناك مشاكل مشابهة، وإن كانت على نطاق أضيق، أمام حكومات بنغلادش والهند وباكستان والفلبين.

ردود الفعل في الدول المستقبلة

تختلف المواقف في الدول المستقبلة اختلافاً كبيراً وتتغيَّر بصورة دراماتيكية مع مرور الوقت، مما يجعل من الأفضل تقسيم هذه الدول المستقبلة إلى عدة فئات. ففي دول العالم النامي، تضم هذه الدول الدول الرئيسية المصدرة للنفط، ودول أخرى تمثل «أقطاباً» إقليمية للهجرة، وتلك الدول التي تستقبل تدفقات اللاجئين الدولية. وفي الدول الصناعية (التي لا نتعرض بالتفصيل لها في هذا الكتاب)، يمكن إيجاد سلسلة واسعة من التجارب والمواقف تجاه الهجرة الدولية.

وطوال السبعينات، كان الكثير (وإن لم يكن الجميع) من الدول النامية الرئيسية في تصدير النفط تقوم باستيراد المهاجرين الدوليين لتزويد اقتصاداتها النامية سريعاً بالعمالة اللازمة (مثل العربية السعودية والكويت) أو ترحِّب ضمنياً بالهجرة غير المشروعة عن طريق عدم اتخاذ إجراءات لمنعها (مثل نيجيريا وفنزويلا). ومنذ عهد قريب، أخذت المواقف تجاه الهجرة في التبدُّل. ومع هبوط الأسعار الحقيقية للنفط ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات أصبحت هذه الدول نفسها أقل إيجابية إزاء الهجرة. إذ ما بين عامي ١٩٨٣ – و١٩٨٥ قامت نيجيريا، على سبيل المثال، بطرد أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول الافريقية الأخرى (وحوالي نصفهم من غانا، والباقي من ثمان دول أخرى على الأقل)، الذين كانت إقامتهم غير المشروعة محتملة في ظل الأوضاع الاقتصادية الأفضل. وفي أعقاب غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، هرب معظم العمال الأجانب من الكويت، في حين قامت العربية السعودية بطرد ٧٥٠ ألف عامل يمني بعد أن قامت حكومتهم بتأييد العراق علناً. وبعد حرب الخليج، قامت حكومة الكويت باتخاذ اجراءات لإجبار معظم الباقين من المهاجرين الفلسطينيين/ الأردنيين على المغادرة لأن منظمة التحرير الفلسطينية والأردن قاما بتأييد العراق وبسبب وجود الأدلة على أن بعض الفلسطينيين في الكويت تعاونوا مع القوات العراقية.

وبعض الدول النامية الأخرى هي «أقطاب» إقليمية لاجتذاب المهاجرين، لأن بها مستويات أعلى من الرخاء أو التنمية الاقتصادية أو أسعار أراضي أدنى،[٢٤] من دول منشأ الهجرة. وتضم الأمثلة على «الأقطاب» الاقليمية ساحل العاج والأرجنتين وماليزيا.

وبصورة نموذجية، تقوم مثل هذه الحكومات المضيفة في البداية بالنظر إلى هذه الهجرات الاقليمية نظرة إيجابية، أو على الأقل تقبل ضمنياً هذه الحركات عن طريق فشلها في وضع قوانين الهجرة موضع التنفيذ. وعلى أية حال، فإن الهجرة المعاكسة أمرٌ شائع عندما تتردى الأوضاع الاقتصادية وتصبح الأعداد المتصاعدة للمهاجرين مثاراً للجدل من الناحية السياسية.

ويوجد معظم الـ١٩ مليون من مهاجري العالم في الدول النامية، وعادة في الدول المجاورة. وتختلف المواقف بين الدول المستقبلة للاجئين اختلافاً كبيراً. ففي بعض الحالات، يُنظر للاجئين نظرة إيجابية، وبخاصة عندما يكون هؤلاء اللاجئين ينتمون إلى نفس الجماعات الاثنية أو العنصرية (كما هي الحال في الكثير من الحالات في جنوب الصحراء الافريقية)، وعندنا يمثّلون قُطباً من «المحاربين اللاجئين»[٢٥] ويصطفُّون ضد الحكومات المجاورة المعادية (كما هي الحال بالنسبة للكمبوديين في تايلند والأفغان في باكستان وايران). وفي حالات أخرى، لا تجد تدفقات اللاجئين على الدول النامية أي ترحيب، ويعاملون معاملة سيئة (مثل الفيتناميين سكان القوارب الذين «يطردون بعيداً عن السواحل» على شواطئ ماليزيا الذين يمثّلون وضعاً لا يُنسى).

وتختلف المواقف إزاء اللاجئين في الدول الصناعية اختلافاً كبيراً، ما بين تلك الدول القليلة التي ترى نفسها تاريخياً على أنها الدول ذات الهجرات واسعة النطاق إليها (على سبيل المثال الولايات المتحدة وكندا واستراليا) وتلك الدول التي اتبعت سياسة الهجرة عند نقطة الصفر (وبأوضح ما يكون اليابان). والهجرة الدولية أخذت تصبح مثاراً للجدل بصورة متزايدة في جميع الدول الصناعية تقريباً. وهذا أوضح ما يكون في أوروبا الغربية، حيث ساهم الجدل حول الهجرة في تصاعد حركات اليمين المتطرِّف السياسية وإلى اضطراب الجهود الرامية للمزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

الصلات بين الهجرة والمواليد وعوامل التغيُّر الديموغرافي الأخرى

على الرغم من الرأي السائد القائل بأن نسبة المواليد العالية في الدول النامية المعروفة بنسبة المواليد المنخفضة في الدول الصناعية هي سبب رئيسي للهجرة الدولية،[٢٦] إلاّ أن العلاقة بين الهجرة والعوامل الديموغرافية الأخرى – مثل حجم السكان والنمو السكاني والبنية العمرية والبنية السكانية الداخلية بين أمور أخرى – هي أبعد ما تكون عن البساطة. فالأنماط والتغيّرات في كل مجال من هذه المجالات متنوعة ومعقدَّة. فمصطلحات «المواليد» و«حجم السكان ونمو السكان» على سبيل المثال ليست سوى اختصارات لسلسلة واسعة من الأنماط والتغيّرات الديموغرافية، بما فيها نسبة المواليد المنخفضة في أوروبا واليابان؛ وعدد السكان القليل ونسبة المواليد العالية في الكويت؛ ونسبة المواليد العالية في إفريقيا. وبالمثل، فإن البنى العمرية للسكان يمكن أن تكون «شبابية» (والمهاجرون يميلون إلى كونهم من البالغين الشباب) ومن «كبار السن» (وهو مصطلح يساء فهمه بسهولة يستخدم غالباً لوصف التركيب العمري للكثير من المجتمعات الصناعية المهتمة كثيراً بالهجرة الدولية الحالية) أو المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأخيراً يضم تعبير «التركيبة السكانية الداخلية» عدداً من الأبعاد الاثنية والعنصرية والدينية والسياسية. ومع ذلك يمكن القيام ببعض التعميمات الحذرة.

والحجم الأكبر للهجرة الدولية هو ما بين الدول النامية، حيث تمتاز كل من دول المنشأ والدول المضيفة بنسبة المواليد العالية والبنى العمرية الشبابية ولا تفعل التفاوتات الديموغرافية سوى القليل لتفسير هذه الحركات.

وقد يكون للتفاوت الديموغرافي أهمية خاصة، على أية حال، في الحركات السكانية من دول الجنوب إلى دول الشمال. وتثير الهجرة العالية إلى الدول ذات نسبة المواليد المنخفضة من الدول ذات معدلات المواليد العالية عدداً من الأسئلة التي تتحدى الإجابة عليها. أولاً، هل تعمل نسبة المواليد العالية في الدول المُهاجر منها على أنها ما يسميه الباحثون المكسيكيون «القوة الطاردة» التي تجبر الناس على الهجرة دولياً؟ وثانياً، هل تعمل نسبة المواليد المنخفضة في الدول المستقبِلة كقوة «حفز» أو «جذب» للهجرة الوافدة المتزايدة؟

وثالثاً، إلى أي مدى تتأثر نسبة مواليد المهاجرين الدوليين نفسها بحراكهم هم؟

لا يمكن للقوة «الطاردة» لنسبة المواليد العالية في الدول المُهاجَر منها أن تحدث إلاّ بعد تخلُّف له دلالته أو أهميته إذ تؤدي نسبة المواليد العالية المستديمة في إطار المعدلات المتدنيَّة لوفيات الرضَّع والأطفال إلى بنية عمرية شبابية جداً، مع أعداد عند كل طفولة أكبر بصورة ملحوظة من الأعداد في المجموعة الأكبر سناً التالية لهم. ولا يمكن الشعور بقوة «الطرد» الخاصة بنسة المواليد العالية إلاّ بعد مرور ١٥ إلى ٢٠ سنة، عندما تصل هذه المجموعات الأكبر سناً المتعاقبة إلى سن الدخول في قوة العمل. وما لم تجرِ استدامة النمو في فرص العمل على مستويات عالية بصورة استثنائية، فإن سوق العمل للبالغين الشباب يصبح مشبعاً وتتدنى الدخول النسبية لهذا القطاع من السكان. وبصورة نموذجية، فإن هذا يكون مصحوباً بهجرة كبيرة من الريف إلى المدن، وإذا سمحت الظروف يعقبه هجرة تالية إلى أسواق عمل أكثر ملاءمة في دول أخرى. وحتى لو انخفضت نسبة المواليد العالية في الدول النامية إلى مستويات معتدلة غداً، فإن الضغوط الديموغرافية للقيام بالهجرة ستستمر لعدة عقود قادمة. وفي الحقيقة، هناك أدلة من ماليزيا وتايلند على أن الهجرة إلى الخارج لم تتسارع إلاّ بعد أن بدأت تدنيات نسبة المواليد.[٢٧] ويمكن تفسير مثل هذه الظواهر بالحقيقة القائلة إن أعداد البالغين الشباب هي في تزايد في الوقت الذي تتيح فيه المعدلات المتصاعدة للدخل بالنسبة للفرد الواحد وسائل الهجرة لمزيد من الناس.

وقد يكون الأمر كذلك هو أن نسبة المواليد المنخفضة في الدول المستقبلة تعمل كنوع من المغناطيس يجتذب الهجرة الدولية، إن لم يكن ذلك إلاّ بصورة غير مباشرة، مرة أخرى بعد تأخير طويل. وفي بعض الدول ذات الهجرة الوافدة العالية، تكون معدلات المواليد فيها عند مستويات منخفضة بصورة استثنائية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، كان معدَّل إجمالي المواليد في عام ١٩٩٣عند ١٫٤ طفل لكل امرأة؛ وفي ايطاليا ١٫٣. وبطبيعة الحال، لا يقوم المهاجرون أنفسهم بتحليل معدلات المواليد. وعوضاً عن ذلك، فإن حقيقة نسبة المواليد المنخفضة يمكن تسليط الأضواء عليها و«وتضخيمها» سياسياً عن طريق الضغوط على الحكومات من قبل أصحاب الأعمال الذين يقلقون حول مستقبل «الأزمات العمالية» أو

الضغوط من قبل السياسيين الذين يعبّرون عن مخاوف جماعية من تدني عدد السكان. ومثل هذه الاعتبارات الديموغرافية قد تكون عوامل ضمنية على الأقل في القرارات السياسية التي أوجدت حركات الهجرة واسعة النطاق إلى ألمانيا وايطاليا في الثمانينات. وكانت الحكومة الكندية أكثر صراحة بكثير، مبرِّرة جزئياً التوسُّع في السماح بدخول مهاجريها ولاجئيها على أسس ديموغرافية .

والنقطة الديموغرافية الهامة هي أن التركيبة العمرية لسكانٍ ما إنما تتحدد أساساً وفق معدلات مواليدها – وليس وفق معدلات وفياتها، كما يعتقد بصورة عامة. ومع افتراض تساوي العوامل الأخرى، فإن عدد سكان ما فيه نسبة عالية من الأطفال والبالغين الشباب تكوَّنت بفعل نسبة المواليد العالية (ما يطلق عليه علماء الديموغرافيا بنية عمرية شديدة الانحدار) له (أي عدد السكان) ميل أعلى للحركات السكانية الداخلية والدولية، لأن الهجرة تتركَّز بشدَّة دائماً تقريباً بين البالغين الشباب، أي بين من تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ سنة.

وفهم نسبة المواليد والبنية العمرية مفيد للمفارقة بين النزعة للهجرة من الدول النامية ونزعات الهجرة من دول أوروبا الشرقية. ففي الدول النامية تنزع معدلات المواليد إلى أن تكون عالية وبالتالي تكون البنى العمرية شديدة الانحدار، في حين ظلت نسبة المواليد منخفضة نسبياً في أوروبا الشرقية طوال عدة عقود، مع كون البنى العمرية تقارن بمثيلاتها في الدول الغربية. ومن هنا، فإنه عند أخذ الاختلافات الاقتصادية وغيرها بعين الاعتبار، فإن النزعة للهجرة من دول الجنوب يحتمل أن تكون أعلى وأطول مدى زمني مما هي عليه في دول أوروبا الشرقية، رغم أن التفاوتات في الأجور مقارنة بالدول الغربية متشابهة حالياً لكل من دول الجنوب ودول الشرق. وحقيقة أن هناك هجرة كبيرة من شرق أوروبا إلى غربها – وكلاهما منطقتان ذات نسبة مواليد منخفضة – تؤكد النقطة القائلة أن نسبة المواليد العالية ليس شرطاً ضرورياً ولا كافياً لحدوث الهجرة الدولية.

وثَمَّة قضية أخرى هامة هي كيف تؤثر الهجرة الدولية على نسبة المواليد بين المهاجرين أنفسهم. والمهاجرون الذين ينتقلون من أوضاع المواليد العالية إلى أوضاع المواليد المنخفضة لديهم بصورة عامة معدلات مواليد أدنى من مواطنيهم الذين يبقون في بلادهم. وعلى أية

حال، فليس من الواضح إن كان هذا دالة على الاختيار الذاتي بين المهاجرين، أو على سنوات الانفصال الزواجي الذي عادة يصاحب الهجرة إلى البلاد البعيدة أو هو تكيُّف المهاجرين الثقافي مع أوضاعهم الجديدة.

ويميل الجيل الثاني من ذرية المهاجرين إلى إظهار معدلات مواليد قريبة، إن لم تكن متطابقة، مع تلك المعدلات الموجودة في المجتمع الذي يعيشون فيه. ومع ذلك يظل الشيء الكثير غير معروف حول احتمال تطابق معدلات المواليد بين المهاجرين والسكان الأصليين. وبيانات المواليد الخاصة بالمواليد الأجانب أو المواطنين الأجانب عادة تكون ضعيفة؛ بل إنها تكون حتى أضعف للجيل الثاني من ذريتهم إذا لم يجر جمع البيانات عن أماكن ولادة والديهم (وقد أُلغي السؤال الخاص بذلك من التعداد في الولايات المتحدة بعد عام ١٩٧٠). وزيادة على ذلك، فإن الكثير من الاستنتاجات حول مطابقة نسبة المواليد مبنية على تجارب تاريخية من تيارات الهجرة السابقة والتي لم تستمر و/ أو من الجماعات المهاجرة التي لم تحضر معها التزاماً ثقافياً قوياً بالأسرة التقليدية والسلوك الانجابي (مثل تلك التي يتمسَّك بها المهاجرون المسلمون). وبصورة عامة أكثر، لم تكن المحاولات الرامية لتوقع المسار المستقبلي للسلوك الانجابي ناجحة كما هو ملاحظ. ولذلك ما علينا سوى الانتظار لنرى فيما إذا كانت الأنماط السابقة للتطابق الانجابي ستسود في العقود القادمة.

الهجرة الدولية والتنمية في المواطن الأصلية

تاريخياً وفي الوقت الحاضر تمثِّل الهجرة الدولية الطوعية احدى الوسائل التي يسعى الناس في الدول النامية من خلالها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور حكومات الدول النامية، فإن الهجرة الدولية مصدر رئيسي للعملات الأجنبية (وبخاصة للدول الفقيرة التي لا تجتذب سوى القليل من الاستثمار الأجنبي)، وهي عنصر رئيسي في عمل أسواق العمل والتجارة في الخدمات ومورد قوي كامن لرفع الفقر بين أسر المهاجرين. وفي خاتمة المطاف، تأمل الكثير من الحكومات أن تبرهن الهجرة الدولية على أنها أداة من أدوات التنمية، وكما سبقت الإشارة له، يقوم عدد من الدول بتشجيع الهجرة صراحة أو ضمنياً لهذه الأسباب.

ومع ذلك، تظل العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية علاقة شائكة، لا تُفهم إلاّ فهماً سيئاً،

وموضع جدل حامي الوطيس. وهناك عدة اسئلة تظل بدون جواب: إلى أي مدى وبأي الطرق تولِّد الهجرة التنمية في مناطق الهجرة؟ وكيف تؤثر عملية التنمية ذاتها على الهجرة الدوليَّة مع مضي الوقت؟ إن استنتاجات الأبحاث حول هذه القضايا قليلة ومتفرِّقة وغالباً متضاربة، ومن الصعب تعميم نتائجها. ويستعرض هذا القسم الأدلة على العلاقة بين الهجرة وجوانب مختارة من جوانب التنمية.

الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية

يوافق معظم المحلِّلين على أنه لا توجد آلية أتوماتيكية يمكن من خلالها للهجرة والتحويلات الدولية أن تؤديان إلى التنمية.[٢٩] والقليل من الدول النامية تدخل الهجرة الدولية في استراتيجياتها التنموية بصورة منتظمة، بل حتى إنَّ الأقل من ذلك هي الدول التي تسخِّر الهجرة للتنمية الاقتصادية السريعة. وبعض الدول تجد أن الاعتماد على الهجرة الدولية يحمل في ثناياه المخاطر كما يحمل الفوائد. فتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المضيفة والاضطرابات السياسية المفاجئة ومنافسة الأجور الدولية كلها يمكن أن تجعل الدول المصدرة للعمالة عرضة لانعكاسات غير متوقعة.

ومن ناحية أخرى، هناك من الواضح حالات تاريخية ساهمت الهجرة فيها في التنمية (مثل السويد وألمانيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر)، على الرغم من أن العمليات التي حدث هذا من خلالها كانت طويلة المدى (مسألة أجيال) وتظل غير مفهومة إلاّ بصورة سيئة. ويمكن تعلُّم الشيء الكثير من تحليل أكثر شمولاً لـ «الحالات الانتقالية» الحديثة مثل ايطاليا واليونان وكوريا الجنوبية وتايون. وتعرَّضت جميع هذه الدول لهجرات كبيرة، مصحوبة أو متلوَّة بعقود من التنمية الاقتصادية السريعة، وجميعها أصبحت في أعقاب ذلك دولاً مستقبلة للهجرة. وكما تعبِّر عن ذلك لجنة الولايات المتحدة لدراسة الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية المقارنة، «إن التنمية وإتاحة فرص العمل داخل الوطن هي الطريق الوحيد لتقليل ضغوط الهجرة إلى الحد الأدنى مع مضي الوقت» – وبذلك تعنى عدة عقود على الأقل.[٣٠]

ومما يتناقض مع ذلك، هو أنه يمكن للتنمية الاقتصادية السريعة أن تعمل على زيادة النزعة للهجرة على الأقل على المدى القصير (١٠ إلى ٢٠ سنة).[٣١] فالتنمية غالباً ما تكون

عامل عدم استقرار، بدرجة عميقة، في النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم. فتحديث المناطق الريفية مطلوب إذا أُريد زيادة الانتاجية الزراعية، ولكن التحديث يمكن له أيضاً أن يشجّع الهروب تجاه مناطق المدن عن طريق إحداث الاضطراب في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة. كما يمكن للنمو المديني السريع بدوره أن يؤدي إلى تشبُّع أسواق العمل وازدياد اللامساواة في توزيع الدخل. كما يتعرَّض سكان المناطق المدينية، حتى أولئك الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد، أيضاً إلى التوقعات المتصاعدة وازدياد الحصول على المعرفة والموارد اللازمة للهجرة الدولية، في الوقت الذي تقوم فيه التحسينات على النقل والاتصال المصاحبة للتنمية بتخفيض الحواجز والتكاليف اللازمة لمثل هذا الحراك.

الجدل حول التحويلات المالية

التحويلات – أي الجزء من المكاسب المالية التي يجنيها المهاجرون في الخارج ويرسلونه إلى الوطن الأم – تشكِّل احدى أهم الصلات المحتملة الكامنة بين الهجرة والتنمية. وعلى أساس عالمي، فإن تدفقات التحويلات الرسمية كبيرة، لا تأتي في المرتبة الثانية في قيمتها إلاّ بعد النفط الخام: فقد بلغت التحويلات الإئتمانية العالمية ٧١ بليون دولار في عام ١٩٩٠، مرتفعة من أكثر من ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .[٣٢] ولربما كانت الأرقام الحقيقية حتى أعلى من ذلك، لأن أجزاء كبيرة من التحويلات تتدفَّق عبر قنوات غير رسمية وإلى دول لم تقم بتقديم ميزان مدفوعاتها إلى صندوق النقد الدولي. والتحويلات آلية متزايدة الأهمية لتحويل الموارد من الدول المتقدمة للدول النامية؛ إذ ارتفع صافي التحويلات (أي الإئتمانات ناقص الديون) إلى الدول النامية من ٢١ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٩، أو ثلثي الـ ٥١ بليون دولار تقريباً من المعونة الرسمية للتنمية التي قدِّمت في عام ١٩٨٨. [٣٣] (انظر جدول ٢).

ومن حيث كل من العبارات المطلقة والنسبية، فإن التحويلات مصادر هامة من امدادات النقد والعملات الأجنبية للدول النامية. وفي بعض الحالات، يصل حساب التحويلات ٦ – ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (GDP). والتحويلات حتى هي أكثر أهمية كنصيب من واردات وصادرات البضائع، إذ تفوق ٣٠ و ٥٠ بالمائة على التوالي، في عدد من الدول.[٣٤]

جدول ٢. تدفقات التحويلات، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (مليون دولار)

	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	صافي التحويلات (**Remittances**) العالمية				
صافي الإئتمانات العالمية	٩٧٣٥	١٠٣٠٤	٩٨٤٢	١٢٣٨٠	١١٥٥٨
القروض العالمية	٤٢٣٥٠	٤٠٥٢٦	٥٤٧٥١	٦٠٨٨٤	٧١١٤١
الديون العالمية	٣٢٦١٥	٣٠٢٢٢	٤٤٩١٩	٤٨٥٠٤	٥٩٥٨٣
	صافي التحويلات (**transfers**)				
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الدول النامية	٢١١٢٥	٢٢٤٤٥	٢٨٩٦١	٣٠٩٩٨	٣٦٧٠٤
الدول المتقدمة	(١١٣٨٩)	(١٢١٤١)	(١٦١١٩)	(١٨٦١٨)	(٢٥١٤٧)

ملاحظة: الأرقام داخل الأقواس تشير إلى صافي التدفقات

Source: Sharon Stanton Russell, "Migrant Remittances and Development," *International Migration*, Nos. 3/4 (1992), pp. 286–287, Table 3.

ومع ذلك فإن العمليات التي ترشح هذه المبالغ الهائلة من النقود إلى اقتصادات الدول النامية – وكيف قد تختلف آثارها على التنمية «من أعلى إلى أسفل» – لم يجر القيام بإعداد البحوث حولها بصورة جيدة، ولذلك تظل نتائج التحويلات من أجل التنمية موضع جدل.[٣٥] واحدى المدارس الفكرية ترى أن نتائج هذه التحويلات سلبية إلى حد كبير: وأن التحويلات مكّرسة في الأساس لشراء الأراضي والبيوت والمجوهرات والاستهلاك المنزلي العام، بدلاً من الاستثمار الانتاجي، وأن التحويلات تغذي التضخم (كما اتضح أن هذا هو الحال بالنسبة لأسعار الأراضي والمنازل في اليمن ومصر ومواد الانشاءات في اليونان)؛[٣٦] وأنها لا تفعل سوى القليل للحفز على التنمية.[٣٧]

وترى المدرسة الإيجابية في التفكير أن المهاجرين يوفّرون ويستثمرون فعلاً؛ وأن الانفاق على الأراضي والمنازل والمجوهرات عمل سليم (يعطي معدلات عوائد أو تخزين للقيمة أفضل من الاستثمار المتاح في الزراعة أو الصناعة)؛ وأن الانفاق على المساكن والاستهلاك

له آثار مُضاعِفة في الاقتصاد الأوسع ويخفِّض من الحاجة للإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والدعم والخدمات.[٣٨] ويشير أنصار وجهة النظر هذه إلى حالات مثل تركيا حيث قد لا يوجد فيها هذه الانعكاسات التضخميَّة المزعومة، لأنها (أي التحويلات) ساعدت على زيادة العرض من السلع والطلب عليها عن طريق تسهيل استيراد المدخلات التي زادت من الانتاج المحلي.[٣٩] وبالمثل، مرَّت كل من المغرب وتونس والبرتغال جميعاً بمعدلات منخفضة من التضخم أثناء الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٩، عندما كانت هذه الدول ناجحة بصورة ملحوظة في تعبئة التحويلات.[٤٠]

وهناك الكثير جداً من الدلائل (المتضاربة) لدعم وجهتي النظر هاتين.[٤١] (ويغذي الجدل المستمر وغير الحاسم، جزئياً، استعمال طرق منهجية مختلفة. وتستخلص الكثير من الدراسات نتائجها وفق التوزيع النسبي للتحويلات بين بدائل استخدامها عند نقطة زمنية معيّنة. ولا يحلّل سوى القليل جداً من الباحثين انفاقات المهاجرين بالمقارنة مع انفاقات غير المهاجرين ممن هم في نفس مستوى الدخل، أو يأخذون بعين الاعتبار العوامل الشائكة والمتنوعة الكامنة التي تؤثر على تدفقات واستخدامات العوائد أو تتقفَّى آثار هذه الأنماط مع مرور الوقت. وتضم مثل هذه العوامل خصائص المهاجرين (على سبيل المثال السن والتعليم والمهنة والمكتسبات والحالة الاجتماعية (متزوجين أم لا) وترتيب المهاجر بين أفراد الأسرة)؛ وكذلك الأوضاع الاقتصادية التفصيلية في كل من الموطن الأصلي والبلد المضيف (على سبيل المثال سعرالتحويل أو سعر الفائدة النسبي)؛ والتوقعات السياسية والاقتصادية في الوطن الأم؛ وسهولة تحويل الأموال وسلامة ذلك.[٤٢]

رفع الفقر واللامساواة في الدخل

تتوقَّف آثار الهجرة على الفقر على المدى الذي يشارك الفقراء عنده في عملية الهجرة. إذ إن أكثر الناس فقراً في المجتمع نادراً ما تتوافر لهم الامكانيات اللازمة للهجرة. إلاّ أن الدلائل المحدودة تشير على أية حال على أنه عندما يهاجر الفقراء جداً، فإن النتائج ستكون ايجابية بالنسبة لهم – على الأقل على المدى القصير. وعلى سبيل المثال، فإن الفضل يعود لتحويلات المهاجرين في تخفيض الفقر المدقع في مناطق من باكستان ومصر وفي تمكين

المهاجرين السريلانكيين من توفير الحاجات الأساسية لأسرهم في موطنهم الأصلي.[٤٣] على أية حال، تظل مثل هذه الدراسات قاصرة عادة على بعض مناطق البلاد التي يهاجر بعض ابنائها إلى الخارج؛ وثبت أن من الصعوبة بمكان تبيان آثار الهجرة على تخفيض الفقر على النطاق القومي.

وتتوقف نتائج الهجرة على اللامساواة في الدخل على تركيبة الدخل في تيارٍ ما من تيارات الهجرة. ففي بعض مناطق مصر حيث يتركَّز المهاجرون في الأسر ذات الدخل الأعلى، لوحظ زيادة في اللامساواة في الدخل (رغم أن إسهام التحويلات في اللامساواة كان أقل من اسهام الدخل الزراعي فيها). وفي باكستان، حيث المهاجرون موزعون توزيعاً متساوياً ونوعاً ما عبر مستويات الدخل المختلفة، كان للتحويلات تأثير محايد على اللامساواة.[٤٤]

العمالة ورأس المال البشري

تتوقف نتائج الهجرة المتمثِّلة في العمالة ورأس المال البشري على عوامل من مثل سن المهاجرين ومستوى تعليمهم وفرص العمل ومعدلات الأجور النسبية والمعدلات الاستثمارية للعائدات. وبصورة عامة، على أية حال، يبدو أن الهجرة للخارج لها آثار ايجابية على تخفيض البطالة المحتملة أو الموجودة في المناطق المُهاجر منها عن طريق استيعاب جزءٍ من نمو قوة العمل السنوي وعن طريق إيجاد شواغر (حيث كان المهاجرون يعملون قبل مغادرتهم) لأولئك الباقين في البلاد.

وثبت أن التخفيضات المطلقة في البطالة من الصعب ايضاحها، ويعود ذلك جزئياً إلى أن نمو قوة العمل يستمر في التفوق على نمو العمالة؛ ويرى بعض المراقبين أن البطالة قد ترتفع إذا كانت مغادرة العمال المهاجرين تؤثِّر على العمال الاضافيين في أرض الوطن. وزيادة على ذلك، فإن الهبوط المتوقع نظرياً في البطالة وارتفاع الأجور قد لا يحدثان إذا كان هناك عدد غفير جداً من العمال لاستخدامهم أو إذا حفزت ندرة العمالة أصحاب العمل إلى التحول إلى الانتاج الكثيف في استخدام رأس المال (وليس الكثيف في استخدام العمال).[٤٥]

لكنَّ مزايا الهجرة في استيعاب نمو قوة العمل أكثر وضوحاً. ففي باكستان، على سبيل

المثال، كان عدد المهاجرين ما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٥ مساوياً إلى حوالي ثلث النمو في قوة العمل في هذه الفترة؛ وفي مصر؛ إذا ما أخذنا الداخلين الجدد إلى قوة العمل بعين الاعتبار، فإن البطالة في السبعينات كانت أقل بنسبة ٧٥ بالمائة مما كانت ستكون عليه بدون الهجرة.[٤٦]

ولدى الهجرة الدولية الإمكانية الكامنة للتأثير على أسهم رأس المال البشري في المناطق الأصلية إما بالسلب وإما بالإيجاب. وتحدث الآثار السلبية في الأساس من خلال فقدان المهارات اللازمة، التي يشار لها في الغالب باسم «هجرة العقول (brain drain)». ومنذ عهد قريب، أصبحت هجرة العمال المهرة تعرف باسم «التحويل المعاكس للتكنولوجيا» أو «التعاون الفني بين الدول النامية» وذلك مع تنامي حجم الهجرة بين الدول النامية. وفي بعض الحالات (السودان ونيجيريا وزامبيا)، تؤدي هجرة العمال المهرة إلى أزمات في القوى البشرية وبصورة ملحوظة في القطاعات الحاسمة في التنمية البشرية – مثل الصحة والتعليم. وفي كثير من الحالات، على أية حال، يكون العرض من العمال المهرة مفرطاً وبالتالي لا يكون هؤلاء العمال قادرين على استخدام انتاجية مهاراتهم في بلادهم؛ والبعض يصف هذه الحالة باسم «فيضان الأدمغة»، أي أن العقول «المهاجرة» كان من الممكن بدون الهجرة أن تظل عاطلة عن العمل. ويمكن لبعض العمال ذوي المهارات العالية جداً (مثل العلماء) أن يجدوا عملاً ولكنَّهم يصابون بخيبة الأمل بسبب نقص التسهيلات. وأخيراً، فإن صفوة المفكرين في بعض الدول يتعرَّضون لانتهاكات حقوق الإنسان، بل وحتى الاضطهاد الذي يحفزهم على الرحيل إلى بيئات أكثر ملاءمة.

وفي كثير من الأمثلة، فإنه تصعب معرفة العواقب التي تترتب على فقدان العمال بالنسبة لبلادهم الأصلية. وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من أن هجرة العمال المهرة الأتراك إلى ألمانيا كانت تُنْتقد بشدة من قبل الحكومة التركية وأصحاب العمل، إلاّ أنه لا يوجد سوى القليل من الدلائل في الأبحاث، هذا إن وُجد شيئاً من هذا القبيل على الاطلاق، على الآثار السلبية على المخرجات في الزراعة أوالتصنيع.[٤٧] ومع حساب كل شيء، فإن تقرير فيما إذا كانت هجرة العمال المهرة أو غيرهم تعيق عملية الهجرة يتوقف على المدى الذي تكون المصادر البشرية وغير البشرية متاحة للجسر على الهوَّة.

وأحد الآثار الإيجابية للهجرة على رأس المال البشري، والتي ترد مراراً وتكراراً هو اكتساب المهارات من الخارج والتي تساهم في التنمية عند عودة المهاجرين . وتقوم وجهة النظر هذه على أربعة افتراضات: أن المهاجرين يعودون فعلاً؛ وأنهم حقيقة سيكتسبون هذه المهارات في الخارج؛ وأن هذه المهارات مناسبة لفرص العمل في الوطن، وأن العمال العائدين سيستخدمون المهارات التي تعلَّموها في الخارج.[٤٨] ومن الواضح أنه لو بقي المهاجرون في الخارج بصورة دائمة أو قبلوا العمل في الخارج الذي يتطلب مستويات مهارات عند مستوى الأعمال التي كانوا يشغلونها قبل الهجرة أو حتى دون ذلك، فإن الاسهام الذي يحتمل أن يقدموه إلى أوطانهم الأصلية سيكون قد فُقِد.

وسواء كانت الهجرة الدولية تحسِّن أولا تحسِّن من مهارات المهاجرين أنفسهم، فإن هناك أدلَّة متزايدة أنها (أي الهجرة) تحسِّن من قدرات أُسر المهاجرين على تعليم أطفالهم وتزويدهم بالرعاية الصحية. وقد اتضح أن التحويلات مصدر هام لدفع الرسوم المدرسية وشراء الكتب والمواد وتوفير التمويل للتوسع في التسهيلات التعليمية. وتدل عدة دراسات أنه يحتمل أن يستطيع المهاجرون تعليم أطفالهم أكثر مما يستطيعه غير المهاجرين، وأنهم (أي المهاجرون) عندما يقوموا بذلك فإنهم ينفقون على التعليم أكثر من غير المهاجرين.[٤٩] كما أن هناك دلائل كذلك على أن دخل التحويلات يزيد من الطلب على الخدمات الصحية ومن احتمالات السعي للحصول على العناية الطبية الحديثة.[٥٠]

الهجرة والتجارة

تدلُّ النظرية الاقتصادية منذ زمن طويل على أن الهجرة والتجارة الواحد منهما بديل للآخر، ولكنَّ هذا الرأي آخذ في التغيُّر؛ إذ يزداد الاعتراف بأن الهجرة والتجارة الواحد منهما يكمل الآخر.[٥١]

فقد مكَّنت التحويلات الكثير من الدول المصدِّرة للعمالة من تحويل جزء كبير من وارداتها وبالتالي من المشاركة في التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الهجرة الدولية على تسهيل التوسع في تجارة الخدمات. ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت هجرة العمالة مركزيَّة لصادرات كوريا الجنوبية من الخدمات الإنشائية إلى غربي آسيا،

في حين أن الفلبين توسَّعت في السنوات الأخيرة في خدمات البنوك لخدمة المهاجرين في الشرق الأوسط وأوروبا. أمّا في تركيا، فقد زاد وجود المهاجرين في الخارج الطلب على خدمات النقل والبنوك والاتصالات، وشجَّع السفر للسياحة والأعمال بين تركيا وأقطار الاتحاد الأوروبي. وفي العديد من تيارات الهجرة، تطورت الشبكات المعقدة من الوسطاء (بصفة مشروعة وغير مشروعة) حول عملية جَلْب ونقل المهاجرين.[٥٢]

وتوسيع وصول الدول النامية للتجارة في الأسواق العالمية مفتاح لخلق فرص العمل والتنمية وتخفيض ضغوط الهجرة في المدى الطويل. ومع ذلك فإن الكثير من الدول الصناعية تواجه ضغوطاً محلية اقتصادية وسياسية لمقاومة رفع الحواجز التجارية. فمقاومة المزارعين الأوروبيين للتجارة الزراعية مع دول أوروبا الشرقية لا تعدو كونها سوى أحد الأمثلة على ذلك. وبسبب الضغط من جماعات المصالح المحلية، فإنه حتى اتفاقيات التجارة المفضَّلة مثل مبادرة حوض الكاريبي وميثاق لومي غالباً ما تستثني المنتجات الكثيفة في العمالة أو تحدُّ منها وهي التي تملك الدول الأقل تنمية مزيَّة منها.

الاستنتاجات

تصاعد بروز الهجرات الدولية بصورة حادة في السنوات الأخيرة نظراً لازدياد عدد المهاجرين ولأن حركاتهم أصبحت أكثر عرضة للتقلبات. والصلات بين اتجاهات الهجرة ونسبة المواليد العالية ومعدلات النمو الديموغرافي عبر عدة عقود ماضية صلات معقدة وغيرمباشرة. كذلك هي الصلات بين الهجرة الدولية واتجاهات التنمية الاقتصادية. وعلى المدى الطويل من الأجيال، يمكن للتنمية الاقتصادية الناجحة من تسهيل النزعات للهجرة؛ وعلى المدى القصير إلى المتوسط المتمثل في عقد أو عقدين، على أية حال، فإن مثل هذا الأثر المسهِّل للتنمية ينبغي توقُّعه، وفي الحقيقة فإن التنمية على مدى هذا الإطار الزمني يمكن أن يزيد النزعات للهجرة.

Notes

The authors wish to thank the several reviewers invited by the Overseas Development Council for their helpful suggestions.

[1] Hania Zlotnik, U.N. Population Division/DESD, personal communication, 17 November 1993. Determining the number of international migrants is complex and difficult, for a number of reasons. Census data are the most complete and comparable sources but are seldom timely; currently available census results date from the 1980s, for example. Further, some censuses report foreign born, while others report foreign nationals. Foreign birth is generally better than nationality for inferring migration, since nationality may or may not change as migrants settle and may or may not apply to the second generation.

[2] Estimates prepared by Zlotnik, op. cit. Asia, the Middle East, and North Africa here include regional groupings defined by the United Nations as South Asia, South East and East Asia, and North Africa and West Asia.

[3] Rogers Brubaker, "Political Dimensions of Migration From and Among Soviet Successor States," in *International Migration and Security*, Myron Weiner (ed.), (Boulder, CO: Westview Press, 1993), p. 48.

[4] United Nations, *World Population Trends and Policies: 1987 Monitoring Report*, ST/ESA/SER.A/103 (New York: United Nations, 1988), p. 240; and Susan Forbes Martin, personal communication, 8 November 1993.

[5] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *The State of the World's Refugees: The Challenge of Protection* (New York: Penguin Books, 1993), p. 153. In this chapter, *refugee* refers to those officially recognized as such by the UNHCR, in keeping with the 1951 U.N. Convention Relating to the Status of Refugees, the 1967 Protocol Relating to the Status of Refugees, and the Organization for African Unity (OAU) Convention of 1969. The Convention defines a refugee in part as a person who, "owing to a well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality . . . is outside the country of his nationality and is unable or unwilling to avail himself of the protection of that country. . . ." The OAU expands the definition of a refugee to include those who, "owing to external aggression, occupation, foreign domination, or events seriously disturbing the public order . . . are compelled to leave . . . to seek refuge in another place." *Forced migrants* include refugees by these definitions, as well as others forced to flee across international boundaries from severe economic, political, and ecological conditions in their homelands.

[6] J.S. Birks, I.J. Seccomb, and C.A. Sinclair, "Labour Migration in the Arab Gulf States: Patterns, Trends, and Prospects," Round Table on International Migration in the Philippines and South-East Asia, Manila, 8-11 December 1987, mimeo.

[7] Nasra Shah, "Migration Between Asian Countries and Its Likely Future," paper prepared for the U.N. Expert Group Meeting on Population Distribution and Migration, Santa Cruz, Bolivia, 18-22 January 1993, p. 5.

[8] UNHCR, op. cit., p. 8. The figure for Sub-Saharan Africa excludes Algeria, Egypt, Libya, Morocco, and Tunisia.

[9] U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *1990 Census of the Population: The Foreign Born in the U.S.* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, July 1993), Table 1.

[10] UNHCR, op. cit., pp. 152-153, Annex I.1.

[11] This paper focuses on *international* migration. Hence, the terms *in-migration* and *out-migration* (frequently used in discussions of internal migration) are used here only in reference to cross-border movements into and out of a country. These terms are broader than *immigration* and *emigration* in that the latter imply indefinite or permanent residence. The term *immigration*, which applies to entry by non-nationals, is defined differently in different countries: the United Nations definition, which is used only by the United Kingdom and New Zealand, includes those who intend to stay for one year or more; France includes those resident for three months or more; in the United States, *immigrant* is a legal category of admission to stay indefinitely, without reference to actual or intended length of residence. The term *emigrant* is used in reference to the exit of foreigners and nationals for residence or extended stay abroad (e.g., longer than one year). All these terms refer to flows, not stocks.

[12] Estimated from annual *Statistical Yearbooks*, U.S. Immigration and Naturalization Service (Washington, DC: Government Printing Office). Specifically, we took the number of immigrants admitted in each year, subtracted the number of refugee adjustments (which refer to refugees admitted in prior years), and then added in the numbers of refugees admitted in that year.

[13] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Continuous Reporting System on Migration (SOPEMI): Trends in International Migration* (Paris: OECD, 1992), pp. 86-87.

[14] Robert Warren, Immigration and Naturalization Service, personal communication, 15 December 1993.

[15] U.S. Immigration and Naturalization Service, Office of Strategic Planning, Statistics Division, "Estimates of the Resident Illegal Alien Population: October 1992," unpublished, mimeo.

[16] OECD, op. cit., pp. 55-57; Australia, Department of Immigration, Local Government and Ethnic Affairs, Table 1.2 of 8 April 1993 Minute from Nick Lawry, Director, BIR Liaison and Program Evaluation Section.

[17] This section draws upon Sharon Stanton Russell and Michael S. Teitelbaum, *International Migration and International Trade*, World Bank Discussion Paper, No. 160 (Washington, DC: World Bank, 1992), pp. 4-7.

[18] For an informative discussion of contending theoretical approaches, see Douglas S. Massey et al., "Theories of International Migration: Review and Appraisal," *Population and Development Review*, Vol. 19, No. 3 (September 1993), pp. 431-466.

[19] Oded Stark, *The Migration of Labor* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991).

[20] UNHCR, op. cit., p. 25.

[21] UNHCR, op. cit., p. 153. For the definitions of refugees, see note 5 in this chapter.

[22] Intergovernmental Consultations on Asylum, Refugee, and Migration Policies in Europe, North America, and Australia, "Asylum Applications in Participating States 1983-1993," January 1994, mimeo.

[23] Algeria, for example, restricted emigration to France in 1973, following a series of anti-Algerian incidents; the Philippines government has periodically banned labor migration by Filipino women to Kuwait because of concerns about abuses.

[24] Attractively low land prices have been important in the migration of Bangladeshis to the Indian state of Assam, and of Salvadorans to Honduras before the 1969 "Football War" between these two countries.

[25] Aristide R. Zolberg, Astri Suhrki, and Sergio Aguayo, *Escape From Violence: Conflict and the Refugee Crisis in the Developing World* (New York: Oxford University Press, 1989).

[26] See, for example, Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993), Ch. 2.

[27] Ronald Skeldon, "On Mobility and Fertility Transitions in East and Southeast Asia," *Asian and Pacific Migration Journal*, Vol. 1, No. 2, pp. 220-249.

[28] See, for example, Employment and Immigration Canada, *Annual Report to Parliament: Immigration Plan for 1991-1995* (25 October 1990), pp. 5 and 6 (tabled in parliament). A "backgrounder" released on 2 February 1994 by the Canadian Minister of Citizenship and Immigration, Sergio Marchi, states that current levels of immigration "help us to sustain an annual population growth rate of about 1.5 percent—higher than any other industrialized nation. . . ." *Backgrounder: A New Approach to Consultation for a New Vision of Immigration*.

[29] Demetrios G. Papademetriou and Phillip L. Martin (eds.), *The Unsettled Relationship: Labor Migration and Economic Development* (New York: Greenwood Press, 1991).

[30] U.S. Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development, *Unauthorized Migration: An Economic Development Response* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1990), pp. xiii and 35.

[31] Ibid.

[32] Official inflows (credits) are those recorded and published annually in the International Monetary Fund's *Balance of Payments Statistics* (Washington, DC: International Monetary Fund). Total inflows are the sum of three categories: worker remittances, which are the value of transfers from workers abroad for more than a year; migrant transfers, or the flow of goods and financial assets associated with an international move; and labor income, or the factor income of migrants working abroad for less than one year. Because only a portion of all remittances flow through official channels, and not all countries are reflected in the IMF balance of payments statistics, the figures based upon IMF data are "lower bound" estimates.

[33] Sharon Stanton Russell, "Migrant Remittances and Development," *International Migration*, Vol. XXX, Nos. 3/4, (1992) p. 269; and Russell and Teitelbaum, op. cit., p. 1. Net transfers to developing countries were $36.7 billion in 1990, but this figure may be skewed by incomplete recording of debits; hence, the more complete figure for 1989 is used here.

[34] Russell and Teitelbaum, op. cit., Tables 4-6.

[35] For a fuller discussion of this debate, see Sharon Stanton Russell, "Remittances from International Migration: A Review in Perspective," *World Development*, Vol. 14, No. 6 (1986), pp. 677-696; and Charles B. Keely and Bao Nga Tran, "Remittances from Labor Migration: Evaluation, Performance, and Implications," *International Migration Review*, Vol. 23, No. 3 (Fall 1989), pp. 500-525.

[36] For evidence on land and housing prices, see Ismail Serageldin, James Socknat, Stace Birks, Bob Li, and Clive Sinclair, *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, June 30, 1981); and Richard H. Adams, Jr., *The Effects of International Remittances on Poverty, Inequality, and Development in Rural Egypt*, Research Report 86 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 1991). For construction materials, see Demitrios G. Papademetriou and Ira Emke-Poulopoulos in Papademetriou and Martin, op. cit., p. 102.

[37] See, for example, Philip L. Martin, *The Unfinished Story: Turkish Labour Migration to Western Europe* (Geneva: International Labour Organization, 1991); and Papademetriou and Martin, op. cit.

[38] See Nicholas Glytsos, "Measuring the Income Effects of Migrant Remittances: A Methodological Approach Applied to Greece," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 42, (October 1993), pp. 131-168; and Julien Conde, Pap Syr Diagne, and N G. Ounidou, *South-North International Migrations, a Case Study: Malian, Mauritanian and Senegalese Migrants from Senegal River Valley to France* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1986).

[39] Martin, *The Unfinished Story*, op. cit., p. 57.

[40] Ibrahim A. Elbadawi and Roberto Rocha, "Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe," Policy Research Working Papers, WPS 1038 (Washington, DC: World Bank, November 1992), p. 17.

[41] For reviews of the remittance literature, see Russell, "Migrant Remittances and Development," op. cit.; and Russell, "Remittances from International Migration," op. cit.

[42] For example, investment of remittances in agriculture can be affected by factors such as land tenure patterns, producer pricing policies, rates of return to alternative investments, and sexual division of labor in agriculture.

[43] Shahid Javed Burki, "International Migration: Implications for Labor Exporting Countries," *The Middle East Journal*, Vol. 38, No. 4 (1984), pp. 680-682; and Frank Eelens, Toon Schampers, and Johan Dirk Speckmann (eds.), *Labour Migration to the Middle East: From Sri Lanka to the Gulf* (London and New York: Kegan Paul International, 1992), p. 31.

[44] On Egypt, see Adams, op. cit.; on Pakistan, see Richard H. Adams, Jr., "The Effects of Internal and International Migration and Remittances on Income Distribution in Rural Pakistan," report prepared for the U.S. Agency for International Development (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, June 1992).

[45] Robert E.B. Lucas, "International Migration: Economic Opportunities, Development Strategies, and World Trade," report submitted to United Nations Development Programme, September 1991, p. 11.

[46] Reginald T. Appleyard, "Migration and Development: Myths and Reality," *International Migration Review*, Vol. 23, No. 3 (Fall 1989), p. 488; and Galal A. Amin and Elizabeth Awny, manuscript report, *International Migration of Egyptian Labor: A Review of the State of the Art* (Ottawa: International Development Research Centre, 1984), p. 96.

[47] Martin, *The Unfinished Story*, op. cit., pp. 29-30.

[48] Charles W. Stahl, "Labor Emigration and Economic Development," *International Migration Review*, Vol. 16, No. 4 (1983), pp. 887-889.

[49] For a review of African evidence on this point, see Sharon Stanton Russell, Karen Jacobsen, and William Deane Stanley, *International Migration and Development in Sub-Saharan Africa*, World Bank Discussion Paper No. 101, Vol. 1, Overview (Washington, DC: World Bank, 1990), pp. 63-65.

[50] On Sri Lanka, see Eelens, Schampers, and Speckmann, op. cit., p. 179; on Mali, see Nancy Birdsall, Jere Behrman, and Punam Chuhan, "Client Choice of Health Care Treatment in Rural Mali," paper presented at the Annual Meeting of the Population Association of America, New Orleans, LA, April 1988.

[51] See Philip L. Martin, *Trade and Migration: NAFTA and Agriculture*, Policy Analyses in International Economics No. 38 (Washington, DC: Institute for International Economics, October 1993).

[52] On intermediaries, see Graeme J. Hugo, paper prepared for the U.N. Expert Group Meeting on Population Distribution and Migration, Santa Cruz, Bolivia, 18-22 January 1993, p. 11; Eelens, Schampers, and Speckmann, op. cit., p. 44, and Ernst Spaan, "Taikongs and Calos: The Role of Middlemen and Brokers in Javanese International Migration," *International Migration Review*, Vol. 28, No. 1 (1994), pp. 93-113.

الفصل لتاسع

الحكومات والسكان والفقر: قصة مكاسب في مكاسب

نانسي بيرد صول

تعزِّز القلق التقليدي القائل بأن النمو السكاني السريع يبطِّئ التنمية في الدول الفقيرة في السنوات الأخيرة مع ازدياد الوعي على هشاشة البيئة الطبيعية في الدول الفقيرة وقابليتها الظاهرة للتعرض للضغوط المرتبطة بحجم السكان المتزايد، سواء كان الاقتصاد في حالة نمو أو حالة كساد. إلا أن القلق المتزايد لم يؤدِّ إلى إجماع حول ما إذا كان ينبغي للحكومات أن تتدخل بنشاط في تخفيض معدلات نمو السكان. ويظل بعض المحللين في الأقل يتشككون في أن النمو السكاني السريع نفسه هو سبب أساسي للنمو الاقتصادي الأبطأ أو لمشاكل الموارد الطبيعية في الدول النامية. وينتاب القلق محلِّلين آخرين من أن التدخل الحكومي سيهدد حُرمة اتخاذ القرار الفردي والأسري على الساحة الحساسة الخاصة بالإنجاب، ويتساءلون عما إذا كانت الفوائد المستقبلية غير المؤكدة الناجمة عن عدد السكان الأصغر سيفوق التكاليف الاجتماعية الفورية – من حيث الألم والمعاناة الإنسانية – للسياسات القوية الرامية لتخفيض نسبة المواليد. وهذا الشعور يكمن وراء الحزي الدولي الذي تعاني منه الصين جرّاء سياساتها المتطرِّفة في التحكم في النسل.

ويلخص هذا الفصل أولاً الاهتمامات الرئيسية الثلاثة التي يثيرها النمو السكاني السريع في الدول النامية: التنمية الاقتصادية الأبطأ والدمار البيئي الأكبر والفقر واللامساواة الدخليَّة

الأكبر. بعد ذلك يربط هذا الفصل هذه الاهتمامات بالأسس المنطقية المحدَّدة لتدخل الحكومات من أجل تخفيض معدلات المواليد، ويوضح الأساس لهذه الأسس المنطقية في نظرية رفاه بسيطة (أي النظرية الاقتصادية التي تنطلق من الفكرة القائلة إن هدف الترتيبات الاقتصادية هو الوصول بالسعادة الإنسانية إلى الحد الأقصى). وأخيراً يبحث هذا الفصل في أنواع تدخلات السياسات العامة التي تبرِّرها هذه الأسس المنطقية. (والجدير بالملاحظة أنه ليس كل «التدخلات» لا بد لها وأن تنطوي على المزيد من البرامج الممولَّة من قبل الحكومة أو المزيد من المشاركة الحكومية في الاقتصاد؛ وبعض التدخلات هذه تتألف من السياسات التي تسمح بالمخرجات المدفوعة من الأسواق أو تشجِّع عليها، على سبيل تخفيض التشريعات التي تعيق قيام القطاع الخاص بتوفير موانع الحمل).[1]

ولا يستعرض هذا الفصل الأدلة التجريبية التي تصل النمو السكاني السريع بالأداء الاقتصادي والبيئة والفقر (رغم أن مثل هذه الأدلة قائمة). والقضية هنا ليست في تقييم محاسن الأدلة، بل لتحديد فيما إذا كانت الأدلة، إذا كانت صحيحة تبرر تدخُّل الحكومات (إذ من الأفضل للحكومات رغم كل شيء أن تترك المشاكل وشأنها بدلاً من التدخل وتجعل الأمور أكثر سوءاً)؛ وإذا كان الأمر كذلك، فما نوع هذا التدخل. وكما ينبغي أن يكون واضحاً، فإن هذا المنهج القائم على عدم تقييم الأدلة هو أكثر منطقية مما يبدو لأن أنواع التدخلات المبرَّرة تكون مبرَّرة بصورة مستقلة عن قضية السكان.

والسبب الرئيسي لهذه النتيجة المناسبة هو الصلة بين نسبة المواليد العالية والفقر. فالفقر هو سببٌ جذري ونتيجة عامة لنسبة المواليد العالية في آن واحد. وتوثِّق الأدبيات الهائلة بغزارة الخصائص المحدَّدة الكثيرة للأسر الفقيرة التي تساهم في نسبة المواليد العالية ـ نسبة وفيات الأطفال العالية، ونقص تعليم المرأة، ودخل الأسرة القليل جداً «بحيث لا يكفي للاستثمار» في الأطفال، مما يجعل لدى الأبوين الكثير من الأطفال عوضاً عن تركيز الاستثمار في عدد قليل منهم، وأخيراً ضعف إمكانية الحصول على موانع الحمل، بالنسبة للكثير من الأزواج الفقراء، بتكلفة ونوعية مقبولة.[2] ويتضح الأثر العام للفقر على نسبة المواليد في كل دولة من الدول النامية تقريباً على شكل تفاوتات في معدل حجم الأسرة من

بين الأسر، بناء على الدخل والتعليم والمتغيرات الأخرى التي تقيس الفقر أو تعكسه. وفي الوقت ذاته، فإن الفقر غالباً ما يكون نتيجة لنسبة المواليد العالية؛ فحجم الأسرة الكبير يرهق ميزانيتها ويقلل من قدرتها على الاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم.

وباختصار، تعاني الكثير من الدول النامية من حلقة مفرغة من نسبة المواليد العالية والفقر. وهكذا فإن تخفيض نسبة المواليد في الدول الفقيرة يتطلب تغييراً في أوضاع الفقر الذي يسبب ارتفاع نسبة المواليد في المقام الأول. وهكذا فإن التدخلات المطلوبة هي تلك التي لا تخفِّض نسبة المواليد فحسب، بل تفعل ذلك بجعل الفقراء أحسن حالاً كذلك. ومثل هذه التدخلات يمكن تبريرها بصورة مستقلة عن آثارها على نسبة المواليد. ولا تحتاج هذه التدخلات للنجاح في اختبار التبرير والقبول على أساس أنها تدخلات «سكانية» تنطوي على احتمال مقايضة بين رفاه الفقراء والنمو السكاني الأقل سرعة، أو بين رفاه الفقراء الآن ورفاه الأجيال المستقبلية.

والتدخلات التي تسهم في كل من تخفيض نسبة المواليد وتحسين الرفاه البشري لها مزيَّة أخرى. إذ تجعل القيود المؤسساتية (بما فيها القيود السياسية والإدارية والاجتماعية) من الصعب أحياناً القيام بالمبادرة وتنفيذ سياسات يمكن لها أن تخفِّف أو حتى تلغي تماماً أسوأ الآثار على النمو السكاني. وأحد الأمثلة على ذلك هو تسعير موارد الممتلكات العامة مثل الغابات، والتي يمكن لها أن تخفِّض كثيراً من قطع الأخشاب وحرقها بصورة مستقلَّة عن النمو السكاني السريع. والقيود المؤسساتية على السياسات غير السكانية المثالية تجعل اللجوء إلى سياسات تخفيض المواليد، وبخاصة إذا كانت سياسات مكاسب في مكاسب، من السهل تبريره.

ثلاثة اهتمامات رئيسية حول النمو السكاني السريع

قبل تفحُّص الاهتمامات التي تُثار بأكثر ما يكون حول النمو السكاني السريع، من المفيد البدء أولاً ببحث مفهوم «العامل الخارجي (Externality)». وتحدث العوامل الخارجية السلبية والإيجابية، على التوالي، كلما كانت تكاليف وفوائد نشاط ما لم يجر جعلها عامل داخلي (Internalized)» من قبل الجهة الفاعلة أو الشخص الفاعل (The Actor) . وعلى سبيل المثال، تنشأ العوامل الخارجية عندما يقوم نشاطي أنا بفرض تكاليف على جاري لا أتحملها أنا

شخصياً (مثلما أطلق دخاناً أو ضوضاء ولا أدفع رسوماً عليها) أو يقدِّم نشاطي فوائد لا أستطيع الحصول عليها بصورة كاملة (مثل قيامي بتطعيم طفلي ضد الأمراض ويؤدي هذا إلى منع المرض عن طفل آخر). وعندما يكون لنشاط ما عامل خارجي سلبي، إذا كان عدد من الناس يمارسون ذلك النشاط، فإن النتيجة للجماعة ككل قد يكون غير مُرْضٍ. وينذر العامل الخارجي بالفشل في طريقة عمل السوق، وتبرر بعض أنواع التدخُّل الجماعي أو الحكومي – في حالة التلوث، ضريبة إطلاقات تفرض على كل من يسبِّب تلوثاً التكلفة الاجتماعية الكاملة لتلوثه؛ وفي حالة التحصين ضد المرض، دعم لتشجيع المزيد من الآباء للحصول على التحصين.

وغالباً ما يكون الاهتمام بالنمو السكاني مبنياً، بصورة ضمنية أو صريحة، على الفكرة القائلة إن حمل الأطفال له ترتُّبات خارجية سلبية.[٣] ومع ذلك لم يكن هناك عمل نظري قليل نسبياً[٤]، ولم يكن هناك أي عمل تجريبي، لوصف طبيعة وحجم الترتبات الخارجية.[٥]

ومن ناحية المفاهيم، فإن الامكانية الكامنة لظهور الترتبات الخارجية واضحة. فعندما يكون هناك ثروة قومية عامة (على سبيل المثال، أراضي تملكها الدولة أو مخزونات معدنية)، فإن ميلاد أي مواطن جديد يقلل من مطالبة كل مواطن آخر في حقه في هذه الممتلكات المشتركة. وبالمثل، فإن أية ولادة جديدة تخفِّض من نسبة استهلاك الفرد الواحد من موارد الملكية العامة المكتظة غير المخصصة مثل مصائد الأسماك ومطارح الهواء، وإذا لم تجر إدارة المورد إدارة سليمة، كما هي الحال في السيناريو المعروف «مأساة الممتلكات العامة» الذي يكون الوصول للموارد العامة فيه غير محدود، عندها فإن النمو السكاني يؤدي إلى تفاقم الخسائر نتيجة لسوء الإدارة.

وثمَّة وضع مماثل يحدث عندما يكون من حق المواطنين الحصول على دفعات التحويل المالية العامة (مثل الضمان الاجتماعي) أو الخدمات المدعومة (مثل التعليم والصحة) واستهلاك السلع العامة ومن واجبهم دفع الضرائب. ففي مثل هذه الأوضاع فإن إضافة مواطن جديد من شأنه أن يضيف إلى كل من الدخل العام والنفقات العامة، مما ينجم عنه ترتبات إيجابية وسلبية على دافعي الضرائب الآخرين. ويمكن أن يكون صافي الترتبات

الخارجية إيجابياً أو سلبياً اعتماداً على مقدار توقيت دورة حياة دفعات الضرائب وتلقي الفوائد. ففي المجتمعات ذات معدلات المواليد العالية، فإنه يفترض أن الترتبات الخارجية سلبية ـ أي أن التكاليف الاجتماعية لتعليم المزيد والمزيد من الأطفال لن تغطى في نهاية الأمر بالضرائب الأعلى.

ويمكن أن تحدث الترتبات المالية الخارجية لحمل الأطفال في سوق العمل. ومع تزايد عدد السكان، وخاصة سكان المناطق الريفية، فإن أجور العمال تنخفض وتزداد الإيجارات. وبالنسبة للأفراد الذين لا يملكون أرضاً أو العمال الذين يفتقرون إلى ملكية الأراضي، فقد يكون من المنطقي لهم أن يكون لديهم أطفال كثيرون كاستراتيجية لزيادة الدخل عند كبار السن. وعلى أية حال، عندما تقوم جميع الأسر باتباع هذه الاستراتيجية، فسوف تنخفض الأجور، وستنخفض مستويات معيشة كل من الوالدين وأطفالهم إلى ما دون توقعاتهم. ومن هنا، فإن قرار إحدى الأسر الفقيرة بأن يكون لها أطفال يفرض تكاليف على الأسر الأخرى؛ ولو أن جميع الأسر انضمت إلى مجموعة واحدة تقوم بعرض العمالة واتفقت جميعاً على أن يكون لها أطفال أقل، عندها فإن دخل هذه المجموعة سيزداد.

وهذا لا يمثّل ترتب خارجي «حقيقي» لأنه يعمل من خلال السوق. ورغم أن الأجور تصاب بالكساد بفعل النمو السكاني، فإن الإيجارات والأرباح تنتعش؛ فنسبة المواليد العالية يمكن أن يكون لها الإمكانية الكامنة لخلق المزيد من الثروة أكثر مما يمكن أن تفعله نسبة المواليد المنخفضة، ويمكن أن تجعل الجميع أفضل حالاً، لو أن أصحاب الأراضي أعادوا توزيع بعض أموال الإيجارات المتزايدة. ومن الناحية العملية، على أية حال، فمن غير المحتمل أن يقوم أصحاب الأراضي أو أصحاب رؤوس الأموال بإعادة توزيع أموال إيجاراتهم وأرباحهم. وهكذا، حيثما تكون اللامساواة في الدخل والفقر المدقع عالية فعلاً، فإن من المحتمل أن يؤدي النمو السكاني إلى تفاقم هذه المشاكل.[٦]

ويحدث مصدر أخير من مصادر الترتبات الخارجية من جراء حمل الأطفال عندما يهتم الأزواج بالحجم النسبي لأسرهم – وليس بالحجم المطلق. فالمطالبة بحق استعمال الملكية العامة قد يتوقف على حجم الأسرة بالنسبة للمجموعة ككل.[٧] إذ عندما يكون

للزوجين عدد أكبر من الأطفال، فإنهم يزيدون قليلاً من متوسط حجم الأسرة في مجموعتهم، وبذلك يجعلون الآخرين أكثر سوءاً نسبياً. كما أن المحاولات التي يقوم بها كل زوج لكي يكون لهما المزيد من الأطفال أكثر من متوسط حجم الأسرة هي أمر مثبِّط لعزيمة كل الأطراف: فمتوسط حجم الأسرة يزداد، ولا يحقق أي زوجين العوائد التي يسعيان لها، رغم أن كل الأزواج أصبح لهم أسر كبيرة عليهم الآن إعالتها.

والترتبات الخارجية المتعلقة بحمل الأطفال تكمن وراء القلق حول النمو السكاني السريع في الدول النامية. وأشكال القلق التي يرد ذكرها بأكثر ما يكون تنطوي على أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي والبيئة وتوزيع الدخل. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:[٨]

١) يخفِّض النمو السكاني السريع من معدلات النمو في معدل دخل الفرد عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري، وهو الاستثمار الذي له آثار فعالة على النمو الاقتصادي يسبب الترتبات الخارجية الإيجابية؛

٢) للنمو السكاني السريع نفسه ترتبات خارجية سلبية على البيئة، مما يؤدي في بعض السيناريوهات إلى تردي الموارد الطبيعية على المستويين المحلي والقومي والاسهام في المشاكل العالمية مثل فقدان التنوع البيولوجي وإمكانية ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ وأخيراً

٣) للنمو السكاني السريع آثار ترتبات خارجية «مالية»، أي أنه يخفِّض دخل بعض المجموعات، وبخاصة الفقراء، مقارنة بالمجموعات الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر واللامساواة في الدخل في الدول النامية.

آثار النمو السلبية

يرى الكثير من الناس أن النمو السكاني السريع يخفِّض النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال المادي والبشري.[٩] وجرى استكشاف هذا الاهتمام الواسع بالنمو بصورة موسَّعة طوال عقدين على الأقل؛ ويصعب التصدّي لمزاياه بطريقة تجريبية. وفي غياب الأدلة الإجبارية، يظل الأمر موضع جدل.[١٠] فمن ناحية، لاحظ علماء الاقتصاد

أنه في غياب الترتبات الخارجية، لا ينبغي أن يكون الأثر السلبي للنمو السكاني على نمو الاقتصاد في حد ذاته مصدر قلق كبير. فقد يدرك الوالدان تماماً أن الأطفال مُكْلِفين لهم (وللمجتمع)، ومع ذلك فهم يفضلون أن يكون لهم أطفال أكثر مما يكون لهم من الاستهلاك الأكثر للأشياء المكلفة الأخرى.[١١] وفي هذه الحالة، فإن النمو السكاني السريع قد يكون مثالياً اجتماعياً حتى ولو كان يعيق التنمية الاقتصادية.

وعلى أية حال، يمكن الرد على ذلك بحجة موازية أو مساوية. إذ تؤكد المناهج الحديثة في دراسة النمو السكاني على أن الاستثمار في الموارد البشرية قد يكون ترتبات خارجية إيجابية هامة للنمو الاقتصادي.[١٢] فقد أوضحت الدراسة التجريبية ما بين الدول أن إجراءات الحصول على التعليم بين السكان هي مفسِّرات مضطردة وهامة لنجاح النمو. وزيادة على ذلك، فإن التعليم أمر هام بالإضافة إلى أثره كمُدْخل إضافي من مدخلات الإنتاج؛ كما أن التعليم يرتبط أيضاً، على مستوى الدولة ومستوى الشركة، بإجمالي إنتاجية العامل من عوامل الإنتاج، أي يرتبط بإنتاج أعلى للمدخلات المعطاة.[١٣] وأي أثر متواصل للتعليم على الإنتاجية على مدى الاقتصاد بأكمله قد توحي بأن قوة العمل الأكثر تعليماً لها ترتبات خارجية اجتماعية إيجابية؛ وهكذا فإلى الحدِّ الذي يمنع النمو السكاني السريع عنده الاستثمار العام والاستثمار الأسري في التعليم، يكون أثره على النمو سلبياً.

وعلى مستوى الأسرة، هناك دلائل على أن نسبة المواليد العالية تمنع الاستثمار في تعليم الأطفال. فقد وجدت دراسة للأسر التي يوجد فيها توائم في الهند أن الطفل الإضافي غير المتوقع المتمثِّل في وجود التوائم يخفض من مستويات الالتحاق بالمدرسة بالنسبة لجميع الأطفال في الأسرة.[١٤] وتظهر التقديرات القائمة في البيانات الماليزية أن أطفال الأزواج ذوي النزعة البيولوجية الأعلى لإنجاب المواليد (أي ذوي الخصوبة الولادية الأعلى) يميلون إلى البقاء في المدرسة سنوات أقل من أولئك الذين من الأسر ذات الأطفال الأقل عدداً.[١٥] وعلى مستوى الاقتصاد بأكمله، لا يوجد دليل بسيط على أن النمو السكاني السريع يخفِّض الاستثمار الإجمالي في الأطفال، مُقاساً، على سبيل المثال، بنسبة إجمالي الناتج المحلي الذي ينفق على التعليم (والتي تقع ما بين ٢ إلى ٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في جميع الدول

النامية تقريباً). وعلى أية حال، فمن الواضح أن نفس المستوى من الجهد له نتائج مختلفة اعتماداً على نسبة الأطفال بين عدد سكان ما والمدى الذي تزداد فيه نسبة الالتحاق بالمدرسة. ولا بد للمجتمع الذي يوجد فيه نسبة متنامية من الأطفال في سن المدرسة، ونسبة متنامية منهم يلتحقون فعلاً بالمدرسة إما أن ينفق جزءاً أكبر من إجمالي الناتج القومي أو يحقق فعالية أكبر في إنفاقه التعليمي. وتدل نوعية التعليم المتردية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية على صعوبات متزايدة في تحقيق ذلك. وعلى سبيل المثال، ازداد الحجم المطلق لعدد السكان ممن هم في سن المدرسة في المكسيك ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٩ بنسبة ٦٠ بالمائة كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدرسة. وازداد الإنفاق التعليمي كذلك – ولكن بمقدار ٦٠ بالمائة، وهو ما يكفي للمحافظة على نسبة الإنفاق في الطفل الواحد، ولكن ليس على نسبة الإنفاق في الطالب الواحد. [١٦]

وباختصار، يبدو أن نسبة المواليد العالية ترتبط بالحصول على التعليم الأقل في الطفل الواحد؛ وعلى مستوى الاقتصاد برمّته، فإن التعليم الأقل له تكلفة اجتماعية – هي نمو اقتصادي أقل. وهكذا فإن النمو السكاني السريع يعني فقدان المترتب الخارجي الإيجابي المحتمل للتعليم لصالح النمو الاقتصادي.[١٧] وبعبارة أخرى، فإن الوالدين اللذين لديهم أطفال كثيرون ويعلمونهم أقل، يحرمون المجتمع من الناحية الفعلية من الأثر الإيجابي المحتمل (من حيث زيادة الإنتاجية) لسكان أكثر تعليماً.

المترتبات الخارجية البيئية السلبية

الاهتمام البيئي بالنمو السكاني السريع واضح المعالم. إذ بالنسبة لمستويات معيَّنة من الاستهلاك، فإن المزيد من الناس يمارسون ضغوطاً أكبر على الموارد الطبيعية بما في ذلك المصادر (مثل الغابات والمياه) والأغوار (أو الهواء الذي يتلقى التلوُّث). وفي غياب الأسعار التي تعكس القيمة الحقيقية لندرة هذه المصادر والأغوار، فإن من المحتمل أن يكون هناك استهلاك مفرط لهذه «السلع» من وجهة نظر المجتمع. ويتضاعف الاستهلاك المفرط كلما تضاعف عدد الناس الموجودين.

وتثار هذه المترتبات البيئية السلبية المحتملة، على المستويين المحلي والعالمي، بصورة

متزايدة كأساس منطقي للجهود الرامية لتخفيض النمو السكاني في الدول النامية.[١٨] وعلى المستوى المحلي، غالباً ما يستشهد بمزيج الفقر والنمو السكاني السريع كعامل يسهم في التردي البيئي، على سبيل المثال لأن الضغط السكاني يؤدي إلى زراعة جوانب التلال وغيرها من المناطق الهامشية (مما يؤدي إلى تعرية التربة) أو القطع المكثف للغابات من أجل الوقود (مما يسبب تلف مستجمعات المياه، وبالتالي للزراعة، والإسهام في تخفيض في التنوع البيولوجي ربما يكون إلى غير رجعة).[١٩] أما على المستوى العالمي، على الرغم من أن إطلاقات الوقود الأحفوري التي تسهم في الوقت الحاضر في الارتفاع المحتمل لدرجة حرارة الأرض هي أكثر بكثير في الدول الصناعية على أساس المعدل بالنسبة للفرد الواحد، فإنه يمكن لمعدلات الدخل والنمو السكاني في المستقبل في الدول النامية أن تزيد اسهام هذه الدول الإطلاقات العالمية من حوالي ٢٠ بالمائة الآن إلى ٥٠ بالمائة بحلول منتصف القرن القادم.

وينجم القلق حول آثار النمو السكاني السريع على إمدادات الغذاء الآن لا بسبب نقص الغذاء المطلق في المدى القريب، بل لأن الزيادات الضرورية في الإنتاج الزراعي من المحتمل أن تفرض ضغوطاً لا يمكن الاستمرار في تحمُّلها على قاعدة الموارد الطبيعية، سواء تحققت بالوسائل الداخلية أو الخارجية. وفي الأوضاع الفقيرة نسبياً، فإن الطلب المتزايد على الغذاء (وعلى دخل المزارع) مع تزايد عدد السكان يساهم في التوسع الزراعي إلى المناطق الأقل إنتاجية، والتي تكون عادةً أكثر هشاشة بيئية (كما هي الحال في إزالة أشجار الغابات وجوانب التلال)[٢١] أو للجوء إلى الأسمدة الكيماوية الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله.

ويعتقد بعض المحللين الآن أن المشكلة ليست مجرد مشكلة محلية، بل إن استدامة إتاحة الغذاء بتكلفة بيئية واقتصادية مقبولة في المستقبل ستكون أيضاً قضية على المستوى العالمي. وتقول إحدى التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٣٠ فإن الطلب على الحبوب سيتضاعف تقريباً من ٢ إلى ٣ر٦ بليون طن، وأن ٩٠ بالمائة من هذه الزيادة المتوقعة في الطلب ستكون نتيجة لتصاعد عدد السكان وأن ١٠ بالمائة فقط ستكون بسبب ارتفاع الدخل.[٢٢] واستنتج

كرسون (Crosson) وأندرسن (Anderson) في دراسة شاملة للتوقعات أنه لا يمكن تلبية هذا الطلب على أساس المعرفة الحالية والتكنولوجيات المتاحة بدون أخذ الدمار البيئي بعين الاعتبار.[٢٣] ولذلك فإن المعرفة الجديدة وكذلك الاستعمال الأكبر للتكنولوجيات الحالية وأفضل الممارسات هي من بين الأمور الحاسمة. وفي المناطق النامية، فإن القيد الحاسم من المحتمل أن يكون المياه، التي يوجد أمامها منافسة متزايدة من المصادر غير الزراعية.

توزيع الدخل المتردي والفقر

حتى لو لم يؤد النمو السكاني السريع إلى خلق مترتبات خارجية على المجتمع ككل، إلا أنه قد يؤدي إلى مستويات أدنى بصورة مضطردة في الدخل بالنسبة للفقراء مقارنة بالأغنياء. وعلى المستوى الإجمالي، فإن النمو السكاني السريع يزيد من إتاحة العمالة في اقتصاد ما بالنسبة للأراضي ورأس المال المادي، مما يؤدي إلى تخفيض الأجور.[٢٤] ويحتمل أن يؤدي هذا إلى تفاقم اللامساواة ويؤذي الفقراء، الذين هم أكثر اعتماداً على الدخل من العمل. وفي معظم الاقتصادات اليوم، فإن توزيع الدخل أكثر صلة وثيقة بالعوائد التفاوتية بالنسبة لاختلاف مستويات المهارات بين العمال من صلته بالاختلافات بين العمالة ورأس المال. ولهذا السبب، فإن أثر النمو السكاني على الاختلافات في الدخل وفق مستوى التعليم يقدِّم تبصُّراً في الأثر الذي سيحدثه النمو السكاني السريع على توزيع الدخل. ومن وجهة النظر هذه، فإن مما له دلالته، هو أن الشواهد من البرازيل تظهر أن العمال غير المهرة يعانون من تدني نسبي في الأجور إذا كانوا أعضاء في جماعة عمرية كبيرة، في حين أن العمال المهرة لا يعانون من ذلك. ويؤدي حجم الجماعة (وبصورة ضمنية معدل النمو السكاني في الوقت الذي يولد فيه العامل) إلى أثر سلبي أكبر على دخل الأقل تعليماً مما يحدثه على دخل الأكثر تعليماً.[٢٥]

ولم يحظ الأثر الضار المحتمل للنمو السكاني السريع على توزيع الدخل بالاهتمام الذي يستحقه. وعلى أية حال، يبدو أنه لا يوجد هناك سوى القليل من الشك في أن استدامة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي جرت في العقد الماضي بصورة جزئية دالة على المدى الذي يمكن أن تصل إليه المجتمعات في النجاح في ضمان أن تكاليف النمو، عندما يتم

استعادتها، ستكون المشاركة فيها على نطاق واسع.[٢٦] وتقدِّم دول شرق آسيا ذات النمو المرتفع مثالاً على ذلك؛ ففي هذه الدول، تجري المشاركة على نطاق واسع في كُلٍّ من المكاسب من النمو والمصاعب الناجمة عن الفترات القصيرة من التعديلات والتقشُّف.[٢٧] وتدل الدراسات الأخرى فيما بين الدول المختلفة أن توزيع الدخل يؤثِّر على النمو، ويفترض أن يتم ذلك عن طريق أثره على قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات اقتصادية، والمحافظة عليها، التي تكون باهظة التكلفة لبعض الجماعات على الأقل على المدى القريب. وعندما يؤدي النمو السكاني السريع إلى تفاقم اللامساواة في الدخل، فإنه بذلك يسهم في صعوبة استدامة النمو، وبصورة خاصة في صعوبة استدامة عملية الإصلاح الاقتصادي لضمان النمو.

ومن الأسهل توثيق أثر نسبة المواليد العالية (وهي السبب الكامن وراء النمو السكاني السريع) على الفقر، بصورة مستقلة عن آثار توزيع الدخل الإجمالي. فنسبة المواليد العالية تسهم في الفقر على مستوى الأسرة عن طريق تضييق الخناق على ميزانيات الأُسر الفقيرة، مما يقلل من الموارد المتاحة لإطعام وتعليم الأطفال وتوفير العناية الصحية لهم. والدليل الذي أوردناه فيما سبق بخصوص أثر التوائم على نسبة إنفاق الأسرة في الطفل الواحد شاهد على هذا الأثر.[٢٨]

ولا ينبغي أن تعكس نسبة المواليد العالية في الأسر الفقيرة قرارات غير سليمة أو منطقية من جانب الوالدين الفقراء، حتى لوكانت تخفِّض من نسبة موارد الأسرة في الفرد الواحد على المدى القصير. إذ على النقيض من ذلك، يمكن لها (أي نسبة المواليد العالية) أن تعكس قرارات معقولة يتخذها الوالدان – أي لضمان دخل أكبر للأسرة في المستقبل حالما يبدأ الأطفال في العمل، أو لضمان أمنهم هم عند كبر السن وذلك عن طريق العون الذي سيتلقونه من أطفالهم. وكما أشرنا فيما سبق، فإن ذلك قد يعكس قرارات الوالدين في الاستمتاع بأطفال إضافيين بدلاً من الاستمتاع بأشكال أخرى من الاستهلاك. وفي كلتا الحالتين، على أية حال، فإن من المحتمل أن يتلقى الأطفال أنفسهم رعاية صحية وتعليمية أقل مما يعني مترتبات خارجية سلبية ما بين الأجيال، أي وضعاً لا يتحمَّل الوالدان فيه

التكلفة الكاملة لنسبة المواليد العالية، ولكن يجيِّرون بعض هذه التكاليف على حساب أطفالهم (أي أن أطفالهم هم الذين سيدفعون هذه التكاليف فيما بعد). وفي بعض الحالات، قد ينتهي الأمر بالوالدين وهم أسوأ حالاً – إذا كان عدد البنات من الأطفال أكثر مما كان الوالدان يأملون (وبالتالي فإن هؤلاء البنات سيقدمن دعماً أقل لوالديهم عندما يصبح (أي الوالدان) كباراً في السن)، أو إذا كان الأطفال أقل عوناً أو أقل قدرة أو أقل إحساناً مما كان يتوقعه الوالدان. ولا يعني هذا سوى أن الوالدين يخسران ما يمكن أن يُسمَّى مقامرة منطقية معقولة. وبطبيعة الحال، فمن الممكن أيضاً أن يكون للأسر الفقيرة أطفال أكثر مما يرغبون فيه، لأنهم يفتقرون إلى الحصول الكافي على موانع الحمل؛ أو أن يكون لديهم أطفال أكثر مما كانوا سيختاروا بسبب افتقارهم إلى الحصول على المعلومات حول الاحتمالات المتزايدة لبقاء أطفالهم على قيد الحياة أو حول الفرص المتزايدة من التعليم والعوائد التي يوفِّرها.

مبررات التدخلات الحكومية

هل تبرر المخاوف المحدَّدة حول أثر النمو السكاني السريع على النمو الاقتصادي والبيئة وتوزيع الدخل جهود الحكومة لتخفيض نسبة المواليد؟ ولنتفحَّص الآن مزايا تدخُّل الحكومة في كل مجال من مجالات الاهتمام هذه كلاً منها على حدة.

هل ينبغي على الحكومة تشجيع نسبة المواليد المنخفضة لكي تحصل على مترتبات خارجية إيجابية للنمو الاقتصادي من الاستثمارات الخاصة والعامة الأعلى في التعليم الناجمة عن ذلك التشجيع (لنسبة المواليد المنخفضة)؟ إن من يتمتَّع بالصفاء الذهني يمكن أن يرى أنه ينبغي على الحكومات، عوضاً عن الاعتماد على نسبة المواليد الأكثر انخفاضاً، أن تقوم بدعم التعليم مباشرة (بالإضافة إلى الاستثمارات البشرية الأخرى في رأس المال البشري، بما في ذلك الصحة). وينبغي أن يكون هذا الدعم كبيراً بحيث يكفي لرفع سوية الاستهلاك الخاص (والذي هو في حال التعليم استثمار خاص) إلى المستوى الأفضل اجتماعياً.

غير أن هناك مشاكل عملية في هذا الحل. فالحكومات جميعاً بلا استثناء تقوم فعلاً

بدعم التعليم، ولا يحدُّ أشكال الدعم الحالية بعض الأفكار القائلة بأنه قد تم الوصول إلى السقف الأفضل في هذا الدعم، بل إن ما يحدُّ من الدعم (للتعليم) هو القيود المالية والمصاعب الإدارية الخاصة بتقديم أي من الخدمات بصورة فعالة (سواء كان الدعم يقدم بصورة مباشرة أو عن طريق مؤسسات خاصة). وفي بعض الأوضاع، حتى أشكال الدعم الكبيرة قد تكون غير كافية لحفز الاستثمارات الخاصة الأفضل اجتماعياً في التعليم، لأن الوالدين يودون أن يحصلوا على بعض الالتزامات من الوقت الخاص بأطفالهم. وفي أوضاع أخرى، فإن الدعم الأكبر للتعليم قد يحفز عدد المواليد الأعلى بالفعل عندما يقوم هذا الدعم بتخفيف عبء التعليم عن كاهل الوالدين دون أن يغيِّر من الفوائد، وبالتالي يخلق (أي الدعم) جَولة من الحاجة إلى دعم جديد!

وباختصار، إن من الأقل تكلفة وأكثر فعالية عادة للمجتمعات هو تشجيع التعليم عن طريق الجمع بين الدعم المباشر للتعليم والاجراءات المنفصلة الخاصة بتخفيض حجم الأسرة، وليس مجرَّد الاعتماد على الدعم وحده.

هل ينبغي للحكومات تشجيع نسبة المواليد الأدنى لكي تخفِّض من المترتبات الخارجية البيئية السلبية؟ وهناك أيضاً يمكن لمن يتمتع بالصفاء الذهني أن يرى أن الطريقة الملائمة أمام الحكومة كي تقوم بتخفيض التهديدات البيئية الناجمة عن النمو السكاني السريع هي فرض أسعار أعلى للسلع البيئية وتتقاضى سعراً، على سبيل المثال، لحرق غطاء الأشجار، ولتراخيص صيد الأسماك وللتلوث الذي يحدث عن طريق الأسمدة الكيماوية. وعلى أية حال، فإن وضع السعر المناسب للسلع البيئية هو من الأمور الصعبة سياسياً وإدارياً، حتى في الدول الغنية. وفي حين ينبغي القيام بمحاولة تحديد الأسعار البيئية هذه، فإن حجم المشكلة يبرر القيام بمجهودات جماعية لتخفيض نسبة المواليد. فإذا استطاعت دولة ما، من خلال إجراء بعض التغيرات على السياسات والبرامج، إقناع الوالدين بأن يكون لهم طواعية عدد أقل من الأطفال، عندها يمكن أيضاً إبطاء التردي البيئي والمحافظة على معدل الغذاء في الفرد الواحد، وتصبح الدولة ككل أفضل حالاً. والشبيه بذلك، في المجتمع العالمي ككل، لو استطاعت الدول النامية تخفيض نسبة مواليدها بصورة طوعية، فإن الرفاه العالمي سيزداد.

هل تبرر الآثار السلبية لنسبة المواليد العالية على توزيع الدخل وعلى الفقر تدخل الحكومات؟ نظرياً، تتوقف الإجابة على ما إذا كان المجتمع، أي مجتمع، يهتم بوجود الفقر في صفوف بعض أعضائه، ويهتم بتوزيع الدخل. وفي الحقيقة، فإنه يبدو أن معظم المجتمعات تهتم بذلك أولاً، لأن رفاه الأغنياء قد يتأثر بتوافر المعرفة من أن الفقراء أسوأ حالاً بكثير جداً مما هم عليه – كما يتضح من كل المجتمعات تقريباً على الأقل من حيث قياس تقديم الأموال الخيرية. وزيادة على ذلك، قد تتعرض الاستدامة السياسية للإصلاحات الاقتصادية وبالتالي النمو الاقتصادي للتعويق عندما تكون اللامساواة في الدخل كبيرة، وتسبب الضرر والأذى للجميع. وأخيراً، قد تصبح الديموقراطية، وهي ترتيب سياسي ربما كان من شأنه تحسين رفاهية الناس مقارنة بالترتيبات السياسية الأخرى (يسبب الحريات من مثل حرية التعبير والدين والارتباطات التي تجعل الناس أفضل حالاً)، من الصعب المحافظة عليها عندما تكون اللامساواة في الدخل عالية والحِراك الاجتماعي منخفضاً.

ولنأخذ دولة نامية عادية نسبة المواليد فيها بين الفقراء أعلى مما هي عليه بين الأغنياء. ولنفرض أن أحد البرامج الاجتماعية (على سبيل المثال التعليم أو التخطيط الأسري) يمكن له أن يخفِّض عدد الأطفال الذين يولدون للفقراء في الوقت الذي لا نجعل أوضاعهم أسوأ مما هي عليه. والبرنامج الاجتماعي تموِّله الضرائب التي تُجبى من الأغنياء. إذن من خلال هذا البرنامج يمكن للأغنياء والفقراء على حَدٍّ سواء أن يتمتعوا بزيادة لا لبس فيها ولا غموض في رفاهيتهم ـ وسيكون ذلك بالنسبة للأغنياء لأنهم يفضلون أن يكون للفقراء أُسراً أقل عدداً، وللفقراء لأنهم يستفيدون من البرنامج الاجتماعي.

وباختصار، تبرر هذه الاهتمامات الثلاثة تدخل الحكومات من حيث المبدأ لأن كل اهتمامٍ منها متجذِّر في فشل السوق الذي يمكن للعمل الجماعي من قبل الحكومة أن يُصحِّحه. فالتدخلات الهادفة لتخفيض المواليد هي بين التدخلات التي يمكن تبريرها، طالما كانت تحسِّن من رفاه الفقراء ولا تقلِّل منه. (انظر إطار ١.)

إطار ١. الأسعار الخاطئة كمترتبات خارجية

أوضح دازغوبتا (Dasgupta) علاقة بين المشكلة السكانية والأسعار الأدنى من المطلوب لحطب الوقود.[1] فحطب الوقود له سعر أدنى من السعر الحقيقي في الدول النامية لأنه مورد من موارد الملكية الشائعة، ومتاح بدون تكلفة مباشرة من الغابات المحلية. ويعكس سعره الأدنى من المطلوب (إذ هو مجاني فيما عدا إمكانية دفع تكاليف عمل جمعه) الحاجة إلى وجود سوق للموارد العامة الشائعة أو المشتركة. وجمع حطب الوقود عمل معتاد للأطفال في الأسر الفقيرة؛ والسعر المنخفض لحطب الوقود وندرته المتزايدة (ويعود ذلك جزئياً إلى سعره المنخفض) يجعل الأطفال أكثر قيمة لوالديهم ما لو كان الوضع غير ذلك. وهذا «السعر الخاطىء» لحطب الوقود يعكس في الحقيقة فشلاً سوقياً (أو مشكلة مترتبات خارجية) ـ التي تساهم في نسبة المواليد العالية، وتجعل هذه النسبة بدورها عامل مساهم في تفاقم المشكلة البيئية الأصلية المتمثلة في حطب الوقود ذي السعر الأدنى من المطلوب. وبهذه الطريقة، فإن النمو السكاني السريع ينجم عن «السعر الخاطىء» ويؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة.

كما يمكن للأسعار الخاطئة الأخرى أيضاً أن تزيد المواليد والنمو السكاني. ففي غرب إفريقيا، لا يتحمَّل الوالدان التكلفة الكاملة لأطفالهم. إذ يتوقَّع أن يقدم الأقارب الآخرون المعونة، بما في ذلك تبنِّي الأطفال واسع النطاق؛[2] ولأن الوالدين يستطيعوا جني الكثير من الفوائد من وراء أطفالهم، ولكن ليس بالضرورة تحمُّل كلِّ نفقاتهم، فإن هنا حالة من المترتبات الخارجية. وتنشأ نفس المشكلة أينما يكون الزوج هو الشخص الرئيسي في اتخاذ القرارات ويستطيع جني الكثير من الفوائد من وراء الأطفال ومع ذلك يجيِّر الكثير من التكاليف على زوجته. وأخيراً، حيثما تعني المعايير الاجتماعية (أو ما يطلق عليه دازغوبتا اسم «المترتبات الخارجية المنتشرة») أو الأوضاع المحلية أن الأسر التي يزيد عدد أطفالها عن العدد المتوسط للأطفال في الأسرة الواحدة تجني بعض الفوائد ولكن تستطيع إحالة بعض التكاليف على المجتمع، فإن هناك سعراً خاطئاً للأطفال متجذِّراً في مترتِّب خارجي. وتبرر جميع حالات الأسعار الخاطئة هذه، حقيقة، تدخلات السياسات العامة المصمَّمة لتخفيض المواليد.

[1] Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being and Destitution* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

[2] See Caroline Bledsoe, "Children Are Like Young Bamboo Trees: Potentiality and Reproduction in Sub-Saharan Africa," paper for Population-Environment Development Seminar, Royal Swedish Academy of Sciences, Stockholm, October 14, 1993.

ما هي أنواع التدخلات؟

ينطوي الحل للمترتّبات الخارجية على ضمان أن المعنيين بالأمر يُدْخِلون في الحساب التكلفة الاجتماعية لأفعالهم – ففي حالة نسبة المواليد، يدخلون في الحساب أن الفقراء الذين لديهم نسبة مواليد عالية ينبغي أن يتحمّلوا التكلفة الاجتماعية لخياراتهم. وفي الوقت نفسه، فإن لدى الفقراء أطفال كثيرون ويعود ذلك جزئياً لأنهم فقراء، وهكذا فإن تخفيض نسبة المواليد تقتضي تغييراً في ظروف الفقر ذاته ـ إذ يتطلب ذلك أن يصبح الفقراء أحسن حالاً. وباختصار، ما هو مطلوب، هو تدخلات تستطيع في نفس الوقت ١) زيادة تكلفة الأطفال عند الفقراء، مما يحفز على تدني عدد المواليد ٢) وتحسين الرعاية للفقراء.[٢٩]

ولنتأمّل الآن خمسة أنواع من التدخلات. وجميعها، ما عدا النوع الأول، تلبي المعيار المذكور.

ضرائب على الأطفال وحوافز لتخفيض عدد المواليد

إذا كان إنجاب الأطفال يفرض تكاليف خارجية، فإن العلاج الاقتصادي المعياري سيكون فرض ضريبة على الأطفال مساوية للتكاليف الخارجية. وبعد ذلك، على افتراض أن للأزواج سيطرة مثالية على خصوبتهم، عندها، فإنه لن يولد أي طفل إلا إذا كانت قيمته بالنسبة لأبويه تفوق تكلفته الكلية على المجتمع.

ورغم أن الصين وسنغافورة استخدمتا الضرائب للتحكم في نسبة المواليد، فإن الضرائب مشكلة من وجهة نظر الرعاية لأن من المحتمل أنها ستؤذي الفقراء. ومن المحتمل أن يكون الأطفال مصدراً هاماً من مصادر الدخل والأمن عند كبر السن بالنسبة للفقراء أكثر بكثير مما بالنسبة للأغنياء. ومع ذلك، فليس من السهل في أي مجتمع من المجتمعات ـ المتقدمة أو النامية – على الأبوين الاستدانة وتحميل السداد على المكاسب المستقبلية لأطفالهما. وبسبب هذا الفشل الخاص بالأسواق الرأسمالية، فمن السهل تصوُّر فرض ضريبة تجبر فلاحاً على الامتناع عن إنجاب طفل تكون قيمة أمنه المالي وحدها أكبر من الضريبة. وحتى لو كانت الأسواق الرأسمالية لا تشكّل أي مشكلة، فإن أية ضريبة إدارية بسيطة من المحتمل أن تكون ذات أثر رجعي، وفي الوقت نفسه فقد يكون من الصعب تصوُّر ضمان أن عوائد الضرائب ستوزع بأثر تقدمي. وهناك خطر خاص يتمثل في أن الضريبة هذه قد تعاقب، عن طريق الصدفة أو القصد، الأطفال الذين يولدون في أسر فقيرة كبيرة.

والحافز لمنع إنجاب الأطفال الذي تموّله الضرائب قد يكون له نفس التأثير مثل الضريبة نفسها، دون الحاق الضرر، كما يبدو، بالفقراء، لأنها ستزيد من الدخل عوضاً عن تخفيضه. وعلى أية حال، فإن حوافز منع الإنجاب، رغم أنها أيضاً مستخدمة في الصين وكذلك الهند وبنغلادش، لا يمكن هضمها والقبول بها سياسياً في الكثير من الدول.[٣٠] – ويعود ذلك جزئياً لأن مثل هذه الحوافز يمكن أن تشكّل «خياراً مأساوياً» للفقراء تؤدي بهم إلى الوقوع في الشرك، أي تحفز على اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى الندم فيما بعد. ويحدث الوقوع في الشرك إذا جرى حفز فردٍ، نتيجة على سبيل المثال لقصر النظر أو الفقر المدقع على القيام باتخاذ خطوة لارجعة عنها قد يندم هو أو هي عليها فيما بعد. وجرى بحث هذه القضية في نطاق الدفعات المالية التي تدفع للرجال الذين يجري تعقيمهم.[٣١]

التعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى لزيادة تكلفة الأطفال

ترتبط البرامج الاجتماعية التي تشجع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء، بصورة مضطردة، بتخفيض عدد المواليد بين الفقراء. ولربما كان الاستثمار الاجتماعي الأكثر أهمية بمفرده هو فرص التعليم المتّسعة أمام الفتيات. وحالما تصل الفتيات المتعلمات إلى سن الحمل، ترتفع قيمة الاستعمالات البديلة لأوقاتهن، في كلٍّ من سوق العمل وفي النشاطات الأخرى على حدٍ سواء. ويؤدي تعليم الفتيات إلى رفع تكلفة الأطفال للواتي سيكنّ أمهات في المستقبل وبالتالي تخفيض عدد المواليد من جهة (شكل ١) ويحسّن من دخلهن وطموحاتهن الأخرى من جهة أخرى.

والتعليم (بالنسبة للفتيات وكذلك الأولاد) يمكن أن يكون له أثر فوري على الوالدين الحاليين والمحتملين. وحيثما تكون المدارس صعبة المنال أو ذات نوعية منخفضة، فإنها لن تؤثر على «تكلفة» الأطفال التي يتحملها الوالدين. وعلى أية حال، فإن المدارس المتاحة وذات النوعية المعقولة التي توفّر الفرص التعليمية الجيدة في قرية أو جوار، يمكن أن ترفع من تكلفة الأطفال عن طريق تخفيض القيمة النسبية لوقت الأطفال الكامن الذي يصرف على المنزل والواجبات الأسريّة.[٣٢] وعن طريق تخفيض تكلفة التعليم وبالتالي تخفيض تكلفة تربية طفل متعلّم، فإن المدارس تستطيع فعلاً رفع التكلفة النسبية على الوالدين من جراء العدد الكبير من الأطفال. ومن الواضح أن إضافة مدرسة لكل قرية ينسجم أيضاً مع تحسين رعاية الفلاحين في تلك القرية.

ومتى ما أصبح في القرية مدرسة، فإن رفع رسوم الدراسة أو غيرها من التكاليف المباشرة

شكل ١. النساء المتعلمات لديهن أطفال أقل

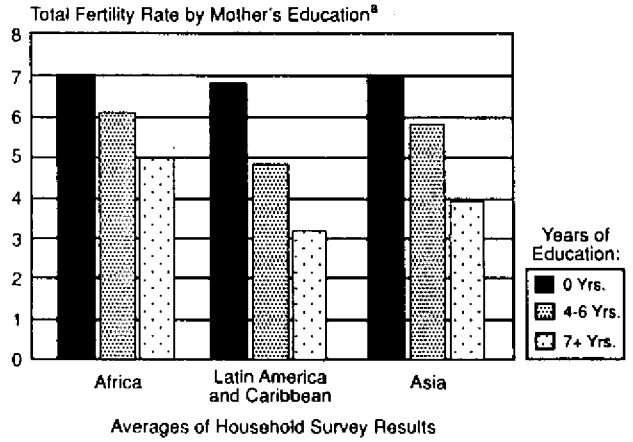

Averages of Household Survey Results

[a]Total fertility rate (TFR) is the average number of children that would be born alive to a woman during her lifetime if during her childbearing years she were to bear children at each age in accord with prevailing age specific fertility rates.

Source: Lawrence H. Summers, "Investing in All the People," Working Paper 905 (Washington, DC: World Bank, 1992).

شكل ٢. أثر التعليم على «تكلفة» الأطفال

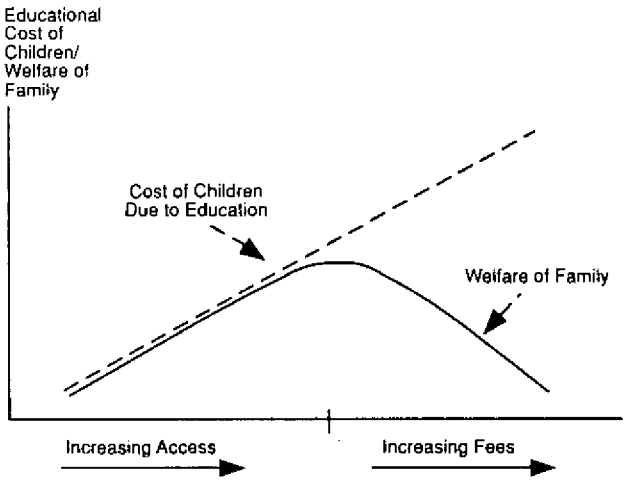

Source: Author's calculations and concept.

مثل الزي المدرسي والكتب والأدوات) سيزيد أكثر وأكثر تكاليف الأطفال بالنسبة للوالدين؛ كما أن ذلك من الواضح أنه منسجم مع فكرة ضمان تحمُّل الوالدين المزيد من التكلفة الاجتماعية لأبنائهم. وعلى أية حال، وبدون أية تغييرات أخرى، مثل التغييرات التعويضية في نوعية المدرسة أو إعادة توزيع الموارد الناجمة على شكل تحويلات مرة ثانية للفقراء، فإن زيادة الرسوم يمكن لها أن تخفِّض رفاه الفقراء ـ إما عن طريق تخفيض استهلاكهم، أو، على النقيض من ذلك، تؤدي إلى إخراج الأطفال من المدرسة (شكل ٢).

وتخفِّض المعاشات والبرامج الأخرى التي توفِّر شكلاً من أشكال الأمن عند كبر السن، أو تلك التي غير ذلك تحسِّن من فرص وصول الوالدين إلى أسواق رأس المال، فوائد وجود الأطفال نظراً إلى أن الجهات التي توفِّر الأمن عند كبر السن، إذا تساوت جميع العوامل الأخرى، تزيد من التكاليف النسبية لهذه الفوائد. والمعاشات، شأنها شأن الكثير من البرامج الاجتماعية، ترتبط بصورة عامة أيضاً بالزيادات في رفاه الفقراء.

وتؤثِّر كل هذه التغييرات في أوضاع الوالدين على الطلب على الأطفال عن طريق رفع «الثمن» الذي يدفعه الوالدان للحصول على الأطفال.[٣٣] وتميل هذه البرامج إلى أن يكون لها نفس الأثر مثل الضرائب على إنجاب الأطفال، ولكنها تعمل بصورة غير مباشرة، ولها المزيَّة المرغوب فيها المتمثلة في النجاح عن طريق رفع «نوعية» الأطفال وتحسين رفاه الفقراء بدلاً عن تخفيض هذا الرفاه.

تعديل أسعار موانع الحمل

إذا كان لنسبة المواليد العالية مترتبات خارجية سلبية على المجتمعات والاقتصادات ككل، عندها من المعقول ضمان الوصول بالولادة غير المرغوب فيها (من قبل الأغنياء والفقراء على حدٍ سواء) إلى الحد الأدنى.

هل هناك مواليد غير مرغوب فيهم في الدول النامية؟ في الكثير من الدول، هناك نِسَب ذات دلالة من النساء اللواتي يقلن إنهن يرغبن في الحدِّ من خصوبتهن، ولكنهن مع ذلك لا يفعلن ذلك. وهذا الوضع المتمثل في «الحاجة غير الملباة» – وهو اصطلاح يستخدمه علماء الديموغرافيا للدلالة على الطلب المفترض على موانع الحمل حيث سعر هذه الموانع صفر، بما

في ذلك التكاليف النفسية والمالية – هو الوضع الذي يمثل حالة ربع النساء الوَلُود (كثيرات الولادة) المتزوجات في مصر، وخمس هؤلاء النساء في تونس، وثمنهن في البرازيل.[٣٤] وإحدى الأسباب الوجيهة لهذه «الحاجة غير الملباة» قد تكون الثمن العالي بشكل أو بآخر لموانع الحمل. فعدد من أشكال فشل السوق ترفع «أسعار» موانع الحمل وقد تفسر لماذا تفشل بعض النساء في استعمال موانع الحمل حتى عندما لا يرغبن أن يكون لهنَّ المزيد من الأطفال. [٣٥]

الفشل في سوق المعلومات. لو كانت المعلومات (على سبيل المثال حول إمكانية التحكم في المواليد) لا يمكن ربطها بسهولة بمنتج معيَّن قابل للتسويق، فإن السوق قد لا يوفِّر ذلك المنتج. وهذا هو أحد الأسباب الذي يجعل الحكومات تموِّل خدمات التوسُّع في الزراعة. وبالمثل، فإن المعلومات حول الإيقاع (rhythm) والانسحاب (withdrawal) ليس لها سوق خاص؛ كذلك ليس هناك سوق للمعلومات حول حبوب جرعات الدواء في المناطق الريفية حيث لا يوجد سوق حقيقي للخدمات الخاصة في مجال الأدوية. وزيادة على ذلك، فإن المستهلكين قد لا يسعون للمعلومات الجديدة باهظة التكلفة، وبخاصة حول موانع الحمل، لأن هذا المنتج مجموعة معقدة من الأفكار والإجراءات التي تكون أخطارها المحتملة عالية.

التكلفة العالية للتبني المبكِّر لموانع الحمل. من السهل تصوُّر وضعاً تجد كل أسرة فيه أن الحدَّ من عدد المواليد أمر مفيد، إذا لم يكونوا يخشون من انتهاك المعايير الاجتماعية وتحمُّل العقوبات الاجتماعية. وفي مثل هذه الحالة، فإن المعلومات أو الدعم الذي يوفَّر للجمهور يمكن أن تساعد على تغيير المعايير.[٣٦]

وبالمثل، فإن اللواتي يستعملن موانع الحمل في مرحلة مبكرة يخفِّضن من تكاليف استعمال غيرهن لموانع الحمل فيما بعد لأنهن يوفرن معلومات موثوقة ومحدَّدة حول مخاطر ومزايا موانع الحمل. ولما كان التخطيط الأسري يُعتبر خَطِراً بصورة خاصة، فإن الأثر الإيضاحي، متى ما تحقق الرواد الأوائل من فعالية وسلامة الابتكار، يمكن أن يكون له أهمية خاصة.

فشل أسواق القروض والتأمين

إذا كانت المزايا المتاحة لزوجين لهما أسرة صغيرة ـ والمتمثّلة في نفقات طعام مخفّضة، ومزيد من الوقت لتكريسه للعمل أو التسلية، وزيادة عناية الأم بالنسبة للطفل الواحد ومخاطر صحيَّة أقل ـ تفوق كثيراً جداً تكاليف استعمال موانع الحمل (وتفوق كذلك البهجة المرتبطة بالأسرة الأكبر وإن كانت الأفقر)، فلماذا لا يقوم الزوجان نفسيهما بتمويل تكاليف موانع الحمل؟ هناك سببان محتملان لذلك. الأول هو أن الكثيرين من الأزواج الفقراء الذين تنقصهم الموارد المصاحبة، غير مؤهلين لأخذ القروض. والثاني هو أن الزوجين قد يكونا مؤهلين لتحمُّل التكاليف المعتدلة لموانع الحمل ولكنهما لايستطيعان تحمُّل، في غياب أسواق التأمين، إمكانية التعقيدات الطبيَّة من الإجراءات التي قد تؤدي إلى فقدان أُجور عدة أيام عمل.[٣٧]

هذه القيود الخاصة بالقروض والمعلومات وغيرها التي ترفع من «سعر» موانع الحمل تميل إلى التأثير على الفقراء أكثر من الأغنياء؛ وزيادة على ذلك، تمثِّل التكاليف المباشرة لموانع الحمل بالنسبة للفقراء جزءاً كبيراً من إجمالي مواردهم، البشرية والمالية على حَدٍّ سواء، المتاحة لديهم. وإزاء هذه التكاليف، فإن أكثر الطرق المباشرة أمام الحكومة لتشجيع استعمال موانع الحمل، هي دعم خدمات التخطيط الأسري للفقراء، كما تفعل حقيقة الكثير من الدول. وتستطيع خدمات التخطيط الأسري التي تستهدف الفقراء، إذا كان هناك مواليد غير مرغوبين أو حاجة غير ملبَّاة لموانع الحمل تخفيض نسبة المواليد من جهة وتحسين رفاه الفقراء عن طريق زيادة الخيارات أمام الأزواج الفقراء (وبخاصة أمام النساء) من جهة أخرى.[٣٨]

كما قد يفسِّر فشل السياسات أو الحكومات أيضاً بعض الحاجات غير الملباة لموانع الحمل. فجميع الدول تنظِّم الحصول على موانع الحمل الحديثة. وتُحْظَر بعض أشكال موانع الحمل الكيماوية والهرمونية كما تمنع بعض الموانع التي تؤدي إلى الإجهاض؛ ولا تُتَاح الكثير من الأنواع الأخرى إلا عن طريق الوصفات الطبية (على الرغم من وجود الأدلة على أن المساعدين الطبيِّين المدربين يمكنهم، على سبيل المثال، اكتشاف الآثار الطبية المضادة لحبوب منع الحمل). والاعلانات غالباً ما تكون مقيَّدة. ورغم أن بعض هذه القيود تمثِّل

جهوداً لضمان الاستعمال الآمن، إلا أن بعضها ينشأ عن التقاليد الطويلة للمراقبة الطبية أو من إدخال وجهات نظر دينية أو ثقافية قد لا يرضى عنها الناس عامةً بالضرورة في القوانين والتشريعات الحكومية. وفي بعض الأوضاع، لذلك، تحتاج الحكومات لا لدعم موانع الحمل بصورة فعلية بل لتخفيض القيود الحالية على استعمالها فحسب وذلك من خلال الإلغاء المناسب لبعض القوانين. والاستعمال واسع النطاق لموانع الحمل الحديثة من قِبل الفقراء في الكثير من دول أمريكا اللاتينية مثال على الإمدادات السوقية الناجحة بدون الحاجة إلى الدعم الكبير من المال العام.

تحسين المعلومات

المعلومات باهظة التكلفة، وبخاصة بالنسبة للأقل حظاً من التعليم. فقد لا يكون الأزواج الفقراء في الدول النامية على علم بالتغيرات في العوامل الحاسمة لقراراتهم المتعلقة بالمواليد. وقد تعني العوائد الأعلى للتعليم في الاقتصاد المتنامي على نحو سريع أن من المنطقي أن يكون للأسرة عدد أطفال أقل كي يمكن تعليمهم بصورة أفضل. وقد يعني تدني الوفيات أن عمليات حمل أقل مطلوبة لضمان حجم معين للأسرة. وقد يعني الحراك الأكبر للأطفال مع تقدم عمليات التحول إلى المدن أن الوالدين قد لا يستفيدوا من العدد الإضافي من الأطفال كنوع من الضمان لهم عند كبر السن. ويمكن لقيام السياسات الحكومية بتثقيف وإعلام الفقراء حول مثل هذه التغييرات أن يخفِّض من عدد المواليد، وأن يجعل الفقراء أحسن حالاً على أية حال.

الإدارة الاقتصادية للنمو ذي القاعدة الواسعة

أهم نشاط حكومي في مجال تخفيض نسبة المواليد هو الإدارة العامة الحسنة للاقتصاد. وتضم الإدارة الجيِّدة تنفيذ السياسات والبرامج التي تضمن النمو واسع القاعدة، أي النمو الذي يفيد منه جميع الفئات، بمن فيهم الفقراء. وكما أشرنا، فإن الفقر هو السبب الجذري لنسبة المواليد العالية. والنمو الذي يزيد من دخل الفقراء سيؤدي إلى تخفيض نسبة المواليد.

والسياسات الاقتصادية السيئة تعاقب الفقراء وتشجع نسبة المواليد العالية بطرق كثيرة: فأسواق رأس المال سيئة الأداء والتضخم والمصادر الأخرى لغياب الأمن الاقتصادي الأُسري

تجعل الأطفال أحد المتلكات الدائمة القليلة التي يمكن للأزواج الفقراء الاعتماد عليها؛ ومعدلات التبادل التجاري التي تزيد قيمتها عن المطلوب تخفّض من قيمة العملة المحلية لصادرات المزارعين وتؤدي سياسات بدائل الواردات إلى معاقبة العمال؛ كما أن الاحتكارات العامة للصناعات والبنوك تعني أسعاراً أعلى للمستهلكين الفقراء وهكذا دواليك. وأدى النمو واسع القاعدة إلى تخفيض الفقر بصورة دراماتيكية في اقتصادات مثل أندونيسيا وتايلند وبوتسوانا وتشيلي وكوستاريكا. ومفاتيح النمو واسع القاعدة، القائم على نجاح اقتصادات شرق آسيا، تضم حصول الجميع على التعليم الأساسي (الذي لا يخفّض المواليد فحسب بل يحسّن الإنتاجية في مواقع العمل وفي المنزل)؛ وتجنّب الضرائب التي لا لزوم لها على القطاع الزراعي، بما في ذلك معدلات التبادل التجاري التي تزيد قيمتها عن المطلوب وغير ذلك من القيود التجارية الأخرى التي تثقل كاهل الصادرات الزراعية؛ والتأكيد على الصادرات غير التقليدية، التي تشجّع التكيُّف الانتاجي والابتكار وتميل إلى الطلب على العمالة.[٣٩]

وخارج نطاق شرق آسيا، لم تتمسّك سوى القليل من الدول النامية باضطراد بسياسات النمو واسع القاعدة؛ وأدارت الكثير من هذه الدول عوضاً عن ذلك الاقتصاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح جماعات المصالح المختلفة وجماعات الصفوة: مثل المستهلكين من سكان المدن والعمال المنظمين في القطاع الرسمي والعاملين في الخدمة المدنية واستعمال الدعم لرأس المال وماشابه. والنمو واسع القاعدة الذي يوسّع الفرص الاقتصادية للفقراء تكملة أساسية للبرامج الموجَّهة مباشرة لتخفيض نسبة المواليد. والحقيقة الأساسية هي أن الإدارة المناسبة للاقتصاد هي دور ملائم للحكومات وسوف تساعد على تخفيض نسبة المواليد مع نمو رفاه داخل المجموعات التي تحتل القاع.

الاستنتاجات

تلبي الأنواع الأربعة الأخيرة من أنواع التدخلات الخمسة التي نوقشت أعلاه المعيار الحاسم الذي وُضع في هذا الفصل: فهي تزيد تكلفة الأطفال على الفقراء، بحيث يُجْبر الفقراء على التحمُّل الداخلي بصورة أكثر تماماً للتكاليف الاجتماعية لإنجاب الأطفال، في

الوقت الذي تزيد هذه التدخلات في تحسين رفاه الفقراء. إذ إنها كلها سياسات مكاسب في مكاسب، في معنيين اثنين:

- عن طريق التصدي لواحدة أو أكثر من المترتبات الخارجية لحمل الأطفال، فإنها تجعل المجتمع في وضع أفضل ككل؛ إذ يكسب غير الفقراء شأنهم شأن الفقراء؛
- يمكن تبريرها على أي حال، كبرامج اجتماعية سليمة ذات عائدات اجتماعية واقتصادية عالية، وفي معزل عن الاهتمامات السكانية.

وسواء كانت نتائج النمو السكاني السريع على النمو الاقتصادي والتنمية كبيرة أو صغيرة، وسواء كانت التهديدات للبيئة من جراء النمو السكاني مركزية أو عَرَضيَّة، إلا أنه يمكن تبرير هذه التدخلات بعائداتها الاقتصادية والاجتماعية العالية وتأثيرها على تحسين الخيارات ورفاه الناس. والساسيات والبرامج العامة الرامية لرفع رفاه الناس وتخفيض النمو السكاني مضطردة بصورة تامة، حتى على المدى القصير. فهي قصة كلها مكاسب في مكاسب.

Notes

This paper draws in part from co-authored papers cited in the bibliography: Birdsall and Griffin; and Chomitz and Birdsall. I am grateful to Robert Cassen for good ideas and general encouragement.

[1] An even broader approach would encompass economic reforms that open up economies to domestic and international competition and reduce public subsidies that penalize agriculture and labor-intensive industries; these subsidies tend to penalize the poor, and as discussed later in this chapter, the resulting reduced income of the poor probably induces high fertility.

[2] Studies on the determinants of fertility are reviewed in Nancy Birdsall, "Economic Approaches to Population Growth," in H. Chenery and T.N. Srinivasan (eds.), *Handbook of Development Economics*, Vol. 1 (North Holland: Elsevier Science Publishers, 1988), pp. 477-542. See also World Bank, *World Development Report: Population Change and Economic Development* (New York: Oxford University Press, 1984). Another study reviews the evidence that reduced fertility, including among the poor, is associated with lower infant mortality, more educated mothers, better educational opportunities for children, and better access to family planning services. See Nancy Birdsall and Charles C. Griffin, "Fertility and Poverty in Developing Countries," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 10, No. 1 (1988), pp. 29-56.

[3] See Julian L. Simon, *The Economics of Population Growth* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), for a discussion of positive as well as negative externalities to childbearing. While not dismissing the possibility of positive externalities in some situations, in this paper I am concerned with the implications of possible negative externalities.

[4] See Robert J. Willis, "Externalities and Population," in D. Gale Johnson and Ronald D. Lee (eds.), *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, WI: University of Wisconsin Press); and Marc Nerlove, Assaf Razin, and Effraim Sadka, *Household and Economy: Welfare Economics of Endogenous Fertility* (New York: Academic Press, 1987).

[5] An exception is a study by Lee and Miller, who describe a number of externalities related to common property and such public services as education. They conclude (with great caution, they note that the numbers are rough and the exercise is experimental) that externalities are not so great nor always in the expected direction and they are not always negative for developing countries. However, as the authors point out, they do not include any estimate to account for externalities arising from renewable common property resources—the environmental externalities discussed below. Ronald D. Lee and Timothy Miller, "Population Growth, Externalities to Childbearing, and Fertility Policy in Developing Countries," *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Developing Economics* (Washington, DC: World Bank, 1990).

[6] Evenson provides estimates of the effect of population on wages and rents in North India. He estimates that a 10 percent relative decline in population would boost overall per capita income by 8 percent, boost per capita income of rural landless households by 15 percent, and reduce land rents by 25 percent, ignoring scale economies and induced investments associated with population density. If scale economies are taken into account, a relative reduction in population actually boosts land rents. Robert E. Evenson, "Population Growth, Infrastructure, and Real Incomes in North India, in Ronald D. Lee et al. (eds.), *Population, Food, and Rural Development* (New York: Oxford University Press, 1988).

[7] Nigel R. Crook, "On Social Norms and Fertility Decline," in G. Hawthorne (ed.), *Population and Development* (London: Frank Cass, 1978).

[8] Portions of the discussion of population concerns are based on Nancy Birdsall and Charles C. Griffin, "Population Growth, Externalities, and Poverty," in Michael Lipton and Jaques van der Gaag (eds.), *Including the Poor* (Washington, DC: World Bank, 1993). The discussion of childbearing externalities is based on Kenneth M. Chomitz and Nancy Birdsall, "Incentives to Reduce Fertility: Concepts and Policy Issues," *World Bank Economic Review and Research Observer* (1991).

[9] A.J. Coale and E.M. Hoover, *Population Growth and Economic Development in Low-Income Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958). For reviews of the literature on the economic consequences of rapid population growth in developing countries, see Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, Vol. 26, No. 4, pp. 1685-1728; and Birdsall, "Economic Approaches to Population Growth," op. cit.

[10] The best-known skeptic is Julian Simon. (See Simon, op. cit.) A 1986 National Academy of Sciences study concluded that the empirical evidence linking rapid population growth to slower economic growth in developing countries was surprisingly limited, and that what limited evidence there was suggested that any negative effects were relatively small. See National Research Council, *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986). For cites of earlier studies and reviews, see Birdsall, "Economic Approaches to Population Growth," op. cit., and Kelley, op. cit.

[11] Ronald Lee, "Evaluating Externalities to Childbearing in Developing Countries: The Case of India," *World Bank Economic Review and Research Observer* (Washington, DC: World Bank, 1991). He notes that Demeny, in 1972, pointed out that to decry such a decision on parents' part would be like decrying people's decision not to work on Sundays on the grounds that it reduces their incomes.

[12] For sources of growth including such externalities to human resource investments, see P.M. Romer, "Increasing Returns and Long-Run Growth," *Journal of Political Economy*, Vol. 94, No. 5, pp. 1002-1037; C. Azariadis and A. Drazen, "Threshold Externalities in Economic Development," *Quarterly Journal of Economics* (1990).

[13] See, for example, Howard Pack and John Page, "Accumulation, Exports, and Growth in the High Performing Asian Economies," paper presented at the Carnegie-Rochester Conference on Public Policy (April 1993).

[14] See M.R. Rosenzweig and Kenneth Wolpin, "Testing the Quantity-Quality Fertility Model: The Use of Twins As A Natural Experiment," *Econometrica*, Vol. 48 (1980), pp. 227-240. This study is useful because parents of twins are not likely to have made a simultaneous or joint decision to have more children and less education, so that lower enrollment rates are more likely due to a causal effect of high fertility. See also Chapter 6 in this volume.

[15] M.R. Rosenzweig and T. Paul Schultz, "The Demand for and Supply of Births: Fertility and Its Life-Cycle Consequences," *American Economic Review*, Vol. 75 (1985), pp. 992-1015.

[16] See Nancy Birdsall and Richard Sabot, "Virtuous Circles: Human Capital, Growth and Equity in East Asia," Policy Research Department, World Bank, unpublished book manuscript. They also quantify the effect of larger families on the "hothouse" effect, i.e., on the extent to which mother's inputs of time per child are affected by the number of children in the home. (Mother's education is also an input to the hothouse effect.)

[17] It is important to emphasize that this goes beyond the usual conclusion that rapid population growth reduces education to show a negative externality to rapid population growth through its effect on education. It is the negative externality, as discussed later in this chapter, that can justify government intervention.

[18] See, for example, Andrew Revkin, *Forum on Population, Environment, and Development—A Bridge Between Rio and Cairo*, unpublished report prepared for The Rene Dubos Center for Human Environments, New York, 1993. In Nancy Birdsall, "Another Look at Population and Global Warming," Policy Research Working Paper Series No. 1020 (November 1992), I compare the costs of reducing greenhouse gas emissions in the United States via a carbon tax to the costs of reducing greenhouse gas emissions in developing countries through family planning and education programs that would reduce population growth; I conclude that the latter is as cost-effective as the former and that therefore the developed countries should include, as part of any optimal carbon strategy, transfers to poor countries to finance family planning and education programs to reduce fertility.

[19] On the former case for the Philippines, see Maria Concepcion J. Cruz, *Population Growth, Poverty, and Environmental Stress: Frontier Migration in the Philippines and*

Costa Rica (Washington, DC: World Resources Institute, 1992). Chapter 5 in this volume rightly questions whether population is really to blame, as opposed to poor policies and failing markets. But if policies and markets do not adjust as population grows, some causal effect must be attributed to population.

[20] John Bongaarts, "Population Growth and Global Warming," *Population and Development Review*, James C. White (ed.), Vol. 18, No. 2 (New York: Elsevier Science Publishing Co., Inc., 1992); and Nancy Birdsall and John A. Dixon, "Some Economics of Global Climate Change: The View from the Developing Countries," in *Global Climate Change: The Economic Costs of Mitigation and Adaptation* (1991).

[21] The case of the Philippines is a good one. On the other hand, a good part of forest clearing, particularly of tropical forests in Brazil, Indonesia, and parts of Africa, has not been due to population growth so much as to road-building and fiscal and pricing policies that made logging commercially attractive.

[22] R.H. Cassen, "Economic Implications of Demographic Change," *Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene* (London: Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene, 1993).

[23] Pierre Crosson and Jock R. Anderson, "Resources and Global Food Prospects: Supply and Demand for Cereals to 2030," World Bank Technical Paper No. 184 (Washington, DC: World Bank, 1991).

[24] Note that although wages are depressed in the scenario, rents and profits are boosted. High fertility is therefore potentially Pareto superior to low fertility, assuming that there were a mechanism for redistribution of some of the rents of landlords and capitalists. See Yew-Kwang Ng, "On the Welfare Economics of Population Control," *Population and Development Review*, Vol. 12, No. 2 (1986), pp. 247-66; and Robert J. Willis, "Externalities and Population," in Johnson and Lee, op. cit.

[25] For data for males in Brazil, see Jere R. Behrman and Nancy Birdsall, "The Reward for Good Timing: Cohort Effects and Earning Functions for Brazilian Males," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 70, No. 1 (1988).

[26] For a relatively pessimistic prognosis for consolidation of reform in Latin America, in part due to the neglect of social issues and the dire situation of the poor, see Moises Naim, "Latin America: Post-Adjustment Blues," *Foreign Policy*, No. 92 (1993).

[27] This is a central message of the World Bank report on East Asia. World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy* (New York: Oxford University Press, 1993). For the "virtuous circle" of human capital accumulation, improving income equality and rising income in East Asia, see Birdsall and Sabot, op. cit. For a study of the effects of income distribution on growth at the country level, see Nancy Birdsall, David Ross, and Richard Sabot, "Inequality and Growth Reconsidered," paper presented at the annual meetings of the American Economic Association, Boston, January 1994. They attribute the success of East Asian economies in sustaining high growth in part to their low levels of income inequality and policies of "shared growth."

[28] For other evidence on the effect of high fertility on poverty, see Birdsall and Griffin, op. cit.

[29] Only if a change in their situation makes the poor at least as well off as they are now should we expect them to choose fewer children voluntarily. Otherwise there would have to be an element of coercion—which would clearly not increase the welfare of the poor.

[30] Subsidies or positive incentives to encourage high fertility are more common than negative incentives, having been used in France and parts of Eastern Europe, and are obviously a form of incentive that is politically acceptable. For a discussion of the justification for and welfare implications of incentives to reduce fertility, as well as of child taxes and child quotas, see Chomitz and Birdsall, op. cit.

[31] Incentives to correct for failures in the market for information about contraception do have potential in many developing countries, but incentives to correct for externalities are harder to justify; they would probably involve larger financial amounts and raise a number of difficult ethical issues. See Chomitz and Birdsall, op. cit.

[32] More formally, note that the appearance of a school reduces the relative cost to parents of ensuring higher "quality" children vs. ensuring a higher "quantity" of children. For a presentation of the formal argument for the interactive effects of changing

the price of quality on the price of quantity and thus on the demand for different relative amounts of these in the total bundle of "child services," see Gary S. Becker and H. Gregg Lewis, "Interaction Between the Quantity and Quality of Children," in T.W. Schultz (ed.), *Economics of the Family* (Chicago: University of Chicago Press, 1974).

[33] Though counter-intuitive it is easily demonstrated that interventions that would improve the lives of people, such as education and lower mortality, will increase the "price" of the quantity of children by raising the cost of inputs required to rear children, such as the opportunity cost of parents' time; ibid.

[34] See Charles F. Westoff and Luis Hernando Ochoa, "Unmet Need and the Demand for Family Planning," Demographic and Health Surveys Comparative Studies No. 5 (Columbia, MD: Institute for Resource Development/Macro International, Inc., 1991).

[35] The discussion of market failures that raise the price of contraception is drawn from Chomitz and Birdsall, op. cit.

[36] See Crook, op. cit. In this situation, while initial innovators would encounter social resistance, we would expect a "tipping" effect. See Thomas C. Schelling, *Micromotives and Macrobehavior* (New York: W.W. Norton, 1978). Once a critical percentage of families had adopted family planning, the old social norm would be undercut, and the other families would follow suit.

[37] A 1984 study of acceptors of sterilization in Bangladesh indicated that for tubectomy and vasectomy acceptors, out-of-pocket transportation and food costs averaged almost twice the average daily male wage. More than one-third of acceptors spent more than three times the average daily male wage. More than one-third of acceptors eventually faced additional medical complications, and 11 percent eventually spent a total of almost ten times the average daily male wage. Recuperation time averaged four days for men and ten for women, but was also subject to considerable variation. Some 8 percent of men and 37 percent of women needed more than fifteen days to recuperate. Thus, although mean acceptance costs are relatively low, there is a substantial risk of relatively high costs. See John Cleland and W. Parker Mauldin, "Study of Compensation Payments and Family Planning in Bangladesh" (Dhaka: National Institute of Population and Training, 1987).

[38] Family planning services, if of reasonable quality, have certainly contributed to lower fertility, though they are most effective in settings where women are reasonably well educated. In Bangladesh, where women's education is low, contraceptive use rose from 14 to 31 percent in the 1980s, and the total fertility rate fell from 6.3 to 4.6. See Bashir Ahmed, "Determinants of Contraceptive Use in Rural Bangladesh: The Demand for Children, Supply of Children, and Costs of Fertility Regulation," *Demography*, Vol. 24, No. 3 (1987), pp. 361-373; and Charles Griffin, "Bangladesh Public Expenditure Review: Public Resources Management During the 4th 5-Year Plan, FY91-95," World Bank Report 7545 (Washington, DC: World Bank, 1989).

[39] For discussion of these and other aspects of "shared growth," see World Bank, *The East Asian Miracle*, op. cit. and Birdsall and Sabot, op. cit.

حول مجلس التنمية لما وراء البحار (ODC)

يشجّع مجلس التنمية لما وراء البحار (ODC) الفهم المتمثّل في كيفية إرتباط التنمية بجدول أعمال السياسات المحلية والدولية للولايات المتحدة المتغيّرة كثيراً، والفهم المتمثّل في كيفية قيام التنمية بتشكيل المسار الجديد للتعاون التنموي العالمي.

وتركّز برامج المجلس على ثلاث قضايا رئيسية: التحدي الذي تمثله التحولات السياسية والاقتصادية وإصلاح برامج مساعدات التنمية؛ أبعاد التنمية للاستجابات الدولية للمشاكل العالمية؛ وانعكاسات التنمية على الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة.

ومن أجل متابعة هذه القضايا يعمل المجلس بصفته:

■ مركزاً لتحليل السياسيات. يقوم المجلس، من أجل الجسر على الهوّة بين عالم الأفكار وعالَم الأفعال، بترجمة أفضل الأبحاث والتحاليل الأكاديمية حول قضايا مختارة ذات الأهمية لرسم السياسات إلى معلومات وتوصيات لصانعي السياسات في القطاعين الخاص والعام.

■ منبراً لتبادل الآراء. تجمع المؤتمرات والندوات وورش العمل والخلاصات التي يتولاّها المجلس رجال التشريع ومديري الأعمال التجارية والصناعية والباحثين وممثلي المؤسسات المالية العالمية والجماعات غير الحكومية.

■ مصدراً للثقافة العامة. يتيح المجلس من خلال منشوراته واجتماعاته وشهاداته ومحاضراته وشبكات اتصاله الرسمية وغير الرسمية معلومات موضوعية وغير منحازة وفي الوقت المناسب لجمهور من المهتمين يضم أوساط صانعي السياسات في واشنطن وخارج نطاق هذه الأوساط.

ومجلس التنمية لما وراء البحار منظمة خاصة لا تستهدف الربح ويموّله المؤسسات والشركات والحكومات والأفراد.

ورئيس مجلس (Chairman) مدراء مجلس التنمية لما وراء البحار هو جي فريدمان (Ste-ven J. Friedman).

أمّا رئيس المجلس فهو جون دبليو سيول (John W. Sewel).

Overseas Development Council
Board of Directors

Chairman:
Stephen J. Friedman
Debevoise & Plimpton

Vice Chairs:
Wayne Fredericks
Institute of International Education

Ruth J. Hinerfeld
Larchmont, New York

Chairmen Emeriti:
Robert S. McNamara
Washington, DC

Theodore M. Hesburgh
University of Notre Dame

Victor H. Palmieri
The Palmieri Company

President:
John W. Sewell*
Overseas Development Council

Directors:
Mario Baeza
Debevoise & Plimpton

Michael D. Barnes
Hogan and Hartson

Nancy Barry
Women's World Banking

Antonia H. Chayes
Consensus Building Institute

Lincoln C. Chen
Center for Population Studies
Harvard University

Gregory B. Craig
Williams and Connolly

Peggy Dulany
The Synergos Group

William D. Eberle
The Manchester Group

William P. Fuller
The Asia Foundation

Edward K. Hamilton
Hamilton, Rabinovitz & Alschuler, Inc.

J. Bryan Hehir
Center for International Affairs
Harvard University

Joan Holmes
The Hunger Project

Jerome Jacobson
Economic Studies, Inc.

Willard Johnson
Massachusetts Institute of Technology

Judith Kipper
The Brookings Institution

Edward J. Lill
Deloitte & Touche

C. Payne Lucas
Africare

Paul F. McCleary
Christian Children's Fund, Inc.

Donald F. McHenry
Georgetown University

M. Peter McPherson
Michigan State University

Paul T. Murphy
Caltex Petroleum Corporation

John B. Reynolds, III*
Debevoise & Plimpton

Nancy H. Rubin
Corporation for National and Community Service

Daniel A. Sharp
The American Assembly

Paula Stern
The Stern Group

Humphrey Taylor
Louis Harris and Associates, Inc.

Paul E. Tierney, Jr.
Gollust, Tierney & Oliver, Inc.

Ronald Walters
Howard University

Robert Zoellick
Federal National Mortgage Association

**Ex Officio*

Note: Affiliations provided for identification only.

About the Authors

Project Director

ROBERT CASSEN is a professor of development economics at the International Development Centre, Oxford University. Previously he held academic posts at the Institute of Development Studies, Sussex University; the Centre for Population Studies, London School of Hygiene and Tropical Medicine; and the London School of Economics. He has also been an economic advisor to the British aid program in New Delhi, India, and served on the staff of the World Bank and the Brandt Commission Secretariat in Geneva. His publications in the population field include *Population Policy: A New Consensus* (ODC, July 1994); *India: Population, Economy, Society* (Macmillan). He also directed and coauthored the study *Does Aid Work?* (second edition, Oxford University Press, 1994).

Contributing Authors

DENNIS A. AHLBURG is a professor in the Industrial Relations Center, Carlson School of Management, and a senior fellow in the Center for Population Analysis and Policy, both at the University of Minnesota. He has been a visiting fellow at the East-West Center, Honolulu, and the National Centre for Development Studies, Australian National University. His work focuses on the interactions between population change and economic development, population forecasting, and determinants and impacts of international migration and remittance payments. He has a particular interest in the South Pacific region. Ahlburg has written numerous journal articles and two monographs on Pacific Islander migration and remittances. He is the author of the chapter on "The Impact of Population Growth on Economic Growth in Developing Nations" in the 1986 U.S. National Academy of Sciences study of population growth and economic development.

LISA M. BATES is the assistant director of ODC's Population and Development Project and research/administrative assistant to the vice president for studies of ODC. Ms. Bates previously worked for the Center for Women Policy Studies.

NANCY BIRDSALL is the executive vice president of the Inter-American Development Bank. She has held various policy and management positions at the World Bank, where most recently she served

as director of the Policy Research Department. Between 1987 and 1991, Birdsall served as chief of the World Bank's Environment Division for the Latin American Region, and from 1984 to 1987, she served as chief of the World Bank's Policy and Research Division for the Population, Health, and Nutrition Department. Birdsall has been a senior adviser to The Rockefeller Foundation and has served on several committees of the National Academy of Sciences, including the Committee on the Human Dimensions of Global Change. She currently chairs the board of directors of the International Center for Research on Women. She has authored numerous publications analyzing human resource issues in developing countries, including population growth, poverty, education, and health, as well as labor market and environmental issues.

SCHUYLER FRAUTSCHI is a graduate research assistant at the Prevention of Maternal Mortality Program at Columbia University's Center for Population and Family Health. He recently completed a client-based needs assessment at the Queen's Park Counselling Centre and Clinic, the largest public sexually transmitted disease and HIV facility in Trinidad and Tobago. From 1989 to 1992, he worked with the national AIDS prevention program in Honduras as a Peace Corps volunteer.

LYNN FREEDMAN is assistant professor of Clinical Public Health at the Columbia University School of Public Health and staff attorney of the Development Law and Policy Program of Columbia's Center for Population and Family Health. Her work has focused on the relationship between women's legal status and reproductive health, with particular attention to human rights and reproductive rights. Recent publications include "Human Rights and Reproductive Choice," in *Studies in Family Planning* (co-authored with Stephen Isaacs), "Women's Mortality: A Legacy of Neglect," in *The Health of Women: A Global Perspective* (co-authored with Deborah Maine), and "Law and Reproductive Health" in *Beyond the Numbers: A Reader in Population, Consumption, and the Environment* (Island Press, 1994).

KAVAL GULHATI, currently a senior fellow at the Centre for Policy Research in New Delhi and honorary president of UNNITI Foundation, has had an international career spanning nearly three decades. She was the founding director of the Center for Development and Population Activities (CEDPA) as well as a member of several boards including the Global Fund for Women, Population Action International, and the Indian Institute of Health Management, Jaipur. She is

the author of many publications and consultant to international organizations.

ALLEN C. KELLEY is James B. Duke professor of economics and associate director of the Center for Demographic Studies at Duke University. Prior to coming to Duke, he was on the faculty of the University of Wisconsin-Madison. He has also held visiting positions at Stanford, Harvard, Monash and Melbourne Universities in Melbourne, Australia, and the International Institute for Applied Systems Analysis in Vienna, Austria. Themes of his several books include Japanese economic and demographic history, Third World urban growth, Egyptian population and development, the economics of disease eradication, and theories of economic development. Representative articles relating to his continuing interest in the consequences of population growth include "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature* (December 1988); "Kenya at the Turning Point," with C. Nobbe (World Bank 1991); and "Revisionism Revisited: An Essay on the Population Debate in Historical Perspective," in *Population, Development, and Welfare; the Nobel Jubilee Symposium in Economics* (Springer-Verlag, 1993).

CYNTHIA B. LLOYD is an economist who currently works as deputy director of the Research Division of The Population Council. Her research focuses on family and gender issues in population and development studies and on the consequences of family size and structure for children's development. Formerly, she worked at the United Nations Population Division, serving for six years as the Chief of the Fertility and Family Planning Studies Section. During the 1970s, she was a member of the economics faculty at Barnard College as well as a research associate at the Columbia University Center for Social Sciences. She is the author of many books and articles on a range of topics including women in the labor market, child survival and fertility, children's living arrangements, and female-headed households.

DEBORAH MAINE is an epidemiologist and program director of the Prevention of Maternal Mortality Program at Columbia University's Center for Population and Family Health (CPFH). She has been consultant to various United Nations Agencies (including UNICEF, United Nations Development Programme, United Nations Fund Population Activities, and World Health Organization), the World Bank, and the Institut National de la Sante et de la Recherche Medicale in France. Prior to joining Columbia, Maine was assistant editor at the Alan Guttmacher Institute and publications assistant to Margaret

Mead. Her publications include three chartbooks on maternal and child health, the most recent of which is *Safe Motherhood Programs: Options and Issues* (CPFH, 1991), as well as *Guidelines for Monitoring Progress in the Reduction of Maternal Mortality*, with J. McCarthy and V. Ward (UNICEF, 1992), and *Safe Motherhood: Priorities and Next Steps*, with M. Law and M.T. Feuerstein (UNDP, 1991), among others.

WILLIAM PAUL McGREEVEY is principal population specialist of the World Bank's Population, Health, and Nutrition Department. Since joining the World Bank in 1980, he has worked in several departments on issues including health sector finance in Latin America, financing of social services, and provision of adequate services to poverty groups. Previously, he taught at the University of Oregon and the University of California, Berkeley, where he also headed the Center for Latin American Studies. His writings include *An Economic History of Colombia 1845–1930* (Cambridge, 1971); *Third World Poverty* (ed.), (Lexington Books, 1980); and *Social Security in Latin America* (World Bank, 1990). He was also a member of the team that produced the *World Development Report* (World Bank, 1984) on population.

THOMAS W. MERRICK is senior population adviser of the Population, Health, and Nutrition Department of the World Bank. Prior to joining the World Bank in 1992, he served as president of the Population Reference Bureau for eight years. From 1976 to 1984, he directed the Center for Population Research and chaired the Department of Demography at Georgetown University, where he was also associate professor of demography. He has held positions with The Ford Foundation in Brazil, the U.S. Agency for International Development, and the Population Studies Center at the University of Pennsylvania. He also leads the World Bank's Population Policy and Advisory Services (PPAS) group, which was formed to strengthen the World Bank's capacity and effectiveness in addressing population, family planning, and related reproductive health concerns.

THEODORE PANAYOTOU is a fellow at the Harvard Institute for International Development, Director of the Institute's International Environment Program, and a lecturer in the Department of Economics at Harvard University. A specialist in environmental and resource economics, environmental policy analysis, and development economics, he has advised governments and institutes in Asia, Africa, and Eastern Europe, as well as numerous other national and international institutions, on the interactions between the natural resource base and economic development. Panayotou served for a decade as visiting pro-

fessor and resident adviser in Southeast Asia, and recently co-authored a multi-volume environmental policy study at the Thailand Development Research Institute in Bangkok. Other publications include *Green Markets: The Economics of Sustainable Development* (ICS Press, 1992) and *Not by Timber Alone: Economics and Ecology for Sustaining Tropical Forests* (with Peter S. Ashton, Island Press, 1992). He is currently at work on another book, *Natural Resources, Environment, and Development: Economics, Policy, and Management.* Dr. Panayotou received the 1991 Distinguished Achievement Award of the Society for Conservation Biology for his wide-ranging efforts to use economic analysis as a tool for conservation.

SHARON STANTON RUSSELL is a research scholar at the Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, where she is a member of the Inter-University Committee on International Migration. Russell has also been a consultant on population and human resource development issues with the United Nations Development Programme, the Economic Commission for Europe, several private foundations, and the World Bank, where she is currently a visiting scholar. She served as a member of the 1993 United Nations Expert Group on Population Distribution and Migration, preparatory to the 1994 International Conference on Population and Development, and the 1990 United Nations Expert Group on International Migration Policies and the Status of Female Migrants. She has written extensively on international migration trends and policies and the relationship of migration to economic and social development. Her recent publications include *International Migration in North America, Europe, Central Asia, the Middle East and North Africa: Research and Research Related Activities*; *International Migration in Europe, Central Asia, The Middle East and North Africa: Issues for the World Bank*; and *International Migration and International Trade* (with Michael S. Teitelbaum).

FARIDA SHAHEED is a sociologist based in Lahore, Pakistan, where she is a member of Shirkat Gah, Women's Resource Center. She has written extensively on the status of women in Pakistan, including an award-winning book on the country's women's movement, *Women of Pakistan: Two Steps Forward, One Step Back?* (co-authored with Khawar Mumtaz). She is editor of *The Women of Pakistan*, an annotated bibliography of published and unpublished material on women in Pakistan, and is the author of numerous studies and publications on various aspects of women's employment and economic participation, and on the effects of Islamization of law and the rise of the religious

right on women in Pakistan. She has served as consultant to various United Nations agencies (United Nations Development Fund for Women, UNICEF, International Labor Organization, United Nations Research Institute for Social Development, Food and Agriculture Organization), bilateral development agencies, the World Bank, Asia Pacific Development Centre, and the Government of Pakistan.

MICHAEL S. TEITELBAUM is a demographer at the Alfred P. Sloan Foundation in New York. Presently, he serves (via appointment by the Congressional leadership) as one of eight Commissioners of the U.S. Commission on Immigration Reform. In April 1993, he was elected a Vice Chair of the Commission. Prior to joining the Alfred P. Sloan Foundation, he served as a member of the faculties of Oxford University and Princeton University; staff director of the Select Committee on Population, U.S. House of Representatives; and member of the professional staffs of The Ford Foundation and the Carnegie Endowment for International Peace. A regular speaker on demography and international migration, he has also written many articles and books, which include *The Fear of Population Decline* (1985); *Population and Resources in Western Intellectual Traditions* (Cambridge University Press, 1989, co-editor); *The British Fertility Decline: Demographic Transition in the Crucible of the Industrial Revolution* (1984); and *Latin Migration North: The Problem for U.S. Foreign Policy* (1985).